



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد



## دور صناديق الثروة السيادية في التنمية الاقتصادية - تجارب دول مختارة مع إمكانية الاستفادة منها في العراق

رسالة مقدمة

الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء

كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تقدم بها الطالب

ساري حامد علي الراجحي

إشراف الأستاذ الدكتور

صفاء عبد الجبار الموسوي


2023م

1444هـ

---

(إقرار المشرف)

أشهد أن إعداد الرسالة الموسومة ب (دور صناديق الثروة السيادية في التنمية الاقتصادية - تجارب دول مختارة مع إمكانية الإفادة منها في العراق) (ساري حامد علي الراجحي)، قد جرت تحت إشرافي في جامعة كربلاء - كلية الإدارة والاقتصاد وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم الاقتصاد.

  
المشرف: أ.د. صفاء عبد الجبار الموسوي

2023/ /

توصية السيد رئيس القسم  
(بناء على توصية الأستاذ المشرف أشرح هذه الرسالة للمناقشة)

  
أ.د. توفيق عباس عبد عون المسعودي


رئيس قسم الاقتصاد

2023/ /

# بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

## إقرار الجبر اللغوي

أقر بأن الرسالة الموسومة (دور صناديق الثروة السيادية في التنمية الاقتصادية - تجارب دول مختارة مع إمكانية الإفادة منها في العراق) والعائدة لطالب الماجستير (ساري حامد علي جاسم) قسم الاقتصاد قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية من قبلي حتى أصبحت ذات أسلوب لغوي سليم خالي من الأخطاء اللغوية ولأجله وقعت.

  
التوقيع / حم

الإسم: أ. د. حازم فاضل محمد

كلية العلوم الإسلامية / جامعة كربلاء


التاريخ: 2023 / 6 / 21

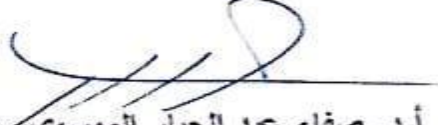
(قرار لجنة المناقشة)

(تشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة بأننا إطلعنا على رسالة الماجستير الموسومة بـ (دور صنایع الثروة السمكية في التنمية الاقتصادية-تجارب دول مختارة مع إمكانية الإفادة منها في العراق التي تقدم بها الطالب (ساري حامد علي الراجحي) وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها، وعليه وجدنا ياتها جديرة بالقبول لنيل شهادة الماجستير في علوم الإقتصاد وبتقدير (امتياز).

أ.د. محمد حسين الجبوري  
كلية الإدارة والإقتصاد / جامعة كربلاء  
(رئيساً)

  
أ.م.د. فهد مغيث حزيان  
كلية الإدارة والإقتصاد / جامعة وارث الأنبياء  
(عضواً)

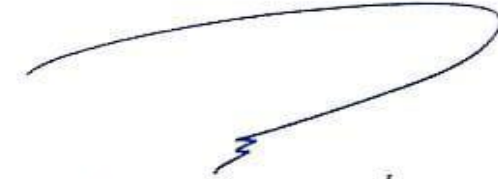
  
أ.م.د. خضير عباس حسين  
كلية الإدارة والإقتصاد / جامعة كربلاء  
(عضواً)

  
أ.د. صفاء عبد الجبار الموسوي  
كلية الإدارة والإقتصاد / جامعة كربلاء  
(عضواً ومشرفاً)

---

(إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا)

(أقر رئيس لجنة الدراسات العليا في كلية الإدارة والإقتصاد - جامعة كربلاء على توصية  
لجنة المناقشة)



أ.د. محمد حسين كاظم الجبوري

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

(إقرار مجلس الكلية)

(أقر مجلس كلية الإدارة والإقتصاد - جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة)



أ.د. محمد حسين كاظم الجبوري

عميد كلية الإدارة والإقتصاد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْمُ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَّا فِي  
السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ  
نِعْمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً وَمِنَ النَّاسِ مَن  
يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا  
كِتَابٍ مُّنبِئٍ

صدق الله العلي العظيم

سورة لقمان الآية: 20

## الاهداء

اهدي ثمرة جهدي

الى الله تعالى ربي وخالقي ومالك رقي

الى محمد نبيي وشفيعي لهم خالص طاعتي

(اللهم صل عليه وعلى اله)

الى علي اميري ووليي ومصدر بصيرتي (عليه سلام الله)

الى المهدي القائم امام زماني ودليل حيرتي (عجل الله فرجه)

الى والدي سندي وعنوان طيبتني

الى والدي ملاخي ووسيلتي الى خالقي

الى اهلي متكأي وعزوتي

الى زوجتي مودتي وسكني

الى اولادي فلذات كبدي ومناري

الباحث

## الشكر والتقدير

{رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ  
وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ} (19)

لا يسعني وأنا اضع اللمسات الأخيرة في هذه البحث الا ان أتقدم بالشكر والامتنان الى كل من كانت له مساهمة ولو بسيطة في اعداد رسالتي ،واخص بالشكر والامتنان الأستاذ الدكتور صفاء الموسوي رئيس قسم الاقتصاد المشرف على اعداد رسالتي والذي كان له الفضل بعد الله عز وجل في انارة طريق البحث لي عن طريق توجيهاته وارشاداته ،جعلها الله في ميزان حسناته .

كما أتقدم بخالص شكري وامتناني الى جميع اساتذتي في كلية الإدارة والاقتصاد واخص قسم الاقتصاد بالشكر الجزيل لما قدموه لي من نصح ورحابة صدر وتحمل اتصالاتي واسالتي المتكررة لانهل من مناهل العلم التي تتبع من بين اناملهم الكريمة من (الأستاذ الدكتور عامر المعموري والدكتور سلام الفتلاوي والدكتور خضير الوائلي والأستاذ الدكتور مناضل الجواري والأستاذ الدكتور محمد ناجي ) ولكل اساتذتي الكرام في قسم الاقتصاد خالص دعائي لهم بالصحة الدائمة والبركة في العمر ودوام العطاء ،ورحم الله الأموات منهم واسكنهم فسيح جناتة جزاهم الله عنا افضل وأوفر الجزاء واخص بالشكر للأستاذ الدكتور محمد الجبوري استاذي عميد كلية الإدارة والاقتصاد لرعايته الأخوية وتقديمه المشورة والنصح . كما وأتقدم بالشكر والعرفان للأساتذة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الموقرين ( أ.د.محمد الجبوري ،أ.د.صفاء الموسوي ،أ.م.د.خضير الوائلي،أ.م.د.فهد الشمري ) لرعايتهم العلمية البالغة الأهمية.

اشكر بنقاوة الشكر وفيضة كل واصدقائي و اقاربي و زملائي الذين اغدقوا علي بالمساعدة والمشورة ، وجميل شكري لجميل دعاء امي وابي الذان سهرا وتعبا على تربيتي وتعليمي شكري وتقديري لجميل صبر زوجتي وابنائي وجهودهم المساندة لي واتقدم بوافر الشكر لكل من ساهم وساعد وقدم المشورة والرأي من اخ وصديق وزميل واستاذ ودعائي لهم بالسداد والتوفيق.



## المستخلص

تناول البحث موضوع صناديق الثروة السيادية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية ، واستعرض البحث تجربتين (النرويج والجزائر) للوقوف والتحقق من الدور التنموي لصناديقها السيادية إشارة الى إشكالية البحث التي عن طريق إمكانية معرفة هل يوجد دور لصناديق الثروة السيادية وما نسب ذلك الدور وما انعكاساته على اقتصاد التجربتين عن طريق ربط بعض مؤشرات الصندوق السيادي ببعض مؤشرات التنمية الاقتصادية. كما و نيين في بحثنا هذا دراسة مدى إمكانية الانتفاع من تلك التجربتين في العراق ، فما يتحقق من إيجابيات لإستثمارات وعوائد صناديق كلا الدولتين يمكن استثمارها ولو جزئيا في العراق من مقترح انشاء صندوق سيادي عراقي يستثمر نسب معينة من الفوائض المستحصلة من عوائد النفط من اجل دعم برامج التنمية اذ سيتضح ذلك عن طريق الدور الذي سنتحقق منه لتجربتي الدولتين موضوع الدراسة عن طريق تحليل دور مؤشرات تلك الصناديق في بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية. وبعد العرض السابق نفترض وجود دور لصناديق الثروة السيادية في التنمية الاقتصادية سواء كان ذلك الدور مباشر او غير مباشر وهذا ما ثبتناه عن طريق فصول بحثنا. تكمن اهمية الدراسة في مايلي: صناديق الثروة السيادية من المواضيع الحساسة والمتداولة في الأونة الأخيرة بين الباحثين الاقتصاديين ، تزايد دور صناديق الثروة السيادية وتأثيرها في اقتصاديات الدول ، التنمية الاقتصادية عن طريق دورها في الأسواق المالية العالمية . اما إشكالية البحث فتتبين بالسؤال عن مدى مساهمة صناديق الثروة السيادية في تحقيق التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل في اوطانها التي بدورها تساهم في ازدهار الاقتصاد عن طريق تدعيم برامج التنمية الاقتصادية ؟

اما فرضية البحث لما كانت التنمية الاقتصادية عملية نسبية وهدف لتحول الاقتصاد وتنويعه عن طريق التغيير الجوهري في الهياكل الاقتصادية. فان استخدام صناديق الثروة السيادية له دور مؤثر وأساسي في التنويع الاقتصادي داخل دولها وتنمية اقتصاداتها كما وتعد صناديق الثروة السيادية أداة مهمة للاستثمارات المختلفة وتساهم بالتنوع والتمويل لكافة القطاعات الاقتصادية لذا يوجد علاقة بين صناديق الثروة السيادية والتنمية الاقتصادية وهنالك دور لهذه الصناديق في تحقيق التنمية الاقتصادية سواء كان دورا مباشرا عن طريق المساهمة في استثمار قطاعات اقتصادية مهمة بنى تحتية او دورا غير مباشر مثل مساهمتها في تمويل العجز بنسب معينة او غيرها من مهام الاستقرار الاقتصادي والتحوط ضد الأزمات الذي يهيء الجو المناسب لبرامج التنمية الاقتصادية ويختلف ذلك الدور باختلاف الأهداف والوظائف التي تضعها الدول المالكة للصندوق.

ومن اهم الاستنتاجات يستحسن للعراق انشاء صندوق سيادي او عدة صناديق ثروة سيادية ذلك للانتفاع من تجارب دول العينة (النرويج والجزائر ) لماوفره لنا بحثنا من نتائج إيجابية تبين وبوضوح الدور الرئيسي للصندوق السيادي عن طريق استثماراته وعوائدها في تحقيق تقدم ملحوظ في مؤشرات التنمية الاقتصادية

لتلك البلدان رغم اختلاف الظروف الاقتصادية لكلا البلدين وهذا مايشجعنا للانتفاع من تجربة النرويج والجزائر في العراق ويعد هذا من اهم الاستنتاجات والتوصيات الذي ينعكس اثره في تقليل الاعتماد ولو جزئيا على النفط

المحتويات	
الصفحة	الموضوع
أ	الآية القرآنية
ب	الاهداء
ت	شكر وتقدير
ث	المستخلص
ج	قائمة المحتويات
ح-خ-د	قائمة الجداول والأشكال والمخططات
2-1	المقدمة
2	أهمية البحث-أشكالية البحث-فرضية البحث
4-3	-منهج البحث - وأسباب اختيار الموضوع – حدود البحث- هيكل الدراسة
8-4	الدراسات السابقة
50-9	الفصل الأول:الاطار المفاهيمي والنظري لصناديق الثروة السيادية والتنمية الاقتصادية والعلاقة بينهما
9	تمهيد
29-10	المبحث الأول:الاطار النظري والمفاهيمي لصناديق الثروة السيادية
50-30	المبحث الثاني:الاطار النظري للتنمية الاقتصادي والدور التنموي لصناديق الثروة السيادية
103-51	الفصل الثاني: تحليل تطور صناديق الثروة السيادية وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في بلدان العينة (النرويج والجزائر)
51	تمهيد
80-51	المبحث الأول:تحليل تجربة النرويج (الصندوق التقاعدي العالمي ودوره في التنمية الاقتصادية)
103-81	المبحث الثاني:تجربة الجزائر(دور صندوق ضبط الموارد في التنمية الاقتصادية)
119-104	الفصل الثالث:التحليل القياسي لدور صناديق الثروة السيادية في التنمية الاقتصادية تجربة (صندوق التقاعد العالمي النرويجي وصندوق ضبط الموارد الجزائري)
119-104	المبحث الأول:الاطار النظري للنماذج المعتمدة في التحليل القياسي
111-104	المبحث الثاني:تحليل استقرارية السلاسل الزمنية وتقدير انموذج (ARDL) للعلاقة بين صندوق الثروة السيادي والتنمية الاقتصادية في النرويج
119-112	المبحث الثالث:تحليل استقرارية السلاسل الزمنية وتقدير انموذج (ARDL)للعلاقة بين صندوق الثروة السيادي والتنمية الاقتصادية في الجزائر
156-120	الفصل الرابع :إستشراف إمكانية الإفادة من تجارب صناديق الثروة السيادية في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق

120	تمهيد
132-120	المبحث الأول:نبذة عن واقع التنمية الاقتصادية وتحليل مؤشراتها في العراق
157-133	المبحث الثاني: تجارب الصناديق المعمول بها في العراق
156-158	المبحث الثالث:مقترح استحداث صندوق سيادي في العراق
159-157	الاستنتاجات والتوصيات
173-160	المصادر والملاحق

## الجدول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	ترتيب الدول حسب حجم صناديق الثروة السيادية 2022	18
2	صناديق الثروة السيادية حسب مصادر تمويلها لعام 2022	21
3	بعض صناديق الثروة السيادية الممولة من فوائض النفط في دول العالم	23
4	بعض الدول التي تعتمد على الفوائض غير ريعية في تمويل صناديقها السيادية	24
5	الفرق بين والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	33
6	ملاح عامة اقتصادية واحصاءات عن النرويج 2021	53
7	مراحل نشأة وتطور صندوق التقاعد النرويجي	58
8	تطورات رأس مال صندوق التقاعد الحكومي العالمي النرويجي	59
9	اكبر حيازات صندوق التقاعد النرويجي من السندات خلال 2022	70
10	بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في النرويج للمدة 2000-2020	73
11	معدلات النمو لمؤشرات التنمية الاقتصادية في النرويج 2000-2020	79
12	ملاح عامة اقتصادية واحصاءات عن الجزائر 2021	82
13	التفاصيل الأساسية لصندوق ضبط الموارد الجزائري	84-85
14	إيرادات صندوق ضبط الموارد ونفقاته	86
15	إيرادات صندوق ضبط الموارد الجزائري وحجم اصوله (بالدولار)	88
16	تطورات قيمة صندوق ضبط الموارد الجزائري(نسبة نمو ارصده)	90
17	بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر 2000-2020 مليار دولار	95
18	معدلات النمو لمؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر للمدة 2000-2021	101
19	توصيف المتغيرات المفسرة والتابعة للنرويج	104
20	نتائج الاستقرارية للمتغيرات حسب Augmented Dickey-Fuller test	106
21	نتائج الاختبار الأولي لانموذج (ARDL) لدالة نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي	107
22	نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) لدالة نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي	108
23	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي لدالة نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي	109
24	نتائج اختبار عدم تجانس التباين لدالة نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي	109

111	نتائج انموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة وطويلة الأجل لدالة نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي	25
111	نتائج تقدير الانموذج طويل الأجل لدالة نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي	26
112	توصيف المتغيرات المفسرة والتابعة للجزائر	27
114	نتائج اختبار الاستقرارية (ADF) Augmented Dickey_Fuller test للمتغيرات حسب	28
115	نتائج الاختبار الأولي لانموذج (ARDL) لدالة الناتج المحلي الاجمالي	29
116	نتائج اختبار الحدود لدالة الناتج المحلي الإجمالي Bounds Test	30
117	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي لدالة الناتج المحلي الإجمالي	31
117	نتائج اختبار عدم تجانس التباين لدالة الناتج المحلي الإجمالي	32
119	نتائج انموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة وطويلة الأجل لدالة الناتج المحلي الإجمالي	33
119	نتائج تقدير الانموذج طويل الأجل لدالة الناتج المحلي الإجمالي	34
123	بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية للعراق من 2003 الى 2020 مليار دولار	35
125	معدلات النمو لبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق للفترة من 2003 لغاية 2020	36
127	تطور الإيرادات النفطية وغير النفطية ونسب مساهمتها الى الإيرادات العامة منذ بالدينار العراقي (2003-2020)	37
130	نسب مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق 2004 – 2020 (%)	38
140	تطور رأس مال الصندوق العراقي للتنمية الخارجية	39
154	عجز وفائض الموازنة العامة في العراق للفترة 2004-2020	40

## الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	نسب التوزيع الجغرافي لصناديق الثروة السيادية في العالم 2022	20
2	تطور حجم صندوق التقاعد النرويجي 2021-1998	60
3	آلية عمل صندوق الثروة السيادي النرويجي	65
4	التوزيع الجغرافي لأستثمارات صندوق التقاعد النرويجي 2021	68
5	اثر حجم صندوق التقاعد في اجمالي الناتج المحلي في النرويج للمدة 2000-2020	72
6	اثر حجم أصول صندوق التقاعد في اجمالي الدخل القومي في النرويج 2000-2020	74
7	اثر حجم صندوق التقاعد في اجمالي تكوين رأس المال في النرويج 2000-2020	75
8	اثر حجم صندوق التقاعد في اجمالي نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي في النرويج	76
9	اثر حجم صندوق ضبط الموارد في اجمالي الناتج المحلي للجزائر 2000-2020	94

96	اثر حجم صندوق ضبط الموارد في اجمالي الدخل القومي في الجزائر 2000-2020	10
97	اثر حجم صندوق ضبط الموارد في اجمالي تكوين رأس المال في الجزائر 2000-2020	11
98	اثر نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي 2000-2020	12
109	معدلات نمو بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية للجزائر للمدة 2000-2021	29
105	استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث للمدة 2000-2020 في النرويج	13
108	تحديد فترات الإبطاء المثلى لدالة نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي	14
110	التوزيع الطبيعي للبواقي لدالة نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي	15
110	استقراره الانموذج المقدر لدالة نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي	16
113	استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث للمدة (2000-2020) في الجزائر	17
116	تحديد فترات الإبطاء المثلى لدالة الناتج المحلي الإجمالي	18
118	التوزيع الطبيعي للبواقي لدالة الناتج المحلي الإجمالي	19
118	استقراره الانموذج المقدر لدالة الناتج المحلي الإجمالي	20
124	مؤشرات التنمية في العراق للفترة من 2003 الى 2021	21

## المخططات

22	مصادر تمويل صناديق الثروة السيادية	1
40	المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية	2
45	دور صناديق الثروة السيادية في التنمية الاقتصادية	3
48	دور صناديق الثروة السيادية في التنمية الاقتصادية على المستويين المحلي والدولي	4
64	آلية عمل صندوق الثروة السيادي النرويجي	5
66	الاستراتيجية الاستثمارية للصندوق السيادي النرويجي	6
67	التوزيع الجغرافي لاستثمارات صندوق المعاشات النرويجي (للاسهم والسندات) 2021	7
87	آلية عمل صندوق ضبط الموارد الجزائري	8
136	مهام مجلس الإدارة للصندوق العراقي للتنمية الخارجية	9
138	اقسام هيكل الصندوق العراقي للتنمية الخارجية	10
145	التقسيمات التي تنظم عمل صندوق تنمية العراق	11
150	الهيكل التنظيمي لمقترح صندوق الثروة السيادي العراقي	12
152	التقسيم الإداري للصندوق المقترح	13
153	حوكمة الصندوق السيادي العراقي المقترح	14

شهد العالم خلال القرنين العشرين والواحد والعشرين نشأت العديد من صناديق الثروة السيادية وتطورت الكثير منها لكنها ظلت مدة طويلة غير معروفة لدى الجمهور وبعيدة عن السياسات ولم تلقى اهتمام خلال تلك المدة حتى حدوث الازمة المالية العالمية . لكن في عام 2006 بدأت تحصل تغيرات عندما ثار الجدل بشأن محاولة شركة دبي العالمية للموانئ شراء عمليات إدارة الموانئ في ست محطات بحرية كبرى في الولايات المتحدة. وأثارت محاولة الشراء المقترحة شواغل تتعلق بالأمن الوطني في الولايات المتحدة وسرعان ما أدى ذلك إلى نقاش أوسع نطاقا بشأن أدوار ومسؤوليات هيئات الاستثمار السيادية. وكانت النتيجة الرئيسية لهذا الجهد إقدام هذه الصناديق على وضع المبادئ والممارسات المتعارف عليها مبادئ سانتياغو (بدعم من صندوق النقد الدولي) وكان الهدف من هذه العملية التي أفضت إلى مبادئ سانتياغو هو تحديد مجموعة من الممارسات التي من شأنها ان تضيء مزيدا من الوضوح على عمليات صناديق الثروة السيادية ودعم هذه العمليات في الوقت نفسه. وكان المقصود بهذه الخطوات الإسهام في بناء بيئة أكثر استقرارا لتدفقات الاستثمارات عبر الحدود وتحاشي ظهور توجهات ومواقف حمائية مناهضة لهذه الصناديق وهي مهمة يؤديها حاليا المنتدى الدولي لصناديق الثروة السيادية (IFSWF) الذي انشأته الصناديق التي وضعت مبادئ سانتياغو . ويتمثل الهدف من هذه الرسالة في فهم صناديق الثروة السيادية من منظور السياسات الاقتصادية، ومعرفة مدى اندماجها في المشهد المالي العالمي المتغير ومدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية على المستويات المحلية والعالمية. وهو يرمي إلى الإسهام بقسط في تهدئة دواعي القلق بشأن الأدوار الاقتصادية والمالية التي تؤديها هذه الصناديق في بلدانها الأصلية وفي البلدان التي تستثمر فيها. ويتضح الدور الرئيس لهذه الصناديق في التنمية الاقتصادية عن طريق مساهمة صناديق الثروة السيادية في برامج الاستثمار داخل البلد او خارجه واتساع نطاق الاستثمار لتلك الصناديق ليشمل البنى التحتية واستثمارات اجتماعية وبيئية الخ. مما سينعكس اثره على مؤشرات التنمية الاقتصادية إيجابيا. وقد غيرت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية التي نشبت في 2008 طبيعة التركيز على صناديق الثروة السيادية. فبالنظر إلى مصادر تمويلها المستقرة نسبيا، والمتمثلة في إيرادات النفط والسلع الأساسية في حالات كثيرة كانت هذه الصناديق مصدرا مقبولا لرؤوس أموال جديدة، لاسيما للصناعة المالية أثناء الأزمة. وتجدر الإشارة الى تجربة العراق انه يمكن ان يباشر في تأسيس صندوق سيادي اذ يعد أداة مهمة في تحقيق عدد من الأهداف القصيرة والطويلة الأجل، لعل أهمها فرض الاستقرار المالي، وتقليص ميل الحكومة للهيمنة على الموارد المالية المتأتية من النفط ، فضلا عن تنويع الاقتصاد وتقليص إعماده على النفط بوصفه مورداً ناضباً، فضلاً عن المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية للعديد من الموارد المعطلة ، وإعادة هيكلة الاقتصاد العراقي بمايخدم التنمية في البلد. وبالنظر إلى الموارد الاقتصادية الهائلة للعراق يرى الباحث اهمية

انشاء صناديق ثروة سيادية للعراق ترتبط بالموازنة العامة باذ تصبح جزءا منها، وذلك لتعظيم المنفعة الاقتصادية من إدارة واستثمار الموارد الطبيعية المتوفرة ويأتي في مقدمتها (النفط والغاز).

### أولاً: أهمية البحث

تكمن أهمية الدراسة في مايلي: صناديق الثروة السيادية من المواضيع الحساسة والمتداولة في الآونة الأخيرة بين الباحثين الاقتصاديين ، تزايد دور صناديق الثروة السيادية وتأثيرها في اقتصاديات الدول ، التنمية الاقتصادية عن طريق دورها في الأسواق المالية العالمية .

### ثانياً: أشكالية البحث

ما مدى مساهمة صناديق الثروة السيادية في تحقيق التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل في اوطانها التي بدورها تساهم في ازدهار الاقتصاد عن طريق تدعيم برامج التنمية الاقتصادية ؟

### الأسئلة الفرعية

انطلاقاً من الأشكالية الرئيسية يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية :

\* ما هو واقع صناديق الثروة السيادية في العالم؟ وما هو وزنها في النظام المالي العالمي؟

\*كيف ساهمت صناديق الثروة السيادية لدولة النرويج والجزائر في تحقيق التنمية الاقتصادية إشارة للأهداف الوظائف والمؤشرات في إقتصاديات بلدانهم ودراسة الاقتصاد العراقي وإمكانية إفادة العراق من تجارب تلك الدول في المجال ذاته.

### ثالثاً: فرضيات البحث

وللإجابة على الأشكالية المطروحة قمنا بوضع الفرضيات التالية :

لما كانت التنمية الاقتصادية عملية نسبية وهدف لتحول الاقتصاد وتنويعه عن طريق التغيير الجوهري في الهياكل الاقتصادية.

فان استخدام صناديق الثروة السيادية له دور مؤثر وأساسي في التنويع الاقتصادي داخل دولها وتنمية اقتصاداتها كما وتعد صناديق الثروة السيادية أداة مهمة للاستثمارات المختلفة وتساهم بالتنوع والتمويل لكافة القطاعات الاقتصادية لذا يوجد علاقة بين صناديق الثروة السيادية والتنمية الاقتصادية وهناك دور لهذه الصناديق في تحقيق التنمية الاقتصادية سواء كان دورا مباشرا عن طريق المساهمة في استثمار قطاعات اقتصادية مهمة بنى تحتية او دورا غير مباشر مثل مساهمتها في تمويل العجز بنسب معينة او غيرها من مهام الاستقرار الاقتصادي والتحوط ضد الأزمات الذي يهيء الجو المناسب لبرامج التنمية الاقتصادية ويختلف ذلك الدور باختلاف الأهداف والوظائف التي تضعها الدول المالكة للصندوق.

### رابعاً: أهداف البحث

التعريف بصناديق الثروة السيادية والتنمية الاقتصادية، ومعرفة دور صناديق الثروة السيادية في التنمية الاقتصادية ومؤثراتها، وإبراز أهمية صناديق الثروة السيادية في الاقتصاد العالمي، ثم استشراف الانتفاع من صناديق الثروة السيادية في التنمية الاقتصادية في العراق. ودراسة الاقتصاد العراقي وإمكانية افادة العراق من تجارب دول العينة في المجال ذاته.

### خامساً: منهج البحث

للإجابة على الأشكالية المطروحة اتبعنا عدة مناهج والتي تتمثل في المنهج الاستقرائي الذي اعتمدها في الجانب النظري عن طريق المسح المكتبي لمفاهيم تتعلق بصناديق الثروة السيادية والتنمية الاقتصادية والمنهج الإستنباطي التحليلي والذي اعتمدها أيضاً عن طريق تحليل الجداول والنسب والأشكال في الجانب التطبيقي الذي خصصناه لدراسة بعض التجارب الدولية الرائدة في مجال التنمية الاقتصادية عن طريق أهدافها ومؤثراتها بالإعتماد على صناديق الثروة السيادية وتحويل الفوائض المالية النفطية منتجة في القطاعات الاقتصادية للوصول الى الاستنتاجات .

### سادساً: أسباب اختيار الموضوع

اهمية صناديق الثروة السيادية على الساحة الدولية وتعاضمها في النظام المالي والتنموي العالمي الرغبة في إثراء موضوع جديد نوعاً ما على الساحة الاقتصادية، فموضوع صناديق الثروة السيادية لم يأخذ نصيبه الكافي من البحوث والدراسات.

### سابعاً: حدود البحث: لموضوع دراستنا حدود نوجزها فيما يلي

الحدود المكانية: قمنا بدراسة مجموعة من الصناديق السيادية بداية من النرويج إلى دولة الجزائر واستشراف صندوق سيادي للعراق.

الحدود الزمانية امتدت من 2000-2020.

### ثامناً: هيكل البحث

ومن أجل الإجابة على الأشكالية المطروحة قسمنا دراستنا إلى ما يلي الفصل الاول: تطرقنا إلى إطار عام حول صناديق الثروة السيادية والتنمية الاقتصادية المفهوم الأهداف الأهمية ومصادر التمويل في المبحث الأول، كذلك بالنسبة للمبحث الثاني التنمية الاقتصادية مفاهيمها أهميتها متطلباتها معوقات نظرياتها ومصادر تمويلها الخ.. اما الفصل الثاني تطرقنا إلى تجربتي صناديق الثروة السادية في النرويج (صندوق التقاعد النرويجي، وفي الجزائر صندوق ضبط فالمبحث الاول تناولنا كل ما يخص صندوق التقاعد العالمي النرويجي من مفهوم وأهمية وأهداف وحجم أصول ومصادرها ووظائف ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق ماتركه من اثار



في مؤشرات التنمية الاقتصادية والمبحث الثاني كل ما يخص صندوق ضبط الموارد من مفهوم واستثمارات وأهداف واهمية وحجم أصول ومصادرها ودور الصندوق في المساهمة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، ثم في الدور الذي تتركه في الاقتصاد العالمي. اما الفصل الثالث تناول الجانب القياسي عن طريق عرض التحليل القياسي لكلا الدولتين (النرويج والجزائر). وفي الأخير الفصل الرابع الذي تناولنا فيه استشراف إمكانية الانتفاع من هذه التجارب في العراق عن طريق مقترح انشاء صندوق سيادي ويسبقها عرض لواقع التنمية الاقتصادية في العراق ومشاكلها ثم عرض بعض تجارب الصناديق المعمول بها في العراق ثم عرض المقترح المؤمل انشائه.

تاسعا: الدراسات السابقة

ت	عنوان البحث	اسم الباحث	نوع البحث	اهم ماتوصل اليه الباحث
1	الصناديق السيادية ودورها في الاقتصاد الكلي لدول مختارة	واثق علي محي المنصور ي	رسالة ماجستير قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء	العمل على تأسيس مجموعة من الصناديق السيادية المتنوعة في العراق من اذ مصادر التمويل وسياسات الاستثمار، والتركيز على الاستثمار الداخلي لكون الاقتصاد العراقي متعطش للاستثمارات في القطاعات الاقتصادية كافة.
2	التجربة النفطية في النرويج وإمكانية تطبيقها في العراق	محمد حسين الجبوري واخرون	بحث منشور في مجلة كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء	يتصف الاقتصاد العراقي في الوقت الحاضر بأنه اقتصاد ريعي أحادي في حين ان هذا الاقتصاد يمتلك العديد من المقومات التي من شأنها أن تنوع هذا الاقتصاد وتبعده عن الريعية، اذ من الممكن الاستفادة من تجربة النرويج في مجال النفط، ودراستها بكل تفاصيلها، ومحاولة تطبيقها في العراق

<p>قام بتحليل محفظة استثمارات لعدد من صناديق الثروة السيادية واختبر رد فعل السوق في المدى القصير والطويل تجاه استثمارات صناديق الثروة السيادية ممدى ترجمت إرتفاع في أسعار الأسهم للشركات وعوائد إيجابية غير اعتيادية</p>	<p>رسالة ماجستير قسم العلوم المالية المصرفية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل</p>	<p>رشدي سعيد رشيد عزوبك</p>	<p>العلاقات بين استثمارات صناديق الثروة السيادية والتغيرات في أسعار اسهم الشركات المستثمر فيها</p>	<p>3</p>
<p>هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى أهمية أهمية ووزن صناديق الثروة السيادية في النظام المالي العالمي ودورها في اقتصاديات الدول النفطية، وتوصلت هذه الدراسة إلى ان صناديق الثروة السيادية ، تتوفر على قدرات تمويلية عالية جعلها تصبح ممول بديل عن مصادر التمويل الأجنبية</p>	<p>أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 3، 2010</p>	<p>بوفليح نبيل</p>	<p>دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والافاق مع الإشارة لحالة الجزائر</p>	<p>4</p>
<p>اذ قارن الباحث بين الطفرات النفطية الثلاث، وتحديد مميزاتها وخصائصها وأسبابها، كما قام بتحليل الصناديق السيادية وتقدير أصولها ومعايير حوكمتها، وتأثيرات الأزمة المالية على تطورها</p>	<p>رسالة ،مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الدول العربية المصدرة للبنترول، الكويت، 2009،</p>	<p>ماجد عبد الله المنيف</p>	<p>صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية</p>	<p>5</p>
<p>تهدف هذه الدراسة إلى توضيح كفاءات الاستغلال الأمثل للمواد الناضبة عن طريق صناديق الثروة السيادية وخلصت إلى كون صناديق الثروة السيادية ضرورة وحلا استراتيجيا للدول العربية ذات الفوائض النفطية من</p>	<p>رسالة ماجستير جامعة محمد خضير بسكرة 2014</p>	<p>سليمان عبد الكريم</p>	<p>دور صناديق الثروة السيادية في ترشيد الإيرادات النفطية العربية مع</p>	<p>6</p>

<p>أجل ترشيد هذه الفوائض، ولكن بشرط استثمارها بالشكل الحسن، وفرض الرقابة اللازمة عليها من قبل الهيئات المعنية</p>			<p>الإشارة إلى حالة أبوظبي</p>	
<p>هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ظاهرة صناديق الثروة السيادية وطبيعة نشاطها ومصادر تمويلها وأساليب ومجالات استثماراتها، وإبراز واقعها ووزنها ومساهمتها في العالم بشكل عام، وفي الدول النامية بشكل خاص، وأثرها في النظام المالي العالمي، وتحديد أسباب ومبررات مخاوف الدول المتقدمة تجاه صناديق الثروة السيادية، ورصد التجارب الناجحة والرائدة لصناديق الثروة السيادية للدول النامية وتشخيص الاقتصاد الجزائري وتحليل برامجه السابقة واللاحقة خلال الفترة 2001-2030 وأثر أسعار البترول في التوازن الخارجي والداخلي، وتأتي دراستنا التي تميزت عن الدراسات السابقة كونها تطرح أشكالية الهيكل الأحادي لدى اقتصاديات الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية، وضرورة معالجة الخلل في هيكل اقتصادياتها والتحول إلى تنوع الهيكل الاقتصادي عن طريق الاعتماد على صناديق الثروة السيادية كآلية فعالة في تحقيق تنوع اقتصادي وتحويل الفوائض المتأتية من الموارد إلى فوائض منتجة في القطاعات الأخرى.</p>	<p>أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية - الجزائر 2018 -</p>	<p>سمير محي الدين</p>	<p>صناديق الثروة السيادية بين طموحات الدول النامية ومخاوف الدول المتقدمة</p>	<p>7</p>

<p>هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ظاهرة صناديق الثروة السيادية وطبيعة نشاطها ومصادر تمويلها وأساليب ومجالات استثماراتها، وإبراز واقعها ووزنها ومساهمتها في العالم بشكل عام، وفي الدول النامية بشكل خاص، وأثرها في النظام المالي العالمي، وتحديد أسباب ومبررات مخاوف الدول المتقدمة تجاه صناديق الثروة السيادية، ورصد التجارب الناجحة والرائدة لصناديق الثروة السيادية للدول النامية وتشخيص الاقتصاد الجزائري وتحليل برامجه السابقة واللاحقة خلال الفترة 2001-2030 وأثر أسعار البترول في التوازن الخارجي والداخلي، وتأتي دراستنا التي تميزت عن الدراسات السابقة كونها تطرح أشكالية الهيكل الأحادي لدى اقتصاديات الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية، وضرورة معالجة الخلل في هيكل اقتصادياتها والتحول إلى تنوع الهيكل الاقتصادي عن طريق الاعتماد على صناديق الثروة السيادية كآلية فعالة في تحقيق التنويع الاقتصادي وتحويل الفوائض المالية المتأتية من الموارد إلى فوائض منتجة في القطاعات الاقتصادية الأخرى</p>	<p>أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدينة - الجزائر 2018 -</p>	<p>سمير محي الدين</p>	<p>صناديق الثروة السيادية بين طموحات الدول النامية ومخاوف الدول المتقدمة</p>	<p>8</p>
--	--	-------------------------------	--	----------

<p>هدف البحث أصبح ظهور صناديق الثروة السيادية (توفير الأموال) في الأصل بمثابة مدخرات جديدة للبلدان التي انشأتها) وأدى ذلك إلى مغازلة البلدان المتلقية بسبب قدرتها على ضخ مبالغ ضخمة على المدى الطويل ، مما يؤثر على النمو والتنمية في تلك البلدان</p>	<p>1.Universite Abbes Lahrou Khenchela/A lgeria 2.University of Jordan Amman/Jord an</p>	<p>1.Dr/ Bnmes our LiliaL،  2.Dr/ Sebti Latifa</p>	<p>FONDS SOUVERAI NS SOLUTIONS AUX NOUVELLE S CRISES</p>	<p>9</p>
---	--	--	--	----------

وان اهم ماتميزت به رسالتي {هنالك دور مهم ومحوري لصناديق الثروة السيادية في التنمية الاقتصادية  
اتضح اثره في بلدان العينة (النرويج والجزائر) سواء كان هذا الدور بشكل مباشر او غير مباشر كما  
وتوصلت الرسالة الى توفر دور كبير على مستوى الاقتصاد العالمي وهذا كله شجعنا الى الإصرار على  
تقديم مقترح انشاء صندوق سيادي في العراق للإفادة تلك التجارب الغنية وتطبيقها في العراق بما يحقق الدور  
المناسب للصندوق المقترح في التنمية الاقتصادية في العراق}.

# الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري  
لصناديق الثروة السيادية  
والتنمية الاقتصادية  
والعلاقة بينهما

## تمهيد:

ان الصناديق السيادية ليست بالحديثة تعود إلى عام 1953 حينما انشأت الكويت صندوقها السيادي والمعروف حاليا " بالهيئة العامة للاستثمار " من أجل استثمار فوائض إيراداتها النفطية للحفاظ على حقوق الأجيال القادمة في هذا المورد الناضب، ثم توالى بعد ذلك الانتشار السريع لهذه الصناديق في كافة دول العالم على إختلاف نوعية الموارد والاصول المملوكة لديها وبخاصة منذ بداية الألفية الثالثة، وأصبحت تلك الصناديق من اهم مصادر الاستثمار الأجنبي في كافة القطاعات الاقتصادية بل استحوذت على الحصص الكبرى في إصول الشركات الدولية والمتعددة الجنسيات. كما وتضع البلدان أهدافا مختلفة لصناديق الثروة السيادية بل تتوسع وتتغير أهدافها حسب الظروف التي تمر بها الدولة صاحبة الصندوق، وهناك العديد من الأسباب التي دفعت الدول للحاق بركاب الصناديق السيادية ، كما ان هناك العديد من المؤشرات التي يمكن عن طريقها تقييم أداء الصندوق في تحقيق أهدافه.

ومن هذا الفصل نتعرف على: مفهوم الصناديق السيادية، والأسباب التي دفعت لإنتشارها وتطور اعدادها، والأهداف التي تسعى الى تحقيقها، واهم أشكالها ، عملت صناديق الثروة السيادية في التخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية وساهمت في الاستقرار والتنمية الاقتصادية في معظم دول العالم الاوروبية والأمريكية والخليجية وفي بعض الدول العربية، لا سيما في الأزمات المالية، والتي أظهرت فعاليتها في لعب دور عالمي. كمؤشر إيجابي في أسواق المال، ومن هذا الفصل سنتطرق الى المقصود بالصناديق السيادية بالتعرف إلى: نشأتها واهميتها وخصائصها ومصادر تمويلها كمبحث اول. اما المبحث الثاني فسوضح الاطار المفاهيمي الى التنمية الاقتصادية من مفهوم ونظريات وأهداف ومصادر تمويل ثم نوضح الدور الذي تمارسه صناديق الثروة السيادية في التنمية الاقتصادية.

## المبحث الاول

### الاطار النظري والمفاهيمي لصناديق الثروة السيادية

#### المطلب الاول: صناديق الثروة السيادية مدخل نظري

##### اولاً: مفهوم صناديق الثروة السيادية

يوجد العديد من التعريفات لصناديق الثروة السيادية نذكر اهمها فيما يلي :

عرفها صندوق النقد الدولي على انها: صناديق او ترتيبات استثمار ذات غرض خاص تمتلكها الحكومة وتنشئها لأغراض اقتصادية كلية،<sup>(1)</sup> وهي صناديق تحتفظ بالأصول و تتولى توظيفها او إدارتها لتحقيق أهداف مالية مستخدمة في ذلك استراتيجية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية<sup>(2)</sup>

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) صناديق الثروة السيادية بانها (وسائط استثمار مملوكة للحكومة يتم ادارتها بشكل مستقل عن الاحتياطات الرسمية للسلطات النقدية يتم تمويلها من موجودات الصرف الأجنبي) . ويعرفها كيمت بانها (قنوات راسمالية عدة تسيطر عليها الحكومة، وتستثمر في الأسواق بالخارج)<sup>(3)</sup>

اما ترومان، من معهد الاقتصادات الدولية في واشنطن، فيعرف تلك الصناديق بانها " قنوات من الأصول الدولية ( وأحياناً أصول محلية المملوكة والمدارة من الحكومات لتحقيق أهداف اقتصادية ومالية متنوعة) ويعرفها معهد ماكينزي الدولي بانها ( تلك الممولة من احتياطات البنوك المركزية وتهدف إلى تعظيم العوائد المالية بمحددات مخاطر معينة). كما أكد البروفيسور (كيث بيليم) على الصعود الدراماتيكي ل (صناديق الثروة السيادية في أسواق الاستثمار العالمي، وتوقع لها المزيد من التطور على كافة الأصعدة )<sup>(4)</sup>

تعريف وزارة الخزانة الامريكية: تعرف صناديق الثروة السيادية على انها صناديق استثمار حكومية تمول عن طريق احتياطات العملات الأجنبية للدولة التي تدار بشكل مستقل عن الاحتياطات الرسمية للسلطات النقدية، وتهدف إلى تحقيق الربح عن طريق حيازتها لحصص في أسهم الشركات الأجنبية<sup>(5)</sup>.

1- احمد ياسين عبد واخرون، دور الصناديق السيادية في استثمار الفوائض النفطية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد 49، 2016، ص 167

2- احمد نصير، واخرون، صناديق الثروة السيادية كآلية حديثة لتمويل التنمية الاقتصادية المستدامة ، صندوق النرويجي نموذجاً، جامعة حمه لخضر -الجزائر، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، عدد خاص المجلد (1) 2018 ص 20.

3- واثق علي محي ، الصناديق السيادية ودورها في الاقتصاد الكلي لدول مختارة، رسالة ماجستير جامعة كربلاء، 2012، ص 8.

4- رشدي سعد رشيد عزوبك، العلاقة بين استثمارات صناديق الثروة السيادية والتغيرات في أسعار اسهم الشركات المستثمر فيها ، رسالة ماجستير جامعة الموصل 2013، ص 10

5 -Steven Coissard، Yann Echinard، Alain Laurent، L'émergence des fonds souverains : réalités et enjeux، Centre Thucydide، Analyse et Recherche en Relations Internationales، Annuaire français des relations internationales 2011، volume XII، Bruylant، 2011، P 3-4.



لذا فقد وجدت الصناديق السيادية على وفق التعريفات انفة الذكر مما يمتلكه البلد من احتياطات فائضة تستخدم لأغراض متعددة فضلا عن ان مصادر تمويله متعددة<sup>(1)</sup>. وان صناديق الثروة السيادية : هي صناديق ذات أهداف تحوطية ، تدار بدقة عالية لتحقيق أهداف عدة ، ويمكن اللجوء إليها في المستقبل عند الحاجة إليها مثلا في الازمات الاقتصادية. وهي موجودة في الأصل لإدارة العوائد النفطية وتحويلها الى الاجيال اللاحقة<sup>(2)</sup>. كما وتعرف أيضا بتعريف شامل على انها اوعية استثمارية غير متجانسة مملوكة للدولة وتدار من جهة مستقلة عن السلطات النقدية ووزارة المالية وتستثمر الجزء الأكبر من أصولها او كلها خارج الدولة المالكة لها ، ويكون تمويلها عن طريق الحكومة عن طريق تمويلات بنسب متفاوتة من فوائض التجارة الخارجية ، واحتياطات النقد الأجنبي وتستعمل من أجل تحقيق أهداف اقتصادية كلية<sup>(3)</sup>. ويرى الباحث انه يمكن صياغة تعريف لصناديق الثروة السيادية وفقا لما سبق ( بانها مؤسسات مالية ذات طابع استثماري مملوكة للحكومات وممكن ان تشترك الحكومات بملكيتها شريطة ان تكون حصة الحكومات أكبر من الشركاء عملها استثمار الفوائض المالية المتأتية من أغلب القطاعات الاقتصادية لاسيما الريعية منها إدارة حكيمة ورشيدة بما يتوافق مع الأهداف والسياسات الاقتصادية الاستراتيجية التنموية للبلدان لتنويع الاقتصاد وتحسينه وضمان حقوق الاجيال القادمة).

### ثانياً: نشأة صناديق الثروة السيادية :

نشأت صناديق الثروة السيادية في العادة معتمدة على فائض ميزان المدفوعات او عمليات النقد الأجنبي الرسمية او فوائض المالية العامة ، او كل هذه الموارد مجتمعة ، اما الأصول المستبعدة من صناديق الثروة السيادية فهي تتضمن جزء من احتياطات النقد الأجنبي التي تحتفظ بها السلطات النقدية لأغراض تقليدية متعلقة بميزان المدفوعات والسياسة النقدية او اموال المؤسسات المملوكة للدولة بمفهومها التقليدي او صناديق تقاعد موظفي الحكومة او الأصول التي تدار لصالح الأفراد<sup>(4)</sup>. وتعد صناديق الثروة السيادية قديمة النشأة على الساحة العالمية اذ تعود نشأتها الى خمسينيات القرن العشرين عندما قامت دولة الكويت بإنشاء هيئة الاستثمار الكويتية عام 1953 وعلى إثرها بدأت بالظهور صناديق أخرى في السبعينات وبعدها في سنغافورة والامارات العربية المتحدة وفي بداية الالفية الثالثة ونهاية القرن العشرين نمت هذه الصناديق السيادية بسرعة حتى وصل عددها

1 -حسن لطيف كاظم ، وآخرون، إشكالية الدور التنموي لصناديق الثروة السيادية مع إشارة خاصة الى إمكانية انشاء صندوق سيادي في العراق ، 2013، ص2.

2-Benmensour Lilia ، Sebti Latifa ، fonds souverains (solutions aux nouvelles crises) ، revue économies financière bancaire et managements ، université de Biskra، Algérie، N° 01، 2016،p23.

3 -رافع احمد حسن ،الصناديق السيادية في الدول النفطية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي (دراسة تجارب دولية) ومحاولة تطبيقها في العراق،رسالة ماجستير ،كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد العراق، 2011، ص8-9

4 -إيهاب إبراهيم محمد، الآثار الاقتصادية المتوقعة لصندوق مصر السيادي في ضوء التجارب العالمية دوافع التأسيس ومتطلبات النجاح ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ،جامعة عين شمس ،المجلد 49، العدد3 ، 2019، ص272.

في منتصف 2008 الى 53 صندوق (1). ان من اهم العوامل التي ساهمت بشكل كبير في نمو الصناديق السيادية هي التقلبات في أسعار النفط والسلع الأساسية وتأثيرها على أسعار الصرف ، اذ انه بعد انهيار أسعار النفط من 27 دولار للبرميل عام 1981 لتتخفص الى 14 دولار للبرميل عام 1982، نتيجة لذلك فشلت طريقة (البترو دولار) بعد تلاشي الفوائض المالية لدى الدول المصدرة للنفط ، مادي الى قيام العديد من الدول بالبحث عن فرص استثمارية جديدة (2). وتشير الأبحاث ان هنالك ثلاث حقبات لصناديق الثروة السيادية ومن المؤثرات على تطور عدد صناديق الثروة السيادية وإرتفاع حجم أصولها هي الطفرات النفطية الثلاثة ، وظهور البترو دولار وانفتاح الأسواق الدولية وبروز ظاهرة العولمة ، فحصول صدمة نفطية مايعني تراجع كبير في أسعار النفط من ثم حصول إرتفاع ملحوظ في أسعار النفط ويعرف بالطفرة النفطية وتعني قفزات مفاجئة بدايتها أسعار فورية ويتم تأكيدها في الأسعار الرسمية(3).ومن المؤكد ارتباط ظهور صناديق الثروة السيادية بإرتفاع أسعار النفط ، اذ كانت اول قفزة لأسعار النفط عام 1973 استمرت حتى عام 1977 ويرجع هذا الإرتفاع الملحوظ في أسعار النفط الى الاتفاق الكائن بين دول اوبك على رفع أسعار النفط بعد ان انخفض الى ادنى مستوى له اذ كان سعره عام 1970 (-3.14) دولار للبرميل الواحد للنفط الخام الامريكي و(1.80) دولار للبرميل الواحد من النفط العربي الخام(4) ، وتمخض عن اتفاق دول اوبك رفع سعر النفط الى 10 دولار عام 1973. استمرت اسعار النفط بالإرتفاع حتى عام 1982 حينها بدأت أسعار النفط بالتذبذب بسبب التغيرات في الطلب وبداية بناء المخزون الاستراتيجي لدول وكالة الطاقة والشراء الإحترازي ، كذلك التغيرات التي حصلت في العرض عند بداية الثورة الإيرانية وحدثت الحرب العراقية وتزايد الإنتاج خارج منظمة اوبك، وقد ساهمت هذه التغيرات في إرتفاع أسعار النفط من 13 دولار عام 1978 لتصل الى 35 دولار عام 1981 الامر الذي أدى الى تشكيل فوائض مالية كبيرة لدى الدول المصدرة للنفط لكن لم تستفد بشكل كبير من هذا الإرتفاع في أسعار النفط بسبب كون اقتصاداتها حديثة النشأة(5). ثم بدأت حقبة جديدة امتدت من عام 2003 حتى عام 2008 شهدت إرتفاع مفرط في أسعار النفط وهنا برزت الاهمية لصناديق الثروة السيادية ، اذ عملت دول اوبك على تقليل حصتها في السوق النفطي أقل مما كانت عليه في الحقبتين السابقتين وهذا يتزامن مع تغير انماط الطلب العالمي ومصادره ،

- 1 -طبعي منال، بوقجوة فاطمة الزهراء، دور الصناديق السيادية في حماية الاقتصاد من الازمات المالية، رسالة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحيى -جيجل، الجزائر 2020-2021، ص7.
- 2 -بوكابوس مريم ، دراسة تقييمية لصناديق الثروة السيادية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية ، أطروحة دكتوراه، جامعة البليدة الجزائر، 2014-2015، ص66-
- 3 -علي خليفة الكواري، الطفرة النفطية الثالثة، قراءة أولية في دواعي وحجم الطفرة:حالة اقطار مجلس التعاون، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد339، لبنان، 2009، ص26 .
- 4 - نواف الرومي، منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي، الدار الجماهيرية ، للنشر والتوزيع والاعلان، ليبيا، 2000، ص85.
- 5 -ماجد عبد الله المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض الانفطية ،مجلة بحوث اقتصادية عربية ، الكويت ،العدد47، 2010 ، ص55.

فان الدول الصناعية لم تعد هي المصدر الأساسي لنمو الطلب على النفط، وقد أدى ارتباط السوق النفطية بالسوق المالية وتزايد حدة المضاربة الى تذبذبات حادة في اسعار النفط .

### ثالثاً:مبررات انشاء صناديق الثروة السيادية:

ان مبررات ودوافع انشاء صناديق الثروة السيادية تختلف من بلد لآخر طبقا لمميزات وخصائص الهيكل الاقتصادي ومصدر الفائض المالي المحقق، نبين هذه المبررات فيما يلي:

**المبرر الاول:** الحاجة لبناء أصول أخرى تدر دخلا تحسبا لنضوب المورد الطبيعي ليعوض نضوب الأصل الحالي، واستغلال إيراداته من قبل الجيل الحالي بما يحقق العدالة بين الأجيال<sup>(1)</sup> وبمقتضى ذلك الاعتبار فقط فان البلدان التي يكون فيها العمر الزمني للاحتياطي الأصل الناضب قصير، يكون الحافز لديها أكبر للإدخار مقارنة بالبلدان التي يكون العمر الزمني لإحتياطياتها أطول كبلدان الخليج العربي مثلا، اذ يتراوح فيها ذلك العمر بمستويات الإنتاج الحالية بين عشرين الى أكثر من مائة عام وبمتوسط 75 عاما لبلدان الخليج مجتمعة، اما اذا ألقينا نظرة شاملة، أي تقلص الطلب على النفط بسبب البدائل بغض النظر عن النضوب وأضفنا إلى ذلك ان العمر الزمني للاحتياطي غير ثابت اذ يمكن ان ينخفض بالاستغلال المفرط، ويمكن ان يرتفع بالتطور التقني وزيادة الاستثمار لتطوير الاحتياطي، فعندها يصبح العمر الزمني للاحتياطي حينئذ غير ذي اهمية بالنسبة لقرار انشاء الصندوق الإدخاري من عدمه<sup>(2)</sup>

**المبرر الثاني:** يتعلق هذا المبرر بالطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وامكانيات تنويع قاعدته، وتعتمد على حجم الاحتياطي والإنتاج، من ثم حجم العائدات بالنسبة للفرد، وكذلك حجم الاقتصاد مقارنة بتلك العائدات، وعوامل أخرى مرتبطة بالامكانيات الحالية والممكنة لذلك الاقتصاد، ونستنتج ان اقتصاديات البلدان صغيرة الحجم قليلة السكان ، ومحدودة امكانيات التنويع ، يكون لديها حافز أكبر لانشاء صناديق الإدخار او استثمار العوائد النفطية، ولكن حتى تلك الاعتبارات قد تتغير عبر الزمن. ونتيجة للسياسات الاقتصادية فالطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني تتزايد وتتغير محدداتها وامكانيات التنويع لها ديناميكية وتعتمد أيضا على السياسات الاقتصادية .

**المبرر الثالث:** تعرض احتياطات الصرف الأجنبي لمخاطر مرتبطة بتقلبات معدلات الفائدة وسعر الصرف الأجنبي، فرض على الدول تنويع مجالات توظيف هذه الاحتياطات.

1 -محمد عماد عبد العزيز ،إمكانية تطبيق صناديق الثروة السيادية كأحد وسائل تنويع مصادر الدخل الوطنية في العراق رؤيا مستقبلية،كلية الإدارة والاقتصاد ، منشور على مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، جامعة تكريت،المجلد 1، العدد37، 2017، ص149.

2- سعود وسيلة، فرحات عباس، حوكمة الصناديق السيادية – دراسة لتجربة كل من النرويج و الجزائر-، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 4 ،العدد 4،الجزائر، 2015، ص 11 12.

**المبرر الرابع:** تساعد في نقل التكنولوجيا إلى الدول المالكة، إذ تؤدي الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة لهذه الصناديق في الدول المتقدمة إلى توسيع حجم المبادلات الاقتصادية بما فيها عمليات نقل التكنولوجيا (1).  
**المبرر الخامس:** وجود بعض الآثار السلبية للتدفقات المالية الناتجة عن الثروة الطبيعية أو ما يعرف بأثر المرض الهولندي\* على اقتصاديات الدول المالكة لها، مما يحتم عليها إنشاء آلية لإدخار الفائض المالي أو استثماره خارجياً للحفاظ على استقرار النشاط الاقتصادي وحماية القطاع الصناعي من تداعيات هذا المرض (2).  
**رابعاً: أهمية صناديق الثروة السيادية :**

تعد صناديق الثروة السيادية ركيزة هامة في اقتصاديات البلدان المالكة لها لتحكمها بموجودات مالية ودورها المتنامي كعامل اقتصادي ومالي في الأسواق الدولية، وتتوضح عن طريق عرض إيجابيات وسلبيات تلك الصناديق التي يمكن ان تنتفع من ايجابياتها وتحتاط عن طريق وضح الإستراتيجيات المناسبة التي تجنبها السلبيات (3) **في ما ياتي نعرض الإيجابيات:**

- 1-زيادة السيولة وتفعيل النشاط الاستثماري من ثم زيادة المدخرات المتمثلة باهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية.
- 2-تؤدي الصناديق السيادية الى تخفيض أسعار الفائدة وتقلل المخاطرة وكذلك زيادة الطلب على الموجودات المالية.
- 3- ساهمت الإستثمارات طويلة الأجل بتقليل التغيرات او التقلبات التي تحدث في الأسواق المالية العالمية وتسهم أيضاً في تمويل التنمية لاقتصادات الدول وتعمل على تطوير الأسواق المالية أضف الى ذلك ظهور التمويل الإسلامي كعنصر مهم في المجالات التنموية والاستثمارية.
4. تعد استضافة صناديق الثروة السيادية في البلدان كعلاج لديون الدولة مقدمة عن طريق تخصيص بعض الاموال من الصندوق بالإضافة انها تقوم باستخدام أغلب الفوائض لشراء عدد معين من السندات في وقت ما

1 -محمد عماد عبد العزيز، مصدر سابق ص149.

\***المرض الهولندي** :من الاضرار القصيرة الاجل التي لحقت بهولندا على اثر اكتشاف حقل غاز طبيعي في بحر الشمال عام 1959 وظفرة الموارد التي حصلت جلبت موارد ضخمة لهذا البلد ودعمت نمو اتفاق عام. وهو مفهوم يصف ظاهرة اقتصادية حيث يؤدي التطور السريع لقطاع واحد من الاقتصاد (خاصة الموارد الطبيعية) إلى حدوث تدهور في القطاعات الأخرى أي ينتج عنه (اختلال هيكل) عكس ما تهدف اليه التنمية الاقتصادية (التغيير الجوهري في هيكل الاقتصاد)  
2 - هبة عبد المنعم ،صندوق النقد العربي، أداء الاقتصاديات العربية خلال العقدين الماضيين، ملامح و سياسات الاستقرار، صندوق النقد العربي ، جانفي 2012 ،ص2.

3 -نغم حسين نعمة ،تبارك نعمان علي ،الصناديق السيادية ودورها في الازمات المالية مع إمكانية استحداث صندوق سيادي للعراق مجلة الريادة للمال والاعمال،المجلد الثالث،العدد1، 2021،ص61.

بدلا من الانتظار الى ان تستحق كافة هذه لانه يؤكد قدرة الجهة الراعية للصندوق معالجة ديونها وتسديدها عن طريق هذه الصناديق.

5- يعبر وجود صناديق الثروة السيادية في البلاد عن مناخ جاذب للاستثمار الأجنبي اذ تقدم هذه الصناديق مزايا ومعاملات تشغيلية في اوطانها ومن المعلوم ان دخول الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد روافد التنمية الاقتصادية.

6- تساهم صناديق الثروة السيادية في التنمية الاقتصادية عن طريق خلق موجودات تدر عائدا مربحا طويل الأجل ودعم برامج تساعد على تنويع اقتصاداتها من أجل تقليل الإعتماد على النفط.

7- وتعد صناديق الثروة السيادية عاملا مهما في زيادة تكامل الاقتصاد العالمي والشراكة وربط المصالح المشتركة<sup>(1)</sup>.

#### **خامسا: أهداف صناديق الثروة السيادية:**

هناك مجموعة من الأهداف التي انشأت من أجلها صناديق الثروة السيادية اهمها تتمثل فيما يلي:

1- حماية الاقتصاد والموازنة العامة من خطر الصدمات الخارجية الناتجة عن التقلبات الحادة في أسعار الصادرات

2- تحقيق مبدأ عدالة توزيع الثروة بين الأجيال عن طريق تعظيم الإدخار الموجه للأجيال القادمة .

3- تنويع مداخيل البلد ومن ثم التقليل من الاعتماد على صادرات السلع غير المتجددة.

4- تحقيق النمو المستدام طويل الأجل لراس المال في البلدان المالكة للصناديق .

5- تحقيق أهداف استراتيجية سياسية اقتصادية<sup>2</sup>.

6- تحقيق الاستقرار عن طريق امتصاص الصدمات الناتجة عن الانخفاض المؤقت في أسعار المواد الاولية وتغطيتها.

7- صناديق تثبيت السلع التي هدفها الرئيسي تعويض الانخفاض في الإيرادات بسبب انخفاض أسعار السلع اومستويات الإنتاج وتخصيص اموال للاحتياط في سبيل المساعدة في تخفيف آثار الصدمات السلبية ومساعدة السلطات النقدية في انفاق السيولة غير المرغوب بها وأداء دور الاحتياط بالنسبة للدول المالكة وتحويل جزء

1 -مايخ شبيب، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق ،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ،كلية علوم الإدارة والاقتصاد ،جامعة الكوفة ،العدد15، 2010، ص5-6.

2 - فتحية بومزبر، وصورية بلهولة ، الصناديق السيادية ودورها في معالجة اختلالات الموازنة العامة في الدول النفطية حالة النرويج والجزائر وابطوطي،رسالة ماجستير،جامعة محمدالصديق بن يحيى-جيجل-،2020-2021، ص46.

من عوائدها للأجيال اللاحقة<sup>(1)</sup>. فضلا عن ما سبق للصناديق عدة أهداف تختلف من صندوق لآخر لكن جميعها تهدف الى تحقيق الاستقرار في الدخل عن طريق التصدي لتقلبات أسعار السلع الأساسية، لاسيما النفط كونها تنتم بتقلبات حادة في أسعارها.<sup>(2)</sup>

نستنتج مما سبق، لصناديق الثروة دورها في حماية الإقتصاد وتمويل الدول اذ تنتج عائدات مستقرة ومتكررة لتفادي التقلبات في أسعار الموارد الطبيعية وتنمو هذه الإيرادات عندما تكون الأسعار مرتفعة وتوظف هذه الإيرادات بمختلف أشكالها، وتغطية الاحتياجات التمويلية للدولة في اوقات انخفاضها والمساهمة في تمويل جزءا من متطلبات التنمية الاقتصادية.

**سادساً: انواع صناديق الثروة السيادية:** تتميز صناديق الثروة السيادية عن بعضها البعض حسب الأهداف الرئيسية من نشأتها وأصولها. وتشير تحليلات صندوق النقد الدولي إلى وجود خمس انواع من هذه الصناديق يمكن التمييز بينها وفقا لهدفها الأساسي كما يلي<sup>(3)</sup> :

**1- صناديق الاستقرار:** يتمثل هدفها الأساسي في حماية الميزانية و الاقتصاد ككل من تذبذبات أسعار السلع(النفط). وعليه فالغرض من انشاء هذه الصناديق هو حماية الاقتصاد الوطني من عدم الاستقرار في الموازنة الناتج من سوء توظيف الموارد المتولدة من المواد الأولية (البترول والغاز ، المعادن ،المواد الغذائية، الخ)<sup>(4)</sup>

**2- صناديق الإدخار للأجيال القادمة :** تهدف إلى تحويل الأصول غير المتجددة إلى حافظة أصول أكثر تنوع وضمانا للأجيال القادمة. وتتمثل في ادخار جزء من الإيرادات النفطية الانية وتنميتها بالاستثمار الداخلي او الخارجي لتشكل بديلا للنفط عند نضوبه في الأجل الطويل، وهذا المسار ينطوي على تحويل أصل حقيقي(النفط) الى أصل مالي او تحويل ثروة في باطن الأرض الى ثروة على الأرض، كل هذا يتم بانشاء صناديق في الدول التي اتخذت هذا المسار بمسميات وقواعد مختلفة كصندوق احتياطي الأجيال القادمة في الكويت او الاحتياطي

---

1- Maha Eltobgy، 'Thinking Strategically، Using Resource Revenues to Invest in a Sustainable Future ، World Economic Forum، Committed to Improving the State of the World، White Paper، Geneva، Switzerland ، December 2018، p20

2 - Benjamin J. Richardson; Sovereign Wealth Funds and the Quest for Sustainability: Insights from Norway and New Zealand; Nordic Journal of Commercial Law ; issue 2011#2; P05-06.at [https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=1972382](https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1972382)

3 -أحمد عمر الراوي، دور الصناديق السيادية في تحقيق التنمية الاقتصادية، عدد خاص لندوة قسم الدراسات الاقتصادية في مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 2021 مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ص5.

4 -حبارك سمير، تأثير الازمات المالية المعاصرة على استراتيجيات استثمار صناديق الثروة السيادية دراسة حالة صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 2020، ص150.

الحكومي في عمان وقطر وهيئة أبوظبي للاستثمار ، و مع ان هذه الصناديق تهدف إلى ادخار جزء من الإيرادات للمستقبل خلافا لصناديق الاستقرار ، إلا ان صناديق الاستقرار يمكن في حالة ارتفاع الإيرادات النفطية وتحقيق فائض مالي لاسيما في فترة الطفرة ان تتحول مهامها إلى صناديق للادخار ، اذ يوجد عدة صناديق تقوم بمهام استقرار العائدات والإدخار معا وهي صناديق كل من ليبيا و اذربيجان والمكسيك والنرويج (1) .

3- **شركات استثمار الاحتياطات :** ويتم انشاؤها لزيادة العائد على الاحتياطات ولو ان أصولها لا تزال تدرج في الغالب ضمن فئة الأصول الاحتياطية .

4- **صناديق التنمية:** تنشأ هذه الصناديق في تمويل المشاريع الاجتماعية - الاقتصادية او تشجيع السياسات

المتبعة في قطاعات النشاط والتي يمكن ان تعزز نمو الناتج المحلي في البلد المعني. وهذا النوع من

الصناديق في الوقت الحالي اكثر نوع يخدم الوضع الاقتصادي في العراق

5- **صناديق احتياطات التقاعد:** تنشأ لأغراض تغطية التزامات التقاعد الطارئة غير المحددة في الميزانية العمومية للحكومة ، ولقد بدأ خبراء صندوق النقد الدولي العمل بالتعاون مع ممثلي صناديق الثروة السيادية الوضع مجموعة من الممارسات التفضيلية، بما في ذلك تشكيل مجموعة عمل دولية من هذه الصناديق لبدء المناقشات الفنية وأعمال الصياغة اعتبارا من شهر نيسان ٢٠٠٨، وان مجموع هذه الممارسات سوف تغطي قضايا الحكومة العامة والشفافية والمساءلة ، وكلها تساعد على تعميق الفهم لعمليات صناديق الثروة السيادية واعداد مجموعة من الممارسات التي تسترشد بها البلدان الأخرى ، ودعم مصالحها الاقتصادية الكلية والمالية فضلا عن ان هذه الممارسات تؤدي الى تقليل المخاوف المتعلقة بصناديق الثروة السيادية في البلدان المتأقية للاستثمارات والمساهمة في إرساء نظام نقدي ومالي عالمي مفتوح(2).

### المطلب الثاني: تطور حجم صناديق الثروة السيادية:

#### اولاً: حجم أصول صناديق الثروة السيادية:

ان قائمة الدول حسب صناديق الثروة السيادية وهو الصندوق المملوك من قبل الدولة ويتكون من أصول مثل الأراضي، او الأسهم، او السندات او أجهزة استثمارية أخرى. ومن الممكن وصف هذه الصناديق ككيانات تدير فوائض الدولة من أجل الاستثمار، وقد تعددت الصناديق وازدادت وتنوعت موجوداتها واستثماراتها في العالم لاسيما الولايات المتحدة و اوربا اذ ان في منتصف التسعينات توجد ثلاث صناديق سيادية فقط عام 1996 ثم

1 -قوتال ابتسام،فرص نجاح إقامة صندوق سيادي في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر 3، 2018، ص32

2-صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي يكثف عمله المعني بصناديق الثروة السيادية، نشرة صندوق النقد الدولي الالكترونية، 4 مارس 2008، ص2-3



## الفصل الأول : الأطار المفاهيمي والنظري لصناديق الثروة السيادية والتنمية الاقتصادية والعلاقة بينهما

استحدثت في دول أخرى حتى أصبح عددها 21 صندوق عام 1999 وزادت الى 44 صندوقا عام 2007<sup>(1)</sup>. كما في الجدول (1)، اما بعد عام 2012 ازاد عدد الصناديق السيادية ليصل الى اكثر من 77 صندوقا وبلغت موجوداتها حتى منتصف عام 2008 (3) تريليون دولار في حين كانت في بداية التسعينات (500) بليون اما بحلول عام 2012 وصلت الى (4.904.0) تريليون دولار وكان لإرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية نتيجة تزايد الطلب على الطاقة خلال العقد الاول من القرن الواحد والعشرين سببا لا نشاء العديد من الصناديق السيادية خصوصا في منطقة الخليج المنتجة للنفط. ليصل عددها نهاية 2019 الى 89 صندوقا تقدر اصولها نحو 7833.9 مليار دولار طبقا لا حدث البيانات (SWF Institute.) من معهد صناديق الثروة السيادية<sup>(2)</sup>. ووفقا لأخر تصنيف للمعهد في دراسة استثمارات الحكومات والصناديق السيادية دراسة استثمارات الحكومات والصناديق السيادية كما سنوضح في الجدول التالي رقم (1) أصول اكبر 10 صناديق في العالم لعام 2022.<sup>(3)</sup>

جدول (1) يبين ترتيب الدول حسب حجم صناديق الثروة السيادية 2022

مرتبة الدولة	الصندوق السيادي	حجم الأصول (مليار دولار)
1-الصين	صندوق التنمية الصيني الافريقي /مؤسسة الاستثمار الصينية	2,244.4
2-النرويج	صندوق التقاعد الحكومي Government Pension Fund –global	1,400
3-الامارات	جهاز أبوظبي للاستثمار Abu Dhabi Investment Authority	13,363
4-السعودية	Public Investment Fund صندوق الاستثمارات العامة	1,000
5-سنغافورة	تيماسيك القابضة Temasek Holdings	764,0
6-الكويت	الهيئة العامة للاستثمار Kuwait Investment authority	533.65
7-قطر	جهاز قطر للاستثمار	320,0
8-استراليا	AFF/WAFF	297
9-تركيا	صندوق الثروة السيادية التركية	240
10-روسيا	صندوق الثروة القومي	178,38

المصدر اعداد الباحث استنادا الى

- 1- Largest sovereign wealth funds worldwide، statista 15-03-2023 تم الاطلاع
- 2- List of countries by sovereign wealth funds، en.m.wikipedia. 15-03-2023 تم الاطلاع
- 3- <https://arabic.cnn.com/business/article/2022/03/24/top-sovereign-wealth-fund-2022-infographic> فبراير 2018 على موقع واي باك مشين المصدر: نسخة محفوظة معهد صناديق الثروة السيادية

1 - واثق علي الموسوي، الاستقرار الاقتصادي للصناديق السيادية، الربيع، الموازنة العامة، السوق، الجزء الأول، الطبعة 2016 عمان الأردن دار الأيام للنشر، ص 29-30.

2 - نفس المصدر، ص 21.

3- Largest sovereign wealth funds worldwide، statista. تم الاطلاع منشور في موقع على شبكة الانترنت تم الاطلاع 2023/3/15



هذه قائمة الدول حسب صناديق الثروة السيادية وهو الصندوق المملوك من قبل الدولة، ويتكون من أصول مثل الأراضي، أو الأسهم، أو السندات أو أجهزة استثمارية أخرى. ومن الممكن وصف هذه الصناديق ككيانات تدير فوائض الدولة من أجل الاستثمار. يتضح من الجدول أعلاه أكبر 10 في العالم وفقا لبيانات معهد صناديق الثروة السيادية وكما يأتي: هنالك لائحة تضم العشرات أو المئات من صناديق الثروة السيادية حول العالم لكن يستحوذ على مقدمة هذه اللائحة بعض الدول حتى عام 2023<sup>(1)</sup>.

تشير احدى الدراسات الحديثة الى انه على مدار الخمس عشرة عام الماضية وتحديدا خلال الفترة من 2005 الى 2020 تجاوزت الأصول العالمية التي تديرها الصناديق السيادية نحو 8 تريليونات دولار امريكي ويدير صندوق التقاعد الحكومي النرويجي العالمي اكثر من تريليون دولار<sup>(2)</sup>.

ويمكن ان نستنتج بان الاهتمام بحجم أصول الصناديق السيادية وتطوراته من قبل الدول نابع من الاهتمام بأهداف تلك الصناديق ومدى امكانية تحقيقها والاهتمام بتنوع هيكل وحجم استثماراتها وما يتطلبه ذلك من انضباط في السياسات النقدية والمالية والاقتصادية لحكومات المالكة للصندوق ومدى الالتزام باجراءات الشفافية والحوكمة التي تدار بها هذه الصناديق<sup>(3)</sup>.

**-التوزيع الجغرافي لصناديق الثروة السيادية:** تتوزع صناديق الثروة السيادية في جميع انحاء العالم وتتباين من منطقة لأخرى وحسب احدث تقارير المعهد الدولي لصناديق الثروة السيادية يوجد في منطقتي الشرق الاوسط وشمال افريقيا 18 صندوق بحجم أصول يقدر ب6،1528 مليار دولار بنسبة 39.28% من اجمالي أصول الصناديق السيادية<sup>(4)</sup>، اما منطقة اسيا تمتلك 15 صندوق بحجم يساوي 5،1503 مليار دولار ونسبة 38.63% من اجمالي الأصول لصناديق السيادية في العالم. اما منطقة اوربا فتستحوذ على 4 صناديق بقيمة 646،5 مليار دولار ونسبة 16.61% من اجمالي أصول الصناديق السيادية<sup>(5)</sup>. اذ ان منطقتي الشرق الاوسط وشمال افريقيا واسيا تمتلكان لوجدهما 33 صندوق بقيمة أصول تتجاوز 1،3032 مليار دولار ونسبة

1 - منشور في الموقع الالكتروني على شبكة الانترنت،

تم الاطلاع ،زيارة الباحث في 2023/3/8. List of countries by sovereign wealth funds ، en.m.wikipedia  
2- Hao Liang and Luc Renneboog، The global sustainability footprint of sovereign wealth funds ، Oxford Review of Economic policy.Op. Cit .p380.

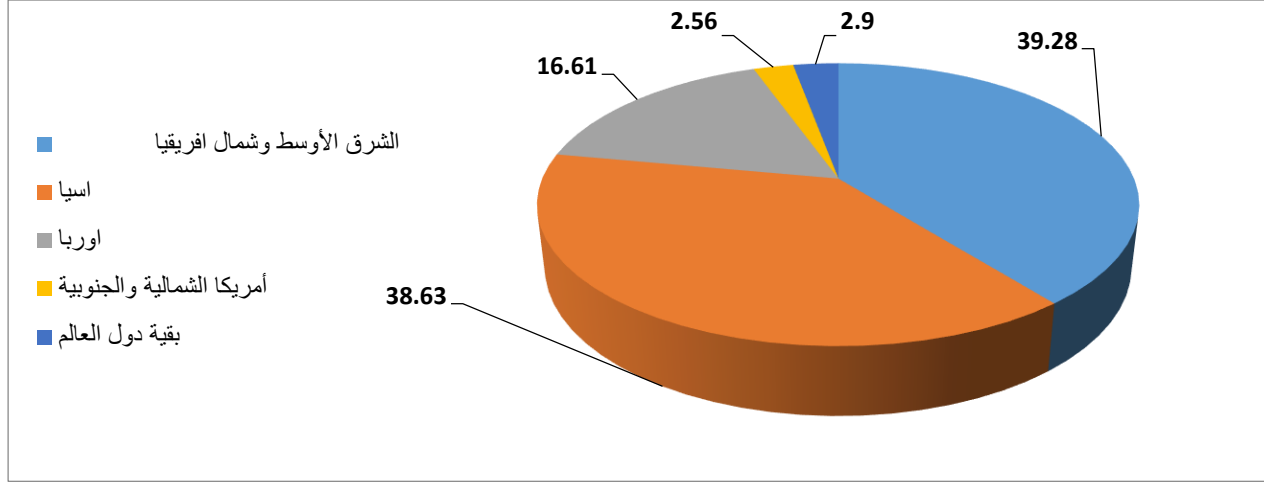
3 - صالح حامد محمد حسنين، صناديق الثروة السيادية ودورها في تحقيق اهداف التنمية المستدامة (دراسة تحليلية)،المجلة الدولية للفقعة والقضاء والتشريع،المجلد 3،العدد3، 2022،ص750

4 GHIYATH NAKSHBENDI ، Sovereign Wealth Funds in the 21st century ، Opening Remarks، THE FIFTH Sovereign Wealth Funds Conference Proceedings 2018، Kogod School of Business (KSB)، American University (AU) ، Washington، D.C، October 24، 2018.p18.

5 -حبارك سمير،تأثير الازمات المالية المعاصرة على استراتيجيات استثمار صناديق الثروة السيادية دراسة حالة صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر/أطروحة،مصدر سابق،2020،ص162

77.91% من إجمالي الأصول وهذا ما يمنح تلك الدول في المنطقتين سيطرة شبه مطلقة على قرارات وتوجهات معظم صناديق الثروة السيادية الناشطة على الساحة المالية العالمية (1).

شكل (1) نسب التوزيع الجغرافي لصناديق الثروة السيادية في العالم لعام 2022



المصدر اعداد الباحث استنادا الى موقع معهد صناديق الثروة السيادية تاريخ الاطلاع 2023/3/ 18

Source : <https://www.swfinstitute.org/sovereign-wealth-fund-rankings>

ثانيا: مصادر تمويل صناديق الثروة السيادية يعتبر النفط المصدر الرئيسي لغالبية الصناديق السيادية وهو ما يتم توضيحه في الجدول 3

تختلف مصدر تمويل صناديق الثروة السيادية، فبعض هذه المصادر ريعية كالنفط الخام والمعادن والمواد الأولية في حين تكون مصادر البعض الآخر منها غير ريعية كالاحتياطيات المركزية وعوائد الخصخصة والإيرادات الناجمة عن الاستثمار (2). الخ وهكذا يمكن التمييز بين مصدرين من المصادر المالية الممولة للصناديق السيادية (3)، فهناك الصناديق المرتكزة على الثروات الطبيعية من قبيل البترول والغاز الطبيعي وما غير ذلك من الثروات المعدنية. وهناك الصناديق المرتكزة على الاحتياطيات من العملات الأجنبية، التي يحولها إليها المصرف المركزي (4). واغلب الدول التي لديها صناديق الثروة السيادية تعتمد على الفوائض الناجمة عن هذه

1 - اسراء إبراهيم القيسي، صندوق الأجيال السيادي إسناد مالي فاعل لازدهار اقتصاد العراق، دراسة بحثية جزء من متطلبات تأسيس صندوق الأجيال السيادي في العراق، وزارة المالية الصندوق العراقي للتنمية الخارجية <https://ifed.gov.iq>، ص 12، 2022.

2. Udaipur's .Das .Global Financial Stability Report. April / 2007 Chapter 1. Assessing Risks To Global Financial Stability.p46

3 - ماجد عبد الله المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 48، 49، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، 2010، ص 63.

4) Rolando Ossowkietal، I Managing the Oil Revenue-The Role Of fiscal Institution Occasional paper 260، (Washington DC International Monetary fund، 2008

المصادر أي الريعية وغيرها، ففي الوقت الراهن، تشكل الصناديق المعتمدة على فوائض الموازنة العامة حوالي 6% من إجمالي استثمارات الصناديق السيادية، هذا في حين تشكل الصناديق المرتكزة على احتياطي العملات الأجنبية حوالي 38% من مجمل الثروات المستثمرة (1). ولكنها ليست بقاعدة صحيحة ان المتعارف عليه هو ان الدول عند انشائها صناديقها السيادية تعتمد على فوائض الإيرادات في الموازنة العامة، بيد ان هذا لا يعني ان انشاء هذه الصناديق مقتصر على الدول التي لديها فوائض في موازنتها فقط(2)، بل يتحتم على جميع الدول التي ترغب في ضمان مستقبلها المالي وحقوق أجيالها المستقبلية ان تتخذ خطوة جديّة نحو انشاء هذه الصناديق عن طريق توفير الحد الأدنى من المتطلبات اللازمة لانشاء هذه الصناديق وسواء أكان لديها فوائض ام لا لان التخطيط للمستقبل بحكمة لا يتم إلا بوجود هذه الصناديق(3).

جدول (2) تصنيف بعض صناديق الثروة السيادية حسب مصادر تمويلها لعام 2022

نوع الصندوق	عدد الصناديق	قيمة الأصول مليار دولار	النسبة %
صناديق سيادية نفطية	29	2264.4	58.19
صناديق سيادية غير نفطية	21	1627.0	41.81
المجموع	50	3891.4	100

المصدر اعداد الباحث استنادا الى، وزارة المالية العراقية، الصندوق العراقي للتنمية الخارجية <https://ifed.gov.iq/>

الموقع الرسمي تاريخ الاطلاع 2023/3/18

اذا وعلى ضوء ما ذكرناه سنتناول فرعين الاول يتحدث عن مصادر التمويل الريعية لتمويل صناديق الثروة السيادية(4). ونخصص الثاني للحديث عن مصادر التمويل غير الريعية لصناديق الثروة السيادية وكما يأتي:

**1- المصادر الريعية:** يتبين ان الفوائض الريعية لبعض الدول هي المصدر الرئيس لتمويل صناديقها السيادية منذ بداية نشأتها في الشرق والغرب ولا زالت تعتمد تلك الدول الريعية على هذه الفوائض من المواد الاولية كالنفط والغاز ومعادن أخرى كالنحاس والفوسفات والتي تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة لتلك الدول فتغذي صناديقها من فوائض هذه الإيرادات(5). وعليه يمكن تقسيم الصناديق المرتكزة على المصادر الريعية

1 - عدنان عباس علي: الصناديق السيادية وأهميتها في النظام المالي الدولي، منشور على الموقع الالكتروني

<https://m.ahewar.org/index.asp?j> الحوار المتمدن، ع4177، بغداد، 2013، ص3

2 -حبارك سمير، تأثير الازمات المالية المعاصرة على استراتيجيات استثمار صناديق الثروة السيادية دراسة حالة صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر، جامعة الجزائر 3، 2020، ص149

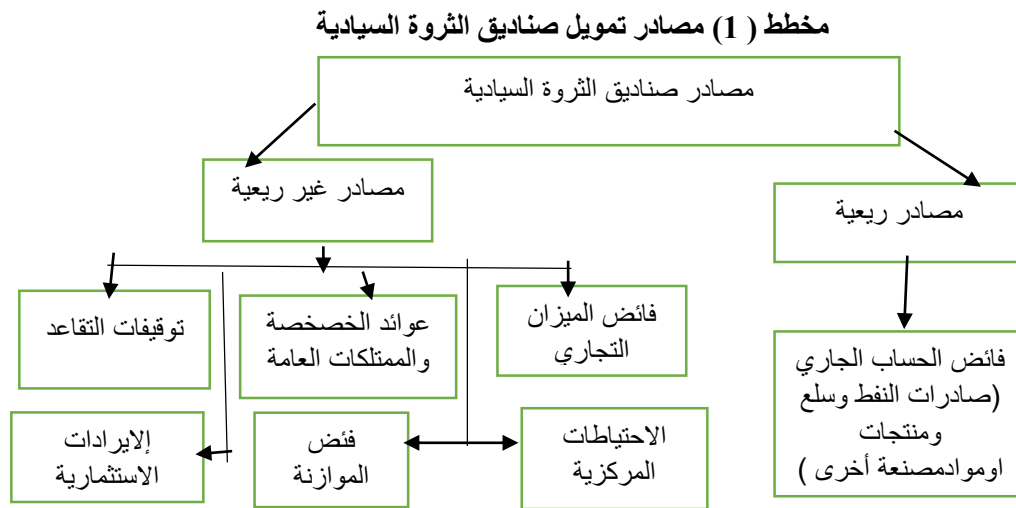
3 -محمد يوسف وآخرون، الازمة المالية العالمية والافاق المستقبلية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص514.

4 -لجنة صالح حمه طاهر حمه، صناديق الثروة السيادية دراسة قانونية مقارنة، الطبعة الأولى، بيروت، 2021، ص 55

5 -نادرة حسن حيدر رضا، دور الصناديق السيادية والاحتياطات الأجنبية في التنمية، مع إشارة خاصة إلى العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2012، ص4

الى قسمين الاول التي تمويلها الفوائض الناتجة من إيرادات النفط والقسم الثاني ينتج عن الفوائض الناتج من إيرادات الموارد الاولية الأخرى(1).

أ-المصادر التي تعتمد على فوائض عوائد النفط: تعد عوائد النفط المصدر الرئيس لتمويل الصناديق السيادية التي تعتمد على النفط كمورد اقتصادي شبه أساسي لها ويعد هذا المورد الممول الرئيس لأصول اكبر صناديق الثروة السيادية في العالم ويتبين بان اول دولة انشأت صندوقاً للثروة السيادية هي الكويت وقد اعتمدت في تمويله على فوائض عائدات النفط بالشكل الذي يضمن حق الأجيال الحالية واللاحقة لإرساء العدالة في المحافظة على نصيب تلك الأجيال. اكبر الصناديق السيادية في العالم تمويلها يعتمد على الفوائض الربعية هي( النرويج والسعودية والكويت) (2).



المصدر، اعداد الباحث استناد الى ، زايري بلقاسم ، دور صناديق الثروة السيادية في تطوير التمويل الإسلامي في ظل تطورات الاقتصاد السياسي الخليجي ، منتدى فقه الاقتصاد الإسلامي ، 2015، ص18

وعن طريق نظرة متفحصة لصناديق الثروة السيادية في العالم يتضح لنا بان ثلثي هذه الصناديق تعتمد على الفوائض النفطية في تغذيتها(3)، بينما تعتمد الثلث الآخر منها في تمويلها على مصادر التمويل الأخرى اذ ان اهم صناديق العالم للدول المقارنة كالامارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، الكويت، قطر،

1 - لطرش ذهبية ،فاعلية صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة العمومية خلال الفترة 200-2017، أطروحة ،جامعة سطيف 1،الجزائر، 2018 ، منشور ( مجلة التنمية الاقتصادي) جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي،الجزائر، المجلد 3 ، العدد 5 ،جوان 2018 ،ص23 .

2 - عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية و الازمة المالية العالمية،مداخلة مقدمة لمؤتمر حول: الازمة المالية العالمية و كيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد6، 13-14 أوت 2009 ،ص3.

3 - عبد الرحمان سلوم ،إدارة الصناديق السيادية وصناديق التحوط ،رسالة ماجستير ،جامعة دمشق ،سوريا،2010،ص2.

## الفصل الأول : الأطار المفاهيمي والنظري لصناديق الثروة السيادية والتنمية الاقتصادية والعلاقة بينهما

الجزائر، النرويج، إيران وغيرها<sup>(1)</sup>. ويلاحظ من الجدول السابق (4) انه لا يحتوي على اسم العراق برغم انه من الدول النفطية الغنية فقد تأخر العراق باستثمار الفوائض النفطية عن طريق امكانية استحداثه لصناديق الثروة السيادية مقدما مجموعة من الاعذار والحجج لا صحة لها كان يكون عدم وجود فوائض مالية ، او متحججا بوجود أزمة مالية لا تمكنه من انشاء صندوق ثروة سيادي نتيجة للديون المتركمة والواجب الإيفاء بها لأنها اولى من انشاء الصندوق الخ ..

جدول (3) بعض صناديق الثروة السيادية الممولة من فوائض النفط في دول العالم

ت	الدولة	اسم الصندوق	تاريخ الانشاء	مصدر العوائد
1	الكويت	هيئة الاستثمار الكويتية	1953	نفط
2	الولايات المتحدة الأمريكية	صندوق آلاسكا الدائم	1976	نفط
3	كندا	(صندوق الثروة) AHSTF	1976	نفط
4	الامارات العربية المتحدة	هيئة استثمار أبو ظبي	1976	نفط
5	السعودية	شركات قابضة عمومية	غير محدد	نفط
6	بروناي	وكالة الاستثمار لبروناي	1983	نفط
7	النرويج	صندوق المعاشات الحكومي	1990	نفط
8	ماليزيا	KHAZANAHNASIONALBHD	1998	نفط
9	قطر	هيئة الاستثمار القطرية	2000	نفط
10	إيران	صندوق الاستثمار النفطي	2000	نفط
12	الجزائر	صندوق ضبط الموارد	2000	نفط
13	الامارات العربية المتحدة	شركة مبادلة للتنمية الدولية	2002	نفط
14	روسيا	صندوق للاستقرار	2003	نفط
15	فنزويلا	صندوق التنمية الوطني	2005	نفط
16	الامارات العربية المتحدة	هيئة استثمار دبي	2006	نفط
17	ليبيا	صندوق احتياط النفط	2007	نفط

المصدر: اعداد الباحث استنادا الى معهد صناديق الثروة السيادية حول العالم / <https://www.swfinstitute.org/> ، 2021

ومن الجدير بالذكر في هذا المضمار ان الكثير من الدول النفطية التي تملك صناديق ثروة سيادية قد اتخذت سياسات مختلفة لتحبيد أثار التذبذب واللايقين بالنسبة إلى الإيرادات النفطية، خاصة وانه وكما معلوم هناك ارتباط كبير بين صناديق الثروة السيادية وبين الإدارة المالية العامة في تلك الدول مما جعلها تبني أسعار متحفظة للنفط في تقديرات إيرادات الموازنة المالية العامة للدولة وانشاء صناديق لاستقرار العائدات النفطية تهدف إلى

1- احمد خلف حسين الدخيل، صناديق الثروة السيادية بين مثالية الطرح ومتطلبات الحكم الرشيد، طبعة 1، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، 2018، ص 42.

المساهمة في الاستقرار الاقتصادي الكلي، عن طريق إستقرار الانفاق العام عبر برمجة تدفق الإيرادات النفطية المتقلبة والتي يصعب التنبؤ بها في الموازنة. (1) .

ب-المصادر التي تعتمد على فوائض الإيرادات الريعية الأخرى: يقصد بالإيرادات الريعية الأخرى الموارد الطبيعية الموارد الطبيعية التي لا تدخل للإنسان في وجودها(2) ، فهي هبة من الله كل ما فوق الأرض وما في داخلها غير النفط مثل الذهب والفسفات والكبريت والنحاس والماس والغاز والفحم والالمنيوم وغيرها شأنها في ذلك شأن النفط تدر إيرادات وعوائد وقد يشكل جزءا منها فوائض وتؤثر في حجم أصول مصادر الصناديق السيادية وتتأثر بمعدل النمو الاقتصادي وتؤثر فيه ويمكن ان تستثمر فوائض هذه الإيرادات بدلا من ان تبقى هذه الفوائض في مكانها تستثمر في بناء صناديق سيادية وتمولها هذه الفوائض خدمة للعديد من المغازي الاقتصادية تجنباً لتقلبات أسعار النفط ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي ولتمويل جزء من برامج التنمية ، وتنوع الإيرادات أيضا الخ.

جدول (4) يوضح بعض الدول التي تعتمد على الفوائض الأخرى غير الريعية في تمويل صناديقها السيادية

ت	الدولة	اسم الصندوق	تاريخ الانشاء	المصدر
1	الصين	صندوق التنمية الصيني الافريقي	2007	السلع غير الأساسية
2	سنغافورة	جي أي سي	1981	السلع غير الأساسية
3	المانيا	صندوق التخلص من النفايات النووية	2017	بلا سلع تجارية
4	نيوزيلندا	صندوق التقاعد النيوزيلاندي	2003	بلا سلع تجارية
5	فرنسا	بنك الاستثمارات العامة	2012	السلع غير الأساسية
6	بيرو	صندوق الاستقرار المالي (FSF or FEF)	1999	السلع غير الأساسية

المصدر اعداد الباحث استنادا الى <https://ar.wikipedia.org/wiki/> تاريخ الاطلاع 2023/4/27

2-مصادر التمويل غير الريعية: ان اغلب الدول انشأت صناديقها السيادية بالاعتماد على الإيرادات الريعية أي ان مايقارب ثلثي صناديق الثروة السيادية بننتها الدول بالاعتماد على الفوائض النفطية وحدها فقط اما الثلث الآخر انشأ من مصادر أخرى غير ريعية مما نستدل بذلك على ان تجربة انشاء الصناديق السيادية ليست مقتصرة على الدول الريعية بل يمكن لكل دولة فوائض من الإيرادات غير الريعية ان تستثمرها عبر صناديقها السيادية. وهنا تقسم الإيرادات غير الريعية كمصدر تمويل لصناديق الثروة السيادية الى احتياطات مركزية وعوائد خصخصة وايرادات الاستثمار وتوقيفات تقاعدية. وفي ما يأتي نبين ذلك تباعا:

1 -لجنة صالح حمه طاهر، صناديق الثروة السيادية دراسة قانونية مقارنة،مصدر سابق،ص 59-60  
2 -ساجد موسى مشاري، الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي -النفط في العراق (حالة دراسية)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2017، ص31

أ- **الاحتياطات المركزية** : من الطبيعي ان لكل دول العالم بنوك مركزية وكل دولة لديها احتياطي متنوع من العملات وان القوانين تلزم البنوك المركزية بالاحتفاظ بجزء من الاموال كاحتياطي مركزي لاسباب منها استقرار قيمة العملة الوطنية الاحتياط تجاه الازمات المالية وغيرها (1). والاحتياطات ثلاث انواع **الاول احتياطي داخلي** : وهو إيرادات تحصل عليها الحكومة من بيع النفط والغاز او إيرادات تصدير ان نوع من انواع السلع الأخرى اما **النوع الثاني الاحتياطي الخارجي** : يتضمن الودائع والمنح والقروض التي تمنحها الدول (2) اما **الثالث** ودائع البنوك وودائع العملاء. وتكمن اهمية هذه الاحتياطات في المحافظة على قوة العملة واستقرارها وأسعار صرف تلك العملة وأيضا تمويل ميزان المدفوعات في حال حصول عجز والاستناد الى أساس يمكن الاستناد اليه في عملية الاقتراض الخارجي (3).

ب- **فوائض المدفوعات الجارية** : وهي الفوائض الناتجة عن الميزان التجاري أي الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات ويتكون الفائض من زيادة قيمة الصادرات على قيمة الواردات (4). ولقد استطعت الكثير من الدول غير النفطية بتحقيق فوائض مالية خاصة في اميركا اللاتينية بفضل القدرة التنافسية التصديرية في الأسواق العالمية عن طريق تحقيق فائض من السلع عن احتياجات الاستثمار المحلي وتحويل هذه الفوائض نحو الصناديق السيادية، اذ تفاضل بين الاحتفاظ بها كاحتياطات نقدية او استثمارها بما يحقق عوائد لها من استثمارها (5).

ج- **عوائد الخصخصة والممتلكات العامة** : تعتبر عوائد تطبيق برامج الخصخصة وحصيلة بيع الممتلكات العامة مصدر لدخل الصندوق ومن امثلة ذلك صندوق مصر وانشأت مثل هذه الصناديق من أجل تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة في دعم المشروعات العامة منخفضة الكفاءة والاستفادة من أصول وممتلكات الدولة واستثمار عوائدها وفقا للعائد والتكلفة بما يتضمن تحقيق التنمية ويحافظ على حقوق الأجيال القادمة (6).

- 1 - احمد خلف حسين الدخيل :صناديق الثروة السيادية بين مثالية الطرح ومتطلبات الحكم الرشيد ،كلية الحقوق –جامعة تكريت ،الذاكرة للنشر والتوزيع، 2018، ص93
- 2 -زهراء حسين حسان ،صناديق الثروة السيادية ودورها في الحد من صدمات أسعار النفط الخام مع الإشارة الى العراق ،رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة بغداد، 2019، ص325
- 3 - مظهر محمد صالح ، السياسة النقدية للعراق بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم بيت الحكمة ،بغداد ، 2012، ص238.
- 4 -كمال العقريب، مريم دباغي، تقييم واقع ودور صناديق الثروة السيادية في تحقيق الاستقرار في الاقتصاد العالمي، مجلة الاقتصاد الجديد، لمجلد5، العدد1، الجزائر ، 2014، ص18-19
- 5 -جمال الدين سحنون، ساعد غنية ، التوزيع الجغرافي لصناديق الثروة السيادية ،مداخلة ضمن المؤتمر الدولي الثالث حول :موقع صناديق الثروة السيادية ضمن النظام المالي العالمي ودورها في تحقيق الاستقرار اليومي 2015 ،جامعة الجبلاي بونعامة-خميس مليانة، ص8-9
- 6 -شكري رجب العثماوي ،امنة سالم الجابري ،ماهية الصناديق السيادية، 2022، ص6 .



د- **التوقيفات التقاعدية:** وتستخدم هذه الاموال لسداد رواتب التقاعد للموظفين ورواتب الضمان الاجتماعي للمستخدمين ،اذ توضع هذه المبالغ في صناديق للضمان الاجتماعي بالنسبة للعمال، وصناديق للتقاعد بالنسبة للموظفين.وتستخدم الكثير من الدول اموال صناديق التقاعد والضمان الاجتماعي لانشاء صناديق ثروة سيادية ومن امثلة ذلك صندوق المعاشات التقاعدية النرويجي، الذي يهدف إلى تحقيق المساواة بين الأجيال، فعلى الرغم من ان بداية انشاء هذا الصندوق كان بالاعتماد على فوائض النفط إلا انه تم تغيير اسمه في عام 2006 ليتحول إلى صندوق المعاشات التقاعدية، فهي الأداة الرئيسية لتحويل المورد غير المتجدد إلى محفظة متنوعة من الأصول المالية التي ستولد تدفقات للدخل من مدفوعات الفوائد وأرباح الأسهم ولذلك فهو صندوق معاشات وصندوق للادخار في الوقت نفسه.<sup>(1)</sup>ويمكن الانتفاع منها في تمويل النفقات الاستثمارية او الجارية عن طريق رفدها للموازنة العامة للدولة مثال ذلك صندوق التقاعد النيوزلندي ، وممكن الإفادة منها في ردف برامج التنمية وسد جزء من احتياجاتها على الأقل .

هـ- **الإيرادات الاستثمارية:** يقصد بها، الربح الذي يدره استثمار معين، وتسعى اغلب الدول إلى تشجيع الاستثمار عن طريق توفير بيئة ومناخ ملائم لجذب المستثمرين عن طريق وضع قوانين تسهل وتوفر الأرضية الامنية والقانونية السليمة لإستقطاب الاستثمارات، ويتم عن طريق تثمير الإيرادات المتدفقة عنها عن طريق بناء صناديق ثروة سيادية من تلك الإيرادات، ومن ثم إدخالها في مشاريع استثمارية داخلية كانت ام خارجية، المهم ألا تبقى تلك الاموال في صناديق يمر عليها الزمن فتفقد قيمتها، بل تثميرها واستغلالها لتنويع إيرادات الدولة وتحقيق مبدأ الاقتصاد المتنوع بدل من الاعتماد على مصدر واحد تقليدي ثم الاستفادة منها في التنمية الاقتصادية. هنالك تجربة ناجحة في مجال صناديق الثروة السيادية الممولة دولة سنغافورة التي انشأت صندوقها السيادي من إيرادات الاستثمارات.<sup>(2)</sup>

و- **فائض الموازنة:** ان التطورات التي مرت بها صناديق الثروة السيادية جعلت من الحكومات ان تتخذ إجراءات مستحدثه وطرق جديدة لتمول نفقاتها بترشيد واستثمار فوائضها بفتنة اقتصادية وهذا ماحدث عندما حولت بعض الحكومات فوائض الميزانية لتمويل الاستثمارات في الأصول المالية نظرا لما تدره من دخول

1 - بدون اسم مؤلف ،صندوق الثروة السيادية في العراق ،مركز البيان للدراسات والتخطيط ،بغداد ،2018 ،ص26-27 . منشور على الرابط التالي [www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

2 -شعبان فرج ،مريم دباغي :صناديق الثروة السيادية ومساهمتها في رسم المشهد المالي العالمي بحث القي في الملتقى الدولي الثالث حول موقع صناديق الثروة السيادية ضمن النظام المالي العالمي ودورها في تحقيق الاستقرار الذي أقيم في جامعة خميس مليانة ،الجزائر ، 2010،ص4.



كعوائد مربحة<sup>(1)</sup> لتوجيه المعطيات الاقتصادية بالشكل الذي يخدم برامج التنمية وتجنب الازمات عن طريق تنويع مصادر الدخل<sup>(2)</sup> .

### المطلب الثالث: إستراتيجيات وسلوك الاستثمار لصناديق الثروة السيادية:

#### اولا: إستراتيجيات استثمار صناديق الثروة السيادية:

أثار السلوك الاستثماري لصناديق الثروة السيادية حفيظة البعض اذ اعتبرو هذه الصناديق أداة سياسية في يد الدول التي تمتلكها ويمكن إستخدامها كأداة ضغط على بعض الدول او للسيطرة على الصناعات الهامة في الدولة، ويمكن أيضا ان تكون لدى الصناديق السيادية دوافع اقتصادية وليس دوافع سياسية، وذلك لأنها تتصرف ككيانات اقتصادية تعظم عوائدها المالية<sup>(3)</sup>، ولا تختلف كثيرا قرارات الاستثمار في صندوق الثروة السيادية عن قرارات مديري الأصول الآخرين مثل الصناديق المشتركة، ومن ثم فان الخوف من قرارات الاستثمار ذات الدوافع السياسية التي تتخذها صناديق الثروة السيادية يبدو انها لأساس له من الصحة<sup>(4)</sup>. اذ ان رشادة قرارات الاستثمار متعلقة بكونها مدروسة وفقا لبيانات وقواعد وتجارب ومن قبل لجان مختصة آخذة بعين الاعتبار مصالح البلد وتحاول ان توظف وتطوع استثماراتها من أجل ازدهار اقتصادها وإستقراره وبناء تلك الشركات والتعاقد مع الشركات وإقامة الاستثمارات لتكون جزء من حل المشكلات والأزمات الاقتصادية، والتحوط ضد المخاطر ان وجدت وتوفير التمويل وإستدامته بالشكل الذي يضمن حق الأجيال الحالية واللاحقة مع الحرص على عدم التعارض بين قرارات الاستثمار الصادرة من قبل الصندوق السيادي والإرادة السياسية بالقدر الذي يوجب التكامل لخدمة الاقتصاد الداخلي والخارجي للبلد شريطة ان يترك الأثر الإيجابي في الاقتصاد العالمي ولو جزئيا. وقد ذهبت بعض الدراسات إلى ان صناديق الثروة السيادية اغلب استثماراتها في الشركات الكبيرة ذات الأرباح المرتفعة والتي توجد في البلدان التي تتمتع بحماية عالية للمستثمرين وحوكمة قوية للشركات<sup>(5)</sup>. وبعبارة أخرى فان صناديق الثروة السيادية توجه أغلب استثماراتها في الدول التي تتمتع بدرجة عالية من التنمية والنمو الاقتصادي والتي يستدل عليها بعدة مؤشرات ودلائل منها وجود أسواق مالية أكبر وأكثر سيولة، ومؤسسات توفر حماية للحقوق القانونية افضل ، وبيئة اقتصادية كلية أكثر استقرارا . ولكن هذا

1 -كمال وزيق واخرون ، اثر الازمة المالية العالمية على صناديق الثروة السيادية ،التحديات التي تواجه منظمات الاعمال المعاصرة ،الجزء الرابع الطبعة 1، مكتبة المجتمع العربي ،عمان ،2011،ص138

2 -طبعي منال ،فاطمة الزهراء، دور صناديق الثروة السيادية في حماية الاقتصاد من الازمات المالية ،مصدر سابق،ص11  
3- Bader Alhashel:Sovereign Wealth Funds: A Literature ،Journal of Economics and Business، 2010 ، vol. 78،issue C،pp.1-13.

4 -صالح حامد محمد حسنين، مصدر سابق، 2022،ص751.

5- European Investment Bank، Mobilizing the potential of GCC Sovereign Wealth Funds for Mediterranean Partner Countries، 2012،p07

لا يعني ان كل الاستثمارات تسير في ذات المضمار اذ ان التجربة قد أثبتت ان هذه الصناديق من حين لآخر تدخل في عمليات استثمارية محفوفة بالمخاطر، وأثبت الواقع ان أكثر القطاعات المفضلة والتي تستثمر فيها صناديق الثروة السيادية هي القطاعات المالية والعقارية بسبب السيولة الكبيرة(1)، وقطاع الطاقة لاهميته الاستراتيجية.

وما تجدر الإشارة إليه ان معظم الاستثمارات التي تقوم بها صناديق الثروة السيادية لا تهدف إلى خلق حصص مسيطرة داخل الشركات المستثمر بها وانما فقط القيام بنشاط المراقبة أي المراقبة النشطة للشركة المستهدفة ومنع حدوث الخسائر الناجمة عن سوء الإدارة وليس البحث عن طرق لفرض تغييرات في نشاط الشركة او إدارتها تؤدي إلى خلق القيمة وزيادة الأرباح، وهذا يفسر سبب ترحيب معظم المدراء في الشركات ومجالس الإدارة باستثمارات صناديق الثروة السيادية لأنها تميل إلى ان تكون طويلة الأجل وغير مؤثرة في إدارة الشركة ولا هيكلتها، على عكس صناديق التحوط او الاتحادات العمالية نادرا ما تسعى صناديق الثروة السيادية إلى التأثير على الحوكمة(2). وتعمل الصناديق السيادية كمستثمرين على المدى الطويل بهدف ترك إرث وحماية الثروة الوطنية للأجيال القادمة، وتمتلك صناديق الثروة السيادية القدرة على تحفيز التغيير فلقد أصبح الاستثمار المسؤول والمستدام جزءاً من التفضيلات المجتمعية، عن طريق استثمار أصول الدولة تحتاج صناديق الثروة السيادية إلى التجاوب مع الطلب المجتمعي الذي يسعى إلى حماية حقوق الأجيال القادمة وهذا هو جوهر التنمية الاقتصادية المستدامة(3).

وقد كشفت إحدى الدراسات الاقتصادية التي أجريت على أكبر 26 صندوقاً من صناديق الثروة السيادية في العالم خلال عام 2017 ، ان 15% من الصناديق السيادية تخضع لقيود تمنع الصندوق من الاستثمار غير الأخلاقي و8% يأخذون في الاعتبار الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في سياستهم الاستثمارية و15% يواجهون قيود متعلقة بالتصرف في الأصول او اكتسابها ، فضلا عن ذلك ، أفصح 58% من هذه الصناديق عن مدونة قواعد السلوك لضمان إجراء الاستثمارات وفقا لسياسات الصندوق(4). ويمكن القول ان إستراتيجيات الاستثمار الخاصة بصناديق الثروة السيادية تختلف بحسب اهداف وغرض الصندوق فمثلاً صندوق الثروة

1 -قوتال ايتسام، فرص نجاح إقامة صندوق سيادي في الجزائر ، أطروحة ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2018،ص40.

2- Banque de France، bilan et perspectives des fonds souverains، facuc، 28 novembre 2008، p 04

3 -صالح حامد محمد حسنين، مصدر سابق،ص753-752

4-"The Ohio ، Kelsey Mülle and Paul Rose: "Public Funds Investment Policies: 2017 Survey"-4 pp 1-13، Finance and Governance، Program on Law، Moritz College of Law، State University

السيادي في جنوب أفريقيا يهدف بحسب الأصل إلى تدعيم البعد التنموي للدولة مع وجود استثمارات في قطاعات الطاقة والنقل والخدمات وتهدف جميع الاستثمارات إلى إثراء البنية التحتية لإقتصاد جنوب إفريقيا، وهدفها الأساسي تحقيق التنوع الاقتصادي، فهذه الدول لديها وفرة في الموارد الطبيعية - الغاز والنفط- وهذه الموارد عرضة للنضوب على المدى الطويل (1).

**ثانيا: نماذج الاستثمار المتميزة لصناديق الثروة السيادية:** ويمكن ان نقسمها على النحو الآتي:(2)  
1- النموذج الاول: استراتيجية صندوق الثروة السيادية النرويجي للاستثمار والتي تعتمد بشكل أساسي على الاستثمار في الأصول التقليدية الموجودة في سوق الاوراق المالية سواء كانت أسهم او سندات لتحقيق دخل ثابت.

2- النموذج الثاني: يعتمد على إضافة مخاطر إلى المحفظة عن طريق الاستثمار في فئات أصول السوق طويلة الأجل مثل الأسهم الخاصة والعقارات والبنية التحتية وصناديق التحوط عن طريق مديرين خارجيين. ويعتبر هذا النموذج أكثر تكلفة -بسبب الرسوم المرتفعة لشركات إدارة الأصول.

3- النموذج الثالث: هو النموذج الكندي، الذي يستخدمه مستثمرو صناديق التقاعد الكبيرة المتطورة في كندا، ويميز عن طريق الاستثمار المباشر المدعوم والقوة الدافعة وراء النموذج الكندي هي القدرة على تعيين موظفين داخليين خبراء لتنفيذ برنامج الاستثمار على أساس أكثر فعالية من اذ التكلفة من استخدام خارجي.

4- النموذج الرابع: النموذج التعاوني وعن طريقه يتم التعاون بين أكثر من صندوق سيادي من أجل القيام باستثمارات طويلة الأجل تسهم وبفعالية في عملية التنمية المستدامة ولكنها عالية المخاطر وتحتاج تركيز لراس المال (3).

1 -Peter B. Clark and Ashby H. B.Monk، Sovereign Development Funds ،Designing High-Performance، Strategic Investment Institutions، Septemper 30، 2015، p7 . Available at SSRN، <https://ssrn.com/abstract=2667974>

2- "Rajiv Sharma، SOVEREIGN WEALTH FUNDS INVESTMENT IN SUSTAINABLE DEVELOPMENT SECTORS، Op.Cit، pp.7-8.

3 -صالح حامد محمد حسنين، صناديق الثروة السيادية ودورها في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، مصدر سابق، ص754-755

## المبحث الثاني

### الإطار النظري للتنمية الاقتصادية والدور التنموي لصناديق الثروة السيادية

#### المطلب الأول : ماهية التنمية الاقتصادية :

تعد التنمية الاقتصادية فرع من فروع علم الاقتصاد تهتم فيها الدول والمجتمعات بصورة كبيرة وتركز على تطوير وتحسين المجتمعات والدول لذلك فهي تؤثر على المجتمعات وتغير فيها تغييرات هيكلية وجذرية ولا تحدث في فترة قصيرة (1).

**اولا: تعريف التنمية الاقتصادية:** تعرف التنمية لغة بأنها النماء والزيادة والكثرة. ونشير هنا الى ان تعريف التنمية في مصطلح العلماء يظل مرتبنا دوما بالخلية العلمية والإستراتيجيات النظرية. فمفهوم التنمية يرتبط بالعديد من الحقول المعرفية فمثلا يعرفها علماء الاقتصاد انها الزيادة السريعة في مستوى الإنتاج الاقتصادي (2) اما تعريفها اصطلاحا: فيمكن تعريفها بانها عملية الانتقال من حالة التخلف الى التقدم . وهذا الانتقال يقتضي تغييرات جذرية جوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي. ويعرفها آخرون بانها عملية دخول الاقتصاد المحلي الى مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي (3). ويمكن تعريفها أيضا بانها عملية تغيير شامل ومتواصل ومصحوب بزيادة في متوسط نصيب الفرد الحقيقي وتحسين توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة فضلا عن رفع مستوى الرفاهية عن طريق تحسين نوعية الحياة والمستوى المعيشي وإحداث تغيير هيكل في الإنتاج (4). كما وتعرف أيضا بانها تنمية الإنتاج القومي وتنمية الدخل القومي مما يسوقنا الى إلقاء بعض الضوء على طبيعة المشكلة الاقتصادية. وعرفت أيضا بأنها تعني تحسين مختلف النواحي الحياتية الذي يؤدي الى تحسين مستوى البشر (5). اما تعريف التنمية من منظور إسلامي هي (عملية تغيير شاملة وهادفة، تحركها وتديرها آليات منضبطة تنسق بين خطواتها وترسم مراحلها وتنظم مؤسساتها وتوجه سيرها، تنبثق هذه العملية من الوعي المجمع بضرورتها، وتبني قضيتها، وتفاعله مع متطلباتها، ترمي في مجملها إلى الخروج بهذا المجتمع من دوائر التخلف إلى الرفاء المادي والتوازن الاجتماعي والاستقرار النفسي، دون استحقاقات محددة، وتواريخ معينة لجني ثمارها، فهي عملية طويلة المدى حضارية الأبعاد، المطلوب فيها العمل على انجاحها بعزيمة وإرادة

- 1- ابتهال احمد قابلي، الاقتراض الخارجي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في سورية (1995-2010)، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد جامعة تشرين، سورية، 2014، ص19
- 2- حسن عمر، التنمية والتخطيط، دار الشروق، عمان، 2008، ص31.
- 3- بوكابوس مريم، دراسة تقييمية لصناديق الثروة السيادية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، جامعة البليدة 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، الجزائر، 2015، ص123.
- 4- عبد القادر محمد عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص17
- 5- سعد طه علام، دراسات في الاقتصاد والتنمية، دار طيبة، 2003، ص3

تتجاوزان الجني المباشر للثمار، وهذا لن يأتي إلا بفهم عميق لمقاصدها ومتطلباتها المادية والمعنوية، فهي ضرورية لبقاء الامم واستقلالهم ورفيهم في سلم الحضارة تدرك هذه الضرورة اما بالمصلحة المادية او المنطلق المادي، او بقاعدة عقائدية موجودة مسبقاً<sup>(1)</sup>. وأخيراً تعني التنمية الاقتصادية تكامل كافة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية بهدف الوصول الى الوضع الأفضل على كافة الأصعدة والقضاء على التخلف واسبابه ونتيجة لما سبق ان التنمية الاقتصادية يمكن ان نعرفها بانها عملية تغيير إرادية تقوم بها كافة مؤسسات المجتمع بإستخدام كافة الوسائل المتاحة وتطويرها لتوظيف الموارد الحالية بالشكل الذي يتيح الانتفاع منها بكفاءة عالية واقتصاد رشيد وعدالة حتى يضمن حق الأجيال الآتية وللإرتقاء بالواقع الاقتصادي والاجتماعي المتأخر.

### ثانياً: أهداف التنمية الاقتصادية:

هنالك عدة أهداف للتنمية الاقتصادية تختلف من بلد الى اخر نذكر اهمها:

1- **الاستثمار:** من العوامل المهمة التي تعزز من عجلة الاقتصاد، وتحقق التنمية الاقتصادية في البلد، وتزيد دخل الدولة.<sup>(2)</sup>

2- **زيادة الدخل القومي :** إحدى اهم الأهداف الرئيسة للتنمية الاقتصادية، فيمكن زيادة الدخل القومي بإتباع ما يأتي<sup>(3)</sup>:

أ- تحسين نوعية السلع التي يتم تصديرها الى الخارج . ب- خلق سلع جديدة قابلة للتصدير والاستثمار.

ج- رفع مستوى الخدمات في البلاد.

3- **رفع المستوى المعيشي:** ان الإرتفاع بمستوى المعيشة للسكان يعتبر من الضروريات المادية للحياة من مأكّل وملبس ومسكن، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد زيادة الدخل المحلي السنوي فحسب بل وسيلة لرفع مستوى معيشة السكان<sup>(4)</sup>.

1 - محمد فرحي، سلسلة التنمية الاقتصادية في الإسلام، الأطار والمقومات، مجلة الباحث، العدد الثاني، جامعة ورقلة، الجزائر، 2003، ص1.

2- اشرف الرفوع ، بحث اهداف التنمية الاقتصادية ، 2022، تاريخ الاطلاع 2023/3/20، منشور على الموقع الالكتروني أهداف التنمية الاقتصادية أهداف التنمية الاقتصادية – موضوع ([mawdoo3.com](http://mawdoo3.com))

3 - عجمية محمد عبد العزيز ، بونس محمود، تادريس قريصة صبحي، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية ، بيروت، 1984 ، ص52.

4 - بوكابوس مريم، دراسة تقييمية لصناديق الثروة السيادية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، مصدر سابق، ص126.

4-تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروة: بما ان هنالك فوارق كبيرة في توزيع الدخل والثروات اذ يذهب معظم الدخل الى الطبقة الغنية وينخفض الدخل للطبقات الفقيرة وهذا يؤكد عدم وجود عدالة اجتماعية لذلك تسهم التنمية في تحقيق العدالة في توزيع الدخل (1).

5- تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي: ومن الدول بضرورة تنويع مصادر الدخل لتلافى تعرض قطاع النفط والزراعة الى تقلبات في الإنتاج والاسعار ببناء قاعدة واسعة للهيكل الإنتاجي وتعديل هيكلتها اذ تعتبر الطريق للتنمية وبعدها يختار الاقتصاد المحلي طريقة حسب إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يأخذ بها هذا المجتمع طبقا لظروفه وحاجته(2).

### ثالثا: عوائق التنمية الاقتصادية:

تتفاوت المعوقات الاقتصادية تبعا لإختلاف الظروف والاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحسب مراحل النمو الاقتصادي التي تمر بها تلك البلدان وتوضح بالآتي (3):

#### 1-المعوقات الاقتصادية : من اهم هذه المعوقات ما يلي:

المعوق الاول: الحلقات المفرغة: أن انخفاض الدخل في الدول النامية هو السبب الرئيس لتدني معدل الإدخار ومن ثم انخفاض معدل الاستثمار، وهذا يعني ضمنا انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لاسيما اذا تزامن مع الزيادة السكانية التي تؤثر سلبا على الدخل الفردي بدوره يخفض الإدخار الشخصي(4).

المعوق الثاني: ضيق حجم السوق: تعاني البلدان النامية من نقص السلع والخدمات الضرورية وغيرها، فان اعتماد استراتيجيات التصنيع اقتضى انشاء المصانع الكبيرة للاستفادة من اقتصاديات الحجم في رفع كفاءة التشغيل والاستفادة كذلك من التطور التقني (5).

المعوق الثالث: عدم الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية : ان توفر الموارد الطبيعية وتنوعها ومستوى كفاءتها عاملا مساعد على سرعة تحقيق التنمية الاقتصادية او يمكن ان يهيئ الفرصة الأفضل لها .

المعوق الرابع: قيد الصرف الأجنبي: يؤكد بعض الاقتصاديون بان هنالك قوى توازنية معينة تعمل في الاقتصاد الدولي على ذهاب منافع التجارة الدولية بشكل رئيسي الى البلدان المتقدمة، هي ظهور الصرف الأجنبي حتى

1 -كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1986، ص73.

2 -بن سعيد لخضر، متطلبات التنمية الاقتصادية وضرورة اقتصاد المعرفة، مجلة العلوم الاقتصادية المجلد9، العدد9، 2014، ص64

3 -كبداني سيدي احمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، الجزائر، 2013، ص32-33

4- حنين العتوم، معوقات التنمية في الدول النامية، 25ديسمبر، 2020، منشور على [e3arabi.com](http://e3arabi.com) - إي عربي تاريخ الزيارة 2023/3/8.

5 -مالكوم جيلز واخرون، اقتصاديات التنمية، دار المريخ، الرياض، 1995، ص53.

## الفصل الأول : الأطار المفاهيمي والنظري لصناديق الثروة السيادية والتنمية الاقتصادية والعلاقة بينهما

بعد انفتاح البلدان النامية على التجارة الدولية فقد ازدادت تجارتها بشكل كبير جدا الا انه لم يساهم في تنمية قطاعات الاقتصاد في البلدان النامية بشكل يليبي الطموح(1).

**المعوق الخامس عدم كفاية البنى التحتية:** ان اهم مكونات البنى التحتية الأساسية للمجتمعات تتمثل بالنقل والمواصلات والاتصالات والمرافق العامة. الخ فوجودها يخدم الصناعات مما ينتج عنه انخفاض التكاليف (2).

**المطلب الثاني : نظريات التنمية الاقتصادية:**

عند تناول نظريات التنمية الاقتصادية لا بد من التطرق الى نظريات النمو بشكل موجز لان النمو الاقتصادي يعد مؤشر هام من مؤشرات التنمية وقبل التحدث عن النظريات التنموية يجب علينا ان نتناول الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وفي ما يأتي محاور المبحث(3) .

جدول (5) الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية(4)

وجهة المقارنة	النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
المفهوم	مفهوم اضيق من التنمية الاقتصادية يشمل الزيادة في الدخل الحقيقي للفرد دون الاهتمام بمسألة عدالة توزيع الدخل.	مفهوم اوسع من النمو الاقتصادي التنمية الاقتصادية =النمو الاقتصادي +مستوى المعيشة .
الاتجاه	النمو أحادي الاتجاه اذ يركز على الدخل الفردي والقومي.	التنمية ظاهرة متعددة الاتجاهات تركز على دخل كافة الافراد والتحسين من المستوى المعيشي لهم.
المدة	النمو عملية قصيرة المدى/ محددة.	التنمية عملية طويلة المدى/مستمرة
القياس	مؤشرات النمو كمية:زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.	مؤشرات التنمية نوعية وكمية:مؤشر التنمية البشرية ومؤشرات الفقر ووفيات الأطفال حديثي الولادة ومحو الامية وغيرها.
متعلق ب	النمو متعلق بالدول المتطورة في العالم	التنمية متعلقة بالدول المتطورة وغير المتطورة في العالم
الأثر	تأثير كمي على الاقتصاد كزيادة دخل الفرد والناتج المحلي وغيرها	تأثير نوعي وكمي على الاقتصاد كالتحسين في معدل العمر المتوقع، وخفض معد الوفيات ومحو الامية

المصدر اعداد الباحث استناد الى -اسراء الطاهات، الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية – موضوع ، تاريخ الاطلاع 2023/2/15، بحث منشور على الموقع الالكتروني ([mawdoo3.com](http://mawdoo3.com))

اولا: نظريات التنمية الاقتصادية:

**1-نظرية الدفعة القوية:** إحدى اهم نظريات التنمية الاقتصادية نادى بها العالم الاقتصادي روزنشتاين رودان

- 1-فراحتية آمال، مصدر سابق، 2015، ص23
- 2-بوكابوس مريم، دراسة تقييمية لصناديق الثروة السيادية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، مصدر سابق، ص133.
- 3-علي مهدي داود سلمان الربيعي، التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية المستدامة في بلدان اسبوية مختارة، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، قسم الاقتصاد، 2009، ص12
- 4-اسراء الطاهات، الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية – موضوع ، بحث منشور على الموقع الالكتروني، تاريخ الاطلاع 2023/2/15 ([mawdoo3.com](http://mawdoo3.com))



في دراسته لبلدان أوروبا الشرقية عام 1943 اذ يرى بان البلدان النامية بحاجة الى دفعة قوية من الاستثمارات(1)، ويرى رودان ان الدفعة القوية عنصرا فعال للتنمية الاقتصادية وتمثل حد ادنى من الجهد التنموي اللازم بذله قبل مرحلة انطلاق الاقتصاد الى مرحلة النمو الذاتي (2)، ان الدفعة القوية تضع القاعدة الأساسية لتطوير الأنشطة والوحدات الإنتاجية فالإستثمار في مشروعات البنى التحتية مثلا يقوم بخدمة مشروعات أخرى ،ومهمة في جذب الإستثمار الأجنبي، ونستنتج بان الدفعة القوية ستكون وسيلة لفك الاختناقات وتشجع الاستثمار(3). من جهة أخرى يعتقد رودان ان الاستثمارات الضخمة يجب توجيهها الى مجموعة من الصناعات ذات مشروعات متكاملة لتحقيق التشابك الأفقي والعمودي، مما يخلق مكاسب الجدوى الاقتصادية لأقامتها في وقت واحد (4).

**2-نظرية النمو المتوازن:** هي نظرية اقتصادية ابتكرها راغنار نيركسة (1907-1959). تفترض ان حكومة أي بلد غير متطور بحاجة الى قيام استثمارات كبيرة في عدد من الصناعات في وقت واحد ،سيؤدي ذلك الى توسيع حجم السوق وزيادة الإنتاجية (5)، وتوفير الحافز لدى القطاع الخاص للاستثمار. تجدر الإشارة ان نظرية النمو المتوازن لا تعني نمو كافة الصناعات بمعدل واحد بل يتحدد معدل نمو كل واحدة منها بناء على مرونة الطلب الداخلية للمستهلكين على السلع المختلفة، فيؤدي ذلك الى توازن العرض والطلب، ولكنها تشترط جبهة عريضة من الاستثمارات تقود الى التكامل الأفقي والعمودي للصناعات القائمة، وتقسيم أفضل للعمل (6).

**3-نظرية النمو غير المتوازن:** انتقد هيرشمان نظرية النمو المتوازن ووصفها بغير الواقعية نظرا لإحتياجها لمواد ضخمة ورؤوس اموال كبيرة تفوق قدرات الدول النامية لذلك دعا هيرشمان الى تبني البلدان المتخلفة لتبني نظرية النمو غير المتوازن (7). وبين ان عملية التنمية تحتاج إلى عدم التوازن في بداية مراحلها، اذ ينتقل النمو من القطاعات القائمة الى القطاعات التابعة، وهذا لخلقها الوفورات الخارجية لتستفيد باقي القطاعات، وكل مشروع جديد يولد وفورات ومزايا (أرباح المنظمين الخواص والارباح الاجتماعية) (8).

- 1 -خميس خلف موسى الفهداوي ، مازن عيسى الشيخ راضي، التنمية الاقتصادية ، العراق ، بغداد، 2000،ص192.
- 2 -عدنان مكي البدر اوي ، فلاح جمال معروف العزاوي ، التنمية والتخطيط الإقليمي ، دار الكتب للطباعة والنشر،جامعة الموصل العراق، 1991، ص30.
- 3 -خميس خلف، نفس المصدر، ص192
- 4 -مدحت القرشي ، التنمية الاقتصادية ،نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل 2007، الأردن، ص90.
- 5) L. Anderson، William ، [Say's Law: Were \(Are\) The Critics Right?](#) (PDF) ،Ludwig Von Mises Institute [الأصل](#) في 09 مارس 2014 ، ص. 27، مؤرشف من [الأصل](#)
- 6 -كيداني سيدي أحمد، اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية تحليلية قياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، اقتصاد 2012- 2013، ص68
- 7 -محمد عبد العزيز عجمية و ايمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية – دراسات نظرية تطبيقية، 2000، ص188
- 8 -مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية ،نظريات وسياسات وموضوعات، مصدر سابق، ص96-97



4-نظرية مراحل النمو لروستو: قدم روستو نموذا بما فيها الواردات الراسمالية التي يتم تمويلها عن طريق الإنتاج الكفؤ والتسويق الجيد للموارد الطبيعية بغرض التصدير. ولقد بين روستو ان المجتمع يمر بخمسة مراحل اول مرحلتين يكون بداية النمو الاقتصادي وهما(أ-المجتمع التقليدي وب-مرحلة التهيؤ نحو الانطلاق ) اما المراحل التي يتبين فيها تغيرات هيكلية وتعد مراحل أقرب الى التنمية منها الى النمو ونذكر هذه المراحل(1):

ج-مرحلة الانطلاق: تعد هذه المرحلة هي المنبع العظيم للتقدم في المجتمع عندها يصبح النمو حالة عادية وتنتصر قوى التقدم والتحديث على المعوقات المؤسسية والعادات الرجعية، وتراجع قيم واهتمامات المجتمع التقليدي امام التطلع إلى الحداثة(2). الشروط اللازمة لمرحلة الانطلاق :

- ارتفاع الاستثمار الصافي من نحو 5% إلى ما لا يقل عن 10% من الدخل القومي.

- تطوير بعض القطاعات الرائدة.

- الأطار الثقافي واستغلال التوسع، إجمالاً فإن مرحلة الانطلاق تبدأ بظهور قوة دافعة قبل تطور قطاع قائد .

د-مرحلة الاتجاه نحو النضج: عرفها روستو بانها الفترة التي تشتمل على نطاق واسع التكنولوجيا الحديثة. يرتبط بلوغ الدول مرحلة النضج التكنولوجي بحدوث تغيرات ثلاث أساسية:

- تغير سمات وخصائص قوة العمل اذ ترتفع المهارات ويميل السكان للعيش في المدن .

- تغير صفات طبقة المنظمين اذ يتراجع أرباب العمل ليحل محلهم المديرين الأكفاء.

- يرغب المجتمع في تجاوز معجزات التصنيع متطلعا إلى شيء جديد يقود إلى مزيد من التغيرات.

هـ-مرحلة الاستهلاك الكبير(3): تتصف هذه المرحلة باتجاه السكان نحو التركيز في المدن وضوحها وانتشار المركبات واستخدام السلع المعمرة على نطاق واسع. في هذه المرحلة يتحول اهتمام المجتمع من جانب العرض إلى جانب الطلب وتعد الولايات المتحدة وألمانيا الغربية انذاك واليابان من المجتمعات التي حققت النضج الاقتصادي في القرن العشرين، وقد تيسر لها ذلك بفضل عاملين: أحدهما هو ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد واستمرار هذا الارتفاع إلى نقطة تجاوزت حاجاتهم الأساسية كالمأكل والملبس والسكن، واما الآخر فهو تغير تركيب القوى العاملة اذ زادت نسبة سكان المدن بالنسبة لمجموع السكان مما أدى إلى زيادة نسبة المشتغلين في المؤسسات والشركات والمجال التجاري وهي الاعمال التي تتطلب توافر مهارات علمية وثقافية خاصة،

1- نظريات التنمية الاقتصادية، 2022، تاريخ التصفح، 2022/11/4 بحث منشور على الموقع الإلكتروني <https://areq.net/m>

4-السر سالم عبد الله احمد، التنمية الاقتصادية في الدول النامية المعوقات دراسة حالة السودان(2011-2015)، ص21

3- A. Sid Ahmed، " Croissance et développement: théories et politiques"، Tome 1، 2ème édition، OPU، Alger، 1981، PP.399-402

وانعكس ذلك على حياة المواطن من توفر شبكة الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والترفيهية ذات مستوى راقي مكنه في ذلك دخله المرتفع من التمتع بها<sup>(1)</sup>.

### **المطلب الثالث : مصادر تمويل التنمية الاقتصادية ومؤشراتها وابعادها:**

#### **اولا:مصادر تمويل التنمية الاقتصادية:**

من اهم معوقات التنمية في الدول النامية هي افتقارها لرؤوس الاموال لذلك فان عملية التنمية تتطلب العمل بكافة الأساليب لتكوين رؤوس الاموال المطلوبه لعملية التنمية الاقتصادية ،لكن بسبب ضعف الدخل المحلي والنمو السكاني وعدم كفاءة الجهاز المصرفي والإدارة المحلية ، وان ضعف مستويات الإدخار المتاحة تجعل العديد من الدول تلجأ الى مصادر تمويل مختلفة من أجل تكوين رؤوس الاموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية<sup>(2)</sup>. من المعلوم ان تمويل التنمية الاقتصادية لا يمكن ان يأتي سوى من مصدرين **الاول: داخلي** على شكل مدخرات او على شكل ما نسميه ( التمويل بالعجز) **والثاني: خارجي** على شكل قروض و مساعدات واستثمارات أجنبية مباشرة، وللمصدر الخارجي اهمية كبيرة لعدم كفاية المصادر الداخلية<sup>(3)</sup>. ويعرف التمويل بانه توفير الاموال (السيولة النقدية) اللازمة لانفاقها على الاستثمارات وتكوين راس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك وسد لوازم التنمية الاقتصادية<sup>(4)</sup>. ويمكن ان نبين مصادر التمويل وكما يأتي:

**إِفرع الاول-مصادر التمويل الداخلي :** يمكن تمويل عملية التنمية الاقتصادية داخلياً عن طريقين: **الاول هو** طريق الفائض الاقتصادي، **الثاني هو** الطريق التقليدي للتمويل الإدخار

#### **1-التمويل بوساطة الفائض الاقتصادي :** نرى انه يمكن التمييز بين نوعين من الفائض هما:

**أ-الفائض الاقتصادي الفعلي:** هو الفرق بين الناتج القومي الجاري والاستهلاك الجاري مطابقاً لمفهوم الإدخار التقليدي.

**ب-الفائض الاقتصادي الاحتمالي:** وهو الذي يقصد به الفرق بين الناتج الذي يمكن إنتاجه في ظروف طبيعية وتكنولوجية معينة بالاعتماد على الموارد الإنتاجية التي يمكن استخدامها وبين ما يعد استهلاكاً ضرورياً، هذا الفائض هو الذي يستطيع تمويل عملية التنمية الاقتصادية ويمكن الحصول عليه من إحداث تغييرات في بنية اقتصاد ومجتمع الدول المتخلفة ومن زيادة الإنتاجية ومن إعادة توزيع الدخل، وهو الفائض الذي نقصده كتمول لعملية التنمية الاقتصادية. ان زيادة الفائض الاقتصادي الاحتمالي لا تكون الا في القضاء على الهدر الموجود

1 -كيداني سيدي أحمد، اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر،مصدر سابق،2013، ص71  
2) Michel DROUIN ، le financement de deveoppement، ed ARMAND COLIN ، paris،1998، p 5.  
3 -جمعون نوال ، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية- حالة الجزائر،2004-2005، ص39.  
4 -ميثم صاحب عجام، التمويل الدولي ، دار الكندي للنشر والتوزيع ،2018، ص31.

في الاقتصاد القومي والناشئ من عدم استغلال الطاقات المتاحة، هذا و بشكل موجز و عام يمكن زيادة الفائض الاقتصادي الاحتمالي في القطاعات الاقتصادية بالشكل التالي:

-القطاع الزراعي: لتمويل التنمية الاقتصادية نصيب كبير ينتج من مساهمة فوائض القطاع الزراعي والدليل على ذلك تجارب دول كثيرة في انحاء العالم من اوربا في القرن الثامن عشر حتى اليابان والاتحاد السوفيتي بعدها، ونرى ان الزراعة قادرة على خلق فائض اقتصادي وتحقيق اقتطاع عيني يذهب الى التنمية عن طريق شراء المنتجات الزراعية بأسعار قليلة وبيعها داخل البلد او خارجه بأسعار أعلى او عن طريق فرض الضرائب على الإنتاج والأراضي.

-القطاعات الأخرى: يمكن زيادة الفائض الاقتصادي لتمويل التنمية في القطاع الصناعي وفي باقي القطاعات الاقتصادية ففي القطاع الصناعي عن طريق زيادة إنتاجيته وتخفيف الهدر باستخدام أكفا الأساليب الإنتاجية باتباع معايير ودراسات الجدوى الاقتصادية، ويذكر ان كثير من المشاريع الصناعية التي أقيمت في دول المتخلفة لم تحقق أي عائد اقتصادي يذكر لأنها لم تستند الى الحساب الاقتصادي والجدوى الاقتصادية<sup>(1)</sup>.  
اما القطاعات الاقتصادية الخدمية فائضها الاقتصادي يأتي بإعتماد آليات التكنولوجيا الحديثه في إدارة الصرف والتحصيل لتجنب الهدر والفساد .

**2- التمويل الداخلي بواسطة الإيدار:** ان العبء الأكبر في تمويل التنمية يقع على عاتق المصادر الداخلية للإيدار<sup>(2)</sup> وتتشكل هذه المصادر لتمويل عملية التنمية عن طريق تجميع مدخرات كافة القطاعات الاقتصادية الوطنية داخل البلد<sup>(3)</sup> سواء أكانت إيدارات إختيارية من قبل قطاع الاعمال(المشروعات) او الافراد (العائلي) او إيدارات إجبارية من قبل الدولة مثل(الضرائب، التضخم النقدي او التمويل بالعجز او القروض الإلزامية)<sup>(4)</sup> ويعرف الإيدار: ذلك الجزء من الدخل الذي يتم الاحتفاظ به وعدم انفاقه على الاستهلاك ويمكن تعريفه بأكثر دقة بانه(الجزء من الدخل القومي الذي لا ينفق على الاستهلاك شرط قابلية تحويله الى راس مال عيني منتج تمييزا له عن الاكتناز)<sup>(5)</sup>، يمكن تقسم الإيدار الى قسمين هما الإيدار الاختياري والإيدار الإلزامي.

**أ-الإيدار الاختياري:** ويدعى بالإيدار الخاص وهو مبالغ يتنازل عن انفاقها الافراد والهيئات والمؤسسات والاحتفاظ بها طواعية دون اجبارهم عليه مثل مدخرات الحكومة والقطاع العائلي وقطاع الاعمال.

- 1 -ميثم صاحب عجام، التمويل الدولي، دار الكندي للنشر والتوزيع، بغداد، 2018، ص31-32.
- 2 -صبحي تادريس قريصة، محمود يونس، مقدمة في الاقتصاد، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص462
- 3 -بوكابوس مريم، دراسة تقييمية لصناديق الثروة السيادية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، مصدر سابق، ص143
- 4 -حبيب مطانيوس، التنمية الاقتصادية، مطابع مؤسسة الوحدة، جامعة دمشق، 1982، ص156
- 5 -حسين مصطفى، دور التمويل الخارجي في التنمية الاقتصادية في سورية، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد 2002، ص22

-ادخار القطاع العائلي: هو ما يخصصه الافراد من دخلهم للإدخار رغبة منهم بذلك وسبب الإدخار العائلي هم اما لتحسين اوضاعهم الاستهلاكية مستقبلا او للمضاربه في المستقبل او للاحتياط، وتأخذ أشكالا كالمخدرات التقاعدية او عقود التامين او على شكل شهادات استثمار واسهم، وتعتبر من اهم مصادر الإدخار للبلدان النامية مقارنة بالدول المتقدمة.

-ادخار قطاع الاعمال: ويقسم الى قسمين قطاع الاعمال الخاص وقطاع الاعمال العام وان الإدخار في هذين القطاعين هو الأرباح المحتجزة التي تخصص لتوسيع هذا القطاع نفسه او الاستثمار في قطاعات أخرى منتجة ويكون ضعيف بسبب ضعف وتدني القطاع الراسمالي نتيجة ضعف الأرباح في الدول المتخلفة(4).

ب-الإدخار الاجباري: ويدعى بالإدخار العام وهو الإدخار التي تقوم به الدولة باستخدام سلطتها القانونية والسيادية عندما تتعلق المسألة في تامين التمويل في الدول المتخلفة ويدعى أيضا بالإدخار العام. ويمثل هذا النوع من الإدخار الفرق بين إيرادات الحكومة من الضرائب والانفاق الجاري الحكومي من ثم يزداد الإدخار بانخفاض النفقات باعتماد آليات الترشيح من جهة وزيادة إيرادات الضرائب من جهة أخرى، يمكن توضيح أشكال الإدخار الحكومي بالآتي(2):

-الضرائب: أي التي تفرضها الدولة على دخول و ثروات الافراد وقد تكون بشكل مباشر فتسمى **ضرائب مباشرة** وتعتبر مصدرا محدودا لضالة هذه الدخول(3). او بشكل غير مباشر على السلع و الخدمات فتسمى **ضرائب غير مباشرة** لكنها في كمال الحالتين الضرائب المباشرة وغير المباشرة تكون قسرية تفرض بواسطة الدولة، ومن الملاحظ ان تخلف الاجهزة الضريبية في الدول المتخلفة يجعل حصيلة هذه الضرائب ضعيفة وبعيدة عن العدالة لان المهمة الأساسية للضرائب فضلا عن كونها مصدر من مصادر التمويل هي تحقيق العدالة الاجتماعية. مما هو معلوم ان الدول المتخلفة عموماً، تتميز بانخفاض نسبة الضرائب إلى الدخل القومي.

-القروض: تعد القروض ذات اهمية كبيرة في تمويل عملية التنمية الاقتصادية اذ تلجأ الدول الى توفير الاموال اللازمة عن طريق القروض والتي تكون على شكلين **إجبارية** ترغم الدوله بعض شرائح المجتمع على الإقراض مثل تامينات التقاعد ومختلف انواع التامينات الاجتماعية او **إختيارية** مثل شهادات الاستثمار او الأسهم التي تطرحها الدولة وتسمح للافراد بشراءها اختياريا .

- الإصدار النقدي (التمويل بالعجز): او ما يسمى بالتمويل بالعجز وهو زيادة حجم السيولة النقدية عن طريق

1 - عبد المنعم محمد مبارك ، مبادئ علم الاقتصاد،الدار الجامعية ،مصر،1999، ص600-601  
2 -مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية ،نظريات وسياسات وموضوعات ، مصدر سابق،191.  
3 -احمد عارف عساف، محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع،عمان، 2010 ،ص197.

إصدار نقود جديدة مما يؤمن الاموال اللازمة للتمويل، وان البعض يعد الإصدار النقدي مصدرا لتأمين السيولة النقدية اللازمة للاستثمار في المشاريع الإنتاجية من ثم يخلق إنتاجا إضافيا ، يؤدي الى امتصاص الزيادة النقدية من ثم لن يكن له اثر سلبي على التنمية او على الأسعار يؤكد البعض الآخر ان الإصدار النقدي هو السبب المباشر للتضخم الاقتصادي لانه يؤدي الى فائض في الطلب بسبب ما يحدثه من اختلال بين الكتلة النقدية وحجم الإنتاج<sup>(1)</sup>. ويتضح نجاح عملية الإصدار النقدي بتوظيفه للموارد المعطلة لدى البلدان فانه سيكون نافعا اذا انفق وفقا لخطط استثماريه تزيد من الإنتاج بما تفوق نسب التضخم المحتمل حصولها من جراء الإصدار.

**الفرع الثاني: مصادر التمويل الخارجي:** ويشير تاريخ الوقائع الاقتصادية إلى ان معظم بلدان العالم سواء المتقدمة او الأقل تقدماً (النامية) قد لجأت إلى أسلوب التمويل الخارجي لعملية التنمية الاقتصادية في بدايات مراحل نموها لعدم كفاية مدخراتها المحلية<sup>(2)</sup>. وتأخذ المصادر الخارجية أشكال متعددة منها:  
ومن المخطط (2) يمكن توضيح مصدر التمويل الخارجية بالاتي:

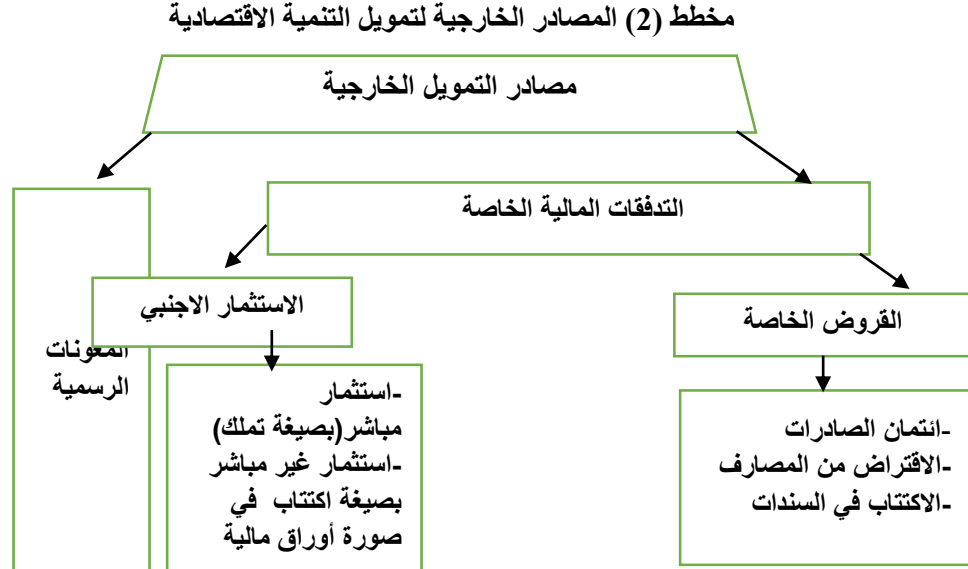
**1-المعونات الخارجية:**وهي الاموال المقدمة من الدول الاجنبية او الهيئات الدولية بأشكال مختلفة إلى الدول النامية وتكون عادة دون مقابل وهي لا ترد لذا لا تحمل هذه الهبات والمنح أي أعباء على الدول المتخلفة في المستقبل بعكس حالة القروض والاستثمارات المباشرة.<sup>(3)</sup>، وفي الحقيقة فان المعونات لا تعطى دون مقابل فان لها ثمن يمس الاستقلال السياسي للبلدان النامية ومطالبتها بتسهيلات سياسية وقواعد عسكرية الخ.

**2-القروض الأجنبية:** هي عبارة عن مبالغ او موارد محولة من منظمة او حكومة او مؤسسات خاصة الى الدول النامية او هيئة شبه حكومية تابعة للدولة النامية وهذه القروض وسيلة مهمة تستند إليها الدول عندما تعاني من نقص في التمويل . هنالك شكلين للقروض الأجنبية منها عامة أي الجهة المانحة جهة رسمية: حكومات وكالات عامة هيئات رسمية وأخرى خاصة :تمنحها جهات غير رسمية مثل قروض التصدير او قروض تقدمها البنوك التجارية<sup>(4)</sup>.

**3-الاستثمار الأجنبي:** يعد الاستثمار الأجنبي مصدرا هاما من مصادر التمويل الخارجية في البلدان النامية والمتقدمة ففي البلدان النامية يسهم بدفع عجلة التنمية الاقتصادية اذ يعد شكل من أشكال التدفقات المالية الخاصة متوسطة وطويلة الأجل اما في البلدان المتقدمة فيسهم في زيادة التقدم والتطور عن طريق اسهامه

1 -محمد عبد العزيز عجمية وايمان ناصف، التنمية الاقتصادية -دراسات نظرية تطبيقية، مصدر سابق، 179  
2 -ابتهال أحمد قابلي، الاقتراض ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في سورية، 1995-2010، أطروحة دكتوراه، السنة 2014، ص31  
3 -محمد عبد العزيز عجمية، ايمان ناصف، التنمية الاقتصادية-دراسات نظرية تطبيقية، مصدر سابق، ص183.  
4 -صبحي تادريس فريصة، محمود يونس، مقدمة في الاقتصاد، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص475. (بتصرف)

بتمويل البرامج والتطلعات التي تطمح الدول المقدمة الوصول إليها لكي ترتفع درجة تقدمها الاقتصادي والاجتماعي. ومن مخطط (2) يتضح لنا مصادر تمويل التنمية الخارجية.



المصدر اعداد الباحث بالاستناد الى (احمد عارف عساف و محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية،

الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010 ، ص200).

3-الاستثمار الأجنبي: يعد الاستثمار الأجنبي مصدرا هاما من مصادر التمويل الخارجية في البلدان النامية والمتقدمة ففي البلدان النامية يسهم بدفع عجلة التنمية الاقتصادية اذ يعد شكل من أشكال التدفقات المالية الخاصة متوسطة وطويلة الأجل اما في البلدان المتقدمة فيسهم في زيادة التقدم والتطور عن طريق اسهامه بتمويل البرامج والتطلعات التي تطمح الدول المقدمة الوصول إليها لكي ترتفع درجة تقدمها الاقتصادي والاجتماعي. وينقسم الاستثمار الأجنبي الى استثمار مباشر واستثمار غير مباشر وفقا لمساهمة رؤس الاموال المستثمره(1).

أ-الاستثمار الأجنبي المباشر: تعبر عن الاموال الاجنبية ( حكومات او شركات او افراد) التي تدخل الى الدول النامية بقصد إقامة مشاريع تملكها الجهة الاجنبية وتحصل على عوائدها بعد دفع نسبة هذه العوائد إلى الدولة الوطنية. ويكون الاستثمار الأجنبي على شكل انشاء مشاريع من قبل مستثمر او عدة مستثمرين وينتج عن ذلك ملكية جزئية او كلية لهذه المشاريع اذ ينتج عنها حق إدارة المشروع وامكانية تحويل الأرباح والفوائد والتاثير

1 -بوكابوس مريم، دراسة تقييمية لصناديق الثروة السيادية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية ،مصدر سابق ،ص151

في خطط الإنتاج والتسويق<sup>(1)</sup>، ويعد الاستثمار الأجنبي مصدرا هاما يضمن امكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية<sup>(2)</sup>.

ب- الاستثمار الأجنبي غير المباشر: هو الاستثمار بالاوراق المالية عن طريق امتلاك الافراد والشركات والمصارف لاوراق مالية كالأسهم دون ممارسة أي نوع من انواع السيطرة او الرقابة على المشروع الاستثماري عادة مايكون قصير الأجل قياسا بالاستثمار الأجنبي المباشر ويشترط ان لا يكون للأجانب حق في إدارة المشروع او اتخاذ القرارات او الرقابة، ويكون لهم الحق في الحصول على عائد نظير مشاركتهم<sup>(3)</sup>.

ثانيا: تمويل التنمية الاقتصادية عن طريق الفوائض المالية للدولة : عن طريق هذه الفقرة يتبين لنا ان العلاقة غير المباشرة بين صناديق الثروة السيادية التي تستثمر الفوائض سواء كان ذلك الفائض ريعي او فائض مالي من جهة وبين التنمية الاقتصادية، من جهة اخرى التي تعتمد على تلك الفوائض كاحدى مصادر تمويلها. اتسمت اقتصاديات الدول النفطية بالاعتماد شبه المطلق على إيراداتها النفطية في تمويل انفاقها الجاري وخططها التنموية وبرامجها الاستثمارية، اذا ان هنالك ارتباط كبير بين الموازنة العامة وتقلبات أسعار النفط في تلك الدول اذا تلجأ الى الاقتراض أحيانا لتمويل انفاقها الجاري بسبب حصول عجز ناتج عن انخفاض إيرادات الموازنة اما عند ارتفاع أسعار النفط سيؤدي الى توفر فائض مالي ونتيجة لاستمرار ارتفاع أسعار النفط يرتفع الفائض المالي<sup>(4)</sup>

1- مفهوم الفائض المالي: يختلف مفهوم الفائض المالي من دولة لأخرى حسب انواع الفوائض ومدى توفرها لدى الدول، ويمكن توضيح الفائض المالي عموما بأنه الاموال الناتجة عن فعاليات النشاط الاقتصادي لدولة ما والتي لاتجد لها فرصا للتوظيف داخله فيتم توجيهها الى الخارج، والفوائض الماليه اصطلاح اطلقه الاقتصاديون الغربيون على اموال اوبك التي تراكمت من عائدات تصدير البترول<sup>(5)</sup>، وبسبب عدم امكانية التكهم بأسعار النفط برزت ظاهرة صناديق الثروة السيادية والتي تستثمر الفوائض وفق الية تنتهجها الدول لعدة أهداف لذلك ظهرت انواع كثيرة لتلك الصناديق تحمل تسميات فالاستقرار هذا ضد الازمات والتحوط يبرر للمستقبل والمعاشات والتنمية لتمويل النقص الحاصل في برامج وخطط التنمية وغيرها كلا حسب الهدف من انشاءه.

1) A. K Cairneross، The contribution of foreign and domestic capital to economic development، Reprinted in economic development، London، 1962، pp. 20-25

2 -صبحي تادريس قريصة، محمود يونس، مصدر سابق، ص476.

3 -حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات، الجزائر، 1996، ص185.

4 -ممنتدى الرياض الاقتصادي، تطوير إدارة الفوائض المالية وأساليب توظيفها، الدورة الثالثة 2-4، 2007، منشور على

الرابط <http://www.riyadhef.com/siteimages/pdf/s1.pdf>

5 -مشدن وهيبه، اثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2005، ص69.(بتصرف من الباحث)



2- انواع الفوائض المالية: تتنوع الفوائض المالية للدولة بتنوع إيراداتها ويمكن تلخيص عرضها بالآتي<sup>(1)</sup>

أ- فائض بيع المواد الاولية : ينتج من إرتفاع أسعار المواد الاولية من النفط والغاز والسلع الأساسية الأخرى في الأسواق العالمية مما يترتب عليه زيادة الإيرادات.

ب- الخصخصة : بعد انتشار النظام الراسمالي قامت العديد من الدول الى بيع مشاريع القطاع العام الى القطاع الخاص كاملة اوجزاء منها فتشكلت فوائض مالية جراء عملية الخصخصة .

ج- الإعانات الدولية : وتشكلت الفوائض المالية في هذه الحالة نتيجة لإرتفاع الإعانات الدولية سواء من قبل الدول او الهيئات الدولية بسبب الحروب والأزمات وقد ساعدت هذه الإعانات في انشاء العديد من صناعات الثروة السيادية من بينها صندوق فلسطين للاستثمار الذي بلغ حجم اصوله 0.8مليون دولار.

د-فائض الميزان التجاري: وتنتج هذه الفوائض المالية عن إرتفاع حجم الصادرات السلعية عن الواردات عن طريق زيادة الحركة التجارية والصناعية للدولة وإرتفاع مستوى الطلب على منتجاتها مما يترتب عليه التوجه نحو التصدير.

### ثالثاً : مؤشرات التنمية الاقتصادية:

تطور مفهوم التنمية الاقتصادية عالمياً خلال النصف الثاني من القرن الماضي، وتطورت مؤشرات التنمية وتعددت مكوناتها واهتماماتها من مجرد مؤشرات النمو الاقتصادي إلى حركة المؤشرات الاجتماعية ومؤشرات الحاجات الأساسية<sup>(2)</sup>

#### 1- المؤشرات الاقتصادية:

أ- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي : هو متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج بعد قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على عدد السكان، ويمكن توضيح الناتج المحلي الإجمالي بأنه مجموع القيم المضافة للمنتجين المقيمين بسعر المنتج<sup>(3)</sup>. وتتخذ المنظمات الدولية مقاييس متعددة لقياس التنمية الاقتصادية لدول العالم<sup>(4)</sup>، ويعد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أحد تلك المقاييس، ويعبر هذا المؤشر على قدرة الفرد في حصوله على السلع والخدمات الإستهلاكية وكذلك يعطي صورة عن متوسط دخل الفرد بشكل سنوي<sup>(5)</sup>.

1 - بوكابوس مريم، دراسة تقييمية لصناديق الثروة السيادية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، مصدر سابق، ص155.

2 -قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، ط1، مكتب حسن العصرية، بيروت، 2013، ص80

3 -مهدي سهرغبلان، وآخرون، دراسة تحليلية لاهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة، بحث ، 2009، ص6.

4 -حميدة حسين سوادي، اثر عوائد الموارد الناضبة في التنمية المستدامة تجارب دولية مع إشارة خاصة للعراق، مصدر سابق، 2021، ص45

5 -الهيئة العامة للإحصاء ، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، الربع الثالث ، 2019، ص2.



تعد أهمية مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بانه أحد مؤشرات قياس مستوى الرفاه الاجتماعي للأفراد فنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يستخدم عادة للمقارنة بين بلد وآخر فالارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إشارة إلى ان الاقتصاد يتجه للنمو ومن ثم تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة<sup>(1)</sup>

ب- **الدخل القومي الإجمالي:** يضم مجموع القيمة لجميع السلع والخدمات التي انتجت داخل بلد ما في عام معينة أي (الناتج المحلي الإجمالي) مع الإيرادات الصافية الواردة من البلدان الأخرى (الفوائد وارباح الأسهم)<sup>(2)</sup>.

-**الميزان التجاري:** الفرق بين قيمة استيرادات بلد خلال فترة ما وبين قيمة صادرات ذلك البلد فاذا رجحت كفة الصادرات على كفة الاستيرادات قيل ان البلد ذو ميزان تجاري إيجابي فيه فائض واذا رجحت كفة الواردات على كفة الصادرات قيل ان البلد ذو ميزان تجاري غير ملائم او غير موافق، لذلك فان للتصدير أهمية قصوى في اقتصاد أي بلد ويعدّها البعض قضية مجتمعية تفرض نفسها على المسارات الاقتصادية لتلك المجتمعات وهو أحد الآليات الهامة لزيادة معدلات نمو الناتج المحلي عن طريق توسيع نطاق السوق وتوجيه بعض منتجاته الى التصدير، فالتوسع في التصدير عموماً يساعد على إزالة العوائق امام التنمية الاقتصادية وتنبين أهمية التصدير في قدرته على ما يأتي<sup>(3)</sup>:

اولاً: خلق فرص عمل جديدة. ثانياً: إصلاح العجز في ميزان المدفوعات.

ثالثاً: جذب الاستثمار المحلي والاجنبي. رابعاً: تحقيق معدلات نمو مطردة مما يؤدي إلى التنمية الاقتصادية.

ج-**الدين العام :** اصبحت القضية الرئيسية المتداولة على المستوى الدولي سواء ضمن الحكومات او المؤسسات او الهيئات الدولية، كذلك فان ظاهرة الاقتراض الخارجي ليست ظاهرة بالجديدة بل هي قديمة ترتبط بالاقتصاد النقدي عموماً وبالتبادل الدولي خصوصاً، وهو حجم ديون الدولة للمقرضين خارج وداخل الدولة نفسها، ولا يتم الإشارة إلى الدين الوطني ففي بعض الدول يمكن ان يكون الدين العام عبارة عن الديون المستحقة على المدن والمقاطعات والبلديات، ويتم قياس قوة اقتصاد معين عن طريق مقارنة الدين العام بالناتج المحلي الإجمالي لهذه الدولة، فيستخدم الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لمدى صحة الاقتصاد ومدى امكانية الدولة من سداد ديونها، اذ يعد الدين العام خطيراً عند وصول الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي في الدول نامية إلى 60%<sup>(4)</sup>، ويجب الاخذ بعين الاعتبار عند الاستفادة من الدين العام الكفاءة الحدية أي مقارنها مع التكلفة الحدية (سعر الفائدة) ويجب

1 -حميدة حسين سوادي ، اثر عوائد الموارد الناضبة في التنمية المستدامة ، مصدر سابق ، 2021، ص45.  
ص. 18- OECD. [Understanding National Accounts](#). François (2006). Lequiller ،  
2- في 11-12-2019 مؤرشف من الأصل [ISBN 978-92-64-02566-0](#).  
3 -صديقة باقر عبد الله ،الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية، مركز اتدريب والبحوث الإحصائية ، مديرية إحصاءات التجارة ، وزارة التخطيط ، ص2  
4 -حميدة حسين سوادي ، اثر عوائد الموارد الناضبة في التنمية المستدامة، مصدر سابق، 2021، ص46.

ان تكون الكفاءة الحدية اعلى من سعر الفائدة. أي الحرص على تحقيق خدمة دين دائمة وذات نسبة تفوق نسبة تكلفة الدين (سعر الفائدة).

د-اجمالي تكوين راس المال الثابت : هو ذلك الجزء من القابلية الإنتاجية الانية الموجهة الى إنتاج السلع الراسمالية كالابنية والانشاءات والمكائن والآلات ووسائل النقل وينقسم تكوين راس المال الثابت الى قسمين (تكوين راس المال الصافي الذي يستخدم في زيادة الطاقة الإنتاجية ، والقسم الآخر هو تكوين راس المال التعويضي الذي يستخدم للحفاظ على الطاقة الإنتاجية القائمة او تعويض الاندثار في راس المال الثابت القائم)<sup>(1)</sup>

2- المؤشرات الاجتماعية :

أ- الفقر: يعد الفقر مؤشر قصور في التنمية البشرية وفي توفير المتطلبات الرئيسية والمؤشرات الالهة في قياس الفقرهما: عدد الفقراء الى نسبة عدد السكان ومؤشر فجوة الفقر الذي يقيس مدى ابتعاد الفقراء عن خط الفقر المعتمد<sup>(2)</sup>.

-مؤشر الفقر البشري: وضع من قبل برنامج الامم المتحدة الانمائي والمقارن لفقر الدخل، يتركز هذا المؤشر على ثلاثة أبعاد بالنسبة للدول النامية وهي: -حياة طويلة وصحية (تقاس بنسبة مئوية من الناس الذين لم يبلغوا سن ال 40) - المعرفة والامية، توفير الوسائل الاقتصادية (يقاس بنسبة مئوية من الأفراد الذين لا يستطيعون الانتفاع بالخدمات الصحية ومياه الشرب ونسبة الأطفال دون الـ 5 سنوات الذين يعانون من الوزن الناقص بدرجة معتدلة او شديدة)

-مؤشر السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني: ويقاس بالنسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني .

ب-مؤشر معدل البطالة: وعبر عنه بنسبة الأفراد العاطلين عن العمل إلى مجموع القوى العاملة ويوضح المؤشر كل أفراد القوة العاملة والغير موظفين، او العاملين بصفة مستقلة كنسبة من القوة العاملة<sup>(3)</sup>.

### المطلب الرابع: الدور التنموي لصناديق الثروة السيادية :

يتضح لنا خلال بحثنا عن الدور الذي ممكن ان تمارسه صناديق الثروة السيادية في تحقيق التنمية الاقتصادية بوجود دور عن طريق ثلاثة موضوعات هي وظائف صناديق الثروة السيادية منها الاستثمار والتمويل والتنويع

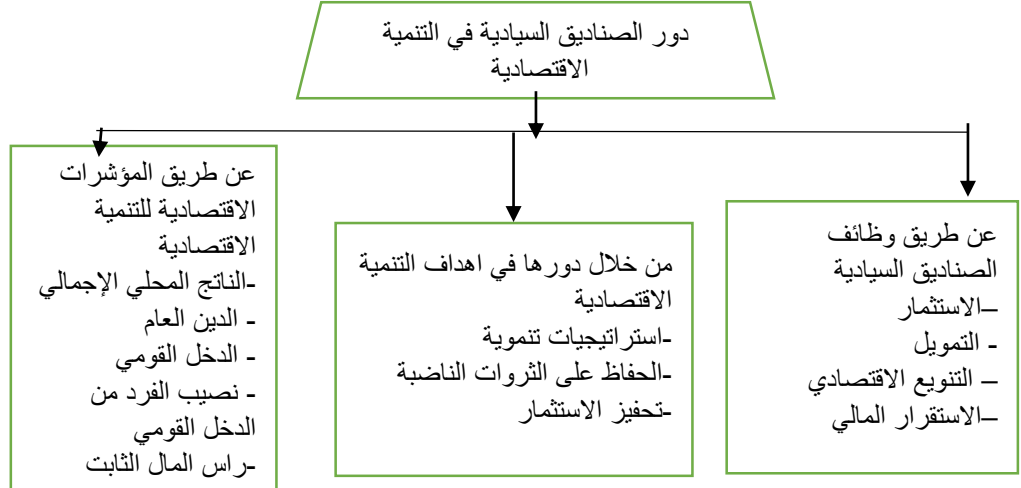
1- Eurostat news release، *Quarterly Sector Accounts: first quarter of 2012*، dated 1 August 2012

2 -وديع محمد عدنان ،قياس التنمية ومؤشراتها ،مجلة جسر التنمية ،المجلد 1، الإصدار 2، منشورات المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002، ص483.

3 -خامرة الطاهر،المسؤولية البيئية الاجتماعية ، مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة ، حالة سوناطراك، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية جامعة ورقلة، 2007، ص42.

الاقتصادي والاستقرار المالي، وقد تبين دور الصناديق السيادية أيضا في تحقيق التنمية عن طريق أهداف التنمية الاقتصادية، والإستراتيجيات التنموية والحفاظ على الثروات الناضبة وتحفيز الاستثمار الذي هو من الوظائف الأساسية لصناديق الثروة السيادية، وأخيرا فان للصناديق السيادية دور يتضح عن طريق مؤشرات التنمية الاقتصادية. ويتضح ما ذكرناه من مخطط (3).

### مخطط (3) يبين دور صناديق الثروة السيادية في التنمية الاقتصادية



المصدر اعداد الباحث استنادا الى 1- محمد توفيق صادق ، التنمية في دول مجلس التعاون – دروس السبعينات و افاق المستقبل ، عالم المعرفة ، الكويت، 1986، ص15.  
2- احمد بريهي علي، الاستثمار الأجنبي، الطبعة الاولى، دار الكتب ، كربلاء، 2014، ص124-125.

### اولا: علاقة صناديق الثروة السيادية بالتنمية الاقتصادية عن طريق وظائف الصناديق:

عادة ما يتم توظيف اموال الصندوق في شكل استثمارات او توظيفات مالية سواء داخل البلد او خارجه لفترات مختلفة، ونجد ان هذه الفوائض تكون كنتيجة للسياسات الاقتصادية المتبعة التي من شأنها جعل الاقتصاد يعيش بحبوحة مالية تجعله في غنى عن هذه الفوائض<sup>(1)</sup>، وهو ما يعتبر احد مؤشرات النمو للدولة. كما وتؤثر صناديق الثروة السيادية بالمؤشرات الاقتصادية السائدة في البلد وتأثر فيها، فنجد انها تتأثر بالتضخم والكساد وكذا بمعدلات الفائدة السائدة ومستويات البطالة وهذه الاخيرة تؤثر بشكل مباشر على الفوائض المالية للدولة اما بالزيادة او النقصان، كما انها تؤثر فيها عن طريق الدور الذي تلعبه في الحفاظ على الاستقرار ومعدلات النمو، وقدرتها على امتصاص الأزمات التي قد يتعرض لها اقتصاد البلد ، كما انه يتولى كل صندوق سيادي مهمة معينة كصناديق الاستقرار التي انشئت بغرض حماية الاقتصاد من تقلبات الأسعار، او صناديق التنمية التي انشئت بغرض المساهمة في دعم الاستثمار المحلي. اذ انه لا نجد صندوق سيادي يؤدي عدة اغراض

1 - بوكابوس مريم، دراسة تقييمية لصناديق الثروة السيادية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية ، مصدر سابق ، ص160-161

في ان واحد(1). وفي الاونة الأخيرة يمكن ملاحظة مدى تحسن المستوى المعيشي لسكان الدول المصدرة للنفط وانعكس على زيادة متوسط نصيب الفرد وانخفاض معدلات الوفيات من الأطفال وانفاض مستويات الفقر ولايعني بالضرورة ان هذه الدول حققت التنمية الاقتصادية بل قد تكون تحسنت ظرفية نتيجة استغلال بعض الموارد بسبب تحسن الطلب العالمي عليها(2).

وتتضح مساهمة صناديق الثروة السيادية في النشاط الاقتصادي عن طريق الوظائف الآتية:

**1-وظيفة الاستثمار:** وتعد اهم وظيفة تقوم بها الصناديق السيادية وتعني توظيف او استخدام اموال الصندوق السيادي في مجالات الاستثمار المتعددة سواء كان بشكل مباشر او غير مباشر وهو شرط ضروري ومطلب مهم لتعزيز التنمية الاقتصادية في العديد من البلدان ويتضح ذلك اذ ان من اهم أهداف الاستثمار زيادة الثروة والعمل على تنميتها على مستوى الاقتصاد والمجتمع(3)، أي ويعني ذلك العمل على زيادة راس المال الثابت ، ولتحقيق هذه الغاية قامت الصناديق السيادية بتوظيف اموالها للاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية في الدول المتقدمة التي تتميز بظروف مشجعة على الاستثمار كالاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تتمتع به هذه الدول وأسباب أخرى تتمثل بتطور أسواقها المالية والاقتصادية(4)، وان أهداف الاستثمار تختلف بين الدول فالبعض من صناديق الثروة السيادية تسعى الى تحقيق العوائد المالية فقط كما في استثمارات الصندوق السيادي للصين الذي يستثمر امواله في سندات الخزانه الامريكية والذي تديره مؤسسة الصين للاستثمار وتقدر موجوداتها 2.1 تريليون دولار وشركة استثمار الصين التي تقدر موجوداتها المالية بين 50 الى 100 مليار دولار ،وفي البرازيل نجد ان الصندوق السيادي يسعى الى تحقيق الاستقرار المالي عن طريق ممارسة الاستثمار الخارجي في حالة زيادة التدفقات المالية في الداخل تحسبا لإرتفاع معدلات التضخم(5)، ومما يلفت النظر ومايعبر عن الدور البارز للصناديق في التنمية الاقتصادية هو ان استثمارات الصناديق السيادية شملت مختلف القطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعة والقطاع المالي والتكنولوجيا وقطاع الخدمات والقطاع السلي وقطاعات أخرى، مماينعكس على توسيع القدرة الاقتصادية لبلدانها والبلدان التي تستثمر فيها ويتضح الأثر عن طريق زيادة الناتج المحلي الإجمالي المتمثل في العوائد والارباح المالية التي تحصل عليها من الاستثمار مما يؤدي

1 -مريم بوكابوس ،الدور التنموي لصناديق الثروة السيادية دراسة حالة الجزائر،جامعة سعد دحلب بالبلدية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي،المجلد4، العدد 2، 2013،ص250

2 -محمد توفيق صادق ، التنمية في دول مجلس التعاون – دروس السبعينات وافاق المستقبل ،عالم المعرفة ،الكويت، 1986،ص15.

3 -دريد كامل ال شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري ، دار اليازوري، عمان ، 2009،ص18.

4 -Massimiliano castelli and other ،the new economics of sovereign wealth funds،first edition ،john wiley and sons ltd،2012-p101-102.

5 -احمد بريهي علي ،الاستثمار الأجنبي،الطبعة الأولى ،دار الكتب ،كربلاء،2014،ص124-125.

الى تنويع الاقتصاد ومصادر الدخل وينتج عنه تقليل الاعتماد على مصدر واحد للدخل من ثم تلافي التقلبات التي تحدث في ذلك المصدر (النفط والغاز والسلع الاساسية) والتحصن منها.

**2-وظيفة التمويل:** للتمويل الدولي دورا هاما وفاعلا في اقتصاديات الدول بمختلف أشكاله سواء بشكل قروض او منح ومساعدات غير مشروطة كما تعد الصناديق السيادية بمثابة وسيلة ادخارية او مخازن مالية تلجأ إليها الدول اوقات العسر المالي (عجز موازنتها) أي انخفاض حصيلة إيراداتها وينطبق ذلك على الدول النفطية التي تنخفض إيراداتها بين الفينة والأخرى وبصورة دورية بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية مما ينعكس تأثير ذلك على خفض الدعم المقدم من قبل الحكومات الى بعض الانشطة الاقتصادية ذات المساس المباشر بحياة الافراد والتي تعد من أنشطة التنمية الاقتصادية واستدامتها، اما في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تعد صناديق الثروة السيادية وسيلة لتحسين وترشيد وضبط الانفاق العام عن طريق تجميع المدخرات المالية الفائضة سواء كانت عوائد تصدير السلع الأساسية او النفط او من مصادر مالية أخرى وهذه تشكل عبئا على الاقتصاد الكلي عن طريق توجيهها التوجيه السليم وفقا للاولويات في استثمار القطاعات الملحة والضرورية (1)، ويتضح عن طريق المخطط (4) دور الصناديق السيادية في التنمية الاقتصادية عن طريق وظيفة التمويل.

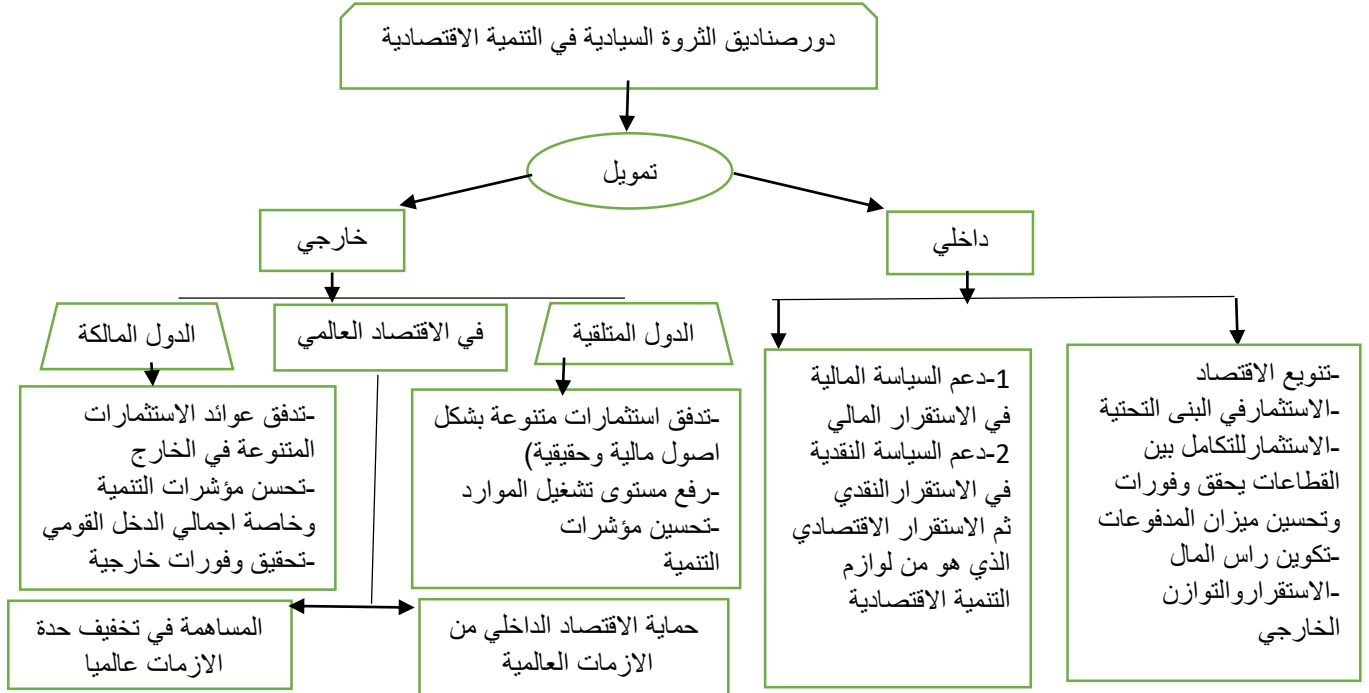
**3-وظيفة التنويع الاقتصادي:** من المعروف ان الكثير من البلدان التي لديها صناديق سيادية هي بلدان نفطية وبلدان أخرى تراكت لديها الثروة من مصادر مختلفة كالتجارة والاستثمار وغيرها، فقد وجدت هذه الدول فكرة انشاء الصناديق السيادية افضل وسيلة لإحداث التنويع الاقتصادي وبما يضمن خلق إنتاج مستمر يحقق النمو المستدام على المدى الطويل عن طريق إقامة مجموعة من الصناعات وتطوير البنية التحتية والاستثمار في مختلف المجالات، وتتجسد أهمية التنويع الاقتصادي في انه يعطي للاقتصاد مرونة أكبر للتعامل مع المتغيرات الاقتصادية الدولية ولاسيما تلك المتعلقة بالتقلبات التي تحدث لأسعار النفط في السوق العالمية (2) وهو ما حصل فعلا اذ تشهد فيه أسعار النفط تراجع حاد إلى المستوى الذي وصل فيه سعر البرميل الواحد من النفط إلى (40) دولار في عام (2015) ، هذا حصل نتيجة زيادة الإنتاج من قبل الدول النفطية الكبرى في منظمة الاوبك فضلا عن أسباب أخرى (3)، ومن مخطط (4) يتضح لنا دور صناديق الثروة السيادية في التنمية الاقتصادية على المستويين المحلي والدولي.

1 - جعفر طالب احمد، الصناديق السيادية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، بحث، جامعة واسط/كلية الإدارة والاقتصاد، منشور مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 28، الجزء 2، 2018، ص 13-14.

2 - عاطف لافي، عباس مكي، التنويع الاقتصادي، مفهومه وابعاده وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 31، 2014، ص 58.

3 - عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البترول، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2015، ص 312-313.

مخطط (4) يوضح دور صناديق الثروة السيادية في التنمية الاقتصادية على المستويين المحلي والدولي.



المصدر: اعداد الباحث بالاستناد الى عاطف لافي ، عباس مكي، التنويع الاقتصادي، مفهومه وابعاده وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 31، 2014، ص58.

كما ويمكن للصناديق السيادية ان تساعد في إحداث التنويع الاقتصادي عن طريق الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية داخل الاقتصاد الواحد والذي من شأنه أحداث تكامل قطاعي بين القطاعات الاقتصادية المختلفة عن طريق تحقيق الوفورات الداخلية والخارجية باذ يصبح كل قطاع مكمل للقطاع الآخر بما يساعد في زيادة الصادرات والتقليل من الواردات<sup>(1)</sup>، هذا بدوره يعد من اساسيات برامج التنمية الاقتصادية، ويبدو ان الازمة المالية عام 2008 كانت حافز لتطوير أداء الصناديق السيادية وتوجيه انشطتها الاستثمارية داخليا في مشاريع عديدة دليل على مشاركتها في التنويع الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وان الاستثمار لا يقتصر في الخارج فحسب كما هو الحال بالنسبة لما قامت به السعودية عام 2010 عبر استثماراتها السيادية والتي بلغت 500 مليار دولار كلها في مشاريع البنى التحتية والتعليم والصحة وان هذه الاستثمارات من شأنها بناء اقتصاد قوي محصن من تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية<sup>(2)</sup>.

1 - عباس مكي حمزة، التنويع الاقتصادي، تجارب بلدان مختارة وإمكانية الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة، 2013، ص7.

2 - رائد عبد الخالق، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص50-51.

4-وظيفة الاستقرار المالي: من اهم الأهداف التي تسعى إليها السياسة المالية في العديد من البلدان لاسيما البلدان وفيرة الموارد الطبيعية لكنها تعاني من اختلال وضعف هياكل إنتاجها وتعاني أيضا من تأثر اقتصاداتها بتقلبات أسعار السلع الأساسية (النفط) (1)، ويتضح هنا دور الصناديق السيادية والتي هي في العادة من نوع صناديق التثبيت والتي تعمل على حماية الموازنة من تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية اذ تتعهد بتوفير السيولة المالية لسد العجز الحاصل في الموازنة العامة الناتج عن انخفاض أسعار النفط تجنباً للاقتراض الداخلي من البنك المركزي او الاقتراض الخارجي بسبب الآثار السلبية التي يتركها الاقتراض على الوضع الاقتصادي والاجتماعي خصوصا اذا كان الهدف من الاقتراض ليس استثماريا وليس اقتراضا مخطط(2). من جهة أخرى تؤثر الصناديق السيادية على الاستقرار المالي عن طريق القرارات الاستثمارية التي تتخذها الصناديق السيادية بما يؤثر على الأصول او بسبب استراتيجية التحوط التي تعتمدها الصناديق السيادية أحيانا للمحافظة على توازن المحفظة الاستثمارية ضد الخسائر المحتملة(3).

#### ثانيا صناديق الثروة السيادية وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية:(4)

يتبين بان لصناديق الثروة السيادية دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول المنشئة لها يحكمه عدة اعتبارات منه تبني إستراتيجيات استثمارية تنموية والحفاظ على الثروات الناضبة كحق للأجيال اللاحقة وتحفيز الاستثمار. وسنعرض النقاط الآتية لتبيان دور صناديق الثروة السيادية في تحقيق التنمية الاقتصادية:

1-إستراتيجيات الاستثمار التنموية : ساهمت صناديق الثروة السيادية في انعاش اقتصاديات الدول المتلقية وزادت فرص الاستثمار فيها على حساب اقتصادياتها، ولانتهاجها نهج سليم يتوجب على صناديق الثروة السيادية اختيار استثماراتها الأجنبية بعناية والتركيز خاصة على الاستثمارات التي تعود بالنفع على اقتصادياتها وتسهم في توسع أسواقها وتحسين ميزانها التجاري خاصة مايتعلق بانعاش أسواقها وجلب التكنولوجيا الحديثة

2-الحفاظ على الثروات الناضبة :تعد صناديق الثروة السيادية احدى أشكال الثروات الناضبة للدول المالكة لها يأخذ شكل أصول مالية، اذ ان تحويل الثروات الى أصول مالية يأتي نتيجة إفراط استغلال تلك الموارد الذي

1 -Khalid A. AL Sweilem and others, 'sovereign investor models:(institutions and policies for managing sovereign wealth, the center for international development, Harvard Kennedy school, 2015, p14 .

2 -رافع احمد حسن ، الصناديق السيادية في الدول النفطية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي ، دراسة تجارب دولية ومحاولة تطبيقها في العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، 2011، ص54.

3- Stefano Curto, 'sovereign wealth funds in the next decade, report of the world bank, 8, 2010, p4

4 -سليمان بن عبد الله السكران ، صناديق الدولة ومنافسة القطاع الخاص،(على الخط)، جريدة الآن الاقتصادية ، تاريخ النشر 2013/3/6، على الموقع الالكتروني، <http://www.alaa.cc/nid0=1299/76&pagedetaid.asp>



يفوق حاجة الدولة لها ، وهنا يتضح لنا بان مساهمة صناديق الثروة السيادية مرهون برشادة استخدام الموارد وتجنب مايسمى بالمرض الهولندي انف الذكر.مع الحرص الشديد على ترشيد النفقات العامة واللجوء الى الاقتراض الداخلي بدلا من الضغط على أصول الصناديق الا في حالات الضرورة القصوى ، واتجاها ناجحا لو استثمرت في الطاقات المتجددة البديلة من أجل تنويع صادراتها والخروج من التبعية النفطية مع توفير مناخ استثماري ملائم وتحقيق استقرار للأسواق الداخلية(1).

**3-تحفيز الاستثمار:**للدولة دور حيوي كمستثمر في منافذ استثماراتها المحلية اذ تمتلك مقومات الدخول ومن ثم النجاح ، خصوصا في الاستثمارات التي تتطلب رؤوس اموال كبيرة ، هنا تعتبر صناديق الثروة السيادية ان لها دور مهم وفعال في تفعيل سياسة الاقتصادية ناجحة كرسست عملها لزيادة الفوائض المالية التي يمكن استثمارها عبر تلك الصناديق وإرتفاع معدلات عوائدها. لكن زيادة الفوائض المالية في دخل الدولة شجعت صناديق الثروة السيادية بمنافسة القطاع الخاص وهذا ماحدث فعلا في بعض القطاعات ، خاصة التقليدية منها كالعقارات ، مما سينتج عنه اثر مزاحمة القطاع الخاص وتضييق بالمنافذ الاستثمارية المتاحة له وهذا ما ينافي بعض إجراءات السياسة الاقتصادية فضلا عن ذلك فبدخول هذه الصناديق للاستثمار لايستطيع القطاع الخاص اخذ فرصته بعدالة مع الصناديق بسبب قدرتها المالية الضخمة مقارنة مع مايمله القطاع الخاص (2).

1 -سليمان بن عبد الله السكران ،صناديق الدولة ومنافسة القطاع الخاص ،مصدر سابق ،تاريخ النشر 2013/3/6،على الموقع الالكتروني،<http://www.alaa.cc.nid0=1299/76&pagedetail.asp>

2 -سليمان بن عبد الله السكران، مصدر سابق،على الموقع الالكتروني،<http://www.alaa.cc.nid0=1299/76&pagedetail.asp>



## الفصل الثاني

تحليل تطور صناديق الثروة  
السيادية وبعض مؤشرات  
التنمية الاقتصادية في بلدان  
العينة

(النرويج والجزائر)

## تمهيد:

سارعت الكثير من الدول في انشاء صناديق للثروة السيادية ابان التطورات الاقتصادية العالمية ، اذ سجلت كثير من هذه الدول فوائض مالية كبيرة في موازين مدفوعاتها نتج عنها نمو متزايد في اعداد الصناديق السيادية وحجم أصولها وقد برز اهتمام واسع النطاق بنشاط هذه الصناديق السيادية لأنها أصبحت تمثل من القوى الاقتصادية الفاعلة في العالم ، نجد استحداث انواع جديدة لصناديق الثروة السيادية مثل صناديق التنمية السيادية او الصناديق السيادية المشتركة بين دولتين ، لذا يمكن دراسة ظاهرة الصناديق السيادية بتعمق اكثر حتى نواكب التطورات الجديدة . ولقد شكل موضوع صناديق الثروة الاقتصادية القضايا المهمة والاساسية للكثير من البلدان لاسيما الريعية منها والتي تعاني من نقص في برامج التنمية وتتطلع لإزدهار اقتصاداتها لذلك يتعلق موضوع صناديق لثروة السيادية بمستقبل التنمية في أغلب البلدان التي تعتمد على الموارد الطبيعية كمصدر أساسي للدخل والتي تواجه العديد من التحديات الداخلية والخارجية اذ يمكن أن توفر صناديق الثروة السيادية عن طريق أنشطتها تمويل للتنمية والنهوض بقطاعات الاقتصاد مما يؤدي الى تنويع مصادر الدخل وتلافي مشكلة الاقتصاد الأحادي المورد والذي يتاثر بالتقلبات الدائمة نتيجة التغيرات في الأسعار. وهناك سببا آخر لإنشاء صناديق الثروة السيادية هو التحسب لنضوب الموارد الطبيعية وزيادة الطاقة الاستيعابية وتنويع الاقتصاد وبما ان استثمارات وانشطة الصناديق السيادية غير محددة داخليا بل أغلب استثمارات خارجية ينتج عنه المشاركة الواضحة في تحقيق إرتفاع لمؤشرات التنمية عالميا . كما وسنعرض تقييم لتجارب بعض الدول لموضوع صناديق الثروة السيادية ولكي تتم الإحاطة سندرس تجربتين للصندوقين السياديين النرويجي والجزائري ووقع اختيارنا لهذه التجربتين لأن تجربة الصندوق السيادي النرويجي تجربة رائدة وناجحة في العالم اما تجربة الصندوق السيادي الجزائري فوقع اختيارنا له لما لها من ميزات باعتبارها تجربة جديدة وواعدة وبسبب تقاربها بالظروف الاقتصادية من الاقتصاد العراقي .

## المبحث الاول

### تحليل تجربة النرويج (الصندوق التقاعدي العالمي ودوره في التنمية الاقتصادية)

#### المطلب الاول: تجربة صندوق التقاعد العالمي النرويجي

اولاً: لمحمة عن الاقتصاد النرويجي: ان الاقتصاد النرويجي يضم مجموعة من نشاط السوق الحرة والتدخلات الحكومية. وتسيطر الحكومة على المجالات الرئيسية، مثل قطاع النفط الحيوي، على نطاق واسع عن طريق مؤسسات الدولة ذات الأغلبية التي تملكها. والغنية بالموارد الطبيعية في البلاد من الموارد الطبيعية النفط والطاقة الكهرومائية، والأسماك، والغابات، والمعادن، ويعتمد اعتماداً كبيراً على قطاع النفط. والنرويج هي خامس أكبر مصدر للنفط وثالث أكبر مصدر للغاز في العالم برغم ذلك تتمتع بتنوع مصادر الدخل وتنوع الاقتصاد النرويجي بالقطاعات المختلفة<sup>(1)</sup>. اختارت النرويج البقاء بعيداً عن الاتحاد الأوروبي خلال استفتاء في نوفمبر 1994<sup>(2)</sup>. وتمتلك الدولة حصصاً كبيرة في القطاعات الرئيسية عبر شركاتها وتمتلك النرويج سادس اسطول بحري في العالم 1412 سفينة وهو عضو في السوق الأوروبية الموحدة كما وتتمثل من الدول الغنية بالموارد الطبيعية مثل النفط والطاقة المائية والأسماك والغابات والمعادن والغاز الطبيعي<sup>(3)</sup>. وتمتاز النرويج بتنوع هيكلها الاقتصادي النسبي مع هيمنة قطاع الخدمات على الناتج المحلي<sup>(4)</sup>. يسمى الصندوق السيادي النرويجي بصندوق التقاعد الحكومي النرويجي وهو من ابرز صناديق الثروة السيادية نجاحاً بشهادة خبراء صندوق النقد الدولي، بسبب المشكلات والأزمات التي تعرض لها الاقتصاد النرويجي في الفترات الماضية ونظراً للتوقعات بتراجع إنتاج النفط، تم العمل مطلع عام 1990 في توفير فوائض النفط عن طريق صندوق يسمى صندوق النفط ثم تم تعديل اسمه الى صندوق المعاشات او التقاعد الحكومي الإجمالي<sup>(5)</sup>. ومن جدول (6) يتضح لنا ملامح الاقتصاد النرويجي.

1- قوتال ابتسام، فرص نجاح إقامة صندوق سيادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2017-2018، ص 192

2- كتاب حقائق العالم، نسخة محفوظة 21 يوليو، 2018، منشور على موقع، واي باك مشين. على الرابط

<https://www.wikiwand.com/ar>

3-Simon Chesterman، The Turn to Ethics: Disinvestment from Multinational Corporations for Human Rights Violations، The Case of Norway's SWF. American University International Law Review 7، 3، 2008، p577-615.

4- بوكابوس مريم، دراسة تقييمية لصناديق الثروة السيادية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، مصدر سابق، ص 250-251

5- احمد نصير، وآخرون، صناديق الثروة السيادية كآلية حديثة لتمويل التنمية الاقتصادية المستدامة، صندوق النرويج نموذج، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة عدد خاص، المجلد (1) 2018، ص 29.

## الفصل الثاني: تحليل تطور اتجاهات صناديق الثروة السيادية وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في بلدان العينة

جدول (6) ملامح عامة اقتصادية واحصاءات عن النرويج 2021

العملة	كرونة نرويجية
العام المالية	العام التقويمية
المنظمات	منظمة التعاون والتنمية منظمة التجارة العالمية والمنطقة الاوربية وغيرها
عدد السكان	5,408,320
الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي (مليار)	482.2
اجمالي الناتج المحلي الإجمالي لكل نسمة (دولار امريكي)	89,042
معدل البطالة (نسبة مئوية)	4.4%
ميزان الحساب الجاري (بالدولار الأمريكي)	72.1 (billion US dollars)
ميزان الحساب الجاري % من اجمالي الناتج المحلي	15.0%
الدين الإجمالي الحكومي العام كنسبة مئوية من الناتج	43.4%
اجمالي تكوين راس المال الثابت كنسبة مئوية من الناتج	0.9%

المصدر، اعداد الباحث بالاستناد الى الموقع الالكتروني، <https://ar.knoema.com/atlas> تاريخ الاطلاع 2023/4

**ثانياً: القاعدة المالية العامة للاقتصاد النرويجي:** تعمل للسياسة المالية في النرويج على توجيه جميع الايرادات سواء كانت ضرائب اودومين من قطاع النفط والغاز الى صندوق ثروة سيادية (صندوق المعاشات التقاعدية الحكومي) الذي يستثمر بالكامل في اصول اجنبية في الخارج وتشتتر القاعدة المالية بان لا يتجاوز مبلغ العجز الهيكلي 4 % من قيمة (GPF) صندوق التقاعد النرويجي مع وجود تخصصات للانحرافات. ومن الناحية النظرية تنطوي هذه القاعدة على استخدام عادل بين الاجيال للعائد النفطي. أي انه يجب على كل جيل ينفق العائدات الحقيقية فقط من الصندوق عن طريق الاقتراض ممايوجب الحفاظ على القيمة الحقيقية للصندوق للاجيال القادمة عندما يبدأ النفط بالنضوب. ،وأحياناً عند وجود عجز حاد سيحول الصندوق للموازنة كامل حصتها اي سحب كامل نسبة 4 % وبناء على ذلك قامت الحكومة في السنوات الاخيرة على وجه الخصوص بتشغيل عجز هيكلي غير نفطي اقل بكثير من ذلك الذي ينطوي عليه السحب بنسبة 4 % ، فمثلاً ان العجز الهيكلي غير النفطي البالغ 7.1 % من الناتج المحلي الاجمالي الذي توخته موازنة عام 2016 لا يمثل سوى 2.8 % من راس مال صندوق التقاعد النرويجي (GPF) مع العجز المسموح به وفقاً لماعدته المالية العامة 4 % أعلى بكثير من العجز الفعلي. والسؤال الذي طرح نفسه هو : هل هناك حاجة فعلية لاجراء بعض التعديلات على المادة المالية؟ على ضوء اهم التوقعات التي طرحتها وزارة المالية النرويجية بانه في ظل افتراضات ان العائد الحقيقي للصندوق بنسبة (2 %) وانخفاض الاسعار العالمية للنفط فقط ، ستبدأ المسار بنسبة

4% في الانخفاض منذ عام 2017 فصاعداً ومن ثم فإن الانتقال بسرعة إلى مسار 4 % يمكن ان يعبر عن التوسع المالي لبعض السنوات يليه انكماش. ولتجنب ذلك يجب العمل على تسريع مسار العجز للسنوات القليلة القادمة<sup>(1)</sup>. ولتنفيذ ذلك اقترحت لجنة حكومية زيادة تدريجية في الإيرادات النفطية مقارنة مع السنوات الاخيره، وعلى وجه التحديد فانها توصي بانه عندما تتجاوز النسبة المقررة اكبر من 4 %، كما هو الوضع لعام 2019 اذ تم أخذ ما يقرب من 18 % من النفقات، وهذا يعادل كل ستة كرونات من الصندوق. وبما ان الصندوق نما بشكل كبير، فقد كان ذلك ممكناً دون انتهاك القاعدة المالية<sup>(2)</sup>. لذا يتوجب على الحكومة رسم مسار واضح دقيق للعودة تدريجياً إلى المسار الأساس<sup>(3)</sup>. وخلال العام 2020، تم سحب 300 مليار كرونة من صندوق المعاشات التقاعدية الحكومي العالمي لتغطية العجز في الميزانية الحكومية، وكان قرار استخدام الصندوق صائباً. ان الصدمة الاقتصادية للأبعاد التي شهدناها ستقابل بأدوات قوية. ويعمل الصندوق كحاجز عندما يتعرض الاقتصاد لاضطرابات<sup>(4)</sup>.

### ثالثاً: نشأة وتطور الصندوق السيادي النرويجي (الصندوق التقاعدي النرويجي)

1- لمحة تاريخية عن صندوق التامين الوطني النرويجي: سارع المعنيون في النرويج لإنشاء نظام التامين الوطني النرويجي وصندوق التامين الوطني في منتصف الستينيات بعد ان استغرقت العملية مدة ليست بالقصيرة. وقد أعطت الحرب العالمية الثانية زخماً للأفكار القديمة بشأن تشريعات الرفاهية الشاملة التي تكفل لكل فرد دخلاً في الحياة<sup>(5)</sup>. وجاءت هذه الأفكار في برنامج الرعاية الاجتماعية لعام 1948، اذ كان الهدف الأساسي هو الجمع بين ترتيبات الضمان الاجتماعي القائمة في نظام واحد وشملت الخطة الوطنية الجديدة انذاك أفراد المجتمع ونسق المنافع على مستوى يضمن لكل فرد مستوى معيشياً مقبولاً بعد فقدان الدخل بسبب البطالة والمرض والعجز والشيخوخة وما إلى ذلك<sup>(6)</sup>. وفي عام 1948 كانت اولوية الاستثمار لضمان النمو طويل الأجل أكثر من اولوية اجراء تحسينات رئيسية على نظام الرعاية الاجتماعية نفسه. وهكذا شهدت الخمسينيات التوسع التدريجي لنظام الرعاية الاجتماعية، وان كانت مصممة بعناية لإصلاحات حكومية أخرى أخيراً بدأت عملية انشاء صندوق تامين وطني في عام 1963 بعد تشكيل اول حكومة يمينية منذ الحرب. وفي

1- باقر كرجي حبيب، رزاق محمد عبيس، تقييم التجربة النرويجية في اطار صناديق الثروة السيادية، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الديوانية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، العدد: 3، 2019، ص 467

2- سناء عبد القادر مصطفى، تجربة مملكة النرويج في الإصلاح النقدي وتغيير سعر الصرف ومدى استفادة العراق منها، مجلة الحوار المتمدن، العدد 7282، تاريخ النشر 2022 /6/17، تاريخ الاطلاع 2023/4/5 .

3- IMF، Report for selected countries and subjects، October 2010، p23-

4- سناء عبد القادر مصطفى، نفس المصدر، تاريخ الاطلاع 2023/4/5

5 - "Human Development Index 2009" تاريخ الاطلاع 2023 /4/1

6 - Reformtheun.org. Revised list of top UN financial and troop contributors، 2013، p11

بيانه المعارض، وعد زعيم حزب العمل، الذي كان حتى ذلك الحين في السلطة بشكل مستمر منذ عام 1945 ، بإدخال وشيك خطة لمعاشات تقاعدية لجميع الناس ، ومن شأن هذا النظام الوطني للتأمين الجديد انذاك ان يوفر المعاشات التقاعدية للمسنين والباقيين على قيد الحياة من ثلثي الدخل المكتسب.

**2- صندوق التأمين الوطني (رؤية كبرى):** سبقت الحكومة السويدية النرويج في العمل بنظام التأمين الوطني العام بسنوات قليلة، وتأثر العمل التحضيري والنقاشات العامة حول نظام التأمين في النرويج تأثراً شديداً بالحلول التي توصل إليها جيرانها، إلا ان الآلية التي تربط الحاضر بالمستقبل هي فريدة من نوعها بالنسبة للنرويج من اذ المفهوم والتصميم وتفترض ان الاستثمار القسري (الاجباري) من جانب الحكومة هو سر النمو الاقتصادي القوي(1). وكان هذا النهج لسياسة النمو متأصلاً في السياسة الاقتصادية المتبعة في النرويج في الخمسينات والستينات وأحدى الركائز الرئيسية هي: ان انخفاض أسعار الفائدة، وإرتفاع معدل الاستثمار و مستويات منخفضة من الاستهلاك الخاص والعام على حد سواء، هي أفضل طريقة لبناء القدرة الإنتاجية للبلد وقدراته في مجال الرفاهية في المستقبل. ويمكن النظر الى هذا المبدأ بوضوح الى حد ما في جميع وجهات نظر الاطراف في الصندوق(2).

**3- إيرادات النفط والمناقشة الجديدة للصندوق:** بدأت الدعوات لإعادة النظر في مالية نظام التأمين الوطني وصندوق التأمين الوطني وأولها جاءت مع دراسة استقصائية عن تمويل الضمان الاجتماعي عام 1982 ، وقد كانت تنتقد الطريقة المستخدمة في تمويل المعاشات التقاعدية في المستقبل والحصول على أدوات حكومية أخرى للعمل بها بيد ان هذا التحقيق لم يثير أي نقاش كبير. ولم يتم ربط صندوق التأمين الوطني وصندوق النفط معا في المناقشة العامة(3). ولكن وزارة المالية طرحت فكرة استثمار الثروة النفطية في الخارج في وقت مبكر في تقرير برلماني واسع النطاق في عام 1974 . و نتج عن الاكتشافات الكبيرة بشكل غير متوقع إرتفاع آخر في أسعار النفط في 1979 أدى الى انطبعا قويا بان انفاق الحكومة لهذه الإيرادات يعتمد على عوامل خارجية مؤقتة Hermod Skanland التي يتراسها Tempo وقد اقترحت لجنة تسمى بمبدأ جديداً لكيفية ربط الإيرادات المستحقة والانفاق الحكومي الحالي، او بالأحرى فصلها. وينبغي ان تحدد

1- باقر كرجي حبيب، رزاق محمد عبيس، تقييم التجربة النرويجية في اطار صناديق الثروة السيادية، مصدر سابق، 2019 ، ص 468

2- Government of Norway (2015)، "Concentration for Quality – Structural Reform in the Higher Education Sector"، White Paper، No. 18 (2014-15)، Government of Norway.p21.

3-باقر كرجي حبيب، رزاق محمد عبيس، نفس المصدر، العدد: 3، ص469

الإيرادات باعتبارها صناعية فيما يتعلق بمعدل التنمية والإنتاج، ثم تنقل إلى صندوق يستثمر في أسواق راس المال العالمية قبل ان يعاد توجيهه إلى الاقتصاد النرويجي بوتيرة تتناسب مع الاعتبارات المالية والاقتصادية(1). وواحدة من القضايا الكبيرة كانت انذاك ، كيف يمكن للدولة المساهمة ماليا لتدويل الصناعة النرويجية ؟. وكتوسيع لتوصيات لجنة Tempo، قدم أعضاء رئيسيون في حزب العمل النرويجي في البرلمان، أفكار عن كيفية توظيف اموال النفط . وكانت الوزارة تخشى من ان يصبح الصندوق مصدرا جاهزا لراس المال يمكن استخدامه لتمويل النفقات لفتوات لا تخضع للرقابة عن طريق العمليات الأساسية للموازنة الحكومية اذ ان وزارة المالية هي مركز التنسيق.

**رابعاً: الصندوق التقاعدي الحكومي العالمي النرويجي :** ان الاسم الرسمي للصندوق السيادي النرويجي هو صندوق التقاعد الحكومي العالمي النرويجي وهو اكبر صندوق سيادي في العالم، وتعود ملكية الصندوق بأكمله للحكومة النرويجية(2). كانت اول بداية لانشاء الصندوق النرويجي عند تأسيس صندوق النفط عام 1990 بالقانون 36 الصادر عن البرلمان النرويجي ( والمعدل بالقانون رقم 2 لعام 2004)، ولكن بداية عمل الصندوق تأخرت الى عام 1996 عندها قد تم تغيير اسمه من صندوق النفط النرويج الى صندوق المعاشات او التقاعد الحكومي الإجمالي بعد ادماجه في صندوق التأمين العام(3). وقد تطور الاستثمار اكثر مما سبق اذ كانت المحفظة المالية الاستثمارية تستثمر وفقا لاحتياطات النقد الأجنبي للبنك المركزي النرويجي لكننا انتقلت من محفظة السندات في عام 1998 الى محفظة اكثر تنوعا شملت الأسهم وتضمنت الأصول اعقارية أيضا(4). وقد توسعت مهام الصندوق لتتضمن دعم نظام التقاعد الحكومي الإجمالي والمحافظة على استقراره في المستقبل، كما ويستبعد الصندوق العديد من الشركات لأسباب أخلاقية(5) .

**1- تطورات الصندوق السيادي النرويجي:** ويمكن ايضاح اهم مراحل التطور التي مر بها الصندوق منذ انشائه عن طريق جدول رقم (8):

1- IMF (2014)◦ IMF Article IV Selected Issues Paper◦ Norway◦ August.p11

2 -بن عيشوية رقيقة، صدقاوي صورية، الاستثمار الأخلاقي لصندوق التقاعد الحكومي النرويجي -العالمي، جامعة الجيلالي بونعمانة-خميس مليانة، مجلة المالية والأسواق، الجزائر، المجلد 9/العدد2/2022 ص189  
3-بوفليخ نبيل ولعاطف عبدالقادر،مداخلة بعنوان فعالية صندوق ضبط المواردكأداة لتوظيف مداخيل الثروة البترولية في الجزائر،المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة،جامعة فرحات عباس،سطيف، 2008 ،ص13.

4 -قوتال ابتسام،فرص نجاح إقامة صندوق سيادي في الجزائر،أطروحة،مصدر سابق،ص194

5 - <https://www.marefa.org>The total divestment from the seven companies Alliant Techsystems Inc◦ EADS Co (European Aeronautic Defence and Space Company)◦ General Dynamics Corporation◦ L3 Communications Holdings Inc◦ Lockheed Martin Corp◦ Raytheon Co and Thales SA was approx. \$340 millio

## الفصل الثاني: تحليل تطور اتجاهات صناديق الثروة السيادية وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في بلدان العينة

### جدول رقم ( 7 ):مراحل نشأة وتطور صندوق التقاعد النرويجي

العام	تطورات الصندوق
1990	البرنامج النرويجي يصادق على قانون تأسيس صندوق النفط الحكومي الذي يمول عن طريق عوائد النفط المحولة من قبل الحكومة والذي يهدف الى دعم سياسة الحكومة الخاصة بالتسيير لأجل عوائد النفط.
1996	بداية النشاط الفعلي للصندوق واستثمار اصوله خارجيا في السندات الحكومية عن طريق تلقيه لأول تحويل
1998	تم تأسيس بنك النرويج لأدارة الاستثمارات ( NBIM ) ويعد مؤسسة تابعة لبنك النرويج المركزي مكلفة بإدارة الأصول لصندوق النفط النرويجي نيابة عن وزارة المالية مع توسيع النشاط الاستثماري للصندوق ليشمل الأسهم بنسبة 40% والسندات 60%.
2000	تم إضافة خمس أسواق ناشئة للمؤشر المرجعي لأسهم الصندوق . ( Funds Benchmark Equity Index )
2002	تم إضافة سندات الشركات والسندات المؤمنة للمؤشر المرجعي لسندات الصندوق. Funds Benchmark ( Fixed-Incom Index )
2004	تم إقرار مباديء أخلاقية إلزامية على استثمارات الصندوق.
2006	صدر قرر بتغيير اسم الصندوق الى صندوق التقاعد الحكومي الإجمالي.
2007	رفع نسبة الأسهم في المحفظة الاستثمارية للصندوق الى 60%
2009	تحقيق استثمارات الصندوق لعائد قياسي يقدر بـ 25.6% من القيمة السوقية للمحفظة الاستثمارية للصندوق.
2010	وزارة المالية تقرر منح التفويض للصندوق من أجل استثمار 5% من اصوله في شكل عقارات مع تخفيض نسبة استثمارات الصندوق في السندات
2011	البدء في اول عملية استثمار في ميدان العقارات شراء ملكيا regent street في لندن.
2012	أعلنت وزارة المالية عن خطة لتخفيض حصة المساهمات الاوروبية تدريجيا إلى حوالي 40% من الصندوق، و زيادة حصص الاستثمارات في الاسواق الناشئة إلى 10%.
2013	الصندوق يحقق ثاني أفضل عائد منذ تأسيسه . وتنمو قيمته السوقية بـ 1200مليار كرونة
2015	ابتناء من السنوات الثلاثة الاولى يرسل مجلس الأخلاقيات توصياته بشكل مباشر إلى البنك المركزي بدلا من وزارة المالية بقرار المجلس التنفيذي للبنك مراقبة الشركات واستبعادها.
2017	نموذج جديد مقدم عام 2017 اذ يقرر البنك النرويجي تخصيص العقارات ضمن قيود الأجل وان محفظة العقارات غير المدرجة قد تصل إلى 07% من المحفظة الاستثمارية.
2019	بلغت قيمة الصندوق 10,000 مليار كرونة في 25 أكتوبر .حوالي نصف القيمة السوقية هي عائد على استثمارات الصندوق .تلقى الصندوق تدفقات داخلية تزيد قليلاً عن 3300 مليار كرونر .باقي القيمة السوقية هي تقلبات في الكرونة النرويجي.
2021	أعلن عن اول استثمار للصندوق في البنية التحتية للطاقة المتجددة غير المدرجة .وقع اتفاقية لشراء 50 بالمائة من مزرعة الرياح Borssele 1 الواقعة في هولندا

المصدر :اعداد الباحث استنادا الى، الموقع الرسمي لصندوق المعاشات النرويجي تاريخ الاطلاع 2022/12/22

<https://www.nbim.no/en/>

2- تطور راس مال (حجم أصول) الصندوق التقاعدي السيادي النرويجي: تتأثر القيمة السوقية للصندوق بالعائد الذي نحصل عليه على الاستثمارات او المساهمات او عمليات السحب من الحكومة والتغيرات في أسعار الصرف تتكون قيمة الصندوق من الاستثمارات في الشركات والاوراق المالية بفوائد والممتلكات في



## الفصل الثاني: تحليل تطور اتجاهات صناديق الثروة السيادية وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في بلدان العينة

جميع انحاء العالم (1)، ونبين من جدول (8) تطور قيمة أصول الصندوق اذ بدأت قيمة صندوق التقاعد النرويجي العالمي بالنمو منذ اجراء التحويل الاول الى الصندوق عام 1996 ، ولم يتوقف هذا النمو في قيمة أصول الصندوق وشهد تطور في الأعوام الأخيرة اذ تضاعف حجمه ليصبح 1.356 تريليون دولار عام 2021، و تتأثر القيمة السوقية للصندوق بالعائد.

جدول (8) تطورات راس مال صندوق التقاعد الحكومي العالمي النرويجي بالدولار

العام	العائد	التدفقات الداخلة (بعد تكاليف الإدارة)	قيمة أصول الصندوق مليار
1998	12.2	141.31	172
1999	35.44	165.73	222
2000	41.33	315.6	386
2001	32.74	566.86	614
2002	3.32	692.24	609
2003	94.9	796.15	845
2004	176.98	934.32	1016
2005	303.67	1154.61	1399
2006	427.83	1442.91	1784
2007	502.64	1756.56	2019
2008	-130.5	2140.32	2275
2009	482.31	2309.73	2640
2010	746.18	2491.73	3077
2011	659.94	2762.93	3312
2012	1107.36	3039.26	3816
2013	1798.89	3278.27	5038
2014	2342.53	3425.38	6431
2015	2676.31	3467.88	7475
2016	3122.98	3362.65	7510
2017	4150.74	3298.11	8488
2018	3665.55	3327.19	8256
2019	5357.68	3340.54	10088
2020	6427.39	3038.56	10914
2021	8007.25	2909.08	12340

المصدر: اعداد الباحث بالاستناد الى:

1-Source: NBIM(2021c) The fund's development, from Norges Bank Investment Management:

<https://www.nbim.no/> الموقع الرسمي للصندوق التقاعدي النرويجي تاريخ الزياره 2023/4/3

و في نهاية النصف الاول من عام 2022 ، بلغت القيمة السوقية للصندوق 11673 مليار كرونة نرويجية كان الجزء الأكبر من القيمة هو العائد على استثمارات الصندوق ، والتي بلغت 6,327 مليار كرونة

1 -بوالشعير أحمد، مقيدش أحمد، دور صناديق الثروة السيادية في الحد من نقمة الموارد -دراسة بعض التجارب الدولية-رسالة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى -جيجل-، الجزائر، 2019، ص 97.

## الفصل الثاني: تحليل تطور اتجاهات صناديق الثروة السيادية وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في بلدان العينة

نرويجية. وبلغت قيمة الصندوق 3,265 مليار مساهمة صافية من الحكومة ، وجاء 2,066 مليار من تقلبات سعر صرف الكرونة<sup>(1)</sup>. ومن الجدول (8) سنوضح تطورات حجم راس مال صندوق التقاعد النرويجي، ووفقا للشكل (2) التالي يبين نمو حجم الصندوق التقاعدي النرويجي خلال الفترة من 1998 لغاية 2021 ، اذ ان في نهاية 2021 ، بلغت القيمة السوقية للصندوق 12.340 مليار دولار. كانت 3,994 مليار من قيمة الصندوق مساهمة صافية من الحكومة و0,066 مليار نتجت عن تقلبات في سعر صرف الكرونة<sup>(2)</sup> ومن الشكل (2) يتضح ان القيمة السوقية للصندوق شهدت أعلى مستويات النمو في الفترة ما بين 2009 و2014 ، وهذا بسبب التحويلات الراسمالية الكبيرة من وزارة المالية بسبب ارتفاع العائد النفطي ، وأيضا بسبب ما حققه الصندوق من عوائد سنوية تقدر ب 6.6% بين عام 1998 ونهاية النصف الاول من عام 2018 ما يعني نجاح الصندوق في إدارة العوائد النفطية للنرويج اذ حقق الصندوق أعلى عائد ممكن على المدى الطويل مع وجود مخاطر مقبولة<sup>(3)</sup> . وتجدر الإشارة الى ان صندوق المعاشات النرويجي قد تأثر بشكل ملحوظ بجائحة فيروس كورونا، اذ انخفض عائد الصندوق من نسبة 19.9 % أي ما يقابل 1692 مليار كرونة نرويجية في عام 2019 إلى نسبة 10.9% أي ما يقابل 1070 مليار كرونة نرويجية في عام 2020 والى نسبة 9.4 % أي 990 مليار كرونة نرويجية في النصف الاول من عام 2021<sup>(4)</sup>.

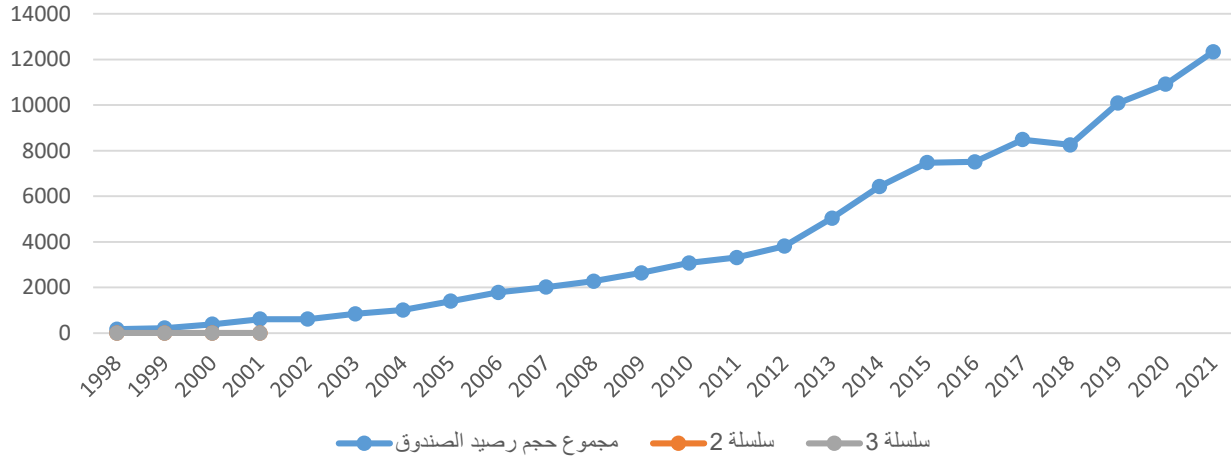
1-الموقع الرسمي للصندوق التقاعدي النرويجي،تطورالقيمة السوقية لرصيد الصندوق تاريخ الاطلاع 2023/3/28 .  
<https://www.nbim.no/no/>

2 -Source: NBIM(2021c)«The fund's development» from Norges Bank Investment Management

3- Source: NBIM(2021c)«The fund's development» from Norges Bank Investment Management

4 -بن عيشوية رفيقة، صدقاوي سورية، الاستثمار الأخلاقي لصندوق التقاعد الحكومي النرويجي العالمي،مصدر سابق،ص190

شكل (2) تطور حجم صندوق التقاعد النرويجي (1998-2021)



المصدر اعداد الباحث استنادا الى

1-Source: NBIM(2021c) The fund's development, from Norges Bank Investment Management: <https://www.nbim.no/> تاريخ الزيارة 2023/4/3

**خامسا: مصادر تمويل صندوق التقاعد الحكومي العالمي النرويجي:** ان صندوق المعاشات النرويجي صندوق قائم على الموارد، يستثمر العائدات النفطية والغازية للبلاد. ان الإيرادات الحكومية النفطية والتي تدعى صافي التدفقات النقدية الحكومية من الانشطة النفطية تتكون أساسا من الضرائب النفطية والعوائد الناتجة عن إنتاج وبيع النفط والغاز بالنرويج {الفائدة المالية المباشرة للدولة The State's Direct Financial Interest SDFI} و ، (عائدات شركة "ستات اويل Statoil" فجميع منتجي النفط و الغاز الطبيعي على الجرف القاري النرويجي، باستثناء شركة Petoro شركة مملوكة للدولة تدفع الضرائب على النفط والغاز الذي تنتجه و تباعه، اذ يتعين على هذه الشركات دفع كل عام ضريبة قدرها 78% على إجمالي دخلها النفطي وهناك أيضا ضرائب و رسوم أخرى. وهو ما يؤدي إلى دفع شركات النفط و الغاز مبالغ كبيرة سنويا إلى الحكومة . كما يعد أيضا العائد على استثمارات الصندوق موردا آخر له ما يزيد عن 4% من العائد الحقيقي للصندوق محولة إلى الميزانية سنويا.

ونستنتج مما سبق صافي التدفق النقدي للحكومة من الانشطة النفطية يساوي مجموع الضرائب النفطية والإيرادات والأرباح ويساوي عجز الموازنة الهيكلية زاندا المبلغ المحول للصندوق السيادي النرويجي(1). ان

1- Ellen Aamodt, The petroleum fund mechanism and Norveges Bank's foreign exchange purchases for the GPF, Department for Market Operations and Analysis, Norges Bank Monetary Policy, Economic commentaries, N3, 2012, P P 2-3

النرويج يحول جزءا معتبرا من عائدات مواردها بشكل استثنائي إلى الصندوق السيادي النرويجي نظرا لمستوى التنمية المرتفع و البنية التحتية العامة القوية القائمة التي يتمتع بها النرويج فضلا عن العديد من المصادر البديلة لإيرادات المالية العامة. فإيرادات الموارد تنقل في الاول مباشرة إلى الصندوق النرويجي. أي انه النرويج يضع ميزانيتها السنوية دون أي إيرادات للموارد على شكل ما يسمى الميزانية غير النفطية الهيكلية فكما ذكرنا سابقا انه يسمح بتمويل عجز الموازنة غير النفطية كأقصى قدر ب 4 % من الربح الصافي السنوي من الاستثمارات التي تديرها التي يديرها الصندوق(1). مع العلم ان الإيرادات النفطية الكبيرة التي تتلقاها الحكومة النرويجية، مقومة بالعملة الأجنبية وكذلك بالكرونة، اذ يتم استخدام بعض هذه العوائد لتغطية العجز غير النفطي في الموازنة، ثم يحول الباقي إلى صندوق التقاعد الإجمالي، إلا ان الصندوق التقاعدي النرويجي يستثمر بالعملة الأجنبية لكونه يستثمر خارج النرويج، وهو ما يتطلب تحويل العوائد المقومة بالكرونة إلى العملة الأجنبية، اذ يقوم بنك النرويج بمهمة شراء العملة الأجنبية لصالح الصندوق التقاعدي النرويجي(2).

**سادسا: خصائص ومميزات صندوق التقاعد النرويجي:** يتميز صندوق المعاشات الحكومية العام بمعدلات شفافية ممتازة، وتنطبق خصائص الصندوق مع الخصائص التي اعتمدها صندوق النقد الدولي IMF في تعريفه لصناديق الثروة السيادية، انف الذكر، اذ تتمثل **خصائص صندوق التقاعد الحكومي العام في النرويج بما يأتي:**(3)

- 1- مملوك من قبل الدولة ممثلة في الحكومة النرويجية (وزارة المالية).
- 2- يقوم باستثمارات طويلة الأجل عن طريق المحفظة المرجعية للأسهم والسندات والعقارات
- 3- يهدف الصندوق إلى تحقيق أهداف اقتصادية كلية كالإدخار وتمويل المعاشات وتمويل عجز الميزانية.
- 4- يمول الصندوق من فوائض الميزانية الناجمة عن صادرات النفط في الأسواق العالمية .

**سابعا: أهداف الصندوق:** يهدف الصندوق إلى تحقيق ذاتية وعامة وتتضمن ما يأتي

- 1- **الأهداف الذاتية للصندوق:**(4) وهي الأهداف الخاصة بإدارة الصندوق وتشمل:

1 - Khalid A.ASEWIELEM & ALL، A comparative study of sovereign investor profiles models: sovereign fund profiles، op.cit، p 75

2 -قوتال ابتسام، فرص نجاح إقامة صندوق سيادي في الجزائر، أطروحة، مصدر سابق، ص198

3 - ) Alain demarolle; rapport sur les fonds souverains; ministère de l'économie des finances et de l'emploi 2008; page n°04. Sur: [http:// www.ladocumentation française.fr/var/storage-publics/084000299.pdf](http://www.ladocumentation française.fr/var/storage-publics/084000299.pdf)

4 --Benjamin J. Richardson; Sovereign Wealth Funds and the Quest for Sustainability: Insights from Norway and New Zealand; Nordic Journal of Commercial Law ; issue 2011#2; P05-06.at [https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=1972382](https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1972382)

- أ- تطوير الاستثمارات وتعظيم أصول الصندوق في الأجل الطويل .
- ب- تنويع مصادر الدخل وتطوير العائد على الاستثمارات المختلفة.
- 2- **الأهداف الحكومية للصندوق:** (1) على مستوى الحكومة فان الصندوق التقاعدي الحكومي العالمي في النرويج الصناديق السيادية ذات هدف الاستقرار والإدخار، اذ يقوم على:
- أ- دعم الاقتصاد على المدى الطويل وحماية الميزانية العامة وتمويل الانفاق العام في حالات العجز (2).
- ب- الحماية من تقلبات أسعار الموارد الطبيعية وتأثيرها على النظام الاجتماعي والاقتصادي للدولة .
- ج- الحفاظ على الثروة الناضبة وضمان توزيعها بشكل عادل بين الأجيال الحالية والمستقبلية<sup>3</sup>.
- د- العمل على تفادي الآثار السلبية الناجمة عن زيادة الدخول السنوية من صادرات قطاع النفط.
- هـ- الحفاظ على البيئة ومحاربة جميع النشاطات التي تضر عن طريق مجلس الأخلاقيات بالصندوق.
- و- الفصل بين صندوق النفط والموازنة لتجنب التداخل بينهما من اذ الوظائف والأهداف.
- ز - تمويل معاشات المتقاعدين على المدى البعيد وتعديل الاختلالات الناجمة عن زيادة مخصصات المعاشات.

### ثامنا: وظائف صندوق التقاعد الحكومي العالمي النرويجي: للصندوق النرويجي وظيفتين أساسيتين :

1- **وظيفة الاستقرار :** يعمل كأداة استقرارية عن طريق التحويل إلى الصندوق جميع الإيرادات النفطية السنوية المتصفة بشدة التقلب والربح المترتب على الاستثمارات التي يقوم بها الصندوق أيضا، كما تحول الاموال اللازمة لتمويل عجز الموازنة غير النفطية من الصندوق إلى الموازنة (لا تتجاوز نسبة 4 % الربح الصافي السنوي من الاستثمارات التي يتولاها الصندوق (4) .

2- **وظيفة الإدخار:** يعمل الصندوق كأداة ادخارية، اذ ارتفع راسمال الصندوق إرتفاعا حادا منذ انشائه، على أساس عائدات الاستثمار المحتفظ بها تلك التي تتجاوز 4 % والتدفقات لإيرادات الموارد، يمكن وصف الصندوق بأنه صندوق مختلط (ادخار واستقرار). كما ان قرار وزارة المالية لاستثمار الصندوق بالعملات

1 - حساني بن عودة وزايري بلقاسم ، كفاءة صندوق المعاشات الحكومية العام النرويجي في تمويل عجز الميزانية السنوي ، أطروحة ، جامعة وهران 2، الجزائر، 2018، ص359.

2 بوفليح نبيل، دور الذكاء الاقتصادي في تحسين أداء صناديق الثروة السيادية (صندوق الثروة السيادي النرويجي نموذجا )، مداخلة ضمن ملتقى: الذكاء الاقتصادي والتنافسية المستدامة في منظمات الاعمال الحديثة يومي: 06-07 نوفمبر 2012، جامعة حسيبية بن بوعلي الشلف، الجزائر، ص 3.

3 بوالشعير أحمد ،مقديش أحمد، مصدر سابق، ص98

4 -قوتال ابتسام ،مصدر سابق، ص196 .

الدولية، وذلك لوقاية الاقتصاد النرويجي وسعر صرف الكرونة النرويجية من التدفقات النقدية الكبيرة والمتغيرة من القطاع النفطي وهذا يساهم في منع القطاع النفطي من التأثير سلبا على تنافسية القطاعات الأخرى الإنتاجية. ونخص بالذكر بان أداء الصندوق لوظيفته الإستقرارية لا تفضل الاحتفاظ بمحفظة عالية السيولة، ولهذا فالإستراتيجية الإستثمارية لهذا الصندوق تركز على العوائد طويلة الأجل، مع قدر ضئيل نسبيا من التقلب على المدى القصير (1).

### تاسعا: آليات عمل صندوق المعاشات الحكومي العالمي النرويجي (2):

1- آليات عمل صندوق الثروة السيادية النرويجي : وتلخص المبادئ الأساسية لصندوق التقاعد النرويجي بالآتي:

أ- تتولى وزارة المالية المسؤولية العليا في إدارة الصندوق وتقوم الوزارة سنويا بتحضير بيان مفصل عن عائدات النفط تقدمه عن طريق الحكومة إلى البرلمان كجزء من ميزانية الدولة. وقد اوكلت وزارة المالية مهام الصندوق التشغيلية للبنك المركزي النرويجي .

ب- كقاعدة عامة، اتفقت عليها الاغلبية من السياسيين في البلد، يجب ان لا يتجاوز النقص في الميزانية تحت الظروف الاعتيادية نسبة تزيد على 4% من الربح السنوي من الإستثمارات التي يتولاها الصندوق .

ج - في اي عام لا يسمح للحكومة سحب اية اموال من الصندوق تزيد على النقص في ميزانية الدولة غير النفطية (اي الميزانية باستثناء كل ما يتعلق بصناعة النفط).

د- يشمل دخل الصندوق كافة عائدات النفط، وكذلك ربح الإستثمارات التي يقوم بها الصندوق .

ومن اهم التعليمات التي وضعتها وزارة المالية للعمل في الصندوق هي الآتي: (3)

- الصندوق مخول في استثمار امواله خارج النرويج فقط ولا يجوز الاستثمار داخل النرويج، لذلك سمي بالعالمي.

1- Khalid A.ASEWIELEM & ALL، A comparative study of sovereign inverter profiles models: sovereign fund profiles، op.cit، P 74.

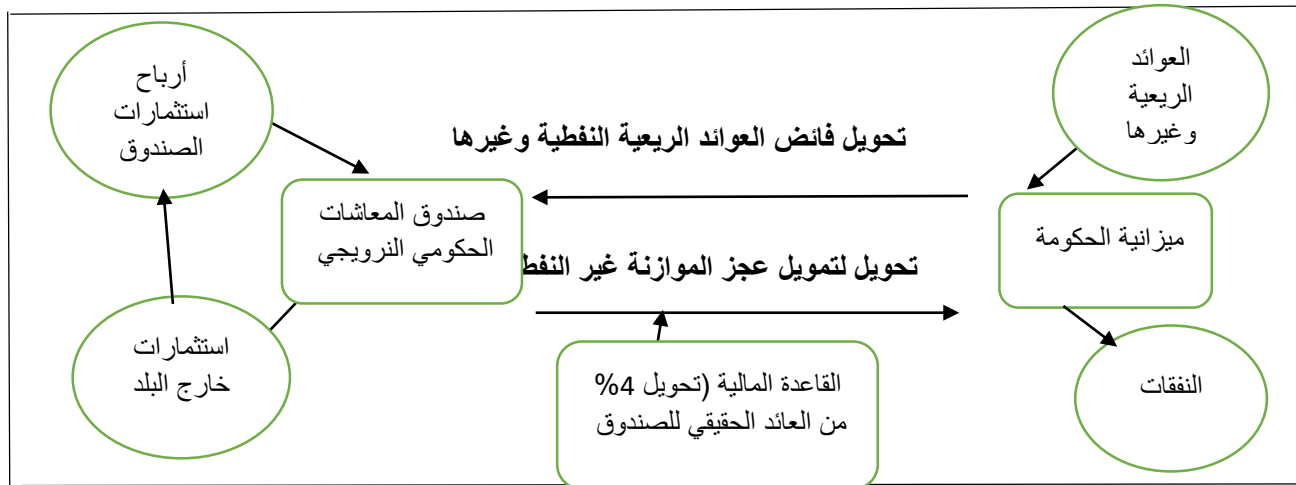
2 -أحمد نصير، وآخرون، صناديق الثروة السيادية كآلية حديثة لتمويل التنمية الاقتصادية المستدامة (صندوق النرويجي نموذجا)، أطروحة، جامعة حمه لخضر الوادي-الجزائر، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، مجلد (1)، 2018، ص29.

3- Ministry of Finance (2015a)، The National Budget 2016، A Summary، Oslo، p14.

## الفصل الثاني: تحليل تطور اتجاهات صناديق الثروة السيادية وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في بلدان العينة

- يجب ان يسعى الصندوق إلى تحقيق أعلى ربح ممكن مع اقل مجازفة.
- يجب ان لا تتجاوز نسبة الاستثمار في الأسهم التجارية 40% من كل الاستثمارات. ويمكن زيادتها الى 60%
- على الصندوق تجنب المشاريع التي تسيئ إلى حقوق الانسان، والابتعاد عن الرشوة، او الاساءة إلى البيئة، وذلك للمحافظة على سمعة البلد.
- تتوزع الاستثمارات جغرافيا بين اوربا 50 % امريكا مع افريقيا 35 % وآسيا مع اوقيانوسيا 15% وتضم (استراليا ،ميلانويوا،بولينيزيا،ميكرونيزيا).
- تكون الايداعات الثابتة 60% من استثمارات الصندوق وقد تخفض النسبة إلى 40 % وهي موزعة كالآتي : اوربا 60% امريكا مع افريقيا 35% وآسيا 5% (1)

### مخطط (5) آلية عمل صندوق الثروة السيادي النرويجي



المصدر اعداد الباحث بالاستناد الى:

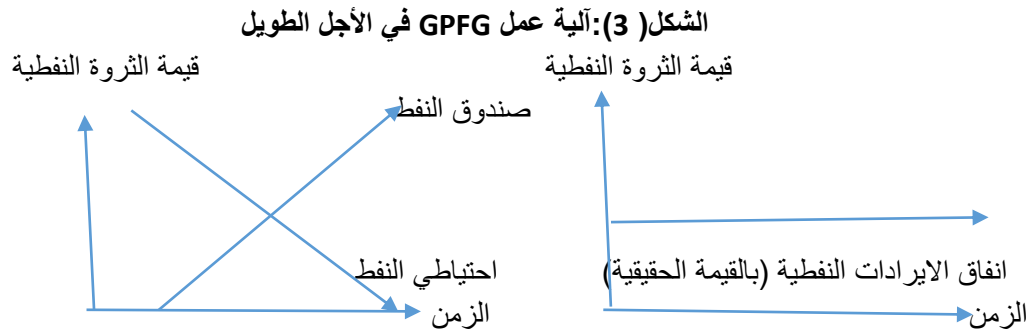
1-Source: EGIL Matsen, management of the government pension funds global, norges, bank, BODØ, 3may 2016, P 4.

ويحكم تدفق الإيرادات النفطية وإيراداتها الاستثمارية قواعد مالية، ويتم اقتراحها من قبل وزارة المالية و اعتمادها من قبل البرلمان. فقواعد الانفاق و الإدخار قد تتغير اذا ما تم الاتفاق بين الأطراف المعنية(وزارة المالية، البرلمان، NBIM ) لاسيما قاعدة الانفاق فهي الأكثر عرضة للتغير، اذ انه اتفقت وزارة المالية و NBIM والخبراء الخارجيين في السنوات الأخيرة على ان العائد الحقيقي السنوي الملائم 4 % وهو مبلغ

1- محمد حسين الجبوري ، طالب حسين الكريطي، محمد ناجي الزبيدي، التجربة النفطية في النرويج وإمكانية تطبيقها في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء ، المجلد 3 ، العدد 10 ، 2014، ص152-153.

## الفصل الثاني: تحليل تطور اتجاهات صناديق الثروة السيادية وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في بلدان العينة

مناسب تحويله كدخل او إيراد دائم إلى الحكومة لتمويل العجز غير نفطي للحكومة. ونذكر ان وزير المالية النرويجي رفض دعوات خفض النسبة لـ 3% وذلك تحسبا لاقتراح رفعها لاحقا إلى 5% و 6% (1). فآلية عمل GPFG المذكورة سابقا والمبينه في المخطط (5) تعد آلية عمله في الأجل القصير. اما آليته في الأجل الطويل، فنتضح عن طريق الدور الإيداري الذي يقوم به GPFG ، الذي سيعمل على تغطية و تمويل النفقات العامة في المستقبل أثناء وبعد النضوب التدريجي للاحتياطيات النفطية. ومن الشكل (3) ان المستقيم ذو الميل السالب يمثل احتياطيات النفط التي تنضب مع مرور الزمن، بينما تأخذ أصول صندوق النفط في التراكم و التي تتمثل في المستقيم ذو الميل الموجب. بالمقابل لذلك نلاحظ ان قيمة الثروة النفطية (احتياطيات النفط+صندوق النفط) وعملية انفاقها تكون مستقرة لفترة زمنية طويلة، وهو ما يعبر عنه المستقيم الأفقي بالجزء السفلي للشكل البياني. ومنه عملت الحكومة على إحداث توزيع عادل للثروة النفطية بين الأجيال من جهة وعلى ضمان تدفق إيرادات ثابتة و معزولة بشكل تام على القطاع النفطي من جهة أخرى (2).



المصدر: 1- محمد حسين الجبوري ،طالب حسين الكريطي،محمد ناجي الزبيدي،التجربة النفطية في النرويج وإمكانية تطبيقها في العراق،مصدر سابق،ص154.

2- الموقع الإلكتروني : [www.norad.no/en/thematic-areas/energy/oil.../128868](http://www.norad.no/en/thematic-areas/energy/oil.../128868)

3- regimes and revenue management VadarOvesen, IMF, work paper, Petroleum fiscal systems.9/July/2008.p27.

### عاشرا: الاستراتيجية الاستثمارية لصندوق التقاعد النرويجي العالمي:

وفيما يخص الاستراتيجية الاستثمارية للصندوق فلقد شهدت تطورا عبر الزمن، ففي السنوات الاولى من انشاء الصندوق كان يعمل وفقا للنموذج الاستثماري التقليدي، فسلوكه الاستثماري موجه على الامد الطويل، وتتكون المحفظة المالية للصندوق من أدوات الدخل الثابت وحياسة أسهم صغيرة ومتنوعة اذ كان نشاط الصندوق

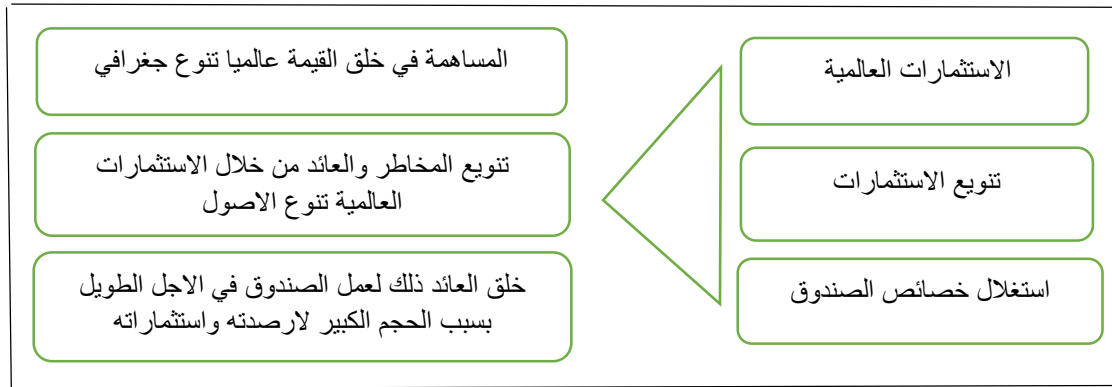
1 -قوتال ابتسام ،فرص نجاح إقامة صندوق سيادي في الجزائر ،مصدر سابق،ص200-201  
2 - محمد حسين الجبوري ،طالب حسين الكريطي،محمد ناجي الزبيدي،التجربة النفطية في النرويج وإمكانية تطبيقها في العراق،مصدر سابق،ص154.



## الفصل الثاني: تحليل تطور اتجاهات صناديق الثروة السيادية وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في بلدان العينة

الاستثماري يشتمل على الأسهم بنسبة 40% وبذلك فإن السندات تمثل 60%، وفي 2007 تم رفع نسبة الاسهم في المحفظة الاستثمارية للصندوق إلى 60%<sup>(1)</sup>. وفي عام 2010 تم توسيع النشاط الاستثماري للصندوق ليشمل القطاع العقاري، وفي الشهر الثاني من عام 2021 أضاف الصندوق لاستثماراته مجال البنية التحتية للطاقة المتجددة من ذلك بإعلانه عن اول استثمار له في البنية التحتية للطاقة المتجددة. اذ وقع اتفاقية لشراء 50% من مزرعة طاقة الرياح بورسيل في هولندا<sup>(2)</sup>. وعن طريق المخطط (6) يتضح لنا الاستراتيجية الاستثمارية:

### مخطط (6): الاستراتيجية الاستثمارية للصندوق السيادي النرويجي



بتصرف من الباحث استناد الى:

1- Source EGIL Matsen, management of the government pension funds global, norges bank, BODØ, 3may 2016, P11.

2- قوتال ابتسام، فرص نجاح إقامة صندوق سيادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2017-2018، ص231.

1- توزيع استثمارات صندوق المعاشات الحكومي العالمي النرويجي: وبعد كل هذه التطورات يمكن توزيع استثمارات الصندوق حسب الاتي : اذ شكلت استثمارات الأسهم 69.8 % من قيمة الصندوق في نهاية عام 2022. وشكلت الاوراق المالية ذات الدخل الثابت 27.5 %، والممتلكات غير المدرجة 2.7% والممتلكات غير المدرجة للطاقة المتجددة 0.1%. بلغت القيمة السوقية لاستثمارات الأسهم 8672 مليار كرونة نرويجية واستثمارات الفائدة 3412 مليار كرونة نرويجية في نهاية عام 2022. وبلغت القيمة السوقية

1-الموقع الرسمي لصندوق المعاشات النرويجي على شبكة الانترنت، تاريخ الاطلاع 2023/3/25

<https://www.nbim.no/no/oljefondet/investeringene/#/>

2- بن عيشوية رفيقة، صقلاوي صورية، مصدر سابق، منشور، مجلة المالية، الأسواق، المجلد 9، العدد 2، 2022/ 9/21، ص191

## الفصل الثاني: تحليل تطور اتجاهات صناديق الثروة السيادية وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في بلدان العينة

للاستثمارات العقارية غير المدرجة 330 مليار كرونة نرويجية واستثمارات البنية التحتية للطاقة المتجددة غير المدرجة بقيمة 15 مليار كرونة نرويجي<sup>(1)</sup>.

أ-المجال الزمني لاستثمارات الصندوق ( المدى الطويل) : الصندوق موجود للمساعدة في تمويل دولة الرفاهية النرويجية للأجيال الحالية والأجيال القادمة، لذلك يجب ان يكون له أفق استثماري طويل، اذ يعتمد الصندوق على الاستثمار في التنمية المستدامة لتحقيق عائد طويل الأجل. (2).

ب-المجال الجغرافي لاستثمارات الصندوق (على مستوى العالم): الصندوق يستثمر راس ماله خارج النرويج، وذلك نظرا لصغر حجم السوق النرويجية، فوفقا للتقرير السنوي لبنك النرويج لعام 2020 تتواجد استثمارات الصندوق في 73 دولة، وتعامل الصندوق بأكثر من 49 عملة في حوالي 9123 شركة حول العالم، اذ بلغ متوسط حيازته في الشركات المدرجة في العالم 1.4% (3). يتضح ذلك من مخطط (7)

مخطط ( 7 ) :التوزيع الجغرافي لاستثمارات صندوق المعاشات النرويجي (للاسهم والسندات) 2021



المصدر: اعداد الباحث استنادا الى 1-خالدة بن عوالي، استخدام العوائد النفطية: دراسة مقارنة بين تجربة الجزائر و تجربة النرويج، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة وهران 2، 194، ص، 2016-2015 ،  
2-بوالشعير أحمد، مقديش أحمد، دور صناديق الثروة السيادية في الحد من نقمة الموارد-دراسة حالة بعض التجارب الدولية-رسالة ماجستير، 2018-2019، ص106.

ويستثمر الصندوق ما نسبته 45.6% من الصندوق في أمريكا الشمالية، 32% في أوروبا، و 20.1% في آسيا والمحيط الهادي، وشكلت الاسواق الناشئة 9.4% من استثمارات الصندوق وعليه يتضح ان الصندوق قد نجح في مسعاه الرامي إلى تقليل حجم الاستثمارات في أوروبا والذي تقرر العمل به عام 2012، في المقابل لا زال

1 -الموقع الرسمي لصندوق المعاشات النرويجي على شبكة الانترنت ، تاريخ الاطلاع 2023/3/25

<https://www.nbim.no/no/oljefondet/investeringene/#/>

2 -بن عيشوية رفيقة، صدقاوي صورية، الاستثمار الأخلاقي لصندوق التقاعد الحكومي النرويجي، مصدر سابق، ص191.

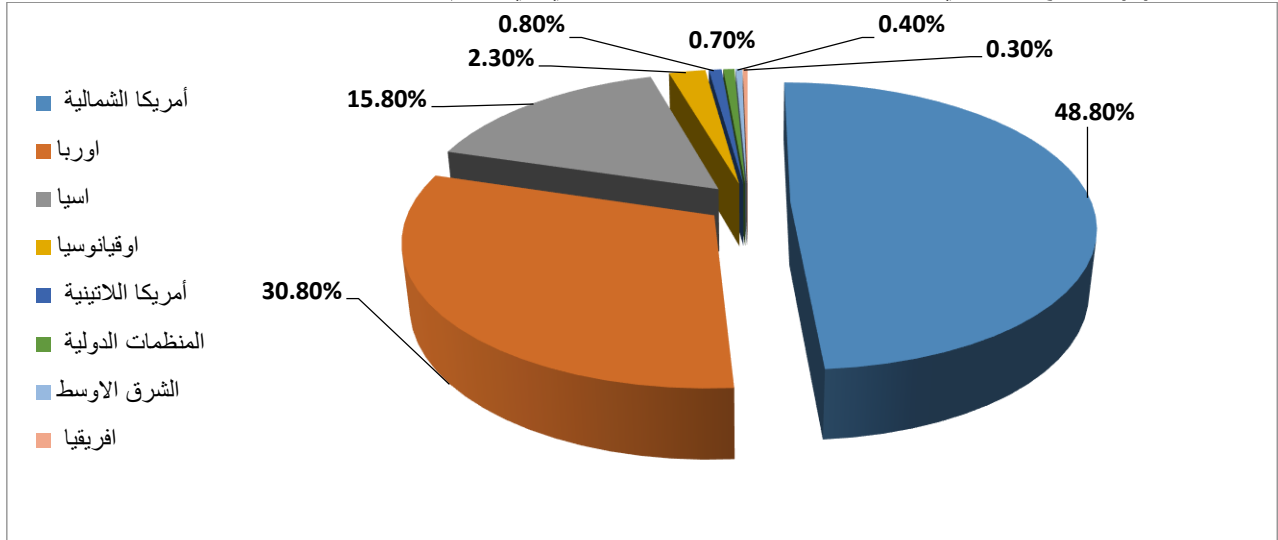
3- Norges Bank، Strategy 2017-2019 norges bank investment management، op.cit، p 04

## الفصل الثاني: تحليل تطور اتجاهات صناديق الثروة السيادية وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في بلدان العينة

دون النسبة المطلوب استثمارها في الاسواق الناشئة المحددة بـ 10% (1) اما في عام 2022 شهدت استثمارات العالم من الصندوق إرتفاع بمقدار 90 مليار كرونة وبعائد نسبته 14.1% . او مايعادل 1637، وشهد هذا العام إرتفاع أسعار الفائدة ومعدلات التضخم وحدثت الحرب في اوربا .

يتضح من الشكل(4) ان استثمارات الصندوق امتدت الى 70 دولة و44 عملة بنهاية عام 2022 شاملة الاوراق المالية والعقارات غير المدرجة والبنية التحتية بالعملة الأجنبية وتقاس العوائد بسلة العملات الدولية ،وتتوزع هذه الاستثمارات كنسب مئوية على مختلف انحاء العالم فيستثمر في اسيا نسبة 15.8% ،اما في اوربا فيقدر بـ 30.8% ،اما في امريكا الشمالية وصلت الى 48.8% ،بينما بلغت في اسبانيا 2.3%، وفي امريكا اللاتينية وصلت الاستثمارات 0.8%، وافريقيا 0.3% ، اما نسبة استثمارات الصندوق لدى المنظمات الدولية بلغ 0.7% (2).

شكل (4) التوزيع الجغرافي لاستثمارات صندوق التقاعد النرويجي في العالم 2022



المصدر، اعداد الباحث بالاستناد الى -التقرير السنوي لصندوق التقاعد العالمي النرويجي 2022، حكومة الصندوق ، منشور على الموقع الرسمي لصندوق التقاعد النرويجي <https://www.nbim.no/no/oljefondet/investeringene/#/>

ج-انواع استثمارات الصندوق (على نطاق واسع): يتبين استثمار الصندوق في أربع مجالات فمعظم استثمارات الصندوق في الاسهم و جزء آخر في السندات، وجزء اخر يوظف في العقارات والبنية التحتية

1- الموقع الرسمي لصندوق التقاعد العالمي النرويجي على شبكة الانترنت ، تاريخ الاطلاع 2023/3/25

<https://www.nbim.no/no/oljefondet/investeringene/#/>

2- التقرير السنوي لصندوق التقاعد العالمي النرويجي 2022، حكومة الصندوق ، منشور على الموقع الرسمي لصندوق التقاعد النرويجي <https://www.nbim.no/no/oljefondet/investeringene/#/>

للطاقة المتجددة. ففي نهاية عام 2020 استثمر الصندوق ما نسبته 72.8 % في الاسهم أي ما يقابل 927.988 مليار دولار جسدها بصورة حصص صغيرة في 9123 شركة تنتمي لـ 69 دولة حول العالم، ويستثمر أيضا ما نسبته 24.7% في السندات أي ما يقابل 314.786 مليار دولار امريكي تتجسد بـ 1245 سند تنتمي لـ 45 دولة، و 2.5 % في العقارات أي ما يقابل 31.898 مليار دولار امريكي تتجسد بـ 867 عقار ينتمي لـ 14 دولة . اما الاستثمار في البنية التحتية وبشكل أساس ي في مشاريع طاقة الرياح والطاقة الشمسية فتم إدراجه في مجالات الاستثمار الجديدة للصندوق و هذا في جانفي 2020 ،وكما اشرنا سابقا ان اول استثمار للصندوق في هذا المجال في عام 2021.(1)

د- التوزيع القطاعي للاستثمارات: وينقسم الى مخزون، واوراق مالية ذات الدخل الثابت، وملكية العقارات، والبنية التحتية للطاقة المتجددة، وفي ما يأتي سنوضح توزيع استثمارات الصندوق حسب القطاعات: -فبالنسبة للمخزون يتم توزيع استثمارات الأسهم على 9000 شركة في معظم البلدان والصناعات من أجل المشاركة في خلق القيمة العالمية وتوزيع المخاطر على افضل وجه ممكن . يتم استثمار حوالي 60% من الصندوق من الصندوق في الأسهم.(2)

-تتكون استثمارات الأسهم من ممتلكات في اكثر من 9000 شركة حول العالم ويمتلك الصندوق 1.5 % من جميع الشركات المدرجة في العالم .

-اما استثمارات الصندوق في الاوراق المالية ذات الدخل الثابت، يتم تقسيم الاستثمارات المدرة للفوائد بين السندات الصادرة عن الحكومات والمؤسسات ذات الصلة والاوراق المارية الصادرة عن الشركات . يتم استثمار حوالي 30% من الصندوق في الاوراق المالية بفوائد.(3)

1 -الموقع الرسمي لصندوق التقاعد النرويجي على شبكة الانترنت ، تاريخ الاطلاع 2023/3/25

<https://www.nbim.no/no/oljefondet/investeringene/#/>

2 -التقرير السنوي لصندوق التقاعد العالمي النرويجي 2022، حكومة الصندوق ، منشور على الموقع الرسمي لصندوق التقاعد النرويجي <https://www.nbim.no/no/oljefondet/investeringene/#/>

3- الموقع الرسمي لصندوق التقاعد العالمي النرويجي على شبكة الانترنت ، تاريخ الاطلاع 2023/3/25

<https://www.nbim.no/no/oljefondet/investeringene/#/>

## الفصل الثاني: تحليل تطور اتجاهات صناديق الثروة السيادية وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في بلدان العينة

جدول (9) يبين أكبر حيازات الصندوق من السندات للمدة من 31 ديسمبر 2022 بملايين الكرونات

المصدر	دولة	جرّد
ولاية أمريكية	الولايات المتحدة الأمريكية	1,022,086
دولة يابانية	اليابان	475342
الدولة الألمانية	ألمانيا	171336
سلطة النقد في سنغافورة	سنغافورة	135851
الدولة البريطانية	بريطانيا العظمى	106701
الدولة الفرنسية	فرنسا	73898
ولاية كندية	كندا	64837
الدولة الإيطالية	إيطاليا	63415
ولاية أستراليا	أستراليا	187 44
شركة كندا للرهن العقاري والإسكان	كندا	39400

المصدر بتصريف من الباحث استنادا الى الموقع الرسمي لصندوق التقاعد النرويجي  
<https://www.nbim.no/no/oljefondet/markedsverdi>

ومن الجدول (11) يتضح قيمة استثمارات الصندوق في الدول المدرجة في الجدول وتبلغ قيمة سندات في 2022 حوالي 1,022,086 مليون كرونة بينما، بلغت قيمتها في اليابان 475342 مليون كرونة، وبلغت استثمارات الصندوق بالسندات، في ألمانيا حوالي 171336 مليون كرونة، أما بالنسبة للسندات التي يمتلكها الصندوق في سنغافورة فقدرت بـ 135851 مليون كرونة، بالتعدد مع سلطة النقد، في سنغافورة وكانت حيازة الصندوق من السندات، في بريطانيا 106701 مليون كرونة، أما فرنسا فتقدر قيمة السندات المستثمرة من قبل الصندوق حوالي 73898 مليون كرونة، وفي كندا تبلغ حيازة الصندوق من السندات 64837 مليون كرونة في ولاية كندية وأيضا يستثمر مقيمته حوالي 39400 مليون كرونة في شركة كندا للرهن العقاري والإسكان، وفي أستراليا فقد حاز الصندوق على 18744 كرونة، وهذه تدر فوائد من شأنها تزيد من حجم الإيرادات، ومن ثم رفع قدرة النرويج الاقتصادية على مجابهة الازمات والاختلالات ورفد برامج التنمية وتحسينها<sup>(1)</sup>.

1 - التقرير السنوي لصندوق التقاعد العالمي النرويجي 2022، حكومة الصندوق، منشور على الموقع الرسمي لصندوق التقاعد النرويجي  
<https://www.nbim.no/no/oljefondet/investeringene/#/>

-وبخصوص استثمارات الصندوق في الملكية : يستثمر في عقارات عالية الجودة تقع في موقع مركزي في مدن العالم والتي ستستمر في لعب دور رئيسي في الاقتصاد العالمي . ويتضح استثمار ما يصل الى 7% من الصندوق في العقارات غير المدرجة . وفيما يخص استثماراته في البنية التحتية للطاقة المتجددة، يستثمر في البنية التحتية للطاقة المتجددة في مشاريع إنتاج طاقة الرياح والطاقة الشمسية وتصل استثماراته الى 2% من الصندوق في البنية التحتية في المدرجة.

### المطلب الثاني : دور الصندوق التقاعدي النرويجي في التنمية الاقتصادية

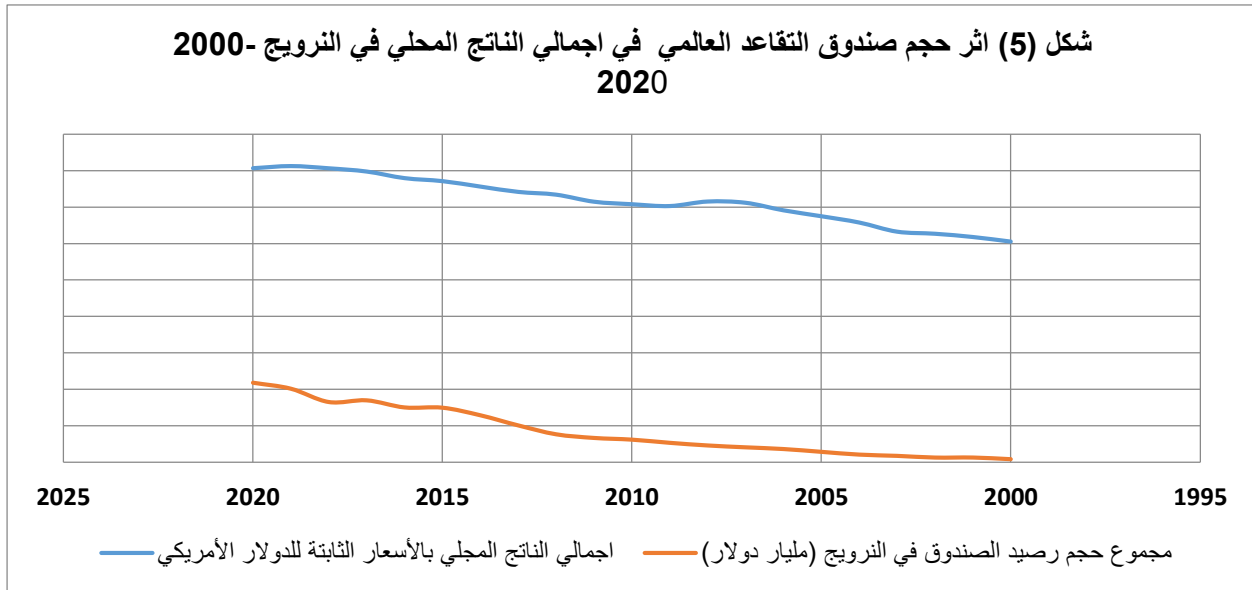
**اولا :نبذة عن واقع التنمية الاقتصادية في النرويج:** بدأت التنمية الاقتصادية الحقيقية للنرويج في اتخاذ خطواتها الاولى في نهاية القرن التاسع عشر،بفضل تصدير الحديد والفحم والخشب والأسماك، شهدت البلاد ازدهارا تجارياً كبيراً ، متجاوزا السويد المجاورة من ناحية أخرى، أدى إدخال أساليب زراعية جديدة إلى زيادة إنتاجية الزراعة وفضل تنمية الثروة الحيوانية، في الوقت نفسه أصبحت النرويج قوة في قطاع النقل البحري شكل أسطولها ما لا يقل عن 7% من الإجمالي العالمي في عام 1875. حدثت عملية التصنيع في البلاد على عدة موجات.وتعتبر النرويج الدولة الاولى عالميا في مؤشرات الرفاهية بسبب منظومتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتملك النرويج أكبر صندوق سيادي بالعالم، وتعتمد في دخلها على النفط والسياحة والتكنولوجيا والصناعة والزراعة، ولها ميزات في التعليم والرعاية الاجتماعية والنظام الصحي وتكافؤ الفرص بين أبناء الوطن الواحد، وغيرها، جعلت النرويج تتربع على قمة دول الرفاهية في العالم، رغم الأخطاء والثغرات في منظومة عمل أجهزة الدولة . والنرويج -بلد قراصنة البحر عبر التاريخ- كانت دولة فقيرة، وتعتمد مصادر دخلها على صيد الأسماك والفلاحة مدة ليست بالقصيرة، فحالة الفقر هذه لم تقف حاجزا امام بناء منظومة اجتماعية أساسها العدل والمساواة وركائزها التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، مع منح اهمية استثنائية للأسرة وللطفل بإعتباره عماد مستقبل الاوطان. ورغم توفر النرويج على صندوق سيادي يعد الأكبر عالميا، فان موارد هذا الصندوق مصونة عن الاستنزاف ولا تُستخدم إلا بنسب محدودة، اذ تعتمد الحكومة في مداخيلها على الضرائب إلى جانب قطاع الغابات والسياحة والتكنولوجيا ومجالات أخرى تعزز الدخل الوطني وتُسهم في الاقتصاد النرويجي الذي يُعد من الاقتصادات القوية عالميا(1).

**ثانياً: دور الصندوق التقاعدي النرويجي عن طريق تحليل بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في النرويج:** ان للصندوق السيادي التقاعدي النرويجي دور في التنمية الاقتصادية في هذا البلد ويتضح ذلك الدور بشكلين

## الفصل الثاني: تحليل تطور اتجاهات صناديق الثروة السيادية وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في بلدان العينة

إحداهما مباشر عن طريق المساهمة الفعلية للصندوق في التغيرات الحاصلة في أرقام مؤشرات التنمية في النرويج، والآخر غير مباشر عن طريق دوره في الحفاظ على الاستقرار والاحتياط من أجل التصدي للأزمات وامتصاص الصدمات التي تصيب اقتصاد البلد. تعد النرويج اليوم واحدة من أغنى البلدان في العالم وتنعكس التنمية الاقتصادية في النرويج ينعكس في كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وراس المال الاجتماعي. علاوة على ذلك، تظهر النرويج بانتظام في قمة مؤشر التنمية البشرية للأمم المتحدة ويمكن هذا النجاح في الاحتياطات الضخمة من الموارد الطبيعية التي تمتلكها الدولة. ولكن هذا لا يكفي. وجود القوى العاملة الماهرة والجهود المبذولة للتكيف معها التكنولوجيات الجديدة، وسنبين ذلك من تحليل الجدول (12).

**1- الناتج المحلي الإجمالي:** من الجدول (10) ووفقا للشكل (5) نلاحظ ان إجمالي الناتج المحلي في النرويج في تطور مستمر منذ عام 2000 - 2020 متوازيا مع التطور في قيمة صندوق التقاعد النرويجي، فقد قدر عام 2000 ب(302.861) وهو الحجم الأدنى خلال تلك المدة، ونرى دورا واضحا لوجود الصندوق في ذلك التطور في إجمالي الناتج تبعا لتطور حجم الصندوق، وكما ماموضح بالشكل (17) يرتفع إجمالي الناتج المحلي بالتتابع فقد بلغ في عام 2001 حوالي (309.144)مليار\$ وتابع الإرتفاع حتى وصل (357.823) مليار\$ في 2008 اذ حصلت ازمة الرهن العقاري التي انعكس اثرها على انخفاض الناتج المحلي في عام 2009 ليبلغ (351.644)مليار\$، وبدأ بالإرتفاع حتى وصل الى (406.468) مليار\$ في 2019 وهو المقدار الأعلى خلال المدة انفة الذكر، الا انه قد تراجع قليلا في عام 2020 والسبب يرجع الى تبعات احداث الازمة الصحية انتشار (فايروس كورونا) .



المصدر اعداد الباحث بالاستناد الى بيانات الجدول (12)، والجدول (9)

الفصل الثاني: تحليل تطور اتجاهات صناديق الثروة السيادية وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في بلدان العينة

جدول (10) بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في النرويج من 2000 الى 2020 بالمليار دولار

العالم	اجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للدولار الامريكي	التضخم ، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (%) (سنويا)	بطالة ، اجمالي (%) اجمالي القوى العاملة	اجمالي الدخل القومي (بالأسعار الثابتة للدولار الامريكي)	اجمالي تكوين راس المال (بالأسعار الثابتة للدولار)	نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي بالأسعار الثابتة للدولار (الف دولار)
2000	302.861	3.08	3.46	285.479	71.268	63.567
2001	309.144	3.004	3.74	291.051	67.873	64.480
2002	313.615	1.28	4.01	286.139	67.170	63.051
2003	316.470	2.48	4.21	289.822	65.860	63.489
2004	329.032	0.45	4.26	310.190	76.718	67.551
2005	337.670	1.53	4.38	340.819	84.823	73.717
2006	345.774	2.32	3.40	362.470	95.050	77.771
2007	356.127	0.71	2.49	367.951	105.47	78.135
2008	357.823	3.75	2.54	389.142	106.31	81.611
2009	351.644	2.19	3.09	356.001	91.564	73.725
2010	354.112	2.41	3.51	368.624	94.309	75.394
2011	357.587	1.28	3.21	385.210	98.771	77.771
2012	367.250	0.69	3.11	398.424	102.88	79.389
2013	371.051	2.12	3.42	402.980	109.93	79.332
2014	378.359	2.041	3.48	409.907	109.14	79.791
2015	385.802	2.17	4.30	401.834	106.05	77.445
2016	389.936	3.55	4.67	393.481	107.96	75.170
2017	398.995	1.87	4.15	406.516	111.30	77.035
2018	403.459	2.76	3.79	425.204	116.09	80.047
2019	406.468	2.16	3.69	412.602	121.03	77.152
2020	403.553	1.28	4.42	388.448	113.09	72.209

المصدر اعداد الباحث بالاستناد الموقع الالكتروني بيانات البنك الدولي

<https://data.albankaldawli.org/country/>

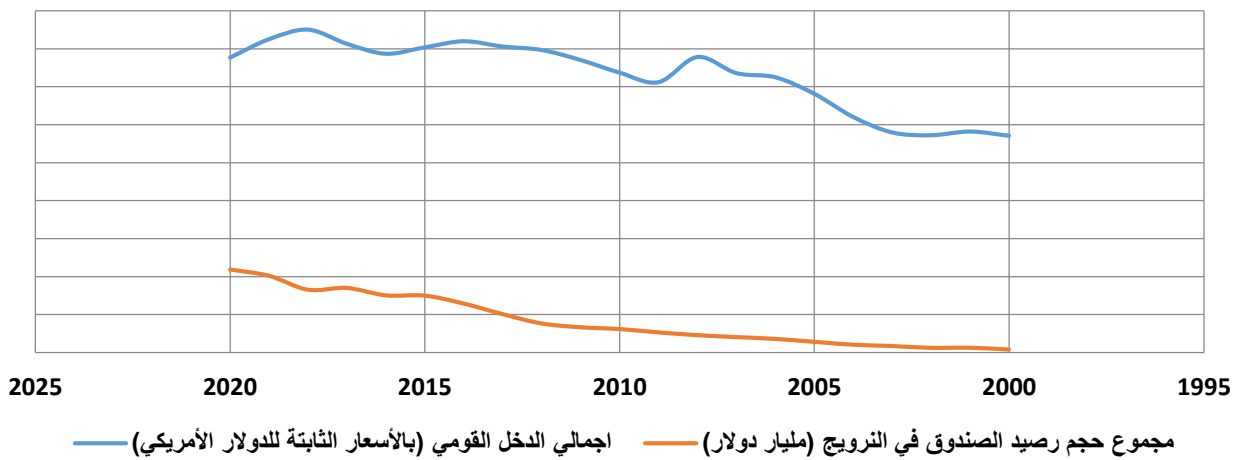


## الفصل الثاني: تحليل تطور اتجاهات صناديق الثروة السيادية وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في بلدان العينة

برغم التراجع الذي يحصل في احد اهم مؤشرات التنمية الاقتصادية في النرويج الا ان انخفاضه كما موضح في الشكل 17 قليل قياسا بالاعوام السابقة فانه يبقى محافظا مستوى نمو لايسمح له بالتراجع كما كان منذ 2002 ، ونستنتج من ذلك الأثر الذي يتركه الصندوق السيادي النرويجي في الحفاظ على ذلك النمو في اجمالي الناتج ، عن طريق توفيره الى اهم ركيزة هي الاستقرار الاقتصادي والتحوط ضد الازمات ، وادامة السيولة عن طريق عملية التنويع الداخلي والخارجي التي يقوم بها ( صندوق التقاعد العالمي النرويجي) .

**2- اجمالي الدخل القومي:** من الجدول (10) ووفقا للشكل (6) نلاحظ ان اجمالي الدخل القومي في النرويج في تطور مستمر منذ 2000 حتى 2020 الابعض التراجعات البسيطة التي لا تؤثر على الإرتفاع المستمر الذي يشهده اجمالي الدخل القومي في النرويج ، ففي عام 2000 بلغ (285.479) مليار دولار واستمر بالإرتفاع ليشهد تراجع قليل في عام 2002 ليصبح (286.139)، وكما هو مبين في الشكل (18) يستأنف الإرتفاع بعد الانخفاض الذي حصل في اجمالي الدخل القومي فيصل الى (389.142) عام 2008،

شكل (6) اثر حجم صندوق التقاعد في اجمالي الدخل القومي في النرويج 2000-2020



المصدر اعداد الباحث بالاستناد الى بيانات الجدول (12) ، والجدول (9)

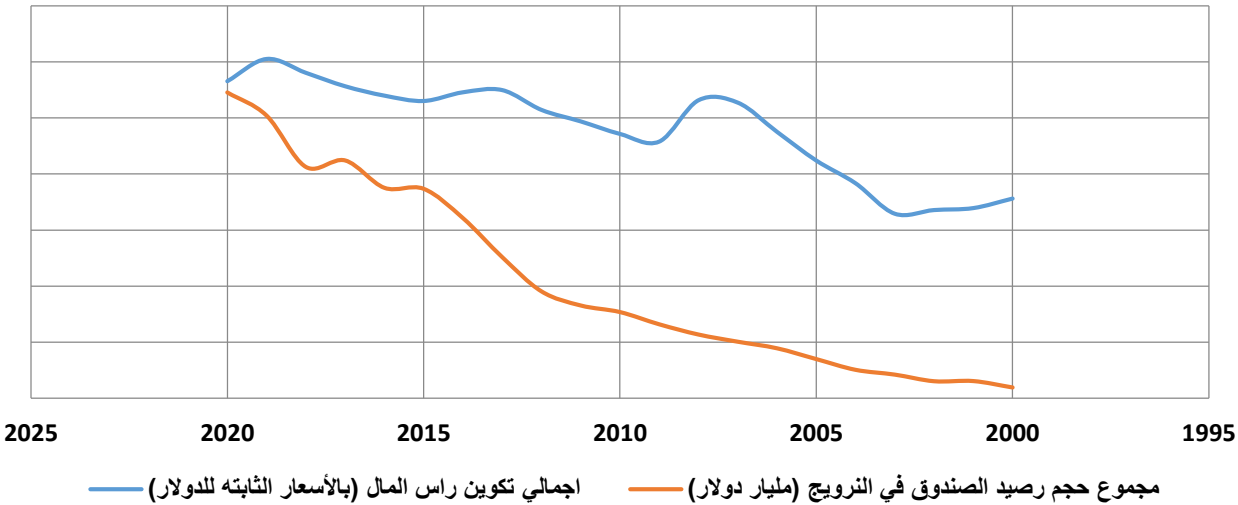
ونظرا لحدوث الازمة الاقتصادية (الرهن العقاري في الولايات المتحدة ) اثرت على الاقتصاد العالمي فانعكس ذلك على النرويج ليتراجع اجمالي دخلها الى (356.001) مليار دولار في 2009، ثم يتعافى ويبدأ بالإرتفاع اذ بلغ حوالي (409.907) مليار في عام 2014 ، ثم انخفض قليلا وتابع الانخفاض حتى عام 2016 التي قدر اجمالي الدخل عندها ب(393.481) مليار دولار، ويمكن تبرير هذا الانخفاض بسبب تداعيات الازمة التجارية التي حصلت بين الصين والولايات المتحدة ، وعاود الإرتفاع مسجلا أعلى حجم له في عام 2018

## الفصل الثاني: تحليل تطور اتجاهات صناديق الثروة السيادية وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في بلدان العينة

والذي بلغ (425.204)مليار\$، نتيجة للتطورات وإرتفاع حجم استثمارات الصندوق التقاعدي النرويجي،وبعدها انخفض اجمالي الدخل القومي في النرويج وتابعا لخفض حتى بلغ عام 2020 (388.448)مليار.يفسر ذلك الانخفاض الازمة الصحية العالمية (انتشار فيروس كورونا)،التي اثرت سلبا على أسعار النفط وادت الى انخفاضها بشكل كبير وعلى كل مفاصل الاقتصاد العالمي.

3- اجمالي تكوين راس المال: من بيانات الجدول (10) نلاحظ ان اجمالي تكوين راس المال في النرويج دائم التطور لكن بنسب قليلة منذ 2000 حتى 2020 الا بعض الانخفاضات القليلة التي تاتيها طفيف على هذا المسار العام لهذا الإرتفاع الذي يشهده اجمالي تكوين راس المال في النرويج ، ففي عام 2000 بلغ (71.268) مليار دولار،تراجع في السنتين التاليتين ليسجل في 2001 (67.873) اما في 2002 فقد انخفض الى (67.170) ،

شكل (7) اثر حجم صندوق التقاعد في اجمالي تكوين راس المال في النرويج 2000-2020

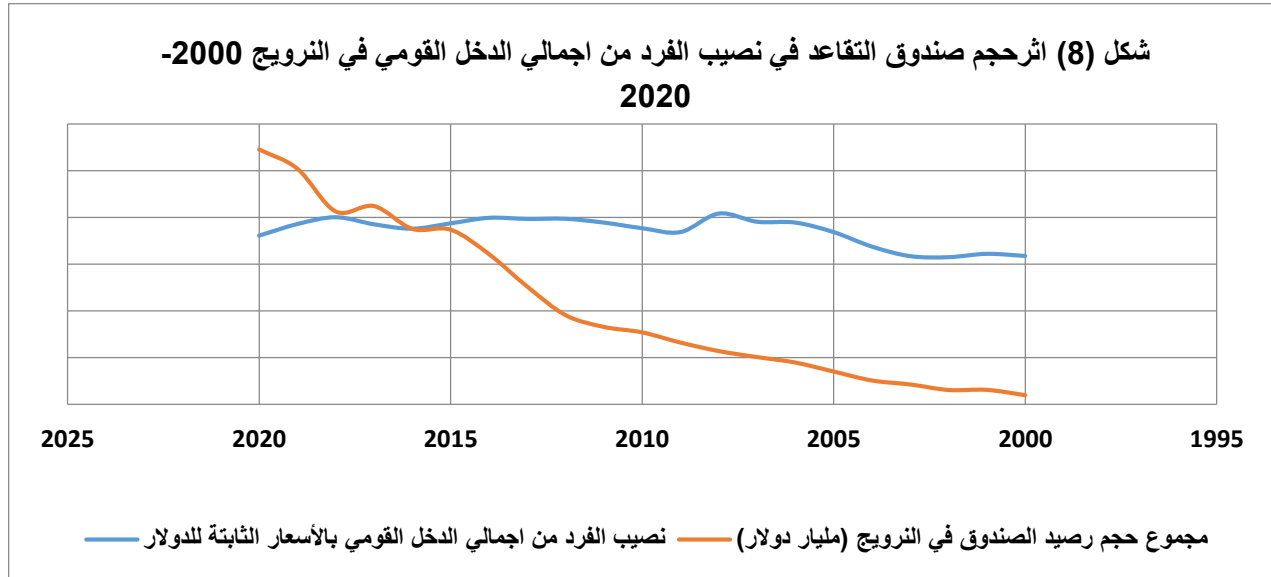


المصدر اعداد الباحث بالاستناد الى بيانات الجدول رقم (12) ، والجدول (9)

وكما هو مبين في الشكل (7) يتابع اجمالي تكوين راس المال الانخفاض ثم يرتفع في 2004 ليصلا الى (106.31)مليار\$ في عام 2008، وبسبب الازمة الاقتصادية (الرهن العقاري في الولايات المتحدة ) على تراجع اجمالي تكوين راس المال النرويجي الى (91.564) مليار\$ في 2009،وبعدها عاود التعافي ويبدأ بالإرتفاع اذ بلغ حوالي (109.93) مليار\$ في عام 2013 ،ثم انخفض قليلا وتابعا للإرتفاع بعدها حتى وصل عام 2019 الى (121.03) مليار\$ وهو أعلى مقدار له منذ عام 2000 ، وبعدها انخفض لبلغ عام

2020 (113.09) مليار\$. يفسر ذلك الانخفاض الازمة الصحية العالمية (انتشار فايروس كورونا)، التي اثرت سلبا على أسعار النفط وادت الى انخفاضها بشكل كبير وعلى كل مفاصل الاقتصاد العالمي.

4- نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي : من الجدول (10) يتضح ان نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي في النرويج ينمو بشكل تدريجي يصيبه بعض التراجع لكن سرعان مايعاود الإرتفاع وبنسب قليلة منذ 2000 حتى 2020 ، ففي عام 2000 بلغ (63.567) الف دولار ، ثم ارتفع في عام 2001 ليصل الى (64.480) الف دولار ثم تراجع في 2002 ، وعاود الإرتفاع عام 2003 اذ بلغ (63.489) الف دولار، وقد تابع نصيب الفرد من الدخل القومي في النرويج الإرتفاع ليصل الى (81.611) الف \$ وهو أعلى مستوى له منذ عام 2000، ، ثم سجل انخفاضا في 2009 بلغ (73.725) الف \$، ابان ازمة الرهن العقاري ثم تابع الإرتفاع التدريجي حتى 2013 اذ انخفض الى (79.33) الف دولار بسبب ازمة انخفاض اسعار النفط، ثم بدأ نصيب الفردي النرويج بالإرتفاع ليصل الى (80.047) الف دولار في عام 2018 ، ثم انخفض حتى وصل الى (72.209) الف دولار في عام 2020 ، والسبب كما ذكرنا سابقا تفشي فايروس كورونا الذي أدى الى ازمة اقتصادية.



المصدر اعداد الباحث بالاستناد الى بيانات الجدول (12) ، والجدول (9)

5- معدل التضخم : تشير البيانات في الجدول (10) الى تقلبات في معدلات التضخم لكن بوتائر طفيفة في النرويج منذ 2000 حتى 2020 ، وهي ضمن المعدلات الطبيعية الفضل يعود للسياسات الاقتصادية الجيدة التي تنتهجها النرويج ، بضمنها استخدام رصيد الصندوق التقاعدي النرويجي من ضمن المعالجات ، اضع الى ذلك السياسات النقدية الناجحة ، ففي عام 2000 وصل معدل التضخم الى (3.08%) ثم بدأ بالانخفاض

حتى بلغ عام 2002 مانسبته (1.28%)، ليرتفع وضمن المعدل الطبيعي في عام 2003 وتبلغ نسبته (2.48%)، وبقي معدل التضخم يتأرجح بين (0.45%) ادنى نسبة له في عام 2004، وبين (3.50%) أعلى نسبة له في عام 2000، الى ان وصل عام 2020 الى (1.28%) وهو معدل طبيعي، نستنتج من ذلك ان الصندوق السيادي النرويجي احد مؤسسات الاستقرار المهمة بالغة الأثر في الاقتصاد النرويجي فوجوده ساهم في استقرار معدلات التضخم بالشكل الذي يعزز من ازدهار اقتصاد البلد. فالصندوق يمول المعاشات للمتقاعدين ويساهم بتحويل نسبة 4% الى الموازنة لمجابهة العجز هذا في حالة الركود اما في حالة التضخم فيحدث العكس.

**6-معدل البطالة في النرويج:** تشير البيانات في الجدول رقم (10) الى تقلبات في معدلات البطالة لكن بنسب قليلة لاتعبر عن مشكلة في النرويج منذ 2003 حتى 2020، وهي ضمن المعدلات الطبيعية، وذلك بسبب انتهاج سياسات حكيمة وفاعلة وجادة في السيطرة على معدلات البطالة وتقويضها ضمن المعدلات المقبولة عالميا، السياسات الاستثمارية المثمرة والسياسات المالية الرشيدة والسياسات النقدية الفاعلة، ففي عام 2000 وصل معدل البطالة الى (3.46%) ثم بدأ بالارتفاع حتى بلغ عام 2005 مانسبته (4.38%)، لينخفض وضمن المعدل الطبيعي ليصل في عام 2008 وتبلغ نسبته (2.54%)، وبقي معدل التضخم يتأرجح بين ادنى نسبة له في عام 2006 اذ بلغت (2.49%)، وبين أعلى نسبة له في عام 2016 اذ بلغ معدل البطالة حوالي (4.67%)، الى ان وصل عام 2020 الى (4.42%) وهو تجاوز المعدل الطبيعي للبطالة، هذا بعد ما كان منخفض في العام السابقة يمكن تبرير ذلك بسبب الازمة الصحية (كورونا) التي انعكس اثرها على اقتصاد النرويج، نستنتج من ذلك ان الصندوق السيادي النرويجي احد مؤسسات الاستقرار المهمة بالغة الأثر في الاقتصاد النرويجي فوجوده ساهم في الحفاظ على معدلات بطالة مستقرة بالشكل الذي يعزز من ازدهار اقتصاد البلد. وينعكس ذلك على استقرار معدلات البطالة أيضا فيعمل صندوق التقاعد العالمي بشكل غير مباشر على إعادة التوازن في سوق العمل مما يحقق استقرارا نسبيا.

**ثالثا: تحليل معدلات النمو لمؤشرات التنمية الاقتصادية في النرويج:** من الجدول (11) المبين ادناه يمكن ان نعطي تحليلا اقتصاديا موضوعيا نبين عن طريقه مسار عملية النمو في مؤشرات التنمية ومامدى تاثيرها بالازمات الاقتصادية وما هو تاثير وجود الصندوق التقاعدي النرويجي في سبيل المحافظة على استمرار ذلك النمو وهل لذلك الصندوق اثرا هماما في التنمية الاقتصادية سواء كان مباشر او غير مباشر.

**1- معدل نمو اجمالي الناتج المحلي:** تشير البيانات الواردة في الجدول (11) الى تطورات معدلات النمو لبعض مؤشرات التنمية في النرويج سنتناول تحليل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي اذ يتبين التطور المستمر

في معدلات النمو للمدة من 2000-2020 الا تراجع بسيط حصل في 2009 بمعدل نمو بلغ (1.73%-) بسبب الازمة العالمية في الولايات المتحدة (الرهن العقاري)، وفي عام 2020 أيضا وصل معدل النمو في الناتج (0.27%-)، ابان تداعيات (فايروس كورونا).

**2-معدل نمو إجمالي الدخل القومي:** كما مبين في الجدول (11) ان معدل النمو في نمو إجمالي الدخل القومي اكثر عرضة للتقلب من النمو بالناتج في النرويج اذ ان التراجع حصل في خلال المدة من 2000-2020 في ست سنوات متفرقة بينما التراجع في الناتج حصل في سنتين متفرقة هذا دليل على استقرار الاقتصاد الداخلي وتأثير الدخل القومي اكثر لانه اكثر عرضة لصدمة الازمات الاقتصادية العالمية وهنا يبرز دور صندوق الثروة السيادي النرويجي(التقاعد العالمي) في المحافظة والتحوط والاستقرار ، ففي عام 2009 ونتيجة للازمة الاقتصادية تراجع نمو الدخل وبمعدل نمو سالب بلغ(8.52%-)، وكان معدل نموه سالب أيضا في كل من السنوات 2015 قد بلغ (1.97%-) في عام 2016 بلغ(2.08%-)، اما في عام 2019، فكان نمو إجمالي الدخل سالباً بلغ (2.96%-) وبالتعاقب في عام 2020 كان معدل النمو (5.85%-) بسبب تداعيات(فايروس كورونا) التي قوضت الاقتصاد العالمي وانعكس اثرها على النرويج.

**3-معدل النمو في تكوين راس المال :** تشير بيانات الجدول (11) يتضح ان معدل النمو في نمو إجمالي تكوين راس المال كان ينمو نمو مستقرا الا في بعض السنوات التي حصل خلالها المشاكل الاقتصادية العالمية ذاتها اللانفة الذكر .فخلال المدة من 2000-2020 حصل التراجع في نمو هذا المؤشر اللهم في سنين متفرقة تحديدا في تلك التي حصلت فيها الازمات الاقتصادية العالمية اذا يبرز دور صندوق الثروة السيادي النرويجي(التقاعد العالمي) المحافظة على الاستقرار ،ففي 2001 انخفض معد النمو الى (4.76%-) نعلل ذلك لسببين الآثار الاقتصادية لهجمات 11سبتمبر في الولايات المتحدة التي أدت الى انخفاض حاد في أسواق الأسهم العالمية مما أدت الى خسائر كبيرة ، وفي عام 2002 بقي هذا التراجع وقد بلغ (1.04%-) بسبب الازمة الاقتصادية في امريكا الجنوبية (عجز الانفاق وعبء الديون وبعض الاضطرابات الاقتصادية الأخرى ) وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي ، و في عام 2009 ونتيجة للازمة الاقتصادية تراجع نمو الدخل وبمعدل نمو سالب بلغ(13.87%-)، وكان معدل نموه في عام 2014 (0.71%-) بسبب ازمة التجارة بين الصين وامريكا كذلك في عام 2015 بلغ(2.84%-). اما في عام 2020، فبلغ نمو إجمالي الدخل (6.56%-) ،بسبب تداعيات (فايروس كورونا)انعكست على الاقتصاد العالمي.

**4-معدل النمو نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي:** تشير بيانات الجدول (11) بوضوح الى معدل النمو نصيب الفرد من الدخل القومي في النرويج خلال المدة من 2000-2020 ،اذ شهد عام 2001 نموا في

## الفصل الثاني: تحليل تطور اتجاهات صناديق الثروة السيادية وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في بلدان العينة

نصيب الفرد قدره (1.44%) ثم تراجع واصبح سالبا في عام 2002 اذ بلغ (-2.22%)، يعد هذا المؤشر من اهم المؤشرات لمساسه المباشر للحياة الاقتصادية لافراد للمجتمع، وفي الأعوام اللاحقة بدأ ينمو حتى وصل الى (9.13%) وهو أعلى معدل خلال فترة البحث، ثم حافظ على النمو بنسب مختلفة انخفاضا وارتفاعا حتى تراجع في عام 2009 وقد بلغت نسبته (-9.66%)، بسبب الازمة انفة الذكر وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي،

جدول (11) معدلات النمو لمؤشرات التنمية الاقتصادية في النرويج من 2000- 2020 (%)

العام	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة	معدل نمو إجمالي الدخل القومي	معدل نمو إجمالي الدخل المال	معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي
2000	----	----	----	----
2001	2.07%	1.95%	-4.76%	1.44%
2002	1.45%	-1.69%	-1.04%	-2.22%
2003	0.91%	1.29%	-1.95%	0.69%
2004	3.97%	7.03%	16.49%	6.40%
2005	2.63%	9.87%	10.56%	9.13%
2006	2.40%	6.35%	12.06%	5.50%
2007	2.99%	1.51%	10.96%	0.47%
2008	0.48%	5.76%	0.79%	4.45%
2009	-1.73%	-8.52%	-13.87%	-9.66%
2010	0.70%	3.55%	3.00%	2.26%
2011	0.98%	4.50%	4.73%	3.15%
2012	2.70%	3.43%	4.16%	2.08%
2013	1.03%	1.14%	6.85%	-0.07%
2014	1.97%	1.72%	-0.71%	0.58%
2015	1.97%	-1.97%	-2.84%	-2.94%
2016	1.07%	-2.08%	1.80%	-2.94%
2017	2.32%	3.31%	3.10%	2.48%
2018	1.12%	4.60%	4.31%	3.91%
2019	0.75%	-2.96%	4.26%	-3.62%
2020	-0.72%	-5.85%	-6.56%	-6.41%

المصدر اعداد الباحث استنادا لبيانات الجدول رقم (12)

ثم عاود نصيب الفرد من الدخل النمو مجددا بنسب مختلفة الى ان تراجع مرة أخرى عام 2013 قد بلغ (-0.07%) بسبب الازمة التجارية بين الصين وامريكا كذلك في عام 2015 وعام 2016 حافظ على نفس

## الفصل الثاني: تحليل تطور اتجاهات صناديق الثروة السيادية وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في بلدان العينة

معدل النمو وللأسبب ذاته اذ بلغ (-2.94%)، اما في عام 2017 بدأ يتعافى الاقتصاد وعاود نصيب الفرد النمو الى نسبة (2.48 %)، وفي عام 2018 ارتفع معدل نمو نصيب الفرد في النرويج الى (3.91%)، ثم سرعان ما شهد تراجعاً بمعدل (-3.62%)، عام 2019، بسبب تداعيات (فايروس كورونا) التي انعكست اثارها الاقتصاد العالمي، وخلفت هذه الازمة تراجعاً اكبر عام 2020 اذ قدرت نسبته (-6.41%). رغم ذلك الا ان وجود صندوق التقاعد النرويجي عمل على ردع وامتصاص كافة الصدمات العالمية وجنب الاقتصاد الداخلي الانتكاسات لدوره في التنوع وتقليل الاعتماد على قطاع واحد و عدد قليل من القطاعات لدعم الاقتصاد وتقويته. نستنتج من دراستنا لتجربة النرويج ان هنالك دور الصندوق السيادي النرويجي في التنمية (مباشر وغير مباشر)

أ- احدهما مباشر عن طريق مساهمته في تمويل عجز الموازنة حسب مامقرر له من قبل المالية النرويجية بنسبة (4%) و فب بعض السنوات وصل تمويل الصندوق للعجز الى (15%) ،

ب- اما الدور الآخر غير المباشر فيتضح عن طريق الكمية الهائلة من الأرصدة والاستثمارات المختلفة التي تعتبر تنوع لمصادر الدخل فلو حصلت ازمة في احدى القطاعات سيتم التعويض من القطاعات الأخرى لامتصاص الصدمات ومجابهة الازمات والمحافظة على الاستقرار فعند انخفاض أسعار النفط باعتباره مورد ناضب وعرضة للتقلبات ستعوض الموازنة من عوائد استثمارات الصندوق التقاعدي النرويجي في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي عن طريق تمويل العجز الحاصل. كما ويساهم في تحقيق التنمية العالمية لما ثبت بان بعض استثمارات الصندوق الخارجية الموزعة على انحاء العالم تتم في البنى التحتية والطاقة المتجددة والاقتصاد الزراعي والصناعي الخ.

## المبحث الثاني

### تجربة الجزائر (دور صندوق ضبط الموارد في التنمية الاقتصادية)

#### نبذة عن الاقتصاد الجزائري:

تعد الجزائر دولة عربية تقدر مساحتها بـ 2381741 كيلومتر، بلغ عدد سكانها في منتصف عام 2020 حوالي 43851044 نسمة وتقع شمال أفريقيا عاصمتها مدينة الجزائر والتي تعد من أكبر المدن من اذ الكثافة السكانية تمتد على البحر الابيض المتوسط من جهة الشمال،<sup>(1)</sup> ويحيطها من الشمال الشرقي تونس والشرق ليبيا ومن الغرب المغرب والصحراء الغربية وموريتانيا ومالي ونيجر من الجنوب الشرقي وقانون الحكم في الجزائر شبة رئاسي وتنقسم الى 58 ولاية.

● **طبيعة البنية الاقتصادية:** مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر يعمل الاقتصاد الكلي بمجموعة كبيرة من المتغيرات ويهدف عن طريقها إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية من نمو اقتصادي وتشغيل كامل واستقرار اقتصادي والحد من التضخم، بإتباع سياسات اقتصادية كلية نقدية ومالية وقد بلغ الناتج المحلي الاجمالي في عام 2020 وفق بيانات البنك الدولي حوالي 145.16 مليار دولار امريكي ويساهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مجموعة من القطاعات الاقتصادية الكلية، مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي نظرا للمكانة الكبيرة التي يحتلها النفط والذي أصبح يشكل قطاع أساسي واقتصادي كامل له وزنه الخاص في الاقتصاد الوطني الجزائري وأصبح أحد فروع الإنتاج في الاقتصاد الوطني. وقد بلغت نسبة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الاجمالي 35.6% في عام 2003 ثم إرتفعت الى 45.9% في عام 2006 وإستمرت بين الانخفاض والإرتفاع حتى بلغت أدنى نسبة لها 17.3% في عام 2016 خلال المدة من 2003-2019 وإرتفعت في عام 2018 فبلغت 22.4% وتراجعت في عام 2019 فبلغت 19.3%، ثم تراجعت أسعار النفط اذ تشكل إيرادات النفط والغاز بنسبة 94% من إجمالي الصادرات 60% من ميزانية الدولة مما يتوقع ان ينتج عنها في عام 2020 حدوث ضيق في سوق النفط العالمي نتيجة أزمة كورونا في تقليص حجم الصادرات النفطية الجزائرية بنسبة 7.5%.<sup>(2)</sup> أدت زيادة الطلب على النفط والغاز وأسعاره إلى زيادة إنتاج صادرات الهيدروكربونات في عام 2021، مما أدى إلى انخفاض حاد في احتياجات المالية العامة والتمويل الخارجي. غير ان الانتعاش في القطاعات غير الهيدروكربونية من الاقتصاد لا يزال غير مكتمل،

1- اضواء فؤاد عبد الرزاق ، تجربة صناديق الثروة السيادية في الجزائر ،دراسة تحليلية لصندوق ضبط الموارد ،جامعة تكريت ، كلية الادارة الاقتصاد،مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية،المجلد 18،الجزء 3، العدد 57، 2022، ص214،

2- اضواء فؤاد عبد الرزاق ، نفس المصدر،ص214



## الفصل الثاني: تحليل تطور اتجاهات صناديق الثروة السيادية وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في بلدان العينة

في حين ان التضخم أخذ في الإرتفاع. وان تسريع وتيرة تنفيذ أجندة الحكومة للإصلاح الهيكلي سيكون ضروريا لتسريع وتيرة الانتعاش، والحد من اعتماد الجزائر على صادرات الهيدروكربونات ، والحد على نحو مستدام من اختلالات الاقتصاد الكلي، وتنويع الاقتصاد، وخلق فرص عمل بالقطاع الخاص (1).

الجدول ( 12 ) ملامح عامة اقتصادية واحصاءات عن الجزائر 2021

الدولة	الجزائر
العملة	الدينار الجزائري (DZD)
المنظمات	الاتحاد الافريقي، منطقة التجارة الحرة القارة الافريقية (اتفاقية موقعة). اوبك، منتدى الدول المصدرة للغاز وغيرها
الناتج الإجمالي	193.601 مليار دولار (قيمة اسمية، 2022)
نمو الناتج الإجمالي	1.4% (2018)، 0.9% (2019)، -2.0% (2020)، 4.1% (2021)
نصيب الفرد من الناتج الإجمالي	16,509 دولار (تقدير عام 2022)
التضخم	4.1%
اجمالي الاحتياطي	104.853 مليار دولار امريكي (2017)

المصدر اعداد الباحث استنادا الى

1- [World Economic Outlook Database-1](https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2022/01/weo2201.pdf) ، IMF.org. "April 2022 صندوق النقد الدولي. اطلع عليه بتاريخ 23 /12/ 2022

2- [April 2020 : How Transparency Can ، "Middle East and North Africa Economic Update-2](https://openknowledge.worldbank.org/handle/document/12022/12022) . [Help the Middle East and North Africa](https://openknowledge.worldbank.org/handle/document/12022/12022). [openknowledge.worldbank.org](https://openknowledge.worldbank.org/handle/document/12022/12022).

ص. 10. مؤرشف من الأصل اطلع عليه بتاريخ 2022/21/23  
3- [قاعدة بيانات البنك الدولي](https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2022/01/weo2201.pdf) . [البنك الدولي](https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2022/01/weo2201.pdf) . اطلع عليه بتاريخ 1 مايو 2019

### المطلب الاول: مفهوم وماهية صندوق ضبط الموارد الجزائري

#### اولا: مفهوم صندوق ضبط الموارد:

**1-صندوق ضبط الموارد:** هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخرينة وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص، اهم ما يميز هذه الحسابات انها مستقلة عن الموازنة العامة للدولة أي انها لا تخضع لقواعد ومبادئ إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، كما انها لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية البرلمان. وان مهمة إدارة الصندوق موكلة العمومية .الى وزارة المالية الجزائرية اذ نص قانون المالية ان وزير المالية هو الامر بالصرف الرئيسي للصندوق.

1 - الجزائر الأفق الاقتصادية-2022 ،مجموعة البنك الدولي، تاريخ الاطلاع 2023/1/3

<https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/publication/economic-update-april-2022>

**2- مجال عمل الصندوق:** ان مجال عمل الصندوق يتركز أساسا في داخل البلد اذ ان الوظيفة الاساسية له تتمثل في امتصاص فوائض الإيرادات النفطية واستعمالها لتمويل أي عجز قد يحدث مستقبلا على مستوى الموازنة العامة للدولة نتيجة انهيار أسعار المحروقات، مع العلم ان مجال عمل الصندوق يمتد خارج البلد عن طريق مساهمته بالتنسيق مع البنك المركزي في سداد و تخفيض المديونية العمومية الخارجي (1)

**5- اهمية صندوق ضبط الموارد:** لصندوق ضبط الايرادات اهمية بالغة فهو آلية حديثة النشأة، أسسته الجزائر لحماية الاقتصاد الوطني من مختلف الصدمات، يمكن إبراز اهمية صندوق ضبط الموارد في النقاط التالية(2):

ا- مساهمة الموارد المالية للصندوق في التقليل من مديونية الدولة.

ب- ضبط فوائض النفط وتوجيهها في مجال يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني.

ج- تغطية العجز في الموازنة العامة والانتقال من حالة العجز إلى حالة التوازن. يمكن ان يأخذ الصندوق أدوار مزدوجة حسب أهدافه فاما ان يهتم بمعالجة المشكلات المتعلقة بتقلب الايرادات النفطية وسوء تقديرها، وهنا يمثل صندوق ضبط او تثبيت، كما يمكن ان يستخدم في ادخار جزء من إيرادات النفط المتقلبة وهنا يسمى صندوق ادخار.(3)

**6-أهداف صندوق ضبط الموارد: و من اهمها نذكر ما يلي(4):**

أ-ضبط فوائض النفط و توجيهها بالشكل الذي يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني .

ب-تغطية عجز الموازنة و محاولة الانتقال من حالة العجز إلى حالة التوازن والفائض

ج- تحقيق الاستقرار المالي والنقدي و استخدامه للتحوط من مخاطر الانخفاض المفاجئ لاسعار النفط .

د-المساعدة على بناء الثقة في سلامة أداء الاقتصاد الوطني.

ه-توفير التمويل غير المباشر لعجز الخزينة العمومية.

**ثانيا:نشأة الصندوق السيادي الجزائري(صندوق ضبط الموارد):**

يعد الصندوق السيادي الجزائري(صندوق ضبط الموارد) إحدى الأدوات المالية الحكومية اذ قامت الحكومة الجزائرية بانشاء هذا الصندوق لتحقيق الكثير من الأغراض الاقتصادية اهمها الحفاظ على استقرار الإيرادات

1 -سلمى عناب،دور صناديق الثروة السيادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدول النفطية،رسالة ماجستير،جامعة العربي بن مهيدي (ام البواقي) قسم علوم اقتصادية،الجزائر ،سنة،2017،ص83 .

2 -زغيب شهرزاد وحليمي حكيمة، القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر، العدد 11 ، 2008،ص9.

3 -بو الشعير احمد،مقديش احمد،دور صناديق الثروة السيادية في الحد من نقمة الموارد ،مصدرسابق،ص120

4 -زهير بن دعاس، نريمان رقوب، تقييم صندوق ضبط الموارد في ظل تطاير أسعار النفط، مجلة دراسات و أبحاث، المجلد 10 ،العدد 3، الجزائر، 2018 ،ص 620

## الفصل الثاني: تحليل تطور اتجاهات صناديق الثروة السيادية وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في بلدان العينة

العامة للدولة (1). أسس صندوق ضبط الموارد في عام 2000 اذ سجلت الجزائر في تلك العام فوائض مالية كبيرة نتيجة للإرتفاع في أسعار النفط في الأسواق العالمية تطلب ذلك قيام الحكومة الجزائرية باتخاذ إجراءات ومعايير صارمة اثناء اعداد الموازنة العامة للدولة تجنباً لتقلبات الأسعار للنفط عن طريق اعتماد سعر اساس متوقع لأسعار النفط تقدر عن طريقه إيرادات الخزينة العامة. وانشأ صندوق ضبط الموارد لتستعمله الحكومة كأحتياط لتغطية العجز الذي يحدث في الموازنة العامة للدولة (2) ينتمي صندوق ضبط الموارد الى الحسابات الخاصة للخزينة بالضبط الى حسابات التخصيص الخاص، وقد انشيء بموجب المادة 10 من القانون التكميلي للمالية لعام 2000، ويتميز باستقلاليته عن الموازنة العامة للدولة أي انه لا يخضع لمبادئ وقواعد إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، وأيضاً لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية (3). ويمول الصندوق من فائض إيرادات النفط وقد قدم قانون المالية لعام 2004 التوصيات الموجهة للتوظيف الرشيد والنشط للمديونية الخارجية لتكون مصدراً من مصادر تمويل الصندوق. ثم تم تعديل الهدف الرئيسي للصندوق عام 2006 حتى يشمل تمويل عجز الخزينة العامة غير ملزمين بتحديد سبب العجز كالسابق اذا كان يحصر دوره في تمويل العجز الناتج عن انخفاض الإيرادات النفطية. وتعد وزارة المالية هي الجهة المكلفة بإدارة الصندوق اذ نص قانون المالية بان مهمة إصدار اوامر الصرف للصندوق تقع على عاتق وزير المالية.

### جدول رقم (13) التفاصيل الأساسية لصندوق ضبط الموارد الجزائري

ت الموضوع	البيانات
1- عام الانطلاق	2000
2- قيمة الصندوق الدولار	بلغت (44.4) مليار دولار في حزيران 2007، وبلغت التقديرات لعام 2012 (56.7) مليار دولار، وبلغت في 2017
3- قيمة الصندوق كنسبة من (GDP)	49% لعام 2007
4- معدل النمو	9% إرتفاع في حدود الدينار الجزائري بين (أكتوبر 2006 وحزيران 2007)
5- مصدر التمويل	الإيرادات النفطية التي تفوق ما مقدر في الميزانية .
6- الهدف	موازنة العجزات في قانون الميزانية والاستقرار النفطي وتخفيض الدين العام الخارجي .
7- الملكية	الحكومة الجزائرية
8- تخصيص الأصول وسياسات الاستثمار	—
9- وجهات نظر واتجاهات	—

- 1- بوكابوس مريم، دراسة تقييمية لصناديق الثروة السيادية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، مصدر سابق، ص348.
- 2- ضالع دليلة، فاعلية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط حالة الجزائر، شهادة ماجستير، كلية علوم اقتصادية، جامعة الشلف، 2009، ص175.
- 3- جلولي سهام، واقع وأفاق صندوق ضبط الموارد في الجزائر، دراسة مقارنة مع دولة الكويت، رسالة ماجستير تخصص نقود مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، 2009، ص192

10-الشفافية	المستوى الواطئ عدم توفر التقارير والمعلومات عن سياسة الاستثمار
11-الاستثمارات الأخيرة	—

المصدر، عقيل حميد جابر الحلوي، زينب شاكر جبير، دور صناديق الثروة السيادية في دعم الموازنة العامة لبلدان نفطية مختارة (النرويج والجزائر)، جامعة المثنى، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة المثنى للإطون الإدارية والاقتصادية، المجلد 9 العدد 1، تاريخ النشر 2019/3/27، ص 180.

### ثالثاً: مبررات او دوافع انشاء الصندوق السيادي الجزائري (صندوق ضبط الموارد)

ان طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بنسبة شبة كلية على إيرادات النفط لاسيما مع عدم ثبات أسعار هذه النفط ما دفع بالحكومة الجزائرية إلى ضرورة إيجاد آلية تعمل على ضبط الإيرادات العامة للدولة والحفاظ على استقرار الموازنة العامة، اذ توجد دوافع داخلية وأخرى خارجية وراء انشاء هذا الصندوق وتتمثل في:

**1-دوافع داخلية:** يعاني الإقتصاد الجزائري من إختلالات هيكلية خطيرة نتيجة ارتباطه القوي بقطاع النفط الذي يظهر تأثيره على الإقتصاد وفقا لثلاث مستويات: (1)

**أ-تأثير قطاع النفط على معدل النمو الإقتصادي :** يشكل قطاع النفط نسبة معتبرة من الناتج المحلي الإجمالي مما يعني ان معدل النمو الإقتصادي في الجزائر يتحدد بشكل كبير بمعدل النمو الذي يسجله قطاع النفط.

**ب-تأثير قطاع النفط على ميزان المدفوعات :** تشكل صادرات قطاع المحروقات المورد الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر، وبما ان الميزان التجاري يمثل أحد المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات فان توازن هذا الأخير مرتبط أساسا بمستويات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

**ج-تأثير قطاع النفط على الموازنة العامة للدولة :** تعد الجباية البترولية المورد الرئيسي للإيرادات العامة للدولة مما يؤدي إلى تأثر الموازنة العامة للدولة بشكل مباشر بالتغيرات التي تسجلها أسعار النفط على المستوى العالمي ، وباعتبار ان تمويل السياسات الاقتصادية العامة للدولة يتم بواسطة الموازنة العامة للدولة فانه يمكن القول ان أداء قطاع المحروقات يعد المحدد الرئيسي لاستقرار وإستمرار تنفيذ مختلف السياسات الاقتصادية في الجزائر.

**2-دوافع خارجية:** وتتمثل في الأسباب والظروف الخارجية التي دفعت الجزائر إلى انشاء صندوق سيادي ، نوجزها فيما يلي: (2)

1 -سلمى عناب، دور صناديق الثروة السيادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدول النفطية، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي (ام البواقي)، الجزائر، 2017، ص 80-81.

2 -نبيل بوفليح ، فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية ، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية ، العدد 4، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2010، ص 84.

أ- تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية: تتميز أسعار النفط بعدم استقرارها بالنظر لتأثرها بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية وهو ما يؤدي إلى تعرض اقتصاديات الدول النفطية من بينها الجزائر لصدمة إيجابية أو سلبية حسب مستويات الأسعار المسجلة في الأسواق العالمية

ب- رواج فكرة إنشاء صناديق الثروة السيادية بين الدول النفطية: تعد تجربة الجزائر الأحدث في هذا المجال مقارنة بتجارب بعض الدول النفطية على غرار الكويت، الإمارات العربية المتحدة، إيران، ومن ثم يمكن القول ان تأسيس صندوق ضبط الموارد في الجزائر هو نتيجة حتمية لانتشار ورواج فكرة إنشاء مثل هذه الصناديق بين الدول النفطية، كما ان تعدد تجارب هذه الدول يسمح للحكومة بالاستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال.

#### رابعاً: مصادر تمويل صندوق ضبط الموارد ونفقاته:

تتمثل إيرادات صندوق ضبط الموارد أساساً في فائض إيرادات النفط التي تزيد عن تقديرات قانون المالية، أي الفرق بين السعر السوقي للبرميل الواحد و السعر المرجعي للبرميل الواحد، بالفضلا عن كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بتسيير الصندوق، فضلاً عن تسبيقات بنك الجزائر، أما نفقاته فهو مخصص لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، وتسديد الدين العمومي والجدول يوضح إيرادات ونفقات الصندوق<sup>(1)</sup>.

الجدول (14) إيرادات صندوق ضبط الموارد ونفقاته

مصادر تمويل الصندوق (إيراداته)	مجال استعمالها (نفقات الصندوق)
أ- فائض قيمة الإيرادات النفطية الناتج عن تفوق تلك الإيرادات لتقديرات قانون المالية.	أ- لتمويل أي عجز قد يحدث مستقبلاً على مستوى الموازنة العامة للدولة نتيجة انهيار أسعار المحروقات
ب- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.	ب- تمويل عجز الخزينة العمومية دون ان يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري
ج- تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية.	ج- تخفيض المديونية الخارجية د- تعويض ناقص القيمة الناتجة عن مستوى إيرادات جبائية بترولية تقل عن تقديرات قانون المالية ه- سداد تسبيقات بنك الجزائر

المصدر يتصرف من الباحث استناداً الى 1- سهام بن حنيش، فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة النفطية في الجزائر للفترة 2000-2011، مذكرة ماستر أكاديمي، علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، 2012/2013، ص 18  
ان السعر المرجعي للبرميل النفط المعتمد في الموازنة للفترة 2018-2020 حدد بـ 50 دولار للبرميل اذ كانت الجزائر تعتمد قبل 2017 سعراً مرجعياً للبرميل النفط يقدر بـ 15 دولار في قانون المالية لعام 2000 و 19 دولار في قانون المالية التكميلي لنفس العام ثم 37 دولار، لتقوم بتحويل الفارق إلى صندوق ضبط الموارد

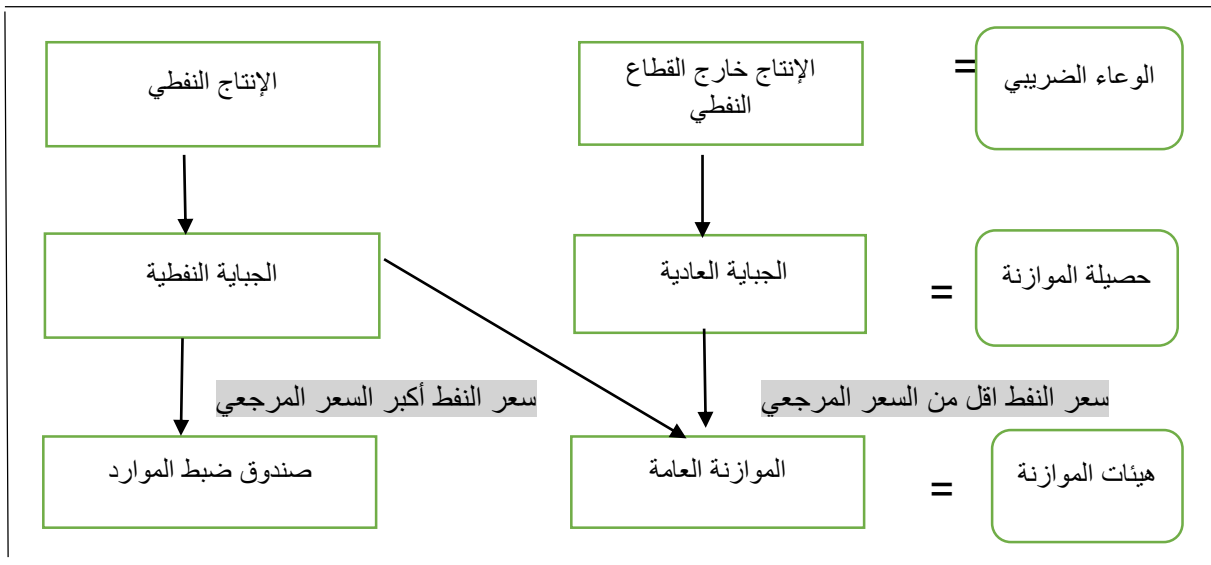
1 - بو الشعير احمد، مقديش احمد، دور صناديق الثروة السيادية في الحد من نغمة الموارد، رسالة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحيى (جيجل)، العلوم الاقتصادية، 2019، ص 123.

## الفصل الثاني: تحليل تطور اتجاهات صناديق الثروة السيادية وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في بلدان العينة

ومنه يتم تمويل عجز الموازنة ، بالفضلا عن تمويل الصندوق عن طريق كل الإيرادات الأخرى المتعلمة بتسيير الصندوق . يتضح من الشكل التالي رقم(23) ان الفوائض المتأتية من الفرق بين الجباية النفطية المحددة في الموازنة على أساس السعر المرجعي و الجباية الحقيقية هي الناتجة عن مبيعات البترول و المحسوبة على أساس متوسط سعرها السوقي تعتبر المورد الرئيسي لصندوق ضبط الموارد . كما أضيفت لموارد الصندوق تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير للنشط للمديونية الخارجية (قانون المالية لعام 2004) ويدخل ذلك ضمن التوظيف الامثل لاحتياطات بنك الجزائر من العملة الصعبة ليساهم في التخفيف عبئ المديونية .

-**مجال عمل صندوق ضبط الموارد:** حسب تقسيم صندوق النقد الدولي الأصناف صناديق الثروة السيادية، فان صندوق ضبط الموارد يندرج ضمن صنف صناديق استقرار المالية العامة، والتي تهدف أساسا إلى حماية الميزانية العامة والاقتصاد الوطني من تقلبات أسعار النفط وهو صندوق ذو مصدر سلعي، لانه يمول بالفروقات

### مخطط(8) : آلية عمل صندوق ضبط الموارد الجزائري



المصدر: بتصريف من الباحث استنادا الى 1-بو الشعير احمد،مقديش احمد،دور صناديق الثروة السيادية في الحد من نقمة الموارد ،رسالة ماجستير،جامعة محمد الصديق بن يحيى (جيجل)،العلوم الاقتصادية،2019،ص124  
2- BELAICHA Amine et all، op.cit، source: P05.

بين سعر النفط المباع في الاسواق والسعر المرجعي(1). يتمركز عمل صندوق ضبط الموارد محليا داخل البلد و ذلك لكون وظيفته الأساسية تتمثل في استخدام فوائض الجباية النفطية و استغلالها لتغطية أي عجز

## الفصل الثاني: تحليل تطور اتجاهات صناديق الثروة السيادية وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في بلدان العينة

يعترض الموازنة العامة مستقبلا، ذلك نتيجة لانخفاض أسعار النفط، كونه يمتد مجال عمل الصندوق إلى الخارج وعن طريق التنسيق مع البنك المركزي في سداد و تخفيض الدين العام الخارجي<sup>(1)</sup>

جدول رقم(15) إيرادات صندوق ضبط الموارد وحجم اصوله(بالدولار)

حجم الصندوق في نهاية العام	المواد المستعملة او المستخدمة	موارد الصندوق			الرصيد السابق للصندوق	العام
		فانض الجبائية البترولية	الجبائية البترولية المحققة	الجبائية البترولية		
3084.877	2938.206	6023.083	15591.19	9568.106	0	2000
2446.641	2631.108	1766.709	13756.44	11989.73	3311.04	2001
407.9615	2479.732	386.4684	13748.96	13362.5	2501.225	2002
4680.455	2275.379	6547.754	18742.33	12194.57	408.0805	2003
10278.99	3171.956	8880.487	21160.79	12280.3	4570.46	2004
25118.4	3378.381	18659.16	30913.79	122669	9837.623	2005
39954.27	9673.405	24509.27	36995.64	12486.37	25118.4	2006
48143.88	21775.16	26034.56	40602.61	14568.05	43884.49	2007
60831.05	17390.8	32520.74	56901.07	24380.33	45701.11	2008
60667.11	5119.916	5631.413	32715.04	27083.63	60155.63	2009
65443.74	10701.86	17815	38108.24	20293.24	58330.61	2010
72092.46	23596.18	30814.74	51302.34	20487.61	64873.9	2011
72088.94	29216.38	32441.57	51879.07	19437.49	68863.75	2012
71945.05	27576.24	26667.93	47564.09	20896.16	72853.37	2013
50662.67	34084.27	20805.88	38938.63	18132.74	63941.05	2014
19627.54	27318.81	5226.122	21532.58	16306.45	41720.23	2015
6602.07	11681.01	829.4058	14989.9	14160.49	17453.68	2016
6337.98	7960.692	1139.229	20272.2	19132.97	6821.967	2017
6084.46	0	0	23471.42	23471.42	0	2018
5841.08	2288.185	2288.185	27118.99	24830.8	0	2019
2102.381	0	2102.381	25023.96	22921.58	0	2020

المصدر بتصريف الباحث بالاستناد الى

1- Ministère des finances, Situation du Fonds de Régulation des Recettes (FRR) 2000 – 2016, retrospective, Direction général de la prévision et des politiques (DGPP)

2-Ministère des Finances, Rapport de présentation du projet de la loi de finance pour 2018 et, prévision 2019/2020, p27

1 - عبد الفتاح دحام، حدادي عبد الغني، فعالية صندوق ضبط الموارد في إدارة الفوائض النفطية في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة طاهري محمد، بشار، العدد 6، 2016، ص69 .



بين سعر النفط المباع في الاسواق والسعر المرجعي<sup>(1)</sup>. ويتضح من الجدول (15) ، ووفقا للنسب في الجدول (16) مدى مساهمة الجباية النفطية في تمويل صندوق ضبط المورد اذ يعتمد صندوق ضبط الموارد منذ انشائه على فوائض القيمة من إيرادات الجباية النفطية فباستثناء سنوات الثلاث الاولى التي عقيت انشاء الصندوق، وقد شهدت حصة الصندوق من الجباية النفطية إرتفاعا مستمرا لاسيما خلال الفترة من 2002-2008 ، اذ تلقى الصندوق تحويلات قدرت ( 32520.74 ) دولار في 2008 أي يمثل ( 57.15% ) من إجمالي إيرادات الجباية النفطية و هو مقارنة ب ( 386.4684 ) في 2002 أي ( 2.81% ) من إجمالي إيرادات الجباية النفطية ، ووفقا لبيانات الجدول (16)، لتشهد هذه التحويلات انخفاضا عام 2009 بمقدار ( 5631.431 ) بنسبة ( 17.21% ) مقارنة بعام 2008 بسبب الازمة المالية العالمية و تؤثرها على أسعار النفط ومنه على حجم الجباية النفطية<sup>(2)</sup>، وعاودت الإرتفاع مجددا ابتداء من عام 2010 حتى نهاية 2012 اذ بلغت المبالغ المحولة من الجباية النفطية إلى الصندوق ( 32441.57 ) دولار و هو ما مثل نسبة ( 62.53% ) من إجمالي إيرادات الجباية النفطية، الا ان الصدمة النفطية العكسية والتي بدأت بوادرها في النصف الثاني من عام 2014 أثرت سلبا على المبالغ المحولة إلى صندوق ضبط الموارد اذ انخفضت إلى ( 5226.122 ) دولار في 2015 و ( 829.4058 ) دولار مع نهاية 2016، وبنسب تقدر ( 24.27% ) و ( 5.53% ) على التوالي من الجباية النفطية المحولة إلى الصندوق ، لترتفع عام 2017 نتيجة تحسن أسعار النفط ، و حسب تقديرات مشروع قانون المالية لعام 2018 ، فان حصة الصندوق من الجباية النفطية سوف تكون معدومة في 2018 نتيجة لانعدام فوائض إيرادات الجباية النفطية، اما في عام 2019 فتبلغ مقدار ( 2288.185 ) دولار ما يعادل نسبة ( 8.43% ) اما في عام 2020 فقد بلغت حصته ( 2102.381 ) أي مانسبته ( 8.40% ).

#### خامسا: تطورات حجم صندوق ضبط الموارد الجزائري :

لقد شهد الصندوق منذ نشأته تطورات هامة في وضعيته وكما موضح في الجدول (15) ووفقا للنسب في جدول (16)، اذ تراجع رصيد الصندوق في الفترة من عام 2000 الى 2003 من ( 3084.877 ) دولار الى ( 407.9615 ) دولار مع نهاية عام 2002 اذ تتراوح نسبة التراجع في حدود ( 83.68% ) علما ان سبب هذا التراجع يرجع إلى انخفاض فائض الجباية البترولة من ( 1766.709 ) دولار في عام 2001 إلى ( 386.4684 ) دولار في عام 2002 ،

1 -بو الشعير احمد،مقديش احمد،دور صناديق الثروة السيادية في الحد من نقمة الموارد ،2019،ص122  
2 -حبارك سمير،تأثير الازمات المعاصرة على استراتيجيات استثمار صناديق الثروة السيادية دراسة حالة صندوق ضبط الايرادات في الجزائر، أطروحة دكتوراه .جامعة الجزائر3، 2019-2020،ص289.



الفصل الثاني: تحليل تطور اتجاهات صناديق الثروة السيادية وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في بلدان العينة

جدول (16) تطورات قيمة صندوق ضبط الموارد الجزائري (نسبة نمو ارصده) (نسبة نمو ارصدة الصندوق)

العالم	الإيرادات المحققة النفطية	الجباية النفطية المحولة الى الصندوق	نسبة الفوائض المحولة الى الصندوق	نسبة نمو ارصدة الصندوق
2000	15591.189	6023.083	163.38%	-----
2001	13756.440	1766.709	12.84%	-26.10%
2002	13748.965	386.4684	2.81%	-83.68%
2003	18742.328	6547.754	34.93%	1046.94%
2004	21160.789	8880.487	41.96%	124.90%
2005	30913.795	18659.16	60.35%	155.33%
2006	36995.638	24509.27	66.25%	59.06%
2007	40602.605	26034.56	64.12%	9.70%
2008	56901.066	32520.74	57.15%	33.10%
2009	32715.039	5631.413	17.21%	8.50%
2010	38108.243	17815	46.74%	12.19%
2011	51302.344	30814.74	60.06%	11.12%
2012	51879.066	32441.57	62.53%	4.68%
2013	47564.089	26667.93	56.05%	-1.77%
2014	38938.628	20805.88	53.36%	-20.76%
2015	21532.576	5226.122	24.27%	-52.95%
2016	14989.901	829.4058	5.53%	-52.95%
2017	20272.198	1139.229	5.61%	-40.0010%
2018	23471.424	0	0	-39.9215%
2019	27118.986	2288.185	8.43%	-40.00026%
2020	25023.960	2102.381	8.40%	-64.76%

المصدر: اعداد الباحث استناد الى

1- Ministère des finances, Situation du Fonds de Régulation des Recettes (FRR) 2000 – 2016, retrospective, Direction général de la prévision et des politiques (DGPP)

2-Ministère des Finances, Rapport de présentation du projet de la loi de finance pour 2018 et, prévision 2019/2020, p27

، ليشهد بعد ذلك الصندوق نموا مستمرا ابتداء من 2003 اذ ارتفع نموه من (4680.455) دولار الى (60667.11) دولار في 2009 ، بنسبة نمو ( 33.1% ) في 2008 بسبب تحقيق الحكومة لفوائض

مالية معتبرة نتيجة استمرار ارتفاع أسعار النفط في الاسواق الدولية خلال الفترة 2008/2006 ، كما هو موضح في الجدول (16)<sup>(1)</sup>. يتبين ان مجال عمل الصندوق هو داخل البلد وان اقصار نشاطه داخليا قد جنبه الخسائر المضاعفة التي تتكبدها البلدان ذات الصناديق السيادية التي تمارس نشاطها في الاسواق المالية العالمية ، إلا ان اثر الازمة على صندوق ضبط الموارد قد يظهر عن طريق تآثر موارد الصندوق التي يرتبط حجمها بأسعار النفط في الأسواق العالمية ، و نستدل على ذلك من ان انخفاض سعر برميل النفط من 99.9 دولار للبرميل عام 2000 إلى 62.2 دولار في 2009 أدى إلى تراجع إيرادات النفط الفعلية من ( 56901.066 دولار في 2008 إلى (32715.039) في نهاية 2009، وبنسبة انخفاض تعادل ( 41.8% ) رغم ذلك فقد سجل ارتفاع نسبي في أصول الصندوق بنسبة (80.50%) وبقيمة تقدر ( 60667.11) مع نهاية 2009 ، وهو ارتفاع يرجع إلى امتناع الحكومة عن استخدام موارد الصندوق في سداد الدين العام بالفضلا عن تخفيض حجم التحويلات الحكومية الموجهة لتغطية عجز الموازنة العامة .

نستنتج مما سبق ان دور صندوق ضبط الموارد في دعم الاقتصاد الجزائري كبير قياسا بالدول التي يكون مجال استثماراتها صناديقها السيادية خارجيا اكثر مما هو داخلي وهو ما ينتج عنه محدودية تأثير الازمات في الصندوق وعدم استمرارها لمدة زمنية طويلة ، بالفضلا عن التحسن التدريجي في اسعار النفط مع نهاية 2009 رغم الانخفاض القياسي المسجل في بداية العام وعدم تجاوزها للسعر الأدنى المحدد من قبل الحكومة، و كذلك نتيجة لاتباع الحكومة سياسة رشيدة في ادارتها لاصول الصندوق تركز على تخفيض الاقتطاعات الموجهة لتغطية عجز الموازنة العامة، بالفضلا عن الامتناع عن استخدام أصول الصندوق في تسديد الدين العام. هذا خلال الازمة المالية<sup>(2)</sup>. اما الفترة التي عقت الازمة المالية العالمية اتسمت بارتفاع أسعار النفط اذ تجاوزت 110 دولار سنتي 2011 و 2012، و ساهم ذلك في تحقيق الحكومة لفوائض مالية معتبرة اذ بلغت عوائد الجباية النفطية. (51302.344) عام 2011 و (51879.066) عام 2012 ، على إثر ذلك تلقى صندوق ضبط الإيرادات تحويلات جيدة ، اذ بلغ رصيد الصندوق (72092.46) نهاية 2012 ، الا ان هذا الرصيد شهد تراجعا منذ نهاية 2013 بسبب تراجع أسعار النفط ، اذ انخفضت إيرادات النفط في 2013 بنسبة 12.1% بعد وفي العام 2013 تحقق إيرادات بمبلغ قدره (47564.089) ، و(38938.628) في 2014 و(21532.576) في 2015 ، وتسبب ذلك في تراجع التحويلات الى الصندوق اذ بلغ التراجع أكثر من 80 % خلال الاشهر العشرة الاولى لعام 2015 لتصل الى ما يقارب (5226.122) مقارنة بـ (20805.88) خلال نفس الفترة من 2014 و بالمقابل ارتفاع في الاقتطاعات من الصندوق الموجهة لتمويل

1 - سلمى عناب ، دور صناديق الثروة السيادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدول النفطية ، مصدر سابق، 2017، ص 85.  
2 - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 حول التطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر ، نوفمبر 2014 ، ص 86

الموازنة ، و تراجع بذلك رصيد الصندوق إلى حدود (50662.67) في 2014 و(19627.54) نهاية 2015 يمثل ذلك تراجعا بنسبة 120 % مقارنة بعام 2014،<sup>(1)</sup> وعادة ما يتم تمويل الصندوق بين شهر أبريل و شهر مايو خلال السنوات التي شهدت إرتفاع أسعار النفط ، الا انه في 2015 و بسبب تدهور الاسعار فانه لم يتم تمويل الصندوق قبل سبتمبر من العام . و خلال الفترة الممتدة ما بين 2014 و 2016 اقتطعت الحكومة مقدار 3400 مليار د.ج او ما يعادل 32 مليار دولار من أجل تمويل العجز في الموازنة .

اما رصيد صندوق ضبط الموارد في 2016 ، فقد شهدت موارد المخصصة لتغطية عجز الموازنة تراجعا بنحو 59.5% مقارنة بعام 2015 اذ يحتوي الصندوق على قرابة 840 مليار د.ج حتى نهاية ديسمبر من عام 2016 ما يعادل 7.6 مليار دولار و تتكون هذه الموارد من 740 مليار د.ج وهذا مبلغ تم تجميده في هذا الصندوق نظرا لكونه الرصيد الادنى الاجباري في 2016 و فائض الجباية النفطية المسجلة خلال 2016 يقدر (829.4058) دولار، وسيتم استغلال هذا المبلغ لتغطية عجز عام 2017 ، و من الجدير بالذكر ان قانون المالية 2017 لد ألغى الفقرة المرتبطة بالرصيد الادنى و الاجباري الخاص بهذا الصندوق الذي حدد بـ 740 مليار د.ج من أجل الامتصاص الجزئي لعجز الخزينة في 2017 نتيجة تراجع فائض الجباية النفطية منذ الشهر الثاني لعام 2014 . و تشير هذه الارقام إلى ازدياد الضغوط على المالية العامة على الدولة ، اذ تبين تقديرات الحكومة ان احتياطات النقد الاجنبي بلغت 114 مليار دولار نهاية 2016 بمقارنة بـ 194 مليار دولار نهاية 2013 ، بسبب الصدمة النفطية والتي تبين أثرها على عائدات البلد من النفط والغاز<sup>(2)</sup>، اذ بلغت هذه العائدات 27.5 مليار دولار في 2016 مقارنة بـ 35.7 مليار دولار في 2015 و 60 مليار دولار في 2014 ، و ان متوسط سعر برميل النفط الجزائري بلغ 43 دولار في 2016. و حسب تقديرات مشروع قانون المالية لعام 2018 ، فان رصيد الصندوق سيكون معدوما في نهاية 2017 وان فائض الجباية النفطية أيضا سيكون معدوما عام 2018 نتيجة التساوي بين الجباية النفطية المحددة في قانون المالية و المحققة فعلا و عليه لن يكون هناك أية تحويلات للصندوق و لهذا ظهر رصيد صندوق ضبط الموارد معدوما في 2018 ، اما تقديرات عام 2019 فتشير إلى تحقيق فائض الجباية النفطية يقدر بـ(2288.185) نتيجة للإرتفاع المحتمل في أسعار النفط و من ثم في الجباية النفطية، ويخصص هذا المبلغ كليا لتغطية عجز الخزنة، اما في عام 2020 فمن المتوقع ان يحقق صندوق ضبط الموارد رصيذا موجبا في حدود (2102.381) والذي مثل

1 -Ministère des finances ، Situation du Fonds de Régulation des Recettes (FRR) 2000 – 2016 ، Op-Cit.

2 -بنك الجزائر ،التقرير السنوي حلول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2016،ص160

فائض الجباية النفطية المحققة من التحسن في عائدات البلد من النفط ، اماجز الخزينة المتوقع عام 2020 في حدود 55 - مليار د.ج سوف يغطي كليا من التمويل غير البنكي<sup>(1)</sup>.

## المطلب الثاني: دور الصندوق السيادي الجزائري في التنمية الاقتصادية

### اولا:نبذة عن واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر:

ان مفهوم التنمية يتجاوز النطاق الاقتصادي إلى مجمل الاطار المجتمعي، يقتضي في جانب كفاءة مجتمعية تضم كفاءات اقتصادية واجتماعية وسياسية تستند إلى كفاءة إدارية كما تتطلب عدالة مجتمعية، وباعتبار المدخل الأساسي للتنمية هو ما يسمى بالتنمية الاقتصادية لما يتصف به البعد الاقتصادي من صلابة تمكنه من إخضاع العملية التنموية لمعيار الكفاءة الاقتصادية التي تؤدي إلى أفضل تخصيص للموارد يتيح للمجتمع ناتجا يمكنه من معالجة القضايا الاجتماعية. وفي هذا الاطار ولتحقيق التنمية الاقتصادية حاولت الجزائر القيام بمجموعة من الاصلاحات التي من شأنها ان تقضي على الاختلالات الهيكلية، وما نتج عن ذلك من اختلال العلاقات بين الموارد البشرية والموارد المادية، وظهور البطالة واختلال هيكل الصادرات من الناحية الاقتصادية، اما من الناحية الاجتماعية عدم ملائمة البنيان الاجتماعي والثقافي بما يحوي من قيم وعادات وسلوك واتجاهات الانظمة بالفضلا عن ذلك حاولت الجزائر الخروج من التبعية وما فرضه لمقتضيات النمو الاقتصادي الاقتصاد الدولي من اندماج اقتصاديات الدول العربية ومنها الجزائر باعتباره دولة ريعية بالدرجة الاولى.<sup>(2)</sup> فمحاولة الجزائر نقل الاقتصاد القومي من حالة التخلف إلى حالة التقدم والخروج من وضع الاجتماعي إلى وضع اجتماعي متقدم، باعتبار ان علاقة التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية علاقة تكاملية فلا يمكن ان نتحدث عن تنمية اقتصادية دون تغيير اجتماعي. ان التنمية الاقتصادية تعاني من العديد من المشاكل والأزمات التي من شأنها ان تؤثر على عجلة تقدمها،اذ ان ضعف الأداء المؤسسي على مواجهة التأثيرات والصدمات الخارجية الطارئة.<sup>(3)</sup> فضلا عن تراجع الاستثمار وتدني كفاءته لاسيما مع عدم الاستقرار السياسي التي شهدته الجزائر في عقد التسعينات من القرن الماضي، كان له الأثر على تراجع التنمية فيها فضلا عن انفاق عوائد النفط دون عقلانية مع غياب الاداريين الكفاء، وكما ان الفاسدة للمسؤوليين الحكوميين والجزائر لم تفتح المجال الواسع لقطاع الخاص إلا بعد تراجع النفط في نهاية لثمانينات. وان من اهم أسباب فشل التنمية في الجزائر فضلا عن ما تم ذكره، هو الاقتصاد التابع المرتكز على مصدر واحد قابل للنضوب، وما يمثله من مصدر رئيسي

1 - حبارك سمير، تأثير الازمات المعاصرة على استراتيجيات استثمارصناديق الثروة السيادية،مصدر سابق،ص292-294  
2 -محمد الدين عمرو، التنمية والتخطيط الاقتصادي، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1972 ص 207.  
3 -إسماعيل الزبري، وآخرون، أفاق التنمية في الوطن العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 2006 ص.73

## الفصل الثاني: تحليل تطور اتجاهات صناديق الثروة السيادية وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في بلدان العينة

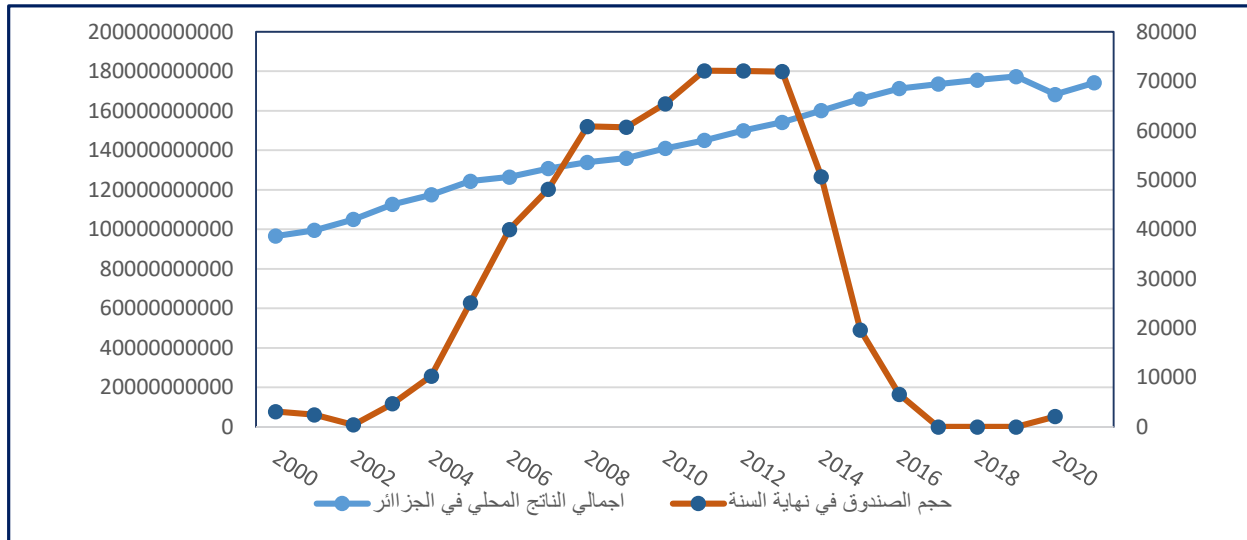
للموارد المالية،<sup>(1)</sup> والملاحظ انه قد أعيد تحديد دور الدولة في الاقتصاد وذلك عن طريق تركيز عملها في المجالات الآتية :

- 1 - تحقيق الاستقرار السياسي وتوفير المناخ الاقتصادي الملائم و المساهمة المباشرة والفاعلة فقط في المشاريع التي تعرض الامن القومي لخطر.
- 2 - فسح المجال للقطاع الخاص واقتصار القطاع العام على الدور التوجيهي .
- 3 - انشاء مؤسسات (صناديق سيادية وطنية) تحافظ على الثروات وتعمل على توظيفها بالشكل الذي يساهم في تحقيق الاستقرار ثم تحقيق التنمية الاقتصادية .
- 4 - إصلاح الاطار التنظيمي في المجال الاقتصادي.

ثانيا: تحليل بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية ودور الصندوق السيادي الجزائري فيها(صندوق ضبط الموارد):

1-الناتج المحلي الإجمالي: من الجدول (17) ووفقا للشكل (9) نلاحظ ان اجمالي الناتج المحلي في الجزائر في تطور مستمر منذ عام 2000 - 2020 لاسيما بعد انشاء الصندوق فقد قدر عام 2000 ب(96.577) مليار دولار وهو الحجم الأدنى خلال تلك المده.

شكل (9) اثر حجم صندوق ضبط الموارد في اجمالي الناتج المحلي في الجزائر 2000-2020



المصدر اعداد الباحث بالاستناد الجدول رقم (17) الموقع الالكتروني ببيانات البنك الدولي

<https://data.albankaldawli.org/country/>

1 -بوضياف ياسين ، التنمية الاقتصادية بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية ، بحث مستل رسالة ماجستير ،جامعة الشلف،الجزائر ، 2016 ، ص192-193 ،

الفصل الثاني: تحليل تطور اتجاهات صناديق الثروة السيادية وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في بلدان العينة

جدول (17) بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر من 2000 إلى 2020 بالمليار دولار

العالم	اجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار )	التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)	بطالة، اجمالي (% من اجمالي القوى العاملة)	اجمالي الدخل القومي (بالأسعار الثابتة للدولار)	اجمالي تكوين راس المال (بالأسعار الثابتة للدولار)	نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي (بالأسعار الثابتة للدولار ) الف دولار
2000	96.577	0.33	29.77	92.755	12.120	3.014
2001	99.475	4.22	27.29	96.989	17.473	3.108
2002	105.046	1.41	25.89	101.705	22.813	3.215
2003	112.609	4.26	23.71	109.088	24.851	3.403
2004	117.451	3.96	17.64	113.208	29.217	3.482
2005	124.381	1.38	15.27	118.667	33.697	3.600
2006	126.495	2.31	12.27	121.494	35.3121	3.633
2007	130.796	3.67	13.78	128.580	42.669	3.783
2008	133.935	4.85	11.32	132.330	48.342	3.827
2009	136.078	5.73	10.15	134.278	59.386	3.815
2010	140.977	3.91	9.96	139.954	63.525	3.903
2011	145.065	4.52	9.96	142.968	61.639	3.912
2012	149.998	8.89	10.97	147.402	73.000	3.955
2013	154.198	3.25	9.81	150.530	79.198	3.961
2014	160.057	2.91	10.21	155.907	82.236	4.022
2015	165.979	4.78	11.21	161.667	84.285	4.088
2016	171.291	6.39	10.19	169.141	85.574	4.192
2017	173.517	5.59	10.33	170.500	89.347	4.144
2018	175.600	4.269	10.41	170.847	90.681	4.074
2019	177.356	1.951	10.49	172.700	88.906	4.043
2020	168.310	2.41	12.24	164.7170	74.594	3.790

المصدر: اعداد الباحث بالاستناد الموقع الالكتروني ببيانات البنك الدولي / <https://data.albankaldawli.org/country/>

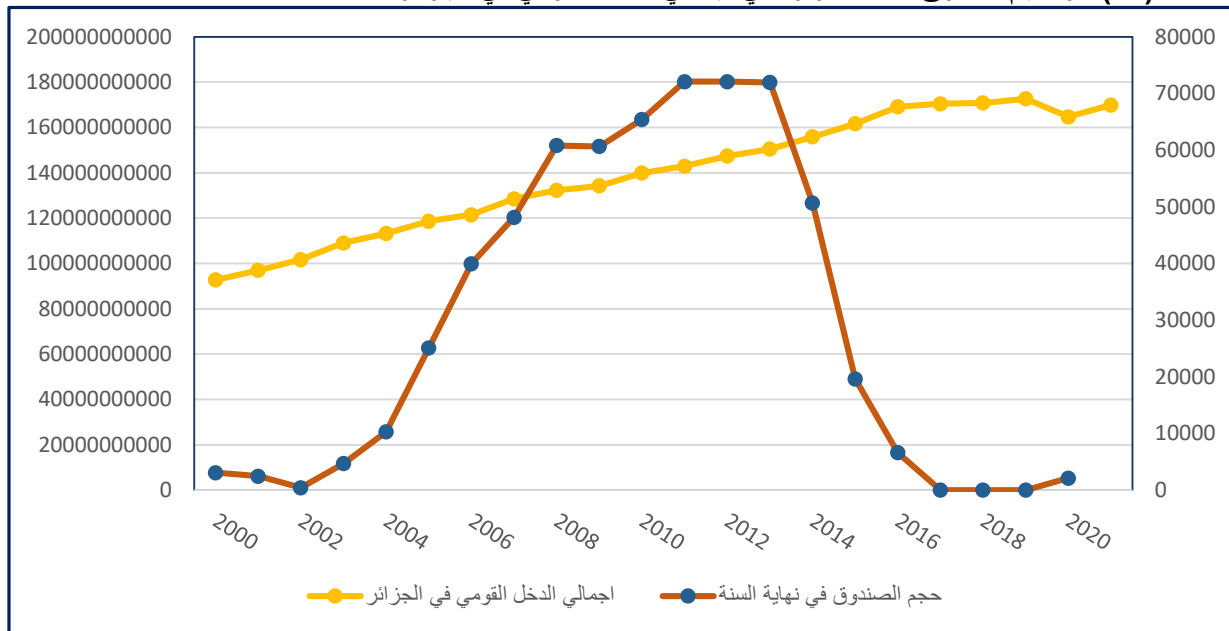
وكما هو موضح بالشكل (9) يرتفع اجمالي الناتج المحلي بالتتابع فقد بلغ في عام 2001 حوالي (99.475) مليار دولار وتابع الإرتفاع حتى وصل (133.935) مليار دولار في 2008 اذ لم يتأثر بأزمة الرهن العقاري، ثم ارتفع الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 ليبلغ (160.057) ولم يتأثر بأزمة انخفاض أسعار

## الفصل الثاني: تحليل تطور اتجاهات صناديق الثروة السيادية وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في بلدان العينة

النفط حينها، وتابع إجمالي الناتج الإرتفاع حتى وصل الى (177.356) في 2019 وهو المقدار الأعلى خلال الفترة انفة الذكر، الا انه قد تراجع قليلا في عام 2020 ، وبلغ (168.310) مليار دولار والسبب يرجع الى تبعات احداث الازمة الصحية انتشار (فايروس كورونا ) . ويمكن تبرير هذا النمو برغم بساطته اذ ارتبط بالتطور الحاصل في حجم صندوق ضبط الموارد، الذي بدوره حرص على الحفاظ على استدامة نمو الناتج. برغم التراجع الذي يحصل في احد اهم مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر الا ان انخفاضه كما موضح في الشكل (9) قليل قياسا بالاعوام السابقة فانه يبقى محافظا مستوى نمو لايسمح له بالتراجع كما كان منذ 2002 ، ونستنتج من ذلك الأثر الذي يتركه الصندوق السيادي الجزائري في الحفاظ على ذلك النمو في إجمالي الناتج ، عن طريق توفيره الى اهم ركيزة هي الاستقرار الاقتصادي والتحوط ضد الازمات ، وادامة السيولة عن طريق عملية التنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، التي يقوم بها

2- إجمالي الدخل القومي: عن طريق الجدول (17) ووفقا للشكل (10) نلاحظ ان إجمالي الناتج المحلي في النموذج في تطور مستمر منذ 2000 حتى 2020 الا تراجع بسيط حصل عام 2020 التي لا تؤثر على الإرتفاع المستمر الذي يشهده إجمالي الدخل القومي في الجزائر، ففي عام 2000 بلغ (92) مليار دولار

شكل (10) اثر حجم صندوق ضبط الموارد في إجمالي الدخل القومي في الجزائر 2000-2020



المصدر اعداد الباحث بالاستناد الجدول (17) والموقع الالكتروني بيانات البنك الدولي

<https://data.albankaldawli.org/country/>

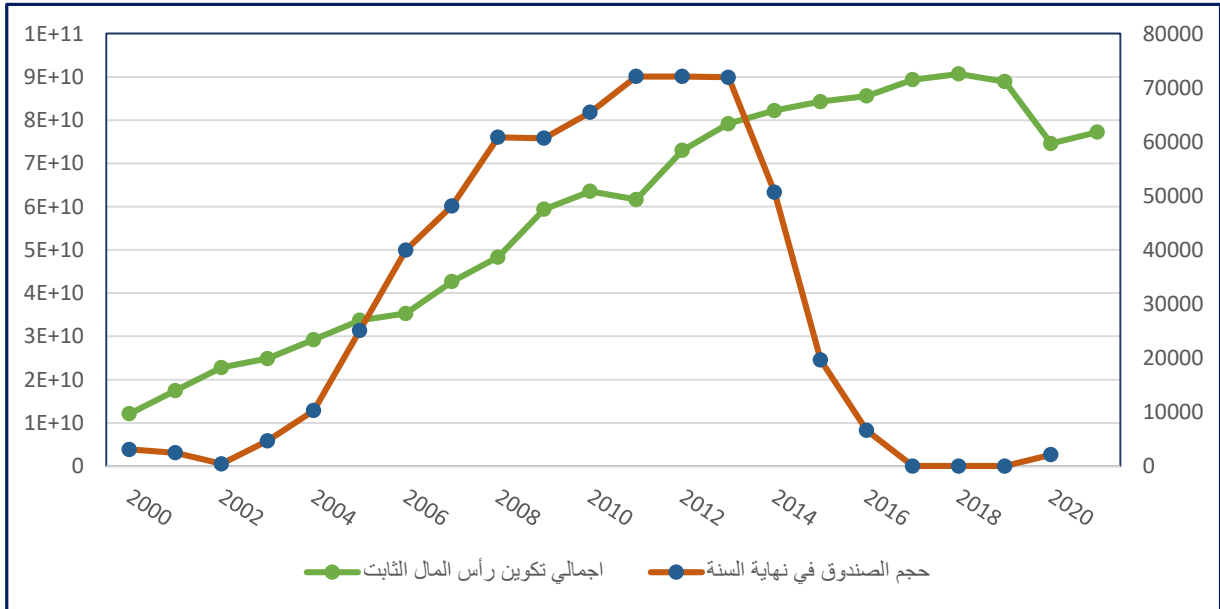
واستمر بالإرتفاع في عام 2002 ليصبح (101.705)، ويتابع الإرتفاع ليصل في عام 2008 حوالي (132.330) دولار ، وتابع إجمالي الدخل القومي في الجزائر الإرتفاع حتى اصبح عام 2014



## الفصل الثاني: تحليل تطور اتجاهات صناديق الثروة السيادية وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في بلدان العينة

بما يقدر (155,907) مليار دولار، واستمر بالإرتفاع حتى وصل الى أعلى حد له خلال مدة الدراسة في عام 2019 اصبح حوالي (172.700) مليار دولار ، ثم تراجع عام 2020 بسبب الازمة الصحية العالمية (كورونا).  
3- اجمالي تكوين رأس المال : من بيانات الجدول (17) ووفقا للشكل (11) نلاحظ ان اجمالي تكوين رأس المال في الجزائر دائم التطور، منذ 2000 حتى 2020 الا بعض الانخفاضات القليلة التي تاتيها طفيف على هذا المسار العام لهذا الإرتفاع الذي يشهده اجمالي تكوين رأس المال في الجزائر ، ففي عام 2000 بلغ (12.120) مليار دولار، وتابع الإرتفاع الى ان وصل في عام 2004 (29.217) كما موضح في الشكل رقم (26) وتابع اجمالي تكوين رأس المال الإرتفاع ليصل الى (59.386) مليار دولار عام 2009، رغم حدوث الازمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي، يبرر ذلك استخدام موارد الصندوق (ضبط الموارد) داخليا لتحقيق الاستقرار والمساهمة في التحوط ضد الازمات ، ثم سجل انخفاضا مباغتا عام 2011 قدر حوالي (61.639) في عام 2013.

شكل (11) اثر حجم صندوق ضبط الموارد في اجمالي تكوين رأس المال في الجزائر 2000-2020



المصدر اعداد الباحث بالاستناد الجدول (17) الموقع الالكتروني بيانات البنك الدولي

<https://data.albankaldawli.org/country/>

ويمكن تبرير ذلك بسبب حدوث الاحتجاجات والاضطرابات الداخلية والتي اسفرت عن قيام الحكومة الجزائرية بعدة إجراءات مستخدمة بذلك مواد الصندوق (ضبط الموارد) لمواجهة الازمات والحالات الطارئة ، من تلك الإجراءات تخفيض الأسعار بنحو 41% بعد تعليق للرسوم الجمركية والضرائب على السكر والزيت، وإلغاء

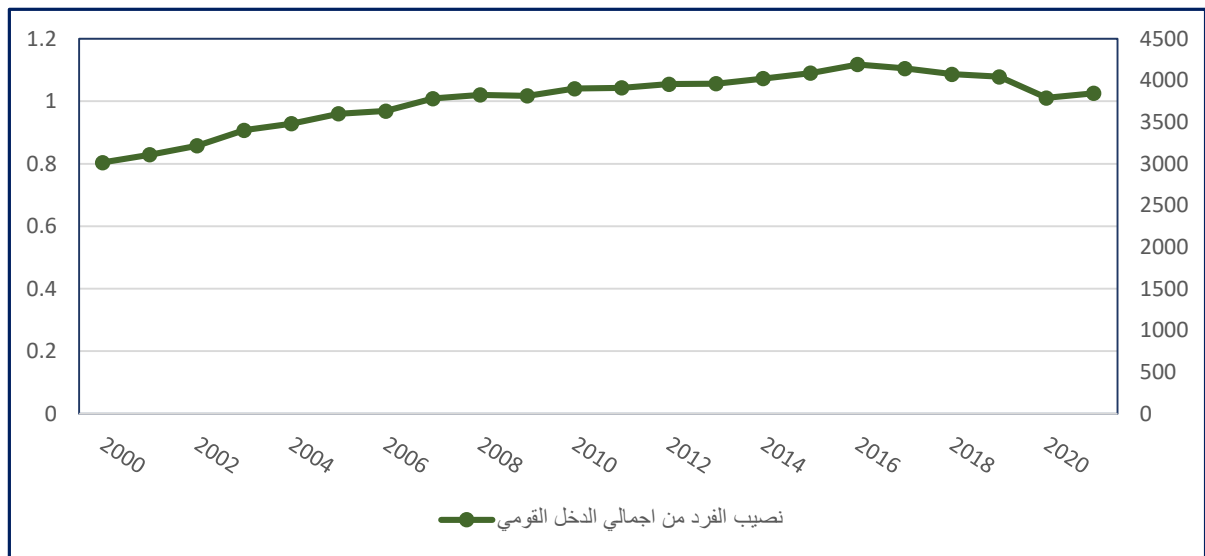


## الفصل الثاني: تحليل تطور اتجاهات صناديق الثروة السيادية وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في بلدان العينة

العمل بالفاتورة والتسديد بالصكوك ، اذ كلفت الحكومة حوالي 30 مليار دينار جزائري أي (404) مليون دولار، وبعدها عاود اجمالي تكوين راس المال بالإرتفاع اذ وصل عام 2018 الى (90.681) وهو أعلى مقدار له منذ عام 2000 ، وبعدها انخفض ليبلغ عام 2020 (74.594).يفسر ذلك الانخفاض الازمة الصحية العالمية (انتشار فايروس كورونا)، التي اثرت سلبا على أسعار النفط وادت الى انخفاضها بشكل كبير وعلى كل مفاصل الاقتصاد العالمي.

**4- نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي :** من الجدول (17) ووفقا للشكل (12) يتضح ان نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي في الجزائر ينمو بشكل تدريجي يصيبه بعض التراجع لكن سرعان مايعاود الإرتفاع وبنسب قليلة منذ 2000 حتى 2020 ، ففي عام 2000 بلغ (3.014) الف دولار وهو ادنى مستوى له، ثم ارتفع في عام 2001 ليصل الى (3.108) الف دولار ،وتابع الإرتفاع الى ان اصبح في عام 2008 (3.827) الف دولار ، تراجع بشكل بسيط عام 2009 اذ بلغ (3.815) الف دولار، ثم عاود الإرتفاع باستمرار حتى وصل الى أعلى مستوى له عام 2016 (4.192) الف دولار ، ليبدأ التراجع حتى وصل في عام 2020 (3.790) الف دولار وهذا ماعكسته الاوضاع الصحية حينها على الاوضاع الاقتصادية .

شكل (12) نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي في الجزائر 2000-2020



المصدر: اعداد الباحث بالاستناد الى الجدول (17)

**5- معدل التضخم :** تشير البيانات في الجدول (17) الى تقلبات في معدلات التضخم لكن بوتائر طفيفة في الجزائر منذ 2003 حتى 2020 ، وهي ضمن المعدلات الطبيعية الفضل يعود للسياسات الاقتصادية وما تمخض عنها من انشاء صندوق ضبط الموارد الذي انشأ من أجل تحقيق الاستقرار المالي ثم الاقتصادي ،

ففي عام 2000 كان معدل التضخم في الجزائر منخفض (0.34%)، ثم بدأ بالإرتفاع اذ بلغ عام 2001 مانسبته (4.23%)، ثم انخفض وضمن المعدل الطبيعي في عام 2002 وتبلغ نسبته (1.42%)، وبقي معدل التضخم يتأرجح بين (0.34%) ادنى نسبة له في عام 2000 ، وبين (8.90%) أعلى نسبة له في عام 2012 ، الى ان وصل عام 2019 الى (1.95%) وهو معدل طبيعي ، اما في عام 2020 ، فقد عاود الإرتفاع قليلا وضمن المعدل الطبيعي ، نستنتج من ذلك ان الصندوق السيادي الجزائري احد مؤسسات الاستقرار المهمة بالغة الأثر في الاقتصاد الجزائري فقبل نشأته كانت السياسة الاقتصادية تستخدم الياها التقليدية ، فوجوده ساهم في استقرار معدلات التضخم بالشكل الذي يعزز من ازدهار اقتصاد البلد .

**6-معدل البطالة في الجزائر:** تشير البيانات في الجدول (17) الى تقلبات في معدلات البطالة لكن بنسب قليلة لاتعبر عن مشكلة في الجزائر منذ 2003 حتى 2020 ، ويتضح الأثر الإيجابي الذي انعكس بعد انشاء صندوق ضبط الموارد ، وذلك بسبب انتهاج سياسات حكيمة وفاعلة وجادة في السيطرة على معدلات البطالة ومحاولة وتقويضها ضمن المعدلات المقبولة عالميا، السياسات الاستثمارية المثمرة والسياسات المالية الرشيدة، ففي عام 2000 وهي العام التي انشأ فيها صندوق ضبط الموارد الجزائري وبدأ استثماراته وصل معدل البطالة الى مايقارب (30%) ، ثم بدأ معدل البطالة بالانخفاض حتى بلغ عام 2005 مانسبته (15.27%)، ليتابع الانخفاض حتى اصبح في عام 2008 وتبلغ نسبته (11.32%)، وبقي معدل التضخم، وقد وصل في عام 2014 الى مانسبته (10.21)، ثم ارتفع وتابع الإرتفاع قليلا بسبب ازمة إنخفاض أسعار النفط ليصبح (12.24) في 2020 ، دون الرجوع الى حالته الاولى منذ عام 2000، هذا بعد ماكان منخفض في العام السابقة اذ وصل معدل البطالة في الجزائر الى ادنى نسبة له في عام 2013 اذ بلغ (9.81)، يمكن تبرير ذلك بسبب الازمة الصحية (كورونا) التي انعكس اثرها على اقتصاد الجزائر، نستنتج من ذلك ان الصندوق السيادي الجزائري احد مؤسسات الاستقرار المهمة بالغة الأثر في الاقتصاد الجزائري فوجوده ساهم في الحفاظ على معدلات بطالة تتقارب بعض الشيء من الطبيعية، يؤهله ذلك عند الاستمرار بسياسته الى الوصول الى المعدلات الطبيعية للبطالة في البلد، و بالشكل الذي يعزز من ازدهار اقتصاد البلد .

### ثالثا: دور صندوق ضبط الموارد عن طريق تحليل معدلات نمو بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية:

**1- معدل نمو اجمالي الناتج المحلي:** حسب البيانات الواردة في الجدول (18) يتضح تطورات في معدلات النمو لبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر سنتناول تحليل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي اذ يتبين انه ينمو بشكل مستمر وان كانت هنالك تراجعات إيجابية، اذ انه حافظ على النمو خلال مدة الدراسة من 2000-2020 ولم يحصل تراجع سلبي الا في عام 2020 كما سنبيين لاحقا ، ففي 2001 بلغ معدل نمو الناتج في

الجزائر حوالي (3.00%) ، وتابع النمو حتى اصبح عام 2003 (7.20%) وهي أعلى نسبة له خلال تلك المدة ، ثم انخفض نمو الناتج في عام 2004 ليصبح (4.30%) ، وعاود الإرتفاع عام 2005 ليصل الى مانسبته (5.90%) ، ثم بقي بين إرتفاع وانخفاض عام 2014 اذ وصل الى (3.80%) ، ومنذ 2014 حصل تراجع مستمر في نمو الناتج محافظا نسب نمو إيجابية حتى عام 2020 والتي انخفض فيها معدل نمو الناتج ليسجل نموا سالبا نسبته (5.10%-) . بسبب مخلفات الازمة الصحية العالمية (تفشي كورونا).

**2-معدل نمو اجمالي الدخل القومي:** كما مبين من الجدول (18) ان معدل النمو في نمو اجمالي الدخل القومي في الجزائر ينمو بشكل إيجابي يصاحبه تراجع حيناً وإرتفاعاً حيناً آخر ولم يتعرض الى انتكاسة الا في عام 2020 كما سنبين لاحقا ، فبلغ معد النمو عام 2001 مانسبته (4.56%) ، ثم ارتفع ذلك النمو في عام 2002 حتى وصل الى (4.86%) ، وتابع معدل نمو الدخل القومي في الجزائر الإرتفاع حتى وصل الى أعلى نسبة له في عام 2003 (7.26%) ، ثم بدأ ذلك النمو يتأرجح بين إرتفاع وانخفاض الى ان بلغ في عام 2007 (5.83%) ، ثم تابع الانخفاض للسنتين (2008 و 2009) بسبب ازمة الرهن العقاري العالمية والتي اثرة على الاقتصاد الجزائري ، اما في عام 2010 عاود معدل النمو في الدخل القومي الإرتفاع وبلغ (4.23%) ، ثم بقي في دوامة التقلب انخفاض وإرتفاعا محافظا على نموه الإيجابي طيلة الفترة من 2010 الى ان حدثت الانخفاض السالب في نمو الدخل القومي عام 2020 اذ بلغ تراجع نسبته (4.62%-) ، بسبب انعكاسات ازمة كورونا على اقتصاد البلد و استقراره.

**3-معدل النمو في تكوين راس المال :** وليبيانات الجدول (18) يتضح ان معدل النمو في نمو اجمالي تكوين راس المال كان أكثر عرضة للتقلب من معدلات النمو في المؤشرات السابق ذكرها، خلال المدة من 2000-2020 ، ففي 2001 بلغ معدل النمو الى (44.19%) ، وفي عام 2002 بقي تراجع ليصبح (30.54%) ، وتابع معدل نمو اجمالي تكوين راس المال في الجزائر الانخفاض حتى اصبح في عام 2006 (4.79%) ، ثم نما بنسبة (20.84%) في عام 2007 ، وسرعان ما انخفض في عام 2008 ، ليصبح (13.30%) ابان الازمة الاقتصادية العالمية (الرهن العقاري) ، لكن معدل النمو في اجمالي تكوين راس المال عاود الإرتفاع في 2009 ، فقد بلغ (22.84%) ، وانخفض حتى وصل عام 2011 اول نمو له سالب منذ العام 2001 في عام 2011 والذي قدرت نسبته ب(2.97%-) ، وبقي معدل نمو تكوين راس المال يتأرجح بين إرتفاع وانخفاض الى ان وصل الى نمو سالب بالتعاقب في العامين 2019 و عندها بلغت نسبته (1.96%-) . وفي عام 2020 بنسبة (16.10%-) ، يعود السبب كما ذكرنا انفا لتقييد الاقتصاد العالمي بسبب كورونا وانعكاسها على الاقتصاد الوطني للجزائر.

الفصل الثاني: تحليل تطور اتجاهات صناديق الثروة السيادية وبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في بلدان العينة

جدول (18) معدلات النمو لمؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر للمدة من 2000-2021 (%)

العام	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة	معدل نمو إجمالي الدخل القومي	معدل نمو إجمالي تكوين رأس المال	معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي
2000	----	----	----	----
2001	3.00%	4.56%	44.19%	3.14%
2002	5.60%	4.86%	30.54%	3.46%
2003	7.20%	7.26%	8.93%	5.82%
2004	4.30%	3.78%	17.57%	2.33%
2005	5.90%	4.82%	15.33%	3.40%
2006	1.70%	2.38%	4.79%	0.92%
2007	3.40%	5.83%	20.84%	4.12%
2008	2.40%	2.92%	13.30%	1.17%
2009	1.60%	1.47%	22.84%	-0.33%
2010	3.60%	4.23%	6.97%	2.31%
2011	2.90%	2.15%	-2.97%	0.23%
2012	3.40%	3.10%	18.43%	1.12%
2013	2.80%	2.12%	8.49%	0.13%
2014	3.80%	3.57%	3.84%	1.54%
2015	3.70%	3.69%	2.49%	1.64%
2016	3.20%	4.62%	1.53%	2.56%
2017	1.30%	0.80%	4.41%	-1.15%
2018	1.20%	0.20%	1.49%	-1.69%
2019	1.00%	1.08%	-1.96%	-0.76%
2020	-5.10%	-4.62%	-16.10%	-6.26%
2021	3.50%	3.15%	3.50%	1.46%

المصدر اعداد الباحث استنادا الى بيانات الجدول (18)

ويعد هذا المؤشر اكثر تائرا بالالزامات الاقتصادية، لذا لا بد من فسخ المجال اوسع امام صندوق الثروة السيادي الجزائري (صندوق ضبط الموارد) لياخذ دوره الطبيعي وصلاحياته الجزئية في مجالات الاقتصاد داخل

وخارج البلد نبرر هذه التوصية بسبب ما ثبت من تأثير إيجابي خلال فترة ليست بالقصيرة قرابة العقدين من الزمن لذا يجب الاستمرار في تطوير تلك المؤسسة وزيادة مساحات إمكاناتها وصالحياتها الاقتصادية.

**4- معدل النمو نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي :** تشير بيانات الجدول (23) بوضوح الى معدل النمو نصيب الفرد من الدخل القومي في الجزائر خلال المدة من 2000-2020 ، اذ كان كما هو الحال بالنسبة لمعدل النمو في إجمالي تكوين راس المال كان عرضة للتقلبات وفي بعض الاعوام تراجع نموه واصبح سالبا ، فقد شهدت عام 2001 نموا في نصيب الفرد قدره (3.14%) ثم ارتفع واصبح (3.46%) في عام 2002 ، وتابع الارتفاع نمونصيب الفرد حتى بلغ (5.82%) في عام 2003 ، وبقي معدل نمو نصيب الفرد في الجزائر بين إرتفاع وانخفاض حتى وصل الى معدل نمو سالب في عام 2009 اذ بلغت نسبته (-0.33%) ، ثم عاود التعافي ورجع الى نموه الإيجابي وتابع التقلب إرتفاعا وانخفاضا ، الى ان انتكس ثانية ومسجلا نمويا سالبا اخر في عام 2017 وقدرت نسبته (-1.15%) وتابع النمو السالب لغاية 2020 اذ وصل الى تراجع في نموه سالب يقدر بحوالي (-6.26%) . يعد هذا المؤشر من اهم المؤشرات لأنه يمس بشكل مباشر الحياة الاقتصادية لأفراد المجتمع .

نستنتج انه رغم ذلك التقلب وبعض التراجع الذي حصل في نمو نصيب الفرد من الدخل القومي الجزائري الا ان وجود صندوق ضبط الموارد عمل ولوجزئيا على التحوط على ردع وامتصاص الصدمات العالمية وجنب الاقتصاد الداخلي الانتكاسات الكبيرة بسبب قيامه بالعمل على مساعدة قطاع النفط وتقليل الاعتماد عليه كمورد رئيس ، فلو وأجريت بعض التعديلات على الهيكل التنظيمي على الصندوق وتوسيع بعض صلاحياته لادى ذلك لنتائج افضل من التي تحققت .

#### **خامسا: دور صندوق ضبط الموارد (خارجي وداخلي) في التنمية الاقتصادية :**

**1- دور الصندوق في دعم البرامج التنموية :** بما ان المشاريع الكبرى التي تضمنتها مختلف البرامج التنموية سواء خلال المدة 2000/2010 او خلال المدة 2010/2014 هي عبارة عن نفقات تجهيز كبيرة تمول من الميزانية العامة للدولة ، كان لزاما على السلطات العامة وضع آلية مناسبة لتفادي توقف تمويل هذه المشاريع ، لاسيما وان العائدات النفطية هي الاساس الذي تعتمد عليه في إعداد الموازنة العامة ، ونظرا للتذبذب الحاصل في العائدات النفطية وعدم الاستقرار بسبب طبيعة السوق الدولية للنفط ، انشأت السلطات العامة صندوق ضبط الإيرادات الذي تستعمل موارده كاحتياط لتغطية العجز الذي قد يحدث في الموازنة . ولكي لا تستنزف الاستثمارات العامة لاسيما المشاريع الكبرى كل موارد صندوق ضبط الإيرادات و اذ يؤدي الى فقدانه وظيفته الرئيسية وهي ضمان تمويل عجز الموازنة مستقبلا في حالة التدهور المفاجئ في العائدات النفطية ، اذ تم عن طريق قانون المالية لعام 2006 السماح بتمويل عجز الخزينة دون ان يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار

د.ج أي في حدود 10 مليار دولار، فقد تم هذا التسقيق بعد انطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2009 / 2005 والبرنامجين التكميليين المرافقين له الخاصين بالجنوب والهضاب العليا خلال الفترة 2009/2006، إلا ان هذا الرصيد الأدنى والاجباري ألغي بموجب قانون المالية 2017 من أجل مساهمة الصندوق في تمويل العجز في الخزانة نتيجة لتراجع إيرادات البلد النفطية .

وقد شهدت الفترة من 2010/2014 تعديل أهداف الصندوق لتتماشى و برنامج الانتعاش الاقتصادي البرنامج الخماسي 2010/2014 ، علما ان المبلغ المخصص للبرنامج التنموي قدر ب 212.14 مليار د.ج ، إلا ان صندوق ضبط الإيرادات حقق موارد مهمة ساهمت بشكل فعال في تمويل نفقات التجهيز التي تغطي تكاليف تمويل البرنامج الخماسي (1) . و عليه منذ 2006 ساهم الصندوق في تمويل جزء كبير من عجز الخزينة الذي ازدادت حدته بسبب ازدياد نفقات التجهيز في إطار برامج الاستثمار العام (البرامج الخماسية 2005 - 2009 و 2010 - 2014 و 2014 - 2019) .

**2- دور الصندوق السيادي الجزائري في التنمية (خارجي وداخلي)** يتضح ان الصندوق السيادي الجزائري ان دوره يقتصر في داخل البلد فقط ، عن طريق مساهمته في تمويل عجز الموازنة حسب مامقرر له من قبل المالية الجزائرية بنسبة معينة لغرض المساهمة بتحقيق الاستقرار المالي عن طريق معالجة العجز في الموازنة ان وجد ، كذلك المساهمة في تمويل بعض المشاريع التنموية بضمنها البنى التحتية الخ. ولديه دور خارجي عن طريق المساهمة في دعم ميزان المدفوعات والحرص على معالجة الاختلال فيه من خلال دعم الصادرات والمساهمة في تسديد ديون البلد الخارجية.

1 -هاجر يحيى ، سياسات ترشيد دور صناديق الثروة السيادية ،دراسة حالة صندوق ضبط الموارد بالجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس،مستغانم،العدد، 11 ،2016، ص36-37

## الفصل الثالث

التحليل القياسي لدور صناديق  
الثروة السيادية في التنمية  
الاقتصادية

تجربة

(صندوق التقاعد العالمي النرويجي)

و(صندوق ضبط الموارد الجزائري)

## المبحث الاول

### تحليل استقرارية السلاسل الزمنية وتقدير انموذج (ARDL) للعلاقة بين صندوق الثروة السيادية والتنمية الاقتصادية في النرويج

اولاً: توصيف متغيرات الانموذج : في بحثنا عن دور الصندوق التقاعدي النرويجي في التنمية الاقتصادية اخترنا نصيب الفرد من الدخل القومي كمتغير تابع لحجم أصول الصندوق لان استثمارات الصندوق معظمها او جميعها خارجية لذلك منطقاً سيتضح الدور ان وجد في حسابات الدخل القومي من الاموال الداخلة للبلاد كعوائد لذلك اخترنا نصيب الفرد من الدخل القومي . ان مرحلة توصيف الانموذج هي اولى المراحل من مراحل صياغة وإعداد الانموذج القياسي وفيها يتم تحديد المتغيرات الاقتصادية؛ لبيان أثر المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، لذا وصفت المتغيرات وعلى النحو المبين ادناه:

$$GNIPN = f(SWFN)$$

$$GNIPN = b + bi SWFN$$

اذ ان:

**GNIPN**: نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي في النرويج

صندوق الثروة السيادية في النرويج **SWFN** :

الجدول (19): توصيف المتغيرات المفسرة والتابعة

المتغير	الرمز	النوع
نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي في النرويج	GNIPN	تابع
صندوق الثروة السيادية في النرويج	SWFN	مستقل

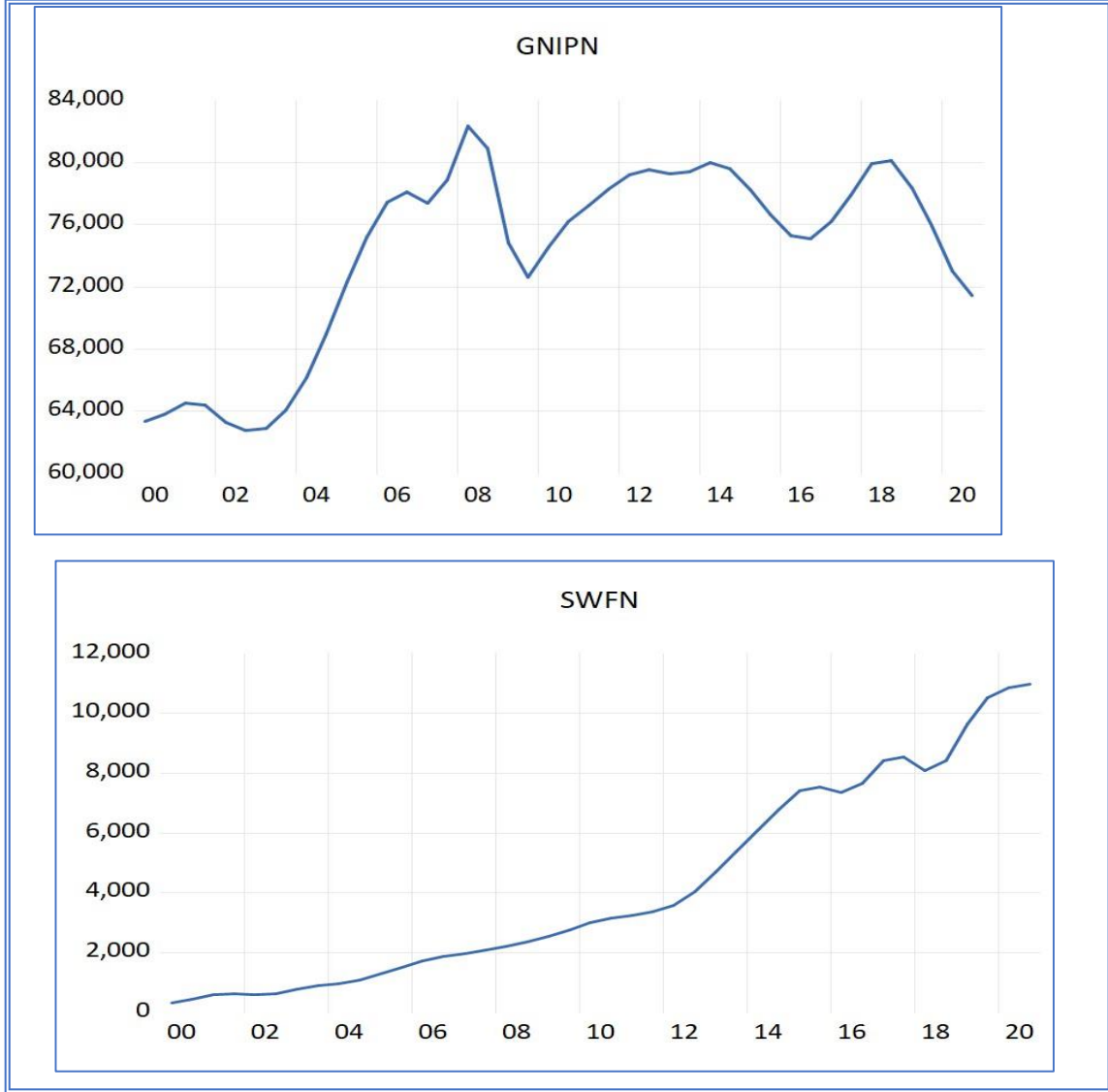
ثانياً: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: يعد تحليل السلاسل الزمنية خطوة هامة قبل تقدير واختبار العلاقة بين المتغيرات للتأكد من استقرارية قيم المتغيرات ومعرفة الخصائص الإحصائية لها ويقال عن بيانات السلسلة مستقرة عندما تكون متوسطاتها وتباينها ثابت مع مرور الزمن. وفي حالة كون السلاسل الزمنية غير مستقرة؛ سنظهر لنا مشكلة تدعى بالانحدار الزائف، ولمعالجة ذلك يتم اعتماد اختبارات جذر الوحدة للتأكد من استقرارية المتغيرات وتحديد درجة تكاملها ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة إلا اننا سوف نستخدم اختبار ديكي فولر (Dickey and Fuller 1988)؛ لانه يتعامل مع السلاسل الطويلة، ولكن قبل الخوض في تحليل استقرارية السلاسل سنلجأ الى رسمها بانياً لبيان فيما اذا كانت تعاني من جذر الوحدة وحسب الآتي:



أ- الرسم البياني للسلاسل الزمنية:

لمعرفة نوع هذه السلاسل وطبيعتها ومن ومن ثم بيان الاتجاه العام للسلاسل قيد البحث سيتم رسمها وحسب الأشكال البيانية الآتية:

الشكل (13): استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث للمدة (2000-2020)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي E-Views 12

من الشكل أعلاه لوحظ ان السلاسل الزمنية تعاني من اتجاه عام، وللتأكد من استقرارية وسكون هذه البيانات وخلوها من جذر الوحدة سيتم استخدام اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF).

أ- اختبار ديكي فولر الموسع (ADF):

للتحقق من سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية المستخدمة في التحليل فقد تم استخدام اختبار ديكي \_ فولر الموسع (ADF) لإختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية؛ فهذه الطريقة تستند إلى فرضية العدم ( $H_0: \beta=0$ ) التي تنص بان السلسلة الزمنية لمتغير ما غير ساكنة (يوجد فيها جذر الوحدة) مقابل

الفرضية البديلة ( $H1:\beta < 1$ ) التي تنص على سكون السلاسل الزمنية، وبعد تغذية البرنامج الاحصائي اتضح بان بعض قيم السلاسل الزمنية لم تستقر عند المستوى؛ وذلك لتجاوز القيمة المحسوبة لاختبار (t) القيم الجدولية، الا بالفرق الاول، والبعض الآخر استقرت عند المستوى (\*)، والجدول ادناه يوضح نتائج اختبار الاستقرارية للمتغيرات قيد البحث:

**الجدول (20): نتائج الاستقرارية للمتغيرات حسب Augmented Dickey-Fuller test**

		<u>At Level</u>	
With Constant	t-Statistic	GNIPN -1.9247	SWFN 2.8780
	<b>Prob.</b>	<b>0.3151</b>	<b>1.0000</b>
With Constant & Trend	t-Statistic	n0 -1.0199	n0 -1.1397
	<b>Prob.</b>	<b>0.9179</b>	<b>0.8957</b>
Without Constant & Trend	t-Statistic	n0 0.4284	n0 3.3199
	<b>Prob.</b>	<b>0.7968</b>	<b>0.9991</b>
		<u>At First Difference</u>	
With Constant	t-Statistic	d(GNIPN) -3.3111	d(SWFN) -3.8723
	<b>Prob.</b>	<b>0.0289</b> **	<b>0.0092</b> ***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.6859	-4.0713
	<b>Prob.</b>	<b>0.0489</b> **	<b>0.0266</b> **
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.3947	-0.1102
	<b>Prob.</b>	<b>0.0019</b> ***	<b>0.6320</b> n0

**Notes:**  
a: (\*)Significant at the 10%; (\*\*)Significant at the 5%; (\*\*\*) Significant at the 1% and (no) Not Significant  
b: Lag Length based on SIC  
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي E-Views 12

**1- اختبار استقرارية نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي في النرويج (GNIPN):**

بعد إجراء الاختبار للسلسلة الزمنية الخاصة بالمتغير التابع (نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي) (GNIPN) تبين انها غير مستقرة عند المستوى لكنها استقرت بالفرق الاول وبوجود القاطع، وقاطع واتجاه عام او كليهما او بدون اذ بلغت القيمة المحسوبة (-3.3111) وهي أصغر من القيمة الجدولية ويمكن مباشرة الاستدلال من قيمة الاحتمالية (P=0.0289) فهي أصغر من 5%، لذا نقبل الفرض البديل ونرفض الفرض العدم عند مستوى معنوية 5% الدال على عدم وجود جذر الوحدة.

**2- اختبار استقرارية صندوق الثروة السيادية في النرويج (SWFN):**

بعد تحليل السلسلة الزمنية للمتغير المستقل (SWFN) تبين انها غير مستقرة عند المستوى لكنها استقرت بالفرق الاول بوجود القاطع، وقاطع واتجاه عام ، فقد بلغت القيمة المحسوبة (-3.8723) وهي

أصغر من القيمة الجدولية وباحتمالية ( $P=0.0097$ )، لذا نقبل الفرض البديل ونرفض الفرض العدم عند مستوى معنوية 1% الدال على عدم وجود جذر الوحدة.

ثالثاً: قياس وتقدير العلاقة باستخدام نموذج (ARDL) لصندوق الثروة السيادية ونصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في النرويج: يعرض المطلب الثالث نتائج تقدير العلاقة بين صندوق الثروة السيادية والمتغير التابع (نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي) في النرويج خلال المدة (2000-2020) بيانات نصف سنوية\* وباعتماد نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع.

#### أ- نتائج الاختبار الأولي لانموذج (ARDL):

اجري تقدير العلاقة والتوصل الى النتائج الموضحة بالجدول الآتي:

جدول (21) نتائج الاختبار الأولي لانموذج (ARDL) لدالة نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GNIPN(-1)	1.515240	0.133935	11.31325	0.0000
GNIPN(-2)	-0.610422	0.137862	-4.427769	0.0001
SWFN	-0.000529	0.093421	-0.005667	0.9955
C	7139.620	3459.540	2.063748	0.0463
<b>F-statistic</b>	179.5382	<b>R-squared</b>		0.937349
<b>Prob.</b>	0.000000	<b>Adjusted R-squared</b>		0.932128
		<b>Durbin-Watson stat</b>		1.356046

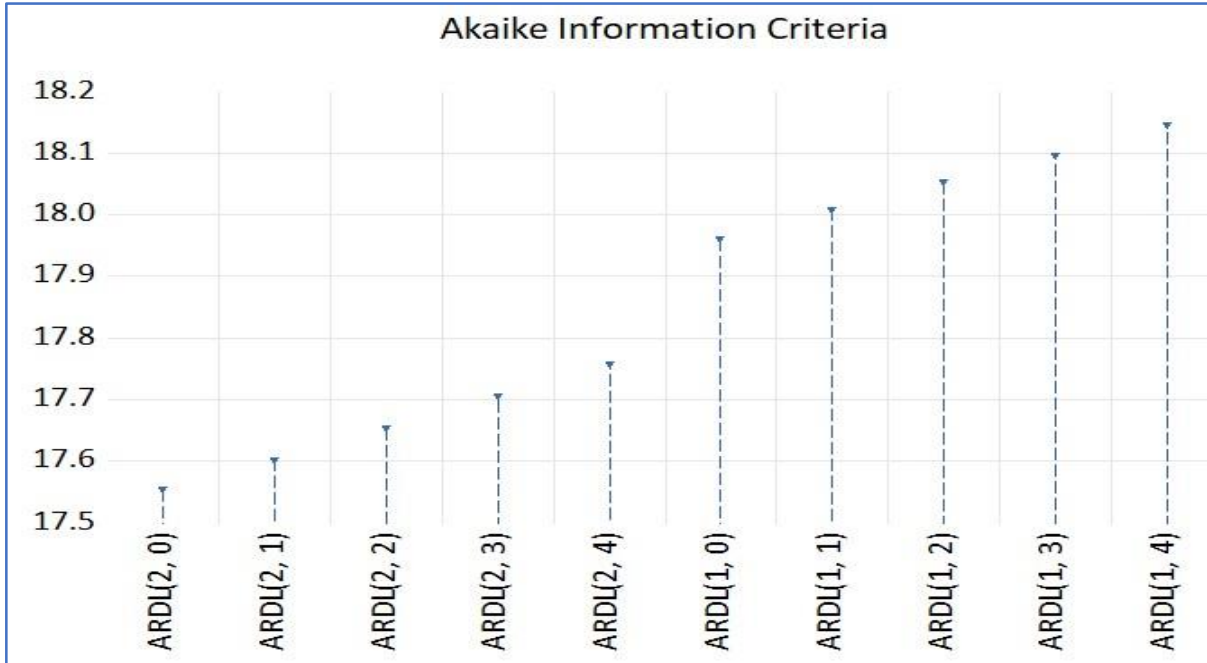
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي E-Views 12

نلاحظ من نتائج الجدول (21) معنوية العلاقة بين متغيرات الانموذج، إذ بلغت قيمة (R-squared) (=0.93) أي ان المتغيرات المستقلة قادرة على تفسير (93%) من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (GNIPN) والنسبة المتبقية ترجع لمتغيرات أخرى لم تدخل في الانموذج، كما ان القوة التنبؤية استنادا لقيمة ( $R^2$  Adjusted) بلغت (0.93)، وبالنظر لاختبار معنوية الانموذج ككل، فقد بلغت قيمة المحتسبة لاختبار F (179.5382) وباحتمالية اقل من 5% ومن ثم نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الدال على المعنوية الكلية للانموذج.

ب- تحديد فترات الإبطاء المثلى للانموذج: بعد إجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات قد أثرت المتغيرات بعضها على بعض باستخدام انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) وحسب نتائج استقرارية السلاسل الزمنية وشروط الانموذج للمتغير المستقل (صندوق الثروة السيادية)

للمزيد من الاطلاع يرجى ملاحظة الملاحق.\*

والمتغير التابع نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في النرويج، وقبل الخوض في اجراء التحليل سنلجأ الى تحديد فترات الابطاء المثلى للانموذج، وعليه تم التوصل الى النتائج المبينة في الشكل الاتي:  
الشكل (14): تحديد فترات الإبطاء المثلى لدالة نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي E-Views 12

نلاحظ من الشكل (14) ان الانموذج المختار هو ARDL (2,0) اذ تم اختيار هذا الانموذج بناءً على معيار المعلوماتية اكايك (AIC) مع تحديد 5 فترات للإبطاء كحد أعلى، اي فترات ابطاء للمتغير التابع و0 للمتغير SWFN.

ت- اختبار التكامل المشترك باستخدام (Bounds Test) اختبار الحدود:

الخطوة الآتية هي اختبار وجود علاقة تكامل مشترك، عن طريق اختبار الحدود (Bounds Test)، لذا بعد اجراء الاختبار دلت النتائج على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل عن طريق اختبار الحدود وحسب النتائج الآتية:

جدول (22) نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) لدالة نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي

Test Stat.	Value	K
F- Stat	4.018633	1
Signi.	I(0) Bound	I(1) Bound
%10	3.02	3.51
%5	3.62	4.16
%2.5	4.18	4.79
%1	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12

نلاحظ من الجدول (22) ان قيمة (F- Stat) المحتسبة قد بلغت (4.018633) وهي أكبر من القيمة العظمى (1) البالغة (3.51) عند مستوى معنوية (10%) لذا نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل الدال على وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين صندوق الثروة السيادية ونصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي في النرويج.

ت-اختبار جودة الانموذج: للحكم على جودة الانموذج والتأكد من خلوه من المشاكل القياسية تم اجراء الاختبارات القياسية الآتية:

- أختبار LM الارتباط التسلسلي للبواقي:

وللتأكد من خلو الانموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي تم استخدام اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) وتوصلنا إلى النتائج الآتية:

جدول (23) نتائج اختبار الارتباط لتسلسلي لدالة نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	6.797254	Prop . F	0.0814
Obs*R-squared	9.283784	Prob. Chi-Square	0.0684

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12

من الجدول (23) نلاحظ ان الانموذج المقدر خالٍ من الارتباط التسلسلي، اذ ان قيمة احتمالية (Prop . F) غير معنوية عند مستوى معنوية (5%) وعليه نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرض العدم الدال على عدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي.

- اختبار عدم تجانس التباين للبواقي:

وللتأكد من خلو الانموذج من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين باستخدام اختبار (Heteroskedasticity Test) توصلنا إلى النتائج الآتية:

جدول (24) نتائج اختبار عدم تجانس التباين لدالة نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.994268	Prob. F	0.5487
Obs*R-squared	6.137183	Prob. Chi-Square	0.5812
Scaled explained SS	6.058242	Prob. Chi-Square	0.6871

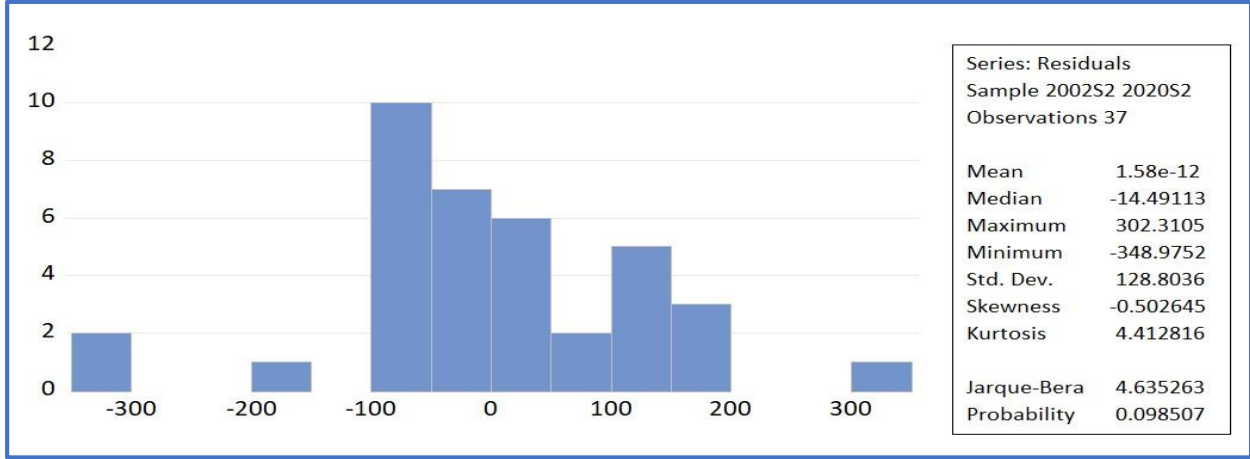
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12

من الجدول (24) نلاحظ ان الانموذج المقدر يخلو من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين لان المؤشرات الإحصائية كانت غير معنوية أي ان تباين الأخطاء متجانس، اذ ان قيمة احتمالية (Prop. F) غير معنوية عند مستوى معنوية 5%.

ث-اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: وبهدف التأكد من ان الانموذج يأخذ شكل التوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار (Jarque-Bera) المبين في الشكل (15)، اذ يلاحظ ان قيمة (Jarque-Bera) غير

معنوية عند مستوى 5% ومن ثم نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض العدم الدال على ان البواقي تأخذ التوزيع الطبيعي.

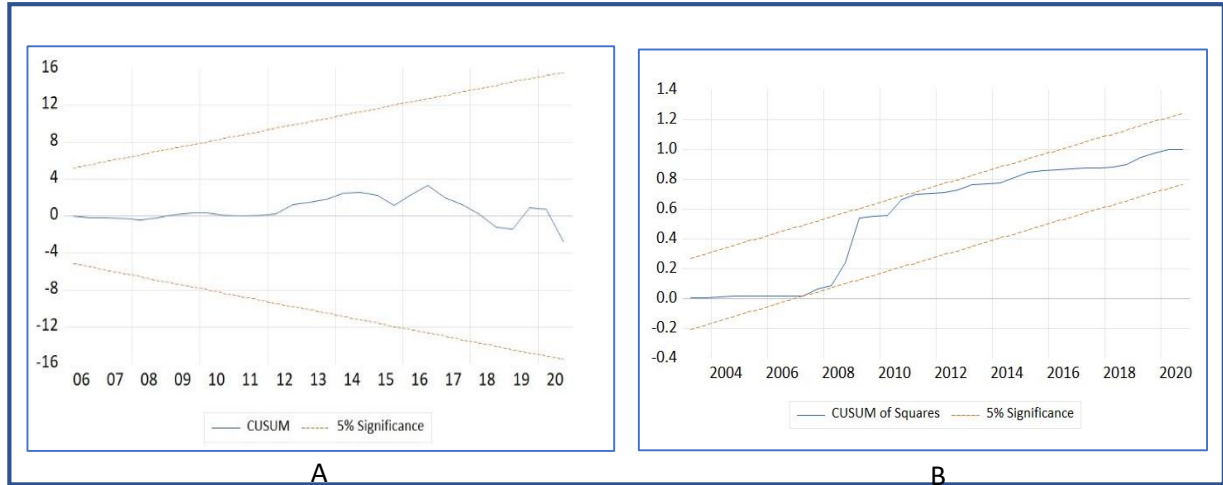
الشكل (15): التوزيع الطبيعي للبواقي لدالة نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي E-Views 12

ت- اختبار استقرارية النموذج المقدر: لاختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج المقدر يمكن الاستعانة باختبار (CUSUM،CUSUMQ) الموضحة بالشكل أدناه:

شكل (16) استقرارية النموذج المقدر لدالة نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي E-Views 12

يشير الجزء (A) ان المجموع التراكمي للبواقي كان داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدره، في حين الجزء (B) يوضح ان المجموع التراكمي لمربعات البواقي كان أيضا داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%؛ وذلك يدل على استقرارية المتغيرات الداخلة في النموذج في الأجل الطويل.

ث- معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ للنموذج المقدر: في المرحلة التالية سنختبر منهجية تصحيح الخطأ من الأجل القصير إلى الأجل الطويل؛ أي هل هناك تصحيح من الأجل القصير

الى الأجل الطويل؟ وتعد هذه خطوة مهمة في اختبارات (ARDL)، اذ يعتمد في هذا الاختبار على "معلمة تصحيح الخطأ" (CointEq(-1)) التي يجب ان تكون سالبة ومعنوية؛ أي ان الانحرافات في الأجل القصير تصحح في الأجل الطويل. في هذه المرحلة سيتم تحليل العلاقة بين صندوق الثروة السيادية ونصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي في النرويج وفق هذه المنهجية كما في الجدول الآتي:

جدول (25) نتائج انموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة وطويلة الأجل لدالة نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي

Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
D(GNIPN(-1))	0.458225	0.135848	6.054268	0.0000
CointEq(-1)*	-0.095182	0.038802	-2.453043	0.0191

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي E-Views 12

من نتائج الجدول (25) يتبين انه اذا زاد نصيب الفرد من الدخل القومي لسنة سابقة يؤدي الى زيادته في المدة الحالية بمقدار (0.45) وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية و نلاحظ ان معلمة تصحيح الخطأ بلغت (-0.095182) وهي معنوية عند مستوى 5% لكنها وسالبة أي ان الانحرافات في الأجل القصير تصحح بنسبة (9%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الأجل خلال العام نفسها.

ت- معالم الأجل الطويل للانموذج: يبين نتائج الاختبار طويل الأجل في الجدول (26) لعلاقة صندوق الثروة السيادية بنصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي في النرويج وجود تأثيراً عكسياً طويل الأجل لصندوق الثروة السيادية بنصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي، لكن هذا التأثير العكسي ضعيف جداً؛ بسبب عدم معنوية العلاقة بين المتغيرين اذ ان قيمة الاحتمالية بلغت (0.45) وهي أكبر من 5%. السبب الاقتصادي يتضح بتحويل نسبة كبيرة من الفوائض النفطية الى رصيد صندوق التقاعد النرويجي اذ كلما زادت النسبة المحولة من فوائض عوائد النفط الى الصندوق يعني ذلك زيادة تدفق الاموال الى الخارج عن طريق استثمارها خارج البلد اذ ان من المعلوم ان صندوق التقاعد النرويجي معظم استثماراته خارجية وبذلك ينخفض نصيب الفرد من الدخل القومي، والسبب اخر هو قيام الصندوق النرويجي باستثمار العائد، اذ كلما عاود الصندوق بإضافة عوائد الى قائمة رصيده والى قائمة استثماراته الخارجية أدى ذلك الى انخفاض نصيب الفرد وان كان هنالك اثر طفيف فهذا عن طريق النسب المخصصة من الصندوق التي تحول الى تغطية عجز الموازنة. ويبقى الأثر الكبير للصندوق التقاعدي النرويجي في المحافظة على نمو مستقر واقتصاد مزدهر والتصدي للصدمات الخارجية دون تاثر الاقتصاد الداخلي سلبياً .

جدول (26) نتائج تقدير الانموذج طويل الأجل لدالة نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي

Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
SWFN	-0.568482	0.513690	-0.924032	0.4586
C	28929.90	34026.56	0.850215	0.6849

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي E-Views 12



## المبحث الثاني

### تحليل استقرارية السلاسل الزمنية وتقدير انموذج (ARDL) للعلاقة بين صندوق الثروة السيادية والتنمية الاقتصادية في الجزائر

اولاً: توصيف متغيرات الانموذج : اما دراسة وتحليل دور صندوق ضبط الموارد الجزائري في التنمية الاقتصادية اخترنا نصيب الفرد من الناتج المحلي كمتغير تابع لحجم أصول الصندوق لان استثمارات الصندوق معظمها او جميعها تتم داخل البلد لذلك منطقيا سيتضح الدور ان وجد داخليا في الناتج المحلي الاجمالي عن طريق تمويل الصندوق لبعض برامج التنمية وتمويله بنسبة معينة لعجز الموازنة العامة في الجزائر لذلك اخترنا نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وصفنا المتغيرات على النحو المبين ادناه:

$$GDPA = f(SWFA)$$

$$GDPA = b + bi SWFA$$

اذ ان:

**GDPA**: الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر  
صندوق الثروة السيادية في الجزائر **SWFA**:

الجدول (27): توصيف المتغيرات المفسرة والتابعة

المنغير	الرمز	النوع
الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر	GDPA	تابع
صندوق الثروة السيادية في الجزائر	SWFA	مستقل

ثانياً: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: قبل الخوض في تحليل استقرارية السلاسل سنلجأ الى رسمها بيانياً لبيان فيما اذا كانت تعاني من جذر الوحدة وحسب الآتي:

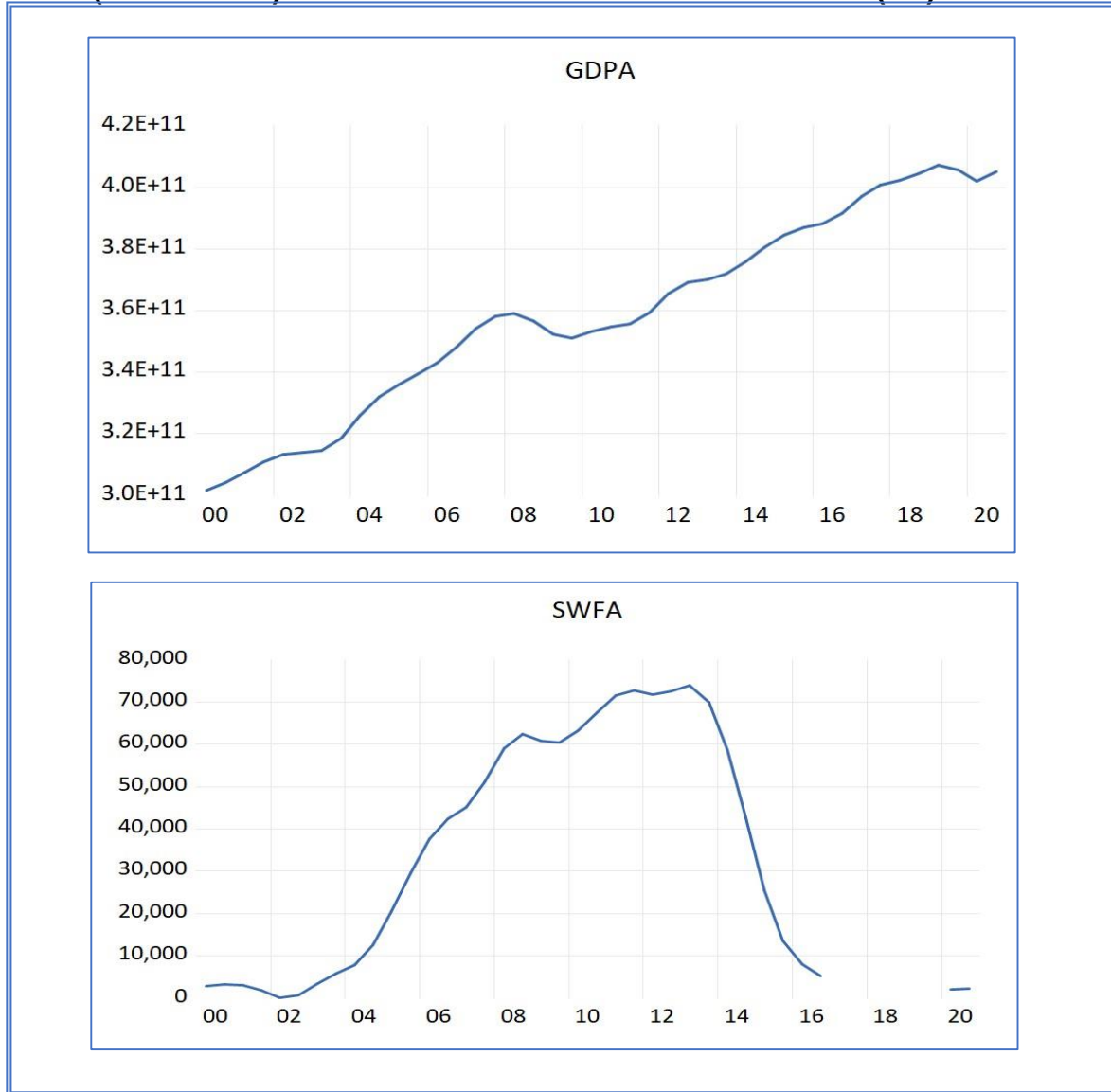
أ- الرسم البياني للسلاسل الزمنية:

لمعرفة نوع هذه السلاسل وطبيعتها ومن ومن ثم بيان الاتجاه العام للسلاسل قيد البحث سيتم رسمها وحسب الأشكال البيانية الآتية:

من الشكل التالي رقم (34) لوحظ ان السلاسل الزمنية تعاني من اتجاه عام، وللتأكد من استقرارية سكون هذه البيانات وخلوها من جذر الوحدة سيتم استخدام اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF).



الشكل (17): استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث للمدة (2000-2020)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي E-Views 12

من الشكل أعلاه لوحظ ان السلاسل الزمنية تعاني من اتجاه عام، وللتأكد من استقرارية سكون هذه البيانات وخلوها من

جذر الوحدة سيتم استخدام اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF).

أ- اختبار ديكي فولر الموسع (ADF):

للتحقق من سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية المستخدمة في التحليل فقد تم استخدام اختبار ديكي \_ فولر الموسع (ADF) لإختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية، وبعد تغذية البرنامج الاحصائي اتضح بان بعض قيم السلاسل الزمنية لم تستقر عند المستوى؛ وذلك لتجاوز القيمة المحتسبة لاختبار (t)

القيم الجدولية، الا بالفرق الاول، والبعض الآخر استقرت عند المستوى، والجدول ادناه يوضح نتائج اختبار الاستقرارية للمتغيرات قيد البحث:

الجدول (28): نتائج اختبار الاستقرارية للمتغيرات حسب (Augmented Dickey\_Fuller test (ADF)

<u>At Level</u>			
With Constant	t-Statistic	GDPA -0.6027	SWFA -3.3901
	<b>Prob.</b>	<b>0.8567</b>	<b>0.0208</b>
		n0	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.8664	-1.7887
	<b>Prob.</b>	<b>0.1860</b>	<b>0.6810</b>
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.7206	-1.2315
	<b>Prob.</b>	<b>0.9977</b>	<b>0.1945</b>
		n0	n0
<u>At First Difference</u>			
With Constant	t-Statistic	d(GDPA) -3.1387	d(SWFA) -0.8354
	<b>Prob.</b>	<b>0.0333</b>	<b>0.7920</b>
		**	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.0744	-1.6527
	<b>Prob.</b>	<b>0.1288</b>	<b>0.7430</b>
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.9917	-0.7422
	<b>Prob.</b>	<b>0.2813</b>	<b>0.3851</b>
		n0	n0

**Notes:**  
a: (\*)Significant at the 10%; (\*\*)Significant at the 5%; (\*\*\*) Significant at the 1% and (no) Not Significant  
b: Lag Length based on SIC  
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي E-Views 12

**3- اختبار استقرارية متغير الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر (GDPA):** بعد إجراء الاختبار للسلسلة الزمنية الخاصة بالمتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي) (GDPA) تبين انها غير مستقرة عند المستوى لكنها استقرت بالفرق الاول وبوجود القاطع فقط، اذ بلغت القيمة المحتسبة (-3.1387) وهي أكبر من القيمة الجدولية، ويمكن مباشرة الاستدلال من قيمة الاحتمالية (P=0.0333) فهي أصغر من 5%، لذا نقبل الفرض البديل ونرفض الفرض العدم عند مستوى معنوية (5%) الدال على عدم وجود جذر الوحدة.

**4- اختبار استقرارية متغير صندوق الثروة السيادية في الجزائر (SWFA):** بعد تحليل السلسلة الزمنية الخاصة بالمتغير المستقل (SWFA) تبين انها مستقرة عند المستوى وبوجود القاطع، فقد بلغت القيمة المحتسبة (-3.3901) وهي أصغر من القيمة الجدولية وباحتمالية (P=0.0208)، لذا نقبل الفرض البديل ونرفض الفرض العدم عند مستوى معنوية (5%) الدال على عدم وجود جذر الوحدة.

ثالثا: تقدير العلاقة الدالية باستخدام نموذج (ARDL) لصندوق الثروة السيادية والنتائج المحلي الاجمالي في الجزائر: يعرض المطلب الثالث نتائج تقدير العلاقة بين صندوق الثروة السيادية والمتغير التابع (النتائج المحلي الاجمالي) في الجزائر خلال المدة (2000-2020) بيانات نصف سنوية\* وباعتماد انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع.

1- نتائج الاختبار الاولي لانموذج (ARDL): اجري تقدير العلاقة والتوصل الى النتائج الموضحة بالجدول الآتي:

جدول (29) نتائج الاختبار الاولي لانموذج (ARDL) لدالة النتائج المحلي الاجمالي

15Number of models evaluated:				
)3.2Selected Model: ARDL (				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDPA(-1)	4.199987	0.152755	14.40202	0.0000
GDPA(-2)	-2.957564	0.280508	-6.977203	0.0000
GDPA(-3)	0.594087	0.160408	4.950113	0.0000
SWFA	-235975.7	96585.26	-2.101521	0.0323
SWFA(-1)	547123.0	193963.7	2.253014	0.0217
SWFA(-2)	-259285.4	115350.5	-2.420522	0.0189
C	-9.41E+09	6.99E+09	-1.346565	0.1988
<b>F-statistic</b>	1254.003	<b>R-squared</b>		0.997845
<b>Prob.</b>	0.000000	<b>Adjusted R-squared</b>		0.996584
		<b>Durbin-Watson stat</b>		1.466769

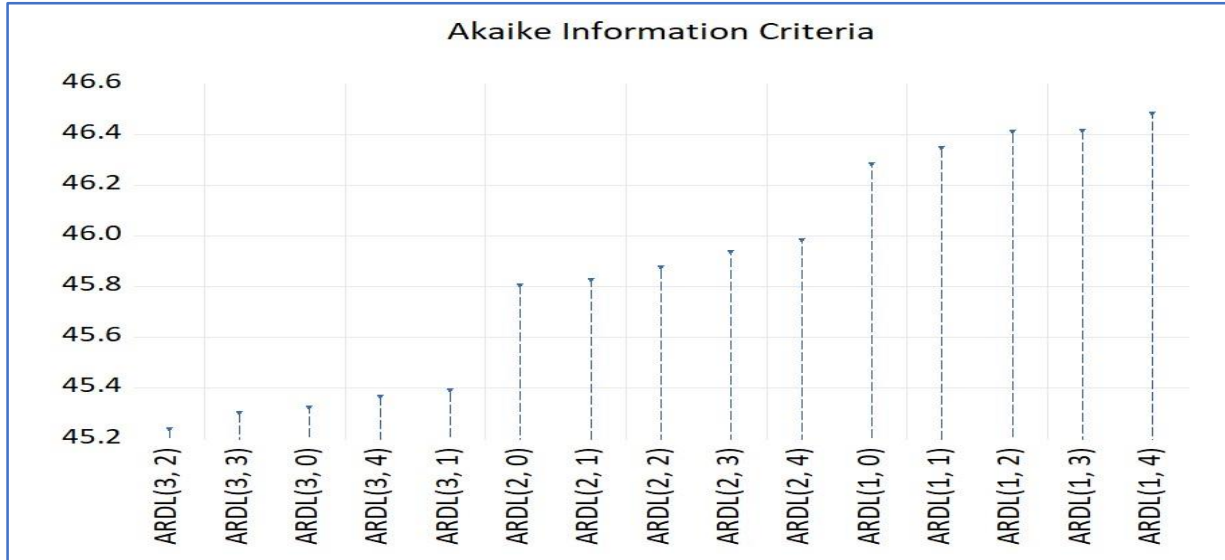
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي E-Views 12

نلاحظ من نتائج الجدول (29) معنوية العلاقة بين متغيرات الانموذج، اذ بلغت قيمة (R-squared =0.99) أي ان المتغيرات المستقلة قادرة على تفسير (99%) من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع النتائج المحلي الاجمالي (GDPA) والنسبة المتبقية ترجع لمتغيرات أخرى لم تدخل في الانموذج، كما ان القوة التنبؤية استنادا لقيمة (Adjusted R<sup>2</sup>) بلغت (0.99)، وبالنظر لاختبار معنوية الانموذج ككل، فقد بلغت قيمة المحتسبة لاختبار F (1254.003) وباحتمالية اقل من 5% ومن ثم نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الدال على المعنوية الكلية للانموذج.

أ- تحديد فترات الإبطاء المثلى للانموذج: بعد إجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات قد أثرت المتغيرات بعضها على بعض باستخدام انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) وحسب نتائج استقرارية السلاسل الزمنية وشروط الانموذج للمتغير المستقل (صندوق الثروة السيادية)

\* للمزيد من الاطلاع يرجى ملاحظة الملاحق.

والمتمغير التابع نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي في النرويج، وقبل الخوض في اجراء التحليل سنلجأ الى تحديد فترات الابطاء المثلى للانموذج، وعليه تم التوصل الى النتائج المبينة في الشكل الاتي:  
الشكل (18): تحديد فترات الإبطاء المثلى لدالة الناتج المحلي الاجمالي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي E-Views 12

نلاحظ من الشكل (18) ان الانموذج المختار هو ARDL (3،2) اذ تم اختيار هذا الانموذج بناءً على معيار المعلوماتية اكايك (AIC)، اي فترات ابطاء للمتغير التابع و2 للمتغير SWFN.  
ب-اختبار التكامل المشترك باستخدام (Bounds Test) اختبار الحدود: الخطوة الآتية هي اختبار وجود علاقة تكامل مشترك، عن طريق اختبار الحدود (Bounds Test)، لذا بعد اجراء الاختبار دلت النتائج على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل عن طريق اختبار الحدود وحسب النتائج الآتية:

جدول (30) نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) لدالة الناتج المحلي الاجمالي

Test Stat.	Value	K
F- Stat	6.300391	1
Signi.	I(0) Bound	I(1) Bound
%10	3.02	3.51
%5	3.62	4.16
%2.5	4.18	4.79
%1	4.94	5.58

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12

نلاحظ من الجدول (30) ان قيمة (F- Stat) المحسوبة قد بلغت (6.300391) وهي أكبر من القيمة العظمى I(1) البالغة (5.58) عند مستوى معنوية (1%) لذا نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل

الدال على وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين صندوق الثروة السيادية والنتائج المحلي الاجمالي.

ت-اختبار جودة الانموذج: للحكم على جودة الانموذج والتأكد من خلوه من المشاكل القياسية تم اجراء الاختبارات القياسية الآتية:

- اختبار LM الارتباط التسلسلي للبواقي: وللتأكد من خلو الانموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي تم استخدام اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test) وتوصلنا إلى النتائج الآتية:

جدول (31) نتائج اختبار الارتباط التسلسلي لدالة الناتج المحلي الاجمالي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F- statistic	4.054786	Prop . F	0.0559
Obs*R-squared	4.646068	Prob. Chi-Square	0.0311

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12

من الجدول (31) نلاحظ ان الانموذج المقدر خالٍ من الارتباط التسلسلي، اذ ان قيمة احتمالية (Prop F) غير معنوية عند مستوى معنوية (5%) وعلية نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرض العدم الدال على عدم وجود ارتباط تسلسلي بين البواقي.

- اختبار عدم تجانس التباين للبواقي: وللتأكد من خلو الانموذج من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين باستخدام اختبار (Heteroskedasticity Test) توصلنا إلى النتائج الآتية:

جدول (32) نتائج اختبار عدم تجانس التباين لدالة الناتج المحلي الاجمالي

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	2.292563	Prob. F	0.0685
Obs*R-squared	11.29420	Prob. Chi-Square	0.0797
Scaled explained SS	9.192670	Prob. Chi-Square	0.1630

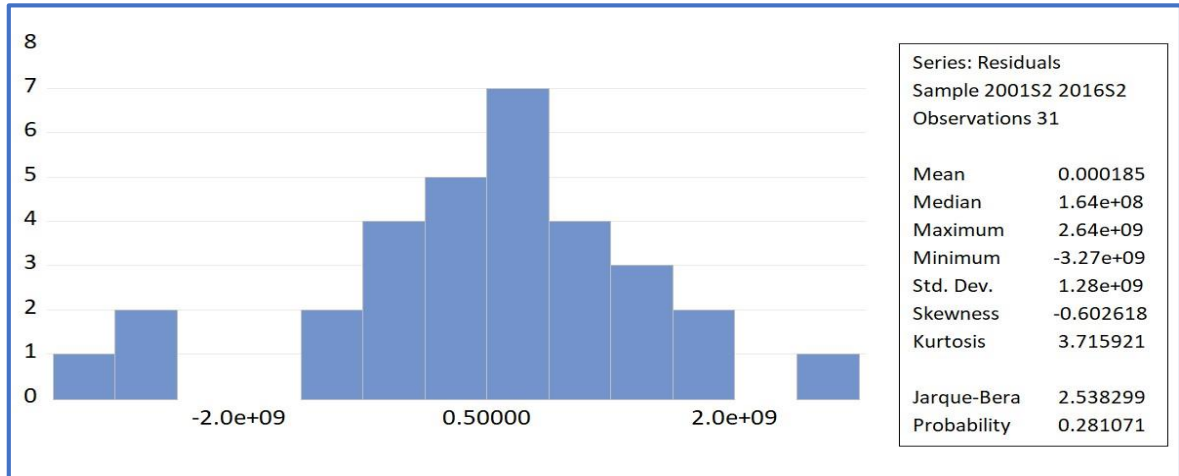
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي E-Views 12

من الجدول (32) نلاحظ ان الانموذج المقدر يخلو من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين لان المؤشرات الإحصائية كانت غير معنوية أي ان تباين الأخطاء متجانس، اذ ان قيمة احتمالية (Prop. F) غير معنوية عند مستوى معنوية 5%.

-اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: وبهدف التأكد من ان الانموذج يأخذ شكل التوزيع الطبيعي تم استخدام اختبار (Jarque-Bera) المبين في

الشكل (19)، اذ يلاحظ ان قيمة (Jarque-Bera) غير معنوية عند مستوى 5% ومن ثم نرفض الفرض البديل ونقبل الفرض العدم الدال على ان البواقي تأخذ التوزيع الطبيعي.

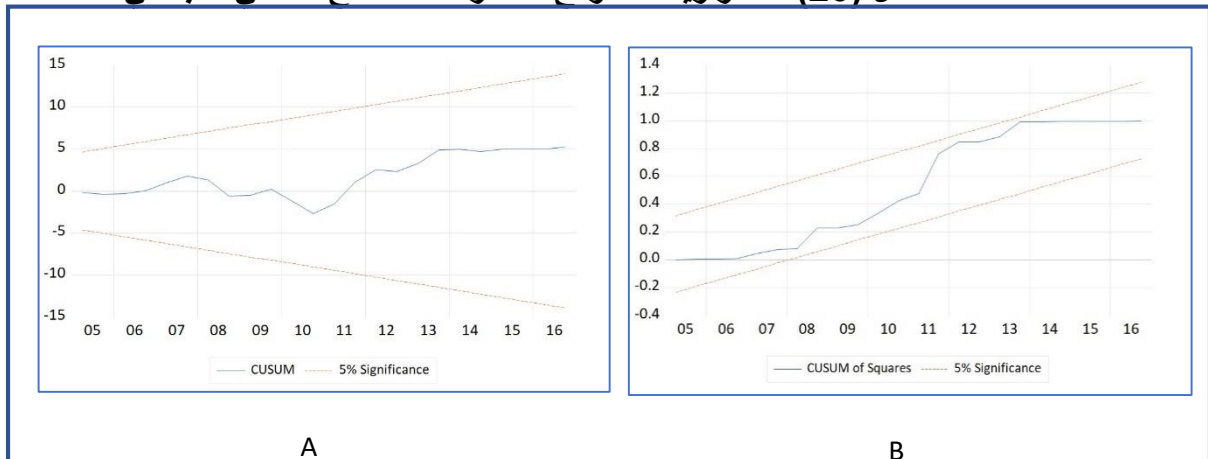
الشكل (19): التوزيع الطبيعي للبواقي لدالة الناتج المحلي الاجمالي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي E-Views 12

ث- اختبار استقرارية الانموذج المقدر: لاختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الانموذج المقدر يمكن الاستعانة باختبار (CUSUM، CUSUMQ) الموضحة بالشكل أدناه:

شكل (20) استقراريه الانموذج المقدر لدالة الناتج المحلي الاجمالي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي E-Views 12

يشير الجزء (A) ان المجموع التراكمي للبواقي كان داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يدل على استقرارية المعلمات المقدره، في حين الجزء (B) يوضح ان المجموع التراكمي لمربعات البواقي كان ايضاً داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%؛ وذلك يدل على استقرارية المتغيرات الداخلة في الانموذج في الأجل الطويل.

-معالم الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ للانموذج المقدر: في المرحلة التالية سنختبر منهجية تصحيح الخطأ من الأجل القصير إلى الأجل الطويل؛ أي هل هناك تصحيح من الأجل القصير الى الأجل الطويل؟ وتعد هذه خطوة مهمة في اختبارات (ARDL)، اذ يعتمد في هذا الاختبار على "معلمة تصحيح الخطأ" (CointEq(-1)) التي يجب ان تكون سالبة ومعنوية؛ أي ان الانحرافات في الأجل القصير تصحح في

الأجل الطويل. في هذه المرحلة سيتم تحليل العلاقة بين صندوق الثروة السيادية والنتائج المحلي الإجمالي في الجزائر وفق هذه المنهجية كما في الجدول الآتي:

جدول (33) نتائج نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة الأجل لدالة النتائج المحلي الإجمالي

Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
D(GDPA(-1))	4.254586	0.131509	8.844436	0.0010
D(GDPA(-2))	-0.594051	0.146652	-5.414437	0.0270
D(SWFA)	-102985.8	81438.99	-2.492368	0.0200
D(SWFA(-1))	299208.5	86558.84	3.225649	0.0036
CointEq(-1)*	-0.026871	0.008144	4.525071	0.0032

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي E-Views 12

من نتائج الجدول (33) نلاحظ ان معلمة تصحيح الخطأ بلغت (-0.026871) وهي معنوية عند مستوى 5% وسالبة أي ان الانحرافات في الأجل القصير تصحح بنسبة (2%) تجاه القيمة التوازنية طويلة الأجل خلال العام نفسها.

-معالم الأجل الطويل للنموذج:

يبين نتائج الاختبار طويل الأجل في الجدول (34) لعلاقة صندوق الثروة السيادية بالنتائج المحلي الإجمالي في الجزائر وجود تأثيراً طردياً طويل الأجل لصندوق الثروة السيادية بالنتائج المحلي الإجمالي في الجزائر.

جدول (34) نتائج تقدير النموذج طويل الأجل لدالة النتائج المحلي الإجمالي

Variable	Coefficient	Std. error	t-stat	Prob
SWFA	12354582.	449576.0	2.727109	0.0214
C	2.55E+11	4.18E+10	6.104487	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الإحصائي E-Views 12

فانه عند زيادة حجم أصول الصندوق السيادي الجزائري بمقدار وحدة واحدة تلقائياً سيرتفع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 1235582 وحدة وهذا مايطابق النظرية الاقتصادية لان اغلب الفوائض المحولة من عوائد النفط للصندوق ماهي الا اما تمويل يرفد الموازنة ويحافظ على استقرارها لمجابهة العجز فيها او رقد وتمويل بعض برامج التنمية الاقتصادية عن طريق التمويل او الاستثمار على المستوى الحكومي او دعم القطاع الخاص لتنمية القطاعات الضرورية والساندة لعملية التنمية الاقتصادية في البلد.

# الفصل الرابع

## استشراف

إمكانية الاستفادة من تجارب  
صناديق الثروة السيادية في  
تحقيق التنمية الاقتصادية

في العراق



## تمهيد:

من الضروري التطرق لموضوع بالغ الأهمية لما له من دور وأثر كبير جدا في الاقتصاد العراقي في ما لو طبق ونفذ الا وهو انشاء صندوق ثروة سيادي على غرار تلك التي انشأت في العالم والتي أخذت دورها في برامج التنمية والتمويل والاستثمار والتحوط والاستقرار الخ كما ان بلدا مثل العراق لا تنقصه الإيرادات لاسيما واردات النفط والذي يتصف بانه موردا ناضب وعرضة للتقلبات في اسعاره نتيجة للظروف السياسية والعسكرية والبيئية وغيرها ، وهذا ما يحتم العمل على إيجاد سبل جديدة في تنويع مصادر الدخل وهناك الكثير من الطرق والوسائل التي تعتمد على السياسات ويمكن ان توفر رؤى وأطر تعتمد كمعالجات للنهوض بهذا الواقع الاقتصادي وتغييره وتطويره بما يتناسب مع موارده الوفيرة التي لم يستغل منها الى الجزء اليسير، يمكن ان يكون احد المعالجات وضع خطة لإنشاء صندوق ثروة سيادي يستثمر الفوائض بدل من تبديدها والقيام باستخدام عوائدها وارصدها لأغراض متعددة منها الانفاق على استكمال برامج التنمية الاقتصادية والاستثمار الداخلي والخارجي بمايخدم الاقتصاد الداخلي للوصول الى الاستقرار عن طريق توفير رصيد من العملات الأجنبية لمجابهة المخاطر والأزمات فضلا عن ذلك العمل على مجابهة العجزات في الموازنات المتتالية كما ويعمل على توفير خطة متواترة وانسيابية ومستمرة لإفراز العديد من الأصول الثابتة لدعم الاقتصاد الداخلي ورفعته ببرامج متكاملة لبنى تحتية اجتماعية وصناعية لدعم مجالات الاقتصاد كافة من نقل وصناعة وتعددين وزراعة وسياحة وحسب الاولويات عن طريق البحث والتطوير مع الالتزام بالترشيد والامثلية ومعايير الجدوى في اختيار الاستثمارات.

## المبحث الاول

### نبذة عن واقع التنمية الاقتصادية وتحليل مؤشراتها في العراق

**اولا: نبذة موجزة عن الاقتصاد والتنمية في العراق:** لم يشهد العراق أية عملية تنمية قبل عام 1950 فقد كان الاقتصاد العراقي يعتمد على الزراعة وأخذت الدولة على عاتقها مسيرة البناء التي اقتصرت على ذلك القطاع، أما القطاعات الأخرى فقد كانت هامشية وذلك يعود إلى عدم وفرة رؤوس الاموال اللازمة للقيام بعملية التنمية الاقتصادية، وبعد اكتشاف النفط وزيادة إيراداته خصصت الدولة كافة إيراداتها من النفط لتمويل عملية التنمية الاقتصادية عليه فقد اتسم الاقتصاد العراقي بسِمات الاقتصادات النفطية والتي تتمثل بكونه :

- 1- اقتصاد أحادي الجانب يكون فيه النشاط النفطي هو العامل الرئيسي في تنشيط الاقتصاد وهو مصدر النمو الاقتصادي ( تمويل النشاط الحكومي وموازنة الدولة ) .
- 2- يمتلك هيكل إنتاجي ضعيف ( غير مرن ) يسيطر في تكوينه عدد قليل من السلع فقد ظلت عوائد النفط المصدر الرئيس لتمويل التنمية والانفاق الاستثماري الحكومي طوال العقود الخمسة السابقة لمنتصف القرن العشرين وعليه فقد أصبح الاقتصاد العراقي عرضة للصدمات الخارجية الناجمة عن التذبذبات الحاصلة في أسعار النفط عالميا.
- 3- المعاناة من الاختلالات الهيكلية بسبب مصادرة القرار الاقتصادي على حساب القرار السياسي على الرغم مما يمتلكه العراق من ثروات وموارد مادية وبشرية . هذه تعد أحد عوائق النهوض بقطاعات التنمية.
- 4 – السياسات الاقتصادية المركزية جعلت النشاط الاقتصادي مرهونا بالفعاليات الحكومية والتي لم تستطع الارتقاء بمستوى النشاط الاقتصادي مع ضعف دور القطاع الخاص في الساحة الاقتصادية مما يعيق تحقق التوازن الاقتصادي.
- 5- التذني الواضح في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من خارج القطاع النفطي، لقد تسبب فشل السياسات الاقتصادية السابقة إلى فشل مباشر في نهوض البنية التحتية للبلاد خلال السنوات السابقة، وعليه فان الاقتصاد العراقي اليوم يواجه تحديات ملحة نتيجة التطورات المتلاحقة في الاقتصاد العالمي يتوجب ضرورة الإصلاح الاقتصادي واعادة هيكلة اقتصاده القومي، وإفساح المجال للنشاط القطاع الخاص والبدء في تأسيس صناديق سيادية لكي يتولى ادارة النشاط الاقتصادي واستثمار فوائض عوائد قطاعات الاقتصاد العراقي (1) .

1 -سحر قاسم محمد، الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، مصدر سابق، كانون الأول 2011، ص3

**اولا :تحليل مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق :** من الجدول (35) ووفقا للشكل (21) يمكن تحليل بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية ( اجمالي الناتج المحلي ،اجمالي الدخل القومي ،اجمالي تكوين راس المال ) وسنبين التغيرات التي حدثت للمدة من 2003 ولغاية 2021 وستعرض التحليل لمعدلات للبطالة والتضخم للفترة ذاتها لتؤكد ونستدل من مدى تحقق التنمية في العراق وفقا لتحليل تلك العينات من المؤشرات:

**1-اجمالي الناتج المحلي:** استشهدا ببيانات الجدول التالي (35) ان اجمالي الناتج المحلي في العراق شهد إرتفاع بالتعاقب للمدة من 2003 وكان يبلغ (60,308)مليار دولار الى(92,502)مليار دولار لعام 2004 الى ان وصل في عام 2006 (99,359)مليار دولار وهذا الإرتفاع جاء بسبب حركة التغيير السياسي في العراق في 2003 ابان غزو العراق بدأت حركة التعاقدات مع الشركات النفطية واستئناف إنتاج النفط وضخه للأسواق العالمية بعدما كان إنتاجه مقتصر في الحصول على الغذاء والدواء قبل العام 2003 في الحقبة التي كان فيها العار تحت وطئة الحصار الاقتصادي ,وقد بلغ اجمالي الناتج عام 2008(109,6)مليار دولار .<sup>(1)</sup> واستمر اجمالي الناتج بالتقلبات ارتفاع وانخفاضا حتى وصل عام 2020 الى (178,917).

**2-اجمالي الدخل القومي:** ان في هذا العقد من الزمن شهد اجمالي الدخل القومي في العراق باعتباره مؤشرا اقتصاديا بالغ في الاهمية شهد تغيرات ايجابية اذ بلغ ( 21,945)دولار عام 2003 ثم ارتفع تدريجا حتى وصل الى (100,135)دولار عام 2008 ليسجل بعدها تراجع في 2009 وبلغ (114,753)على خلفية الازمة الاقتصادية العالمية (ازمة الرهن العقاري)\* ولم يحصل هذا الانخفاض منذ 2003 ،ثم بدأ اجمالي الدخل القومي بالإرتفاع التدريجي محققا طفرة في 2013 اذ بلغ (233,577) ليكون أعلى حجم له في هذه العام ليعاود الانخفاض تدريجيا اذ هبط هبوط طفيفا في 2014 بلغ(227,112)دولار ثم تابع اجمالي الدخل القومي في العراق الانخفاض ليصل الى(164,041)دولار عام 2016 بسبب تداعيات الازمة التجارية بين الولايات المتحدة والصين<sup>(2)</sup> . واستمر اجمالي الدخل القومي بالتقلبات ارتفاع وانخفاضا حتى وصل عام 2020 الى(182,172).

**3-اجمالي تكوين راس المال:**من بيانات الجدول (35)ووفقا للشكل التالي رقم (21) يرتفع اجمالي تكوين راس المال الثابت تدريجيا من( 16,346) دولار في 2003 الى (23,085)دولار في عام 2006 ليصل الى(49,987) دولار في عام 2008 ،اما أعلى مستوى له فقد كان في عام 2014 اذ بلغ اجمالي تكوين

1 -بتصرف من الباحث استنادا الى:عماد غزالي ،انيس هزلة، الازمة النفطية 2014-2017، الأسباب، الآثار الاقتصادية، استراتيجيات المواجهه، جامعة المدينة،الجزائر ،مجلة الافاق الاقتصادية مجلة الافاق ،العدد6،السنة 2019،ص161-162  
2 -بتصرف من الباحث استنادا الى:عماد غزالي ،انيس هزلة، الازمة النفطية 2014-2017، مصدر سابق،2019،ص161-162.

\*ازمة الرهن العقاري هي ازمة مالية خطيرة ظهرت في 2007 والتي فجرها تهافت البنوك على منح قروض عالية المخاطر،وبدأت الازمة تكبر ككرة الثلج لتهدد قطاع العقارات في الولايات المتحدة ثم البنوك والأسواق المالية العالمية لتشكل تهديدا للاقتصاد المالي العالمي.

راس المال الثابت في العراق حوالي (78,714) دولار ثم بدأ بالتراجع ففي عام 2015 انخفض الى (70,137) دولار ليتابع الانخفاض حتى بلغ في عام 2020 حوالي (55,937) دولار ابان تداعيات الازمة الصحية العالمية (انتشار فايروس كورونا) ليعاود التعافي من جديد في عام 2021 اذ ارتفع الى (60,733) دولار بعد إنتاج اللقاح ضد فايروس كورونا وتعافي الاقتصاد العالمي.

جدول (35) يوضح بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية للعراق من 2003 الى 2021 مليار دولار

العام	اجمالي الناتج المحلي الاسعار الثابتة للدولار الأمريكي	التضخم, % سنويا	اجمالي البطالة % من اجمالي القوى العاملة	اجمالي الدخل القومي بالاسعار الثابتة للدولار الأمريكي	اجمالي تكوين راس المال الثابت بالدولار الثابتة للدولار (الف الدولار)	نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي بالاسعار الثابتة للدولار (الف الدولار)
2000	48,360	4.98	8.80	.....	.....	.....
2001	36,180	16.37	8.80	.....	.....	.....
2002	32,930	19.32	8.90	.....	.....	.....
2003	60,308	33.62	8.85	21,945	16,346	0,278
2004	92,502	26.96	8.60	36,680	20,495	0,516
2005	94,048	36.96	8.72	45,427	23,085	0,507
2006	99,359	53.23	8.65	61,594	27,110	0,418
2007	101,233	10.07	8.65	85,770	35,532	3,404
2008	109,562	12.66	8.48	100,135	49,987	3,854
2009	113,265	6.87	8.40	114,753	52,464	3,823
2010	120,216	2.88	8.25	110,140	58,491	3,891
2011	129,611	5.80	8.13	185,513	63,345	3,990
2012	147,674	6.09	7.96	219,061	64,388	4,376
2013	158,940	1.88	9.26	233,577	71,702	4,450
2014	159,253	2.24	10.59	227,112	78,714	4,300
2015	166,774	1.39	10.73	165,258	70,137	4,376
2016	189,768	0.56	10.82	165,041	68,933	4,863
2017	186,315	0.18	13.02	185,777	69,367	4,666
2018	191,222	0.37	14.06	225,613	70,426	4,672
2019	201,765	0.20	15.11	232,470	65,923	4,824
2020	178,917	0.57	16.23	182,172	55,937	4,159

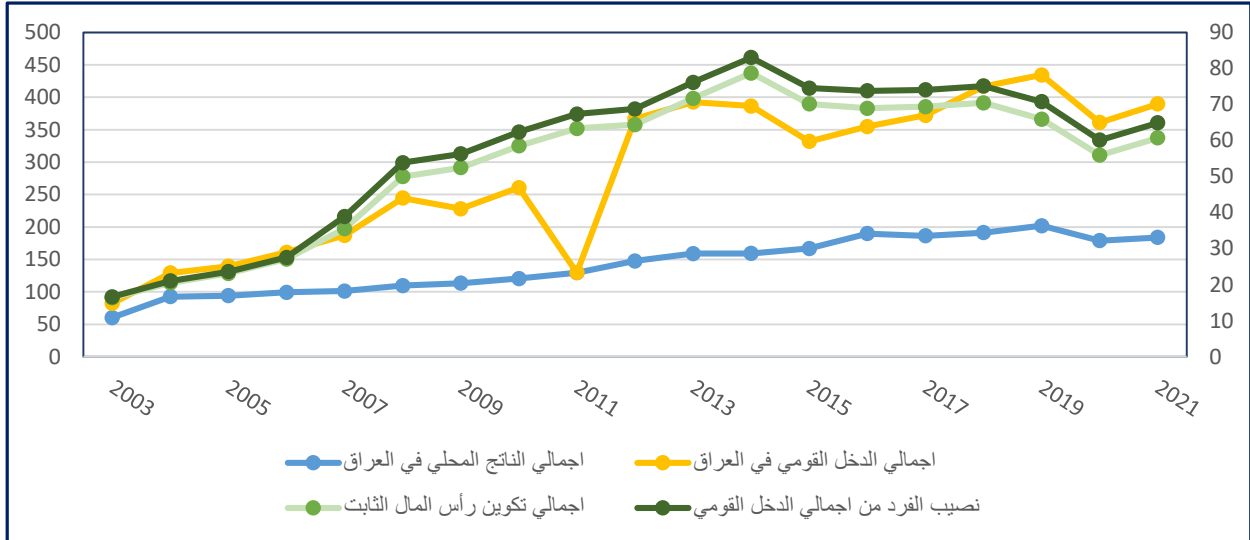
المصدر اعداد الباحث استنادا الى بيانات البنك الدولي منشور على الرابط

<https://data.albankaldawli.org/country>

4-نصيب الفرد من الدخل القومي: اما بالنسبة لاهم مؤشر اقتصادي (نصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي) في العراق ويتضح من بيانات الجدول (35) بان نصيب الفرد من اجمالي الدخل خلال الأعوام من 2003 حتى 2011 شهد تقلبات، اذ بلغ في عام 2006 حوالي (3,40.19) دولار ثم ارتفع إرتفاعا بسيطا في 2008 ليصبح (3,854.09) دولار ليعاود هبوطا طفيفا في عام 2009 ليصل (3,823.40) دولار ثم يرتفع إرتفاعا قليلا عام 2010 ويتابع إرتفاعه الى ان يصل الى (4,450.10) دولار عام 2013 ثم ينخفض في عام 2014

ليصل الى (4,300.17) دولار، نتيجة تراجع أسعار النفط ابان الازمة العالمية التجارية بين الولايات المتحدة والصين ليعاود الإرتفاع خلال الاعوام { 2015 بلغ (4,376.79)، و 2016 قدر (4,863.24) }، وفي عام 2017 انخفض نصيب الفرد من الدخل القومي في العراق ليصل الى (4,666.03)، اما في عام 2018 ارتفع الى (4,672.00)، و 2019 تابع الإرتفاع الى ان قدر (4,824.65) ثم يبدأ بالهبوط في عام 2020 ليصل الى (4,159.10) دولار بسبب (انتشار فايروس كورونا).

شكل ( 21 ) يبين مؤشرات التنمية في العراق للفترة من 2003 الى 2021 استنادا لبيانات الجدول رقم ( 26 )



المصدر اعداد الباحث استنادا الى بيانات الجدول (35)

بيانات البنك الدولي منشور على الرابط <https://data.albankaldawli.org/country>

**5- التضخم:** ويتضح من الجدول السابق رقم (35) نسب التضخم التي تتراوح صعودا وهبوطا فكانت نسبته في 2003 (33.62%) وهبط الى (26.96%) في 2004 ثم وصل التضخم الى أعلى نسبة له في 2006 انبلغت (53.23%). وعاود الانخفاض معدل التضخم عام 2008 ليبلغ (12.66%)، واستمر بالانخفاض مشكل (2.88%) عام 2010 ثم يترتف قليلا ليعاود الانخفاض اذ سجل من 2016 ما نسبته (0.56%) الى ان وصل في عام 2020 (0.57%).

**6- البطالة:** اما البطالة فقد كانت معدلاتها في الفترة من 2003 الى 2011 تتراوح بين (8.13) في 2011 و(8.65) للسنتين 2006 و 2007 على التوالي، اذ كانت بداية نسبة البطالة في 2003 أعلى مستوى لها خلال هذه الفترة اذ بلغت (8.85).

نستنتج من تحليل البيانات السابقة ووفقا للجدول رقم (35) والشكل (21) ان الاقتصاد العراقي يعاني من تقلبات حادة نابعة من التقلبات في أسعار النفط المتأثرة بالازمات الاقتصادية العالمية هذا بسبب اعتمادية الاقتصاد العراقي على مورد واحد في تحصيل ايراداته وهو النفط، ونستنتج أيضا اهمال كبير للقطاعات الاقتصادية الأخرى غير النفطية هذا ماينعكس بشكل سلبي على الكثير من مؤشرات التنمية الاقتصادية من فقر وبطالة وبنى تحتية الخ، ويقوض من فرص العدالة الاجتماعية من امكانية الاستفادة من موارد البلد في

شقين الاول بين طبقات المجتمع والثاني بين القطاعات الاقتصادية التنموية الأخرى غير النفط، مما يولد اختلالا هيكليا يمثل اكبر عائق من عوائق التنمية لذا يمكن إيجاد حلول كثيرة مناسبة ومن هذه الحلول الحل الذي ارتئينا في بحثنا هذا هو عن طريق استثمار الفوائض الريعية الناتجة عن الإرتفاع في أسعار النفط في بعض السنوات وتوظيفها في استثمارات مختلفة عن طريق انشاء صندوق سيادي عراقي.

العام	معدل نمو اجمالي الناتج المحلي	معدل نمو اجمالي الدخل القومي	معدل نمو اجمالي تكوين راس المال الثابت	معدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي
2003	.....	.....	.....	.....
2004	53.38	25.38	25.38	1.30
2005	1.67	12.64	12.64	0.63
2006	5.65	17.43	17.43	9.77
2007	1.89	31.07	31.07	9.94
2008	8.23	40.68	40.68	13.22
2009	3.38	4.96	4.96	(0.80)
2010	6.40	11.49	11.49	1.78
2011	7.55	8.30	8.30	2.54
2012	13.94	1.65	1.65	9.67
2013	7.63	11.36	11.36	1.69
2014	0.20	9.78	9.78	(3.37)
2015	4.72	(10.90)	(10.90)	1.78
2016	13.79	(1.72)	(1.72)	11.11
2017	(1.82)	0.63	0.63	(4.06)
2018	2.63	1.53	1.53	0.13
2019	5.51	(6.39)	(6.39)	3.27
2020	(11.32)	(15.15)	(15.15)	(13.79)
2021	2.78	8.57	8.57	0.44

جدول (36) يوضع معدلات النمو لبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق للفترة من 2003 لغاية 2021

المصدر اعداد الباحث استنادا لبيانات الجدول (35) المنشور على الموقع

[بيانات البنك الدولي منشور على الرابط https://data.albankaldawli.org/country](https://data.albankaldawli.org/country)

يوضح الجدول (42) معدلات النمو لبعض مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق لكل من اجمالي الناتج المحلي واجمالي الدخل القومي واجمالي تكوين راس المال ونصيب الفرد من اجمالي الدخل القومي ، تتصف معدلات النمو بالتقلب ففي عام 2003 حقق العراق نموا في الناتج قدره (53.38%) وهو أعلى معدل له خلال مدة البحث، اما معدل نمو الدخل القومي فبلغ في ذلك العام حوالي (25.83%) ونفس النسبة حققها اجمالي تكوين راس المال. وقد بلغ نصيب الفرد من الدخل القومي اعلى نموا (13.22%) عام 2008، وفي العام 2009 حصل تراجع في النمو للناتج اذ بلغ (3.38%). يمكن تبرير ذلك بسبب حدوث الازمة الاقتصادية (الرهن العقاري) مما انعكس أثرها أيضا على تراجع نمو اجمالي الدخل في العراق اذ اصبح مايقارب (4.96%)، واتضح أثره على نصيب الفرد من الدخل اذ انخفض الى (0.80%) عام 2009، كل هذا حصل على خلفية ازمة الرهن العقاري أنفة الذكر. وبقيت معدلات النمو لهذه المؤشرات متقلبة بين إرتفاع وانخفاض حتى عام 2021، وكان أعلى معدل نمو للناتج خلال المدة من 2003 ولغاية 2021 الذي

حدث في 2004 ذكر سابقا ، و أعلى معدل نمو لإجمالي الدخل القومي بلغ (40.68 %) في 2008 بسبب ارتفاع الصادرات النفطية للعراق حينها، وقد بلغ معدل نمو نصيب الفرد (-13.79 %) عام 2020 اذ كانت عودة لارتفاع أسعار النفط بسبب الحرب على اوكرانيا .

ونستنتج مما سبق بان الاقتصاد العراقي اذا بقي أحادي المورد (النفط) سيعرضه الى الازمات لاسيما وان النفط مورد ناضب وتتناثر أسعاره بالازمات السياسية والاقتصادية والصحية الخ، اذا ما أردنا المحافظة على نمو مستدام ومستقر وملائم لمتطلبات الاقتصاد العراقي في كافة المتغيرات الاقتصادية المهمة، علينا بتنوع الاقتصاد وفقا لدراسات جدوى مستفيضة رشيدة عن طريق اقتفاء أثر الكثير من الدول المتقدمة والنامية السبابة في انشاء صناديق الثروة السيادية، التي تستثمر الفوائض من عائدات النفط ، ويمكن تحديد نسبة من 5% الى 10% مخصصة من فوائض النفط تحول الى صندوق الثروة السيادي ، وتنصف هذه الصناديق بأنها متنوعة الاستثمارات ودائمة العوائد التي تحافظ على الاستقرار عن طريق امتصاص الصدمات الاقتصادية فهي ترفد البلد بامكانات متنوعة وتوظيف المدخرات بقطاعات مختلفة فاذا حصلت أزمة بقطاع النفط مثلا سيتم الاعتماد ولو جزئيا على القطاعات الأخرى في تسيير بعض الامور الاقتصادية لمجابهة العجز ويمكن تحديد نسبة لا تتجاوز الـ 15% مخصصة من موارد الصندوق السيادي لتغطية عجز الموازنة العامة .

### ثالثا: تطور الإيرادات النفطية وغير النفطية والإيرادات العامة في العراق منذ 2003

تعد الإيرادات العامة إحدى الأدوات المهمة للسياسة المالية والتي توفر للحكومة ماتحتاجه من اموال لتغطية نفقاتها المختلفة وبما ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي احادي المورد في تمويل الموازنة العامة اذ يعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل الإيرادات العامة ، ونتيجة لذلك أضحت الموازنة العامة في العراق بوضع خطير بسبب العجز المتراكم الناتج عن سوء التخطيط وإدارة الإيرادات لا بسبب قلة الإيرادات فتكون هنالك فوائض بين سنة وأخرى ، فهناك الكثير من المعوقات والاختلالات التي تعاني منها الموازنة في العراق سنذكر منها ماياتي:

1- الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية في تكوين الإيرادات اذ تشكل العوائد النفطية حوالي 90% من الإيرادات العامة للبلد أي ان معدلات العجز والفائض في الموازنة يعتمد على الإيرادات النفطية، اما الإيرادات غير النفطية تتخفف نسب مساهمتها في تمويل الإيرادات العامة من ثم انخفاض ارصدة الموازنة<sup>(4)</sup>. ويلاحظ من بيانات الجدول رقم ( 43 ) (2) ان الإيرادات العامة من عام 2003 ولغاية 2008 بارتفاع مستمر اذ بلغت 15,85527 مليون دينار عام 2003 لتصل الى 80641041 مليون دينار في

1- عقيل حميد الحلو، زينب شاكر جبير، رؤية استشرافية مقترحة لانشاء صناديق ثروة سيادية داعمة للموازنة العامة ولتطوير أداء الاقتصاد العراقي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثنى، العدد 55، 2019، 350  
2 - ضياء حسين سعود، أهمية الصناديق السيادية وإمكانية التطبيق في الاقتصاد العراقي ، مصدر سابق 2022 ص229. Daa.saud@gmail.com



الفصل الرابع: إستشراف إمكانية الاستفادة من تجارب صناديق الثروة السيادية في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق

2008 وبمعدل نمو سنوي 46.71% ذلك بسبب إرتفاع الطلب على النفط وإرتفاع أسعاره في الأسواق العالمية، أما نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة فقد بلغت أعلى نسبة مساهمة خلال عام 2004 وتقدر بـ 98.80% بينما بلغت مساهمة الإيرادات غير النفطية في الإيرادات العامة أعلى مساهمة عام 2007 تقدر بـ 5.48%، أما 2009 فقد انخفضت الإيرادات العامة إلى 55,243,527 مليون دينار بمعدل نمو سنوي -31.49% ويعزى ذلك الانخفاض إلى حدوث الأزمات المالية العالمية، إذ بلغت الإيرادات النفطية 50,190,202 مليون دينار بمعدل نمو -34.21% والإيرادات غير النفطية بلغت 505,332,5 مليون دينار وبمعدل نمو سنوي قرابة 16.32% وان أعلى نسبة مساهمة للإيرادات النفطية في الإيرادات العامة خلال 2011 إذ قدرت 93.07% (1)

العالم	(1) الإيرادات النفطية	(2) معدل النمو السنوي %	(3) الإيرادات غير النفطية	(4) معدل النمو السنوي %	(5) الإيرادات العامة (3+1) = 5	(6) معدل النمو السنوي %	(7) الأهمية النسبية 5/1	(8) الأهمية النسبية 5/3
2003	15,728,387	----	257140	----	15985527	----	98.39	1.60
2004	32,593,011	107.22	395840	53.93	32988850	106.36	98.80	1.19
2005	39,448,514	21.03	987226	149.40	40435740	22.57	97.55	2.44
2006	46,873,201	18.82	2182344	121.05	49055545	21.31	95.55	4.44
2007	51,949,251	10.82	3015599	38.18	54964850	12.04	94.51	5.48
2008	76,297,027	46.86	4344014	44.05	80641041	46.71	94.61	5.38
2009	50,190,202	-34.21	5053325	16.32	55243527	-31.49	90.85	9.14
2010	63,594,168	26.70	6584055	30.29	70178223	27.03	90.61	9.38
2011	101,277,540	59.25	7529850	14.36	108807390	55.04	93.07	6.92
2012	111,326,166	9.92	8491056	12.76	119817222	10.11	92.91	7.08
2013	105,695,824	-5.05	8144252	-4.08	113840076	-4.98	92.84	7.15
2014	95,174,441	-9.95	10379409	27.44	105553850	-7.27	90.16	9.83
2015	51,312,621	-46.08	15157630	46.03	66470251	-37.02	93.47	6.53
2016	44,653,244	-12.97	9756025	-35.63	54409269	-18.14	82.06	17.93
2017	65,265,671	46.16	12156501	24.60	77422172	42.29	84.29	15.70
2018	96,062,932	47.18	10506898	-13.56	106569833	37.64	90.14	9.85
2019	99,490,603	3.56	8076390	-23.13	107566993	0.93	92.49	7.50
2020	54,448,514	-5.448	4032985	-50.06	58,481,499	-0.46	93.10	6.89

جدول (37) تطور الإيرادات النفطية وغير النفطية ونسب مساهمتها إلى الإيرادات العامة منذ 2003 (مليون دينار عراقي).

المصدر، وزارة المالية العراقية، الدائرة الإحصائية، الأعمدة (2،4،6،7،8) من اعداد الباحث - تم احتساب معدل النمو حسب الصيغة الآتية  $\{ Y^1 / Y^2 - Y^1 \} * 100$

1 - حسن لطيف كاظم، عاطف لافي مرزوك، حيدر نعمة بخيت، إشكالية الدور التنموي لصناديق الثروة السيادية مع إشارة خاصة إلى إمكانية إنشاء صندوق سيادي في العراق، قسم الدراسات الاقتصادية بيت الحكمة، بغداد، العدد 30، 2013،



تم احتساب الأهمية النسبية حسب الصيغة الآتية { الجزء / الكل \* 100 }  
وأعلى نسبة مساهمة في الإيرادات غير النفطية عام 2010 اذ وصلت الى 9.38%، ثم تبدأ الإيرادات العامة بالانخفاض بشكل مستمر لغاية 2016 اذ بلغت الإيرادات العامة حوالي 54409269 مليون دينار بمعدل نمو سنوي 18.14%- ويرجع سبب الانخفاض الى تعرض الاقتصاد العراقي لصدمة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية مما أدى الى انخفاض حجم الإيرادات النفطية الذي بلغ 44653244 مليون دينار وبمعدل نمو سنوي 12.97%- اما الإيرادات غير النفطية اخذت بالانخفاض بتذبذب لتقارب 9756025 مليون دينار وبمعدل نمو سنوي 35.63%- وحصل إرتفاع في الإيرادات العامة لتبلغ الـ 107566993 مليون دينار وبمعدل نمو 0.93%. اما مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة في 2019 فقد وصلت الى 92.49% بينما كانت أعلى نسبة مساهمة للإيرادات غير النفطية في 2017 اذ قدرت بنسبة 15.70% .  
ويتضح ان نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في الإيرادات العامة فقد بلغت أعلى نسبة ابان عام 2004 اذ قدرت حوالي 98.80% بينما بلغت أعلى نسبة مساهمة للإيرادات غير النفطية عام 2015 اذ قدرت 22.80%، ونعلل ذلك بسبب قيام الحكومة باجراءات منها زيادة تحصيل الضرائب والرسوم الكمركية وتشجيع القطاع الخاص بهدف تنويع اقتصاد البلد(1).

2- انخفاض مساهمة الإيرادات السيادية (الضرائب والرسوم) في تمويل النفقات العامة يرجع ذلك لإنعدام كفاءة الأجهزة الضريبية والضعف في فاعلية وأداء النظام الضريبي في الموازنة العامة بالمستوى المطلوب.  
3- إرتفاع النفقات التشغيلية مقارنة بالنفقات الاستثمارية .

4- اختلال هيكل النفقات الامنية : تركز عملية التنمية الاقتصادية على عوامل عدة اهمها هو تنفيذ القانون والعمل الامني لاهميته ودوره الايجابي في جميع مراحل الإنتاج وجذب الاستثمارات وغيرها، وقد ادت الظروف التي عانى منها العراق بعد احداث عام ٢٠٠٣ الى انتهاكات جسيمة ومنهجية للقانون الدولي وحقوق الانسان وتمثلت هذه الانتهاكات ما بين سلب حياة اعداد كبيرة من السكان وتدمير دور العبادة واستهداف البنى التحتية من مشاريع ماء وكهرباء ومدارس وساحات النقل العام وغيرها فضلا عن حل المؤسسات العسكرية والامنية واندثارها، الامر الذي جعل الارهاب تحديا كبيرا لتطبيق السياسات الاقتصادية في كافة المجالات(2).

نستنتج مما سبق ان الاقتصاد العراقي معتمد على النفط بدرجة كبيرة وان المكون الرئيسي للنتائج المحلي الإجمالي في العراق هو القطاع النفطي لكن عن طريق ماتطرقنا له من تحليل لمؤشرات التنمية نجد ان انعكاسات الإيرادات النفطية على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية إيجابي بدرجة كبيرة واهمها النتائج

1-بتصرف من الباحث استنادا الى الدائرة الإحصائية للبنك المركزي العراقي، منشور على الرابط التالي <https://cbiraq.org/DataValues.aspx?dtFrm=01/31>  
2 - عبد علي كاظم المعموري ، خضير عباس احمد الندوي، السياسات الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال الامريكي، مجلة الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، جامعة بابل، 2011، ص35

المحلي الإجمالي ، لكن انعكاسه على البعض الآخر من المؤشرات سلبية فمعدلات التضخم في اغلب السنوات مرتفعة ونسب مرتفعة من البطالة اض الى ذلك فان تكون راس المال ليس بالمستوى المرغوب لايتناسب وحجم الإيرادات السنوية المستحصلة من القطاع النفطي ،كما ونرى تدني في البنى التحتية وتخلف في توظيف الموارد الطبيعية وتراجع في مستويات التعليم والصحة ،هذا دليل وجوب العمل على وضع حلول لهذه الاختلالات التي تصيب الاقتصاد ووضح الحلول الناجعة التي من شأنها تنهض بالتنمية الاقتصادية في البلد ومن اهم تلك الحلول انشاء صندوق ثروة سيادي يستثمر الفوائض المالية في القطاعات الاقتصادية (نفطية ، غير نفطية، فائض موازنة ،فائض احتياطات للبنك المركزي الخ،من أجل خلق جو اقتصادي مستقر ثم النهوض ببرامج التنمية وإعادة هيكلة الاقتصاد العراقي بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية .

**رابعا: النمو ام التنمية في العراق:** خلال بحثنا للتحقق من مؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق لوحظ عدم التقارب بين قيم مؤشرات التنمية الاقتصادية عبر الأعوام منذ 2003 ، فالناتج المحلي الإجمالي يرتفع في عام معينة مع ارتفاع معدل البطالة والتضخم ،كما وان الإيرادات النفطية نسب مساهمتها من الإيرادات العامة مرتفع جدا قياسا بالإيرادات الغير نفطية ، دعانا ذلك لكي نتحقق هل ان الواقع الاقتصادي في العراق يحوي على تنمية اقتصادي ام نمو اقتصادي ،اضطرنا هذا لمراجعة نسب مساهمة الانشطة الاقتصادية بالمجمل النفطية والغير نفطية. ومن الجدول (44) يتضح نسب مساهمة الانشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق منذ 2004 الى 2020 ، اذ يوضح الجدول نسبة مساهمة كل من القطاعات الاقتصادية في العراق في الناتج (قطاع الزراعة والغابات، قطاع النفط الخام ،قطاع الصناعة التحويلية، الكهرباء والماء، النقل والمواصلات، تجارة الجملة والمفرد والفنادق، المال والتأمين وخدمات العقارات، خدمات التنمية الاجتماعية).

وفقا للجدول (44) نبين نسب المساهمة الكلية حسب الانشطة (السلعية، التوزيعية، الخدمية) والاهمية النسبية لكل منهم ليتصدر إنتاج النفط الخام المجموعة السلعية بنسبة 65.7% في 2020 ، ويكون في الريادة على مدار السنوات السابقة منذ 2004 بنسب تتراوح من (54.6) مرورا بالسنوات اللاحقة ففي 2007 بلغت نسبة مساهمة (53,5%) ، ووصلها الى (59,1%) في 2015 ثم ترتفع نسبة مساهمة النفط الخام الى (63,9%) في 2019 ليشكل النفط النسبة الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي في العراق من الأنشطة الأخرى ، نستطيع استثمار الفوائض بعملية منظمة عن طريق البدء بانشاء صندوق ثروة سيادي يحافظ على الفوائض باستثمارها ليساهم ذلك بتنويع الاقتصاد وتخفيف الاعتماد على النفط وعملياتية التحول التدريجي من الاقتصاد الأحادي الريعي الى اقتصاد مزدهر متنوع المصادر.

الجدول (38) نسب مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في العراق 2004 – 2020 (%)

العام	الزراعة والغابات	قطاع النفط	الصناعة التحويلية	الكهرباء والماء	البناء والتشييد	النقل والمواصل	تجارة الجملة والمفرد والفنادق	المال والتأمين وخدمات العقارات	خدمات التنمية الاجتماعية
2004	5.4	54.6	1.5	0.6	2.1	11.9	6.1	8.3	8.6
2005	6.9	50.7	1.4	0.7	4.4	11.3	6.7	8.5	9.4
2006	6.9	50.7	1.5	0.7	4.4	8.0	6.8	8.7	12.4
2007	4.9	53.5	1.6	0.8	4.4	6.5	6.2	9.7	12.7
2008	3.8	55.3	1.5	0.8	4.5	6.4	6.2	9.8	12.6
2009	3.9	54.4	1.7	0.9	4.3	6.2	6.3	9.6	13.1
2010	3.6	51.7	1.7	0.9	6.1	6.4	6.8	10.2	12.5
2011	3.9	52.0	1.6	1.1	5.8	6.1	6.7	9.9	13.1
2012	3.8	51.6	1.7	1.3	6.2	7.3	6.9	9.7	12.8
2013	4.1	49.5	1.5	1.2	8.6	6.8	8.0	7.1	12.1
2014	4.0	51.7	1.1	1.1	8.1	7.4	8.2	6.3	10.8
2015	2.5	59.1	0.9	1.1	5.1	7.6	8.2	4.8	10.6
2016	2.1	64.5	0.8	1.0	4.0	7.2	6.3	4.5	10.0
2017	1.8	64.0	1.2	1.3	4.3	7.8	6.2	5.3	11.3
2018	1.9	63.7	1.1	1.1	3.5	8.2	5.9	5.2	10.6
2019	1.7	63.9	0.8	0.9	3.4	8.0	6.1	5.1	10.7
2020	1.3	65.7	0.8	0.8	3.1	6.7	5.4	4.8	10.4

المصدر اعداد الباحث بالاستناد الى بيانات وزارة التخطيط العراقية ، مديرية الحسابات القومية الحسابات ، الحسابات الموحدة ، سنوات واعوام مختلفة (2004-2020) .

يسهم قطاع الزراعة وفقاً للجدول (44) بنسبة قليلة قياساً بحجم الأراضي الواسعة الصالحة للزراعة ورغم هذه الإمكانيات لكن حصتها من التوظيف اقتصادياً طفيفة لا تتناسب مع حجم ذلك القطاع، خصوصاً ان العالم يتجه نحو الاقتصاد الأخضر وارتفاع الاهتمام بالزراعة والثروة الحيوانية وزيادة الاستثمارات في هذا المجال لما له من مردودات كبيرة على المدى الطويل، فبلغت نسبته في الناتج المحلي في العراق حوالي (5.4%) في 2004، لترتفع نسبته في 2005 و2006 وتقدر (6.9%)، ثم تنخفض هذه النسبة منذ 2007 إذ بلغت (4.9%) لتتراوح بين (3.6%) في 2010 و(4.0%) في 2014، ثم ينخفض الى 2.5% عام 2015، ويصل الى ادنى نسبه عام 2020 (1.3%) .

ويسهم قطاع الصناعة التحويلية وفقاً للجدول (44) بنسب تكاد تشابه قطاع الزراعة وهذا بسبب عدم الاهتمام بذلك القطاع الحيوي المهم، فالاهتمام به وتأهيله يعد من أساسيات التنمية الاقتصادية وهذه النسبة غير مرضية قياساً بما يملكه العراق من ثروات كبيرة على أرضه وفي باطنها من مواد خام معادن، إذ كانت نسبته في 2004 (1.5%) ثم بقيت تتراوح بين ال(1.7%) وهي أعلى نسبة في العايمي (2009، و2010) وبين (0.8%) وهي ادنى نسبة في عام 2020، إذ ان تأهيل مثل هذا القطاع سيضع البلد على الطريق الذي يؤدي الى الامن الاقتصادي، فهو يوفر للبلد تكاملاً بين الصناعات الاولية

والصناعات النهائية مما يساهم مساهمة فاعلة في عملية التنمية الاقتصادية عن طريق إعادة هيكلة الاقتصاد وبرز هذا القطاع سيساهم في مجابهة الازمات الناجمة في القطاعات الأخرى. ويسهم قطاع الكهرباء والماء وفقا للجدول (44) بنسب طفيفة جدا من الناتج المحلي الإجمالي في العراق وهذا بسبب عدم الاهتمام بذلك القطاع الإنتاجي ويعتبر من البنى التحتية المساهمة بشكل مباشر في تنمية القطاعات الإنتاجية الأخرى ، فالاهتمام به وتأهيلة يعد من اساسيات التنمية الاقتصادية وهذه النسبة ليست مجدية للنفع قياسا بما يملكه العراق من قدرات كبيرة في هذا المجال وفي مجالات اقتصادية أخرى ممكن ان تنتفع من هذا القطاع الرئيسي في عملية التنمية الاقتصادية ، وبلغت نسبته في 2005 و2006 حوالى (0.7%) من الناتج ، ثم بقيت تتراوح بين ال(1.3%) وهي أعلى نسبة في العاامي (2012، و2017) وبين (0.6%) وهي ادنى نسبة في عام 2004 ، فقد تراجع في 2020 الى (0.8%) اذ ان تأهيل مثل هذا القطاع سيضع البلد على الطريق الذي يؤدي الى الامن الاقتصادي ، فهو يوفر للبلد اهم ركيزة من الكائز التي تقوم عليها عملية التنمية عصب الإنتاج (الكهرباء) هذا من جهه ومن جهة أخرى فهو يوفر مردودات مالية عن طريق الجباية التي سترتفع نسبتها اذا تم تأهيله والاهتمام بتطويره وسيثبت فاعليته في عملية التنمية الاقتصادية عن طريق تشجيع المنتجين وأصحاب رؤوس الاموال على المضي قدما نحو تنفيذ مشاريعهم الإنتاجية وبدوره يؤدي الى دع التنمية عن طريق زيادة الناتج تخفيف حدة التضخم ورفع مستوى التشغيل وزيادة استخدام الموارد.

ويسهم قطاع البناء والتشييد وفقا للجدول (44) بنسب قليلة من الناتج المحلي الإجمالي في العراق لكنها أعلى بعض الشيء من نسب قطاعي الكهرباء والصناعة في العراق بسبب عدم إعطاء هذا القطاع حجمه الطبيعي في الاقتصاد العراقي ، فالاهتمام به وتأهيلة يدعم عملية التنمية الاقتصادية وهذه النسبة لا ترضي الطموح فهذا القطاع قطاع واعد لما يتمتع به العراق من اهمية استراتيجية بين البلدان من موقعه وتاريخه وثرواته المتنوعة حتى بالمجال السياحي سواء الاثري منه او السياحة الترويحية او الدينية منها مما ينعكس أداء وتطور قطاع البناء والتشييد على كافة المجالات اقتصادية، فقد بلغت نسبته في 2005 و2006 و2007 تبعا حوالى (4.4%) من الناتج ، ثم بقيت تتراوح بين ال(2.1%) وهي ادنى نسبة في عام 2004 ، وبين (8.6%) وهي أعلى نسبة في عام 2013 ، فقد تراجع في 2020 ليصل الى (3.1%) اذ ان هذا القطاع احد قطاعات الاقتصاد الذي يوفر نفع مباشر وغير مباشر فهو يساهم في الإنتاج لان له مردودات تعبر عن اثمان الخدمات التي يقدمها واثمان بيع الوحدات والمشروعات الخ ومن جهة اخى فهو يعبر عن بنى تحتية بحد ذاته .

اما قطاع النقل والمواصلات ووفقا للجدول (44) فان نسبة قليلة قياسا بحجمه ورغم ذلك لكن حصتها من التوظيف اقتصاديا طفيفة لا تتناسب مع حجم ذلك القطاع ، خصوصا ان العالم يتجه نحو تطوير وسائل النقل وتنويعها ورفدها ببنى تحتية مناسبة ومواكبة لهذا التطور كل ذلك لما له من إنتاجية عالية وحصيلة

كبيرة داعمة للاقتصاد حسب تجارب الدول المتقدمة لذا نحث على زيادة الاستثمارات في هذا المجال لمالة من مردودات كبيرة على المدى الطويل وأيضاً يعتبر من الأسس الداعمة لبقية القطاعات الاقتصادية، فبلغت نسبته في الناتج المحلي في العراق حوالي (11.9%) في 2004 وهي أعلى نسبة، لتتخفص نسبته في 2006 وتقدر (8.0%)، ثم تحافظ على نسبة تتقارب بين (6.1%) عام 2011 وهي ادنى نسبة، و (6.5%) عام (2007 لتصل نسبة قطاع النقل في عام 2020 الى (6.7%) يسبقها ارتفاع عام 2019 وقدره (8.0%). وفقاً للجدول (44) نبين نسب المساهمة لقطاع تجارة الجملة والمفرد والفنادق فعلى مدار سنوات تتقارب النسبة ففي 2004 كانت نسبة مساهمته في الناتج حوالي (6.1%) ليصل الى أعلى نسبة له في 2014 و 2015 اذ بلغت (8.2%) ثم يتراجع الى ان يبلغ في عام 2020 (5.4%)، وكما مبين في الجدول (44) والشكل رقم (40) نبين نسب المساهمة لقطاع المال والتأمين وخدمات العقارات فعلى مدار الثلاث اعوام الاولى من مدة البحث تتقارب نسبة مساهمة هذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي، ففي 2004 كانت نسبة مساهمته في الناتج حوالي (8.3%) وفي عام 2005 بلغت (8.5%) وفي عام 2006 وصلت النسبة من الناتج الى (8.7%) ثم ترتفع لتبلغ أعلى نسبة في عام 2010 الى (10.2%) ثم تعاود الانخفاض لتصل الى ادنى نسبة في 2016 وبلغت (4.5%) ثم ارتفع في الاعوام التي تلتها ليتراجع في 2020 الى (4.8%). ويتضح أيضاً من الجدول (44) نسب مساهمة قطاع خدمات التنمية الاجتماعية الذي بدأ مرتفعاً عن ماسبقه من قطاعات لا يتجاوزهُ سوى قطاع النفط اذ تبلغ نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ربع نسبة مساهمة قطاع النفط في العديد من السنوات، ففي 2004 كانت نسبة مساهمته في الناتج حوالي (8.6%) وهي ادنى نسبة مساهمة، وفي عام 2005 بلغت (9.4%) نثم يرتفع على مدار ثلاث سنوات لتتقارب نسبته ففي عام 2006 وصلت النسبة من الناتج الى (12.4%) ثم ترتفع لتبلغ أعلى نسبة في عام 2009 و 2011 الى (13.1%)، ثم تعاود الانخفاض في 2020 الى نسبة (10.4%).

## المبحث الثاني

### استشراف استحداث صندوق سيادي في العراق

#### الفرع الأول : بعض تجارب الصناديق المعمول بها في العراق:

نذكر ان الصناديق المعمول بها في العراق هي الصندوق العراقي للتنمية الخارجية وصندوق تنمية العراق وكل منها مبني بقانون او بنص قانوني او قرار صادر من جهة رسمية وتقره الحكومة العراقية، اذ تم انشاء كل منها في فترة زمنية مختلفة ولأهداف متعددة، وترجع مبررات نشأتها إلى عوامل مختلفة سنتناولها في هذا المبحث، كما سنتناول أيضاً طبيعة هذين الصندوقين وهل يعدان فعلاً من الصناديق السيادية ام لا (1)؟

**اولاً: الصندوق العراقي للتنمية الخارجية:** يتسنى لنا التعرف بشكل أكبر على طبيعة عمل هذا الصندوق اذ سنتناول ما يتعلق بالصندوق في عدة فروع، نخصص منها عن نشأة الصندوق، والهيكل الاداري للصندوق، وأهداف الصندوق، ومصادر تمويل الصندوق، وأخيراً سنتحدث عن طبيعة الصندوق وهل يعد صندوقاً سيادياً ام لا.

**1-نشأة الصندوق:** لدى العراق تجربة سابقة في انشاء الصناديق التي ممكن لو طورت تصبح سيادية، وذلك عبر انشاء الصندوق العراقي للتنمية الخارجية اسس بموجب القانون رقم 77 لعام 1974، كمؤسسة مالية عامة مستقلة إدارياً ومالياً، براسمال قدره 50 مليون دينار عراقي، وأصبح 200 مليون دينار في عام 1979 ومن مهامه وضع السياسات العامة لإستثمار اموال الصندوق وإصدار القرارات للمساهمة في المشاريع التنموية وبرامجها،(2) وإقرار شروط القروض وتقرير ما يقترضه الصندوق لحسابه ومتابعة العلاقات المالية الخارجية والثنائية والمتعددة الأطراف للعراق وكل ما يتعلق بإدارة مساهماته في المنظمات والصناديق والهيئات والشركات الدولية والاقليمية والعربية المشتركة وما يتعلق باتفاقات القروض الخارجية والاتفاقات الضريبية مع الخارج(3). يكون مقره الرئيس في العاصمة بغداد، وله انشاء فروع او مكاتب او التوكيل خارج العراق حسبما تقتضيه أعماله. وبعد سقوط النظام السابق اقتصر عمل هذا الصندوق على إدارة مساهمات العراق المالية في المنظمات والهيئات الاقليمية والدولية، وبعض المهام الإدارية.

1 -لجنة صالح حمه طاهر،صناديق الثروة السيادية ،دراسة قانونية ،،كتاب،كلية القلم الجامعة ،مركز الرافدين للحوار،الطبعة الأولى ،بيروت /لبنان 2021،ص128.

2 -حسين الخاقاني،الصندوق العراقي للتنمية الخارجية ،أوراق في علاقات العراق الخارجية الاقتصادية، شبكة العراقيين الاقتصاديين العراقيين ، منشور، على الرابط التالي، تاريخ الاطلاع 2023/4/3،

<http://iraqieconomists.net/ar/2021/06/18>

3 -وزارة المالية،نبذة عن الصندوق العراقي للتنمية الخارجية،جمهورية العراق، التاريخ،2023/1/18، متوفر على الرابط ، <https://ifed.gov.iq/>

## 2-ميررات انشاء صندوق التنمية الخارجية :

أ- **الاسباب السياسية:** - ان الهدف من انشاء الصندوق هو لتقديم المساعدات الخارجية لبعض الدول لأسباب تنبع من السياسة الخارجية للدولة العراقية انذاك، فان لتقديم المساعدات هنا بعدين أساسيين أحدهما قومي والآخر دولي

ويتمثل البعد القومي المزعوم بمسعى الدولة العراقية إلى تهيئة الامكانيات والمستلزمات اللازمة لإرساء دعائم التكامل الاقتصادي العربي عن طريق التضامن العربي وصولاً إلى تحقيق الوحدة العربية. اما البعد الدولي يتبين عن طريق محاولة الدولة العراقية تخفيف الاعتماد المطلق للدول النامية على المساعدات الخارجية المقدمة من الدول المتقدمة ذلك لتعزيز موقفها المستقل وتكييف سياساتها الخارجية بالشكل الذي يخدم المصلحة العليا للبلد(1).

ب- **أسباب تنموية تتعلق بتحقيق التنمية في الدول النامية:-** يتضح لنا ان العراق كان يعيش حالة من الرفاهية والانتعاش الاقتصادي نوعاً ما اذا ما قورن بالوقت الحالي، فقد امتازت تلك المده بتنامي الايرادات النفطية والقدرة المالية للدولة اذ اصبح من الدول المانحة للمساعدات الخارجية، وأخذ بنظر الاعتبار موقع العراق كبلد منتج للنفط تتوفر لديه عوائد يحتاجها لمشاريعه الانمائية العديدة داخل البلد ، فقرار انشاء صندوق للتنمية الخارجية يسهم في تحقيق ما تؤمن به الحكومة العراقية وتطمح إلى تحقيقه في مجالات التنمية والتكامل الاقتصادي بين الاقطار العربية والتطور الاقتصادي والاجتماعي في بلدان العالم النامي وبالرغم من حاجة العراق لتلك الاموال والعوائد في دعم مشاريعه التنموية إلا ان ذلك لم يمنعه من تقديم المساعدة للدول النامية فضلاً عن السبب الانمائي من انشاء الصندوق(2)

ج- **أسباب تتعلق بالجانب الاقتصادي:-** تعد الاسباب الاقتصادية من أسباب المهمة لنشأة الصندوق العراقي للتنمية الخارجية، ان السبب الاقتصادي لانشاء الصندوق هو تقديم المساعدات للدول المحتاجة بغية تحقيق نوع من الرفاه المادي ، وهذا يعني ان العراق كان يهدف من وراء ذلك تعزيز وتحسين علاقاته الاقتصادية مع البلدان المقدمة لها تلك المساعدات وفتح منافذ جديدة للتبادل التجاري معها (3).

3- **أهداف ورؤيا الصندوق العراقي للتنمية الخارجية(4):** حددت المادة الثانية من القانون الاعمال التي يهدف الصندوق العراقي الى تحقيقها:

-منح القروض المتوسطة والطويلة الأجل للاقطار العربية بشروط ميسرة مع الأفضلية للمشاريع الحيوية

1 -جودت كاظم العاني، دور المساعدات في السياسة الخارجية، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، 1982، ص396

2 -الاسباب الموجبة في قانون الصندوق العراقي للتنمية الخارجية رقم 77 لسنة 1974 المعدل.

3 -لجنة صالح حمه طاهر، صناديق الثروة السيادية، دراسة قانونية، مصدر سابق، 2021، ص131

4 -وزارة المالية، نبذة عن الصندوق العراقي للتنمية الخارجية، جمهورية العراق، التاريخ، 2023/1/18، متوفر على الرابط <https://ifed.gov.iq/الاهداف-والرؤيا/>



-المساهمة في المشروعات الانمائية ذات الطابع الاستثماري مع الأفضلية لمشروعات التكامل الاقتصادي العربي

- تشجيع توظيف الاموال العامة والخاصة بطريق مباشر او غير مباشر بما يكفل تطور عمليات التنمية الاقتصادية في الأقطار العربية والبلدان النامية ، والتكامل الاقتصادي العربي. توفير الخبرات والمعونات الفنية في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية في الأقطار العربية والبلدان النامية. -التعاون والتنسيق مع صناديق التنمية العربية والدولية التي يساهم العراق فيها وغيرها من صناديق التنمية - متابعة علاقات العراق المالية الخارجية المتعددة الأطراف والثنائية وكل ما يتعلق بإدارة مساهماته وكل ماله علاقة باتفاقات القروض والاتفاقات الضريبية.

**4-الهيكل التنظيمي للصندوق العراقي للتنمية الخارجية ومجلس ادارته:** يتشكل الصندوق العراقي للتنمية الخارجية من مجلس الإدارة ومجلس التخطيط ومجموعة من الاقسام الإدارية والفنية والمالية تزاوّل كل منها مهمتها بإدارة الصندوق وتنظيمه كل حسب اختصاص، يكون مجلس إدارة الصندوق هو السلطة العليا في الصندوق وله حق منح بعض الصلاحيات لرئيس المجلس او من يفوضه كما ويقوم بوضع النظام الداخلي للصندوق بعد استحصال الموافقة من مجلس التخطيط، ويتكون مجلس إدارة الصندوق من رئيس وستة من الأعضاء الأصليين وعضوين احتياط، يكون الرئيس متفرغ ودرجة وزير اما الاعضاء الأصليين والاحتياط من ذوي الكفاءة والأختصاص ويعينون جميعهم بمرسوم جمهوري ولمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد(1)، ويكون هذا المجلس هو السلطة العليا في الصندوق.

ومن الجدير بالذكر ان الصندوق قد عانى منذ عام 2003 ولغاية عام 2014 من عدم تحقق هذه المادة {الفقرة (1)من المادة (7)} من قانونه اذ كان يدير الصندوق مدير عام بدرجة خاصة تكون قراراته منفردة بدون تشكيل مجلس إدارة للصندوق وحسب ما نص عليه قانونه واستناداً إلى قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (390)في 1/4/1984 فقد تم تعديل درجة رئيس الصندوق إلى درجة خاصة(2) .

1 -الفقرة (1)من المادة(7) في قانون الصندوق العراقي للتنمية الخارجية المعدل،والفقرة(2)من المادة(1)من نظام الصندوق العراقي للتنمية الخارجية رقم (34)لسنة 1977.  
2 -عصام فرج عبد العزيز،مساعدات العراق الخارجية من خلال الصندوق العراقي للتنمية الخارجية، رسالة ماجستير،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، 1990 ،ص69



مخطط (9) يبين مهام مجلس الإدارة للصندوق العراقي للتنمية الخارجية



المصدر، -وزارة المالية،نبذة عن الصندوق العراقي للتنمية الخارجية،جمهورية العراق، التاريخ،2023/1/23،  
متوفر على الرابط <https://ifed.gov.iq/الاستثمارات/>

أ-اقسام الصندوق:وسنعرض اقسام الصندوق كما يأتي:

- قسم الموارد البشرية:- يركز على المهام الخاصة بموظفي القسم بواسطة تقسيم الصندوق طبقاً للأنشطة المختلفة التي يزاولها من قروض ومنح وإبرام اتفاقيات، (1) كما ويهتم هذا القسم بشؤون المنتسبين فيحرص على متابعة السجلات الخاصة بانتسابهم وصرف مستحقاتهم المالية، علماً ان منتسبو الصندوق يخضعون إلى قواعد الخدمة والملاك والانضباط التي يخضع لها منتسبو المصارف العراقية حسب قانون الصندوق(2).
- قسم القروض:- ويختص بتقديم منح القروض المتوسطة والطويلة الأجل إلى البلدان العربية والنامية التي يهدف الصندوق إلى تمويل مشاريعها الإنمائية وخططها بإقرار مجلس إدارة الصندوق وبمصادقة رئيس مجلس التخطيط.(3)

1 -وزارة المالية،نبذة عن الصندوق العراقي للتنمية الخارجية،جمهورية العراق، التاريخ،2023/1/23، متوفر على الرابط <https://ifed.gov.iq/الاستثمارات/>

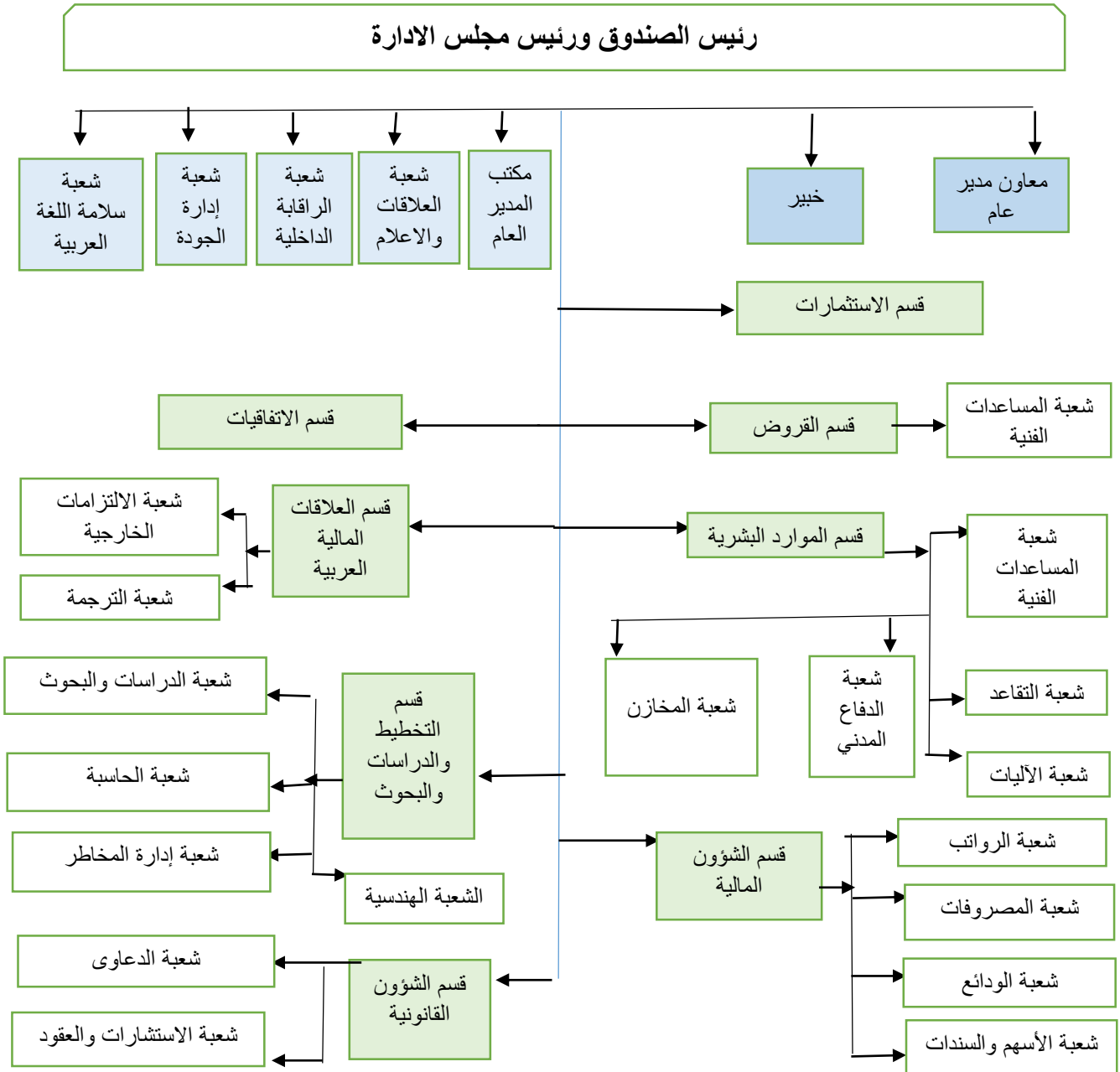
2 -المادة (9) من قانون الصندوق العراقي للتنمية الخارجية المعدل.

3 -الفقرة أولاً من المادة (2) من نظام الصندوق العراقي للتنمية الخارجية.

- قسم العلاقات المالية العربية والدولية:- ويهتم بتنسيق العلاقات المالية مع الهيئات المالية والجهات المختصة في جميع دول العالم وبخاصة الدول النامية والعربية التي يهتم الصندوق بتمويل مشاريعها التنموية خلال المشاركة في جمع المعلومات وتنظيم البيانات الخاصة بالمنح والمساعدات الخارجية التي يقدمها الصندوق، وكذلك التنسيق مع الصناديق التنموية والمؤسسات المالية الدولية والعربية في شأن برامج المنح والمساعدات الخارجية، كما ويختص هذا القسم بمتابعة سداد الدول المعنية للقروض التي يقدمها الصندوق(1).
- قسم الاستثمارات:- ويقوم بانجاز أنشطة الصندوق من استثمار الاموال المتوفرة عن طريق عقد اتفاقيات مع الدول النامية والفقيرة(2)
- قسم الإتفاقيات:- ويهتم بتنظيم اتفاقيات القروض الثنائية والمتعددة الأطراف التي يبرمها الصندوق مع الدول العربية والنامية ويتولى تنفيذ الاتفاقيات رئيس مجلس إدارة الصندوق باعتباره المسؤول المباشر.
- قسم الشؤون المالية:- ويرأس هذا القسم مراقب الحسابات الذي يعين من قبل رئيس مجلس التخطيط، ويتولى إعداد الموازنة التخمينية وتقديم الحسابات الختامية إلى ديوان الرقابة المالية لإقرارها، ويتولى المراقب أيضا إدارة شؤون الحسابات وتدقيق حسابات الصندوق(3).
- قسم الشؤون القانونية.
- قسم التخطيط والدراسات والبحوث.

1 -لجنة صالح حمه طاهر، صناديق الثروة السيادية، دراسة قانونية، مصدر سابق، 2021، ص132-133  
2 -إلهام محمد واثق، المحاسبة عن أموال الصناديق السيادية في ضوء الممارسات المحاسبية الحكومية أنموذج مقترح، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2016، ص107.  
3 -الفقرة(2) من المادة (10) من قانون الصندوق العراقي للتنمية الخارجية المعدل.

مخطط (10) يبين اقسام هيكل الصندوق العراقي للتنمية الخارجية



المصدر، -وزارة المالية،نبذة عن الصندوق العراقي للتنمية الخارجية،جمهورية العراق، التاريخ،2023/1/23،  
متوفر على الرابط <https://ifed.gov.iq/الاستثمارات/>

5- استثمارات الصندوق العراقي للتنمية الخارجية(1)

أ- طبيعة عمل قسم الاستثمارات : استنادا الى النظام الداخلي للصندوق العراقي للتنمية الخارجية فان قسم الاستثمارات معني بالآتي:

1-وزارة المالية،نبذة عن الصندوق العراقي للتنمية الخارجية،جمهورية العراق، التاريخ،2023/1/23، متوفر على الرابط <https://ifed.gov.iq/الاستثمارات/> -

-إدارة ومتابعة استثمارات وزارة المالية / الصندوق العراقي للتنمية الخارجية في جمهورية العراق الخارجية المتمثلة في مساهمته في رؤوس أموال الشركات العربية المشتركة التي تتوزع في عدد من الدول العربية<sup>(1)</sup>، ويبلغ عددها (30) شركة ويتركز الاستثمار فيها قطاعياً "على المشاريع (الصناعية والمالية والنقل والزراعة والنفط). -تنسيق حضور ممثلي العراق في بعض اجتماعات مجالس الإدارة والجمعيات العامة العادية وغير العادية للشركات.

-متابعة تقارير ممثلي العراق بشأن حضورهم الاجتماعات للشركات.

-تقديم التوصيات اللازمة للممثلين المتمثلة بوجهة نظر الصندوق عن جميع الأمور المهمة والقرارات التي تخص عمل تلك الشركات.

-متابعة وتحصيل الديون المترتبة بذمة بعض الشركات لصالح الصندوق العراقي والتفاوض بشأنها.

-الإيرادات: أن أغلب إيرادات الصندوق متأتية من حصته من الأرباح المتحققة للشركات العربية المشتركة المساهم بها ويحول 50% من صافي إيراداته الكلية إلى حساب خزانة الدولة استناداً إلى المادة (11) من عقد تأسيسه .

#### الآفاق المستقبلية للقسم

يتطلع قسم الاستثمارات إلى فتح آفاق جديدة للتعاون المشترك بين جمهورية العراق والدول العربية الشقيقة عن طريق عضويته في مجالس إدارات الشركات العربية المشتركة المساهم بها لإقامة مشاريع في مختلف المجالات وذلك لأغراض تنموية وربحية. يسعى إلى تطوير كوادره وذلك بإشراك موظفيه في دورات وزيارات إلى مؤسسات وصناديق عربية وأجنبية تمتلك خبرة في مجالات الاستثمارات المالية والتنمية البشرية<sup>(2)</sup>.

**6-تطور راس مال الصندوق العراقي للتنمية الخارجية:**بلغ رأسمال الصندوق عند تأسيسه (50) مليون دينار عراقي يدفع من الميزانية العامة للدولة مرة واحدة لتمويل الصندوق في بداية تأسيسه، ومن ثم يمول نفسه ذاتياً ليستمر في أداء انشطته وفي عام 1979 أصدر مجلس قيادة الثورة المنحل تعديلاً على قانون تأسيس الصندوق متعلقين برأسماله،<sup>(3)</sup> التعديل الأول تم في عام 1979 الذي ضاعف رأسمال الصندوق إلى (100) مليون دينار عراقي، كما أضيفت إلى رأسماله مساهمات العراق في رساميل صناديق التنمية العربية والدولية ذات الأغراض المشابهة<sup>(4)</sup>،

1 -حسين الخاقاني، الصندوق العراقي للتنمية الخارجية، أوراق في علاقات العراق الخارجية الاقتصادية، مصدر سابق، تاريخ الاطلاع 2023/4/3، <http://iraqieconomists.net/ar/2021/06/18>

2 -وزارة المالية، نبذة عن الصندوق العراقي للتنمية الخارجية، جمهورية العراق، التاريخ، 2023/1/23، مصدر سابق، متوفر على الرابط <https://ifed.gov.iq/الاستثمارات/>

3 -لجنة صالح حمه طاهر، صناديق الثروة السيادية، دراسة قانونية، مصدر سابق، 2021، ص 138

4 -الفقرة (1) من المادة (2) من قانون التعديل الأول لقانون الصندوق العراقي للتنمية الخارجية رقم (77) لعام 1974، رقم (90) لعام 1970، منشور في جريدة الوقائع العراقية، عدد 30، 1979/7/2723، ص 2.

جدول (39) يبين تطور راس مال الصندوق العراقي للتنمية الخارجية

العام	حجم راس المال مليون دينار
1974	50
1979	200
1989	377.4

كما أضيفت إلى راسماله مساهمات العراق في رساميل صناديق التنمية العربية والدولية ذات الأغراض المشابهة<sup>(1)</sup>، اما التعديل الثاني والذي ضاعف راسمال الصندوق مرة أخرى ليصبح (200) مليون دينار في عام 1979 فضلا عن المساهمات المذكورة في التعديل الاول<sup>(2)</sup>.

وفي عام 1989 بلغ راسمال الصندوق (377.4) مليون دينار عراقي متأتي من حصيلة جمع راسماله النقدي المقرر لغاية التاريخ المذكور البالغ (200) مليون دينار عراقي ومجموع المساهمات الاسمية في رساميل الصناديق ذات العلاقة لغاية نفس التاريخ البالغ 535.36 مليون دولار امريكي، اما راسماله المدفوع لغاية نهاية عام 1989 فقد بلغ (225.7) مليون دينار عراقي متحصل من جمع راسماله النقدي المدفوع لغاية التاريخ ذاته 1989 البالغ (132) مليون دينار عراقي ومجموع المساهمات في رساميل الصناديق المدفوعة فعلا من قبل وزارة المالية لغاية نفس التاريخ.

ان إضافة مساهمات الدولة في رساميل صناديق التنمية العربية والدولية ذات الأغراض المشابهة إلى راسمال الصندوق العراقي أدت من الناحية العملية إلى عدم ثبات راسمال الصندوق تبعا لتغيرات المساهمات التي غالباً ما يطرأ عليها زيادات متعاقبة وفقاً للقرارات التي تتخذها مجالس إدارتها بسبب مسايرتها للوضع السياسي وما يراه النظام المسيطر على زمام الامر في تلك الحقبة، وعليه فقد بقي جزء المساهمات من راسمال الصندوق مفتوحاً تبعا للتطورات التي تطرأ على هذه المساهمات، والتي تقع مهمة تسديدها على وزارة المالية ثم تحويلها إلى الصندوق العراقي كفضلا عن راسماله المدفوع<sup>(3)</sup>

#### 7- مصادر تمويل الصندوق العراقي للتنمية الخارجية:

أ- مبلغ (200) مليون دينار عراقي - نظراً لتعديل القانون - يدفع مباشرة من الموازنة العامة ولمرة واحدة فقط اذ يمول الصندوق نفسه ذاتياً فيما بعد<sup>(4)</sup>.

1 - الفقرة (1) من المادة (2) من قانون التعديل الأول لقانون الصندوق العراقي للتنمية الخارجية رقم (77) لعام 1974، رقم (90) لعام 1970، منشور في جريدة الوقائع العراقية، عدد 30، 1979/7/2723، ص2.  
2 - المادة (1) من قانون التعديل الثاني لقانون الصندوق العراقي للتنمية الخارجية رقم (77) لعام 1974، رقم (152) لعام 1979 منشور في جريدة الوقائع عدد 3، 1979/12/2743، ص557.  
3 - عصام فرج عبدالعزيز، مساعدات العراق الخارجية من خلال الصندوق العراقي للتنمية الخارجية، مصدر سابق 1990، ص69-70.  
4 - إلهام محمد واثق، المحاسبة عن أموال الصناديق السيادية في ضوء الممارسات المحاسبية الحكومية، مصدر سابق، ص100 وينظر المادة (3) من قانون الصندوق العراقي للتنمية الخارجية المعدل.

ب- مساهمات العراق في رساميل صناديق التنمية العربية والدولية ذات الأغراض المتشابهة كما وتعد في نفس الوقت جزءاً من رأس مال الصندوق.

ج- مبالغ مساهمات وزارة المالية في رؤوس أموال الشركات العربية المشتركة، وتعد في نفس الوقت جزءاً من رساميل الصندوق<sup>(1)</sup>.

وتتمثل عوائد صندوق التنمية الخارجية بالآتي<sup>(2)</sup>:

أ- حصة الصندوق من مساهماته المالية في الشركات العربية المشتركة .

ب- عوائد استثمار السيولة في المصارف المحلية والأجنبية .

ج- فوائد القروض الممنوحة للدول والمؤسسات العربية والإقليمية والعالمية وان نسبة الفوائد لا تتجاوز الـ(2.5%) .

د- عوائد توظيف أموال الصندوق في ضمان الأسهم والاوراق المالية الخاصة بالمشروعات التي سبق وان ساهم الصندوق العراقي للتنمية فيها .

هـ- عوائد الدراسات الاقتصادية والهندسية والفنية التي يجريها الصندوق بصورة منفردة او بالتعاون مع المؤسسات الأخرى

**ثانياً: صندوق تنمية العراق:** لكي نتمكن من التعرف على صندوق تنمية العراق والاحاطة بتفاصيله يتطلب ذلك تناول الموضوع من جميع جوانبه والتطرق إلى قوانينه ونظمته و تحديد طبيعته القانونية ومدى تطابقه مع السمات والأهداف العامة التي تنطبق على جميع صناديق الثروة السيادية في العالم، لذا سنتناول موضوع صندوق تنمية العراق من اذ كيفية التأسيس وأسباب ودوافع نشأته والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها الصندوق ومصادر تمويل الصندوق وأمواله والممارسات، وذلك في عدة فروع، وكما يأتي:

**1- نشأة الصندوق:** تم تأسيس صندوق التنمية العراقي في 15 أيار عام 2003 بموجب الفقرة 12 وترتيباتها في الفقرات (13,14,20) من قرار مجلس الامن الدولي رقم (1483) وقد أشار الى {انشاء صندوق تنمية للعراق يوضع في عهدة البنك المركزي العراقي تودع فيه جميع صادرات العراق من مبيعات النفط والمنتجات النفطية والغاز ويتم استعمال الصندوق بشفافية لتلبية جميع الاموال العراقية المجمدة }، فهو حساب احتياطي بالعملة الأجنبية ويقع ضمن العمليات المتعلقة باستثمار الاحتياطيات الدولية والغرض مواجهة الحالات العرضية والطارئة في الموازنة العامة ويتم تسعير برميل النفط عند اعداد الموازنة بأقل من الأسعار المعتمدة اثناء التصدير أي اعتماد سياسات استقرار وانسيابية عالية في تمويل النفقات العامة عند تعرض موارد البلاد المالية الى تقلبات مفاجئة او غير مرغوبة خلال العام المالية<sup>(3)</sup> . ان السياسة التي يتبعها

1 -لجنة صالح حمه طاهر، صناديق الثروة السيادية، دراسة قانونية، مصدر سابق، 2021، ص139  
2 -إلهام محمد واثق، سعد سلمان المعيني، متطلبات الشفافية والافصاح عن صناديق الثروة السيادية في ظل مبادئ سننباغو، الجامعة العراقية، 2014، ص21  
3 -القسم الثالث من اللائحة التنظيمية الصادرة عن السلطة الأتتلافية المؤقتة صندوق تنمية العراق رقم (2) لعام 2003.

الصندوق في استثماراته هي سياسة تفضل السيولة على العائد، فاستثمار الفائض موجه نحو حوالات الخزينة ذات الأجل القصير، والتي تتميز بخلوها من المخاطرة وأكد بان صندوق التنمية هو حساب مصرفي مفتوح لدى البنك الاحتياطي الفدرالي تودع فيه كل إيرادات النفط وتستقطع منه نسبة (5%) اذ تذهب لجنة التعويضات لتحويل الى الكويت لتسديد التعويضات البالغة (52) مليار دولار في حينها وما تبقى (95%) حصة صندوق تنمية العراق في الحساب المفتوح باسم البنك المركزي العراقي لمصلحة جمهورية العراق (4). وفي 12 تشرين لثاني 2022 اكدت الحكومة العراقية في قانون الموازنة العامة اقرار تأسيس صندوق التنمية العراقي وسيتم تمويله من استقطاع نسبة من إيرادات النفط ومنه تتفرع صناديق تخصصية للسكن والتربية والصحة وغيرها (2).

## 2- عوامل ساعدت على تأسيس صندوق تنمية العراق:

خلال مراجعة مقدمة اللائحة التنظيمية لصندوق تنمية العراق والصادرة عن سلطة الائتلاف المؤقتة المنحلة يتجلى لنا بوضوح أسباب تأسيس صندوق تنمية العراق اذ نصت على (وتأكيداً مرة أخرى على احد الأهداف الكبرى التي تسعى السلطة الائتلافية المؤقتة من أجل تحقيقها هو ضمان توظيف موارد صندوق تنمية العراق الذي تم انشائه مؤخراً وموارد البلد الأخرى، بما فيها النفط العراقي ومنتجاته استخدامها من أجل تحقيق الخير والرفاهية للشعب العراقي) (3). اذ من المؤكد ان السبب المهم لتأسيس الصندوق هو إعادة اعمار العراق وحل النزاع المسلح المتواصل في العراق عن طريق تكليف الإدارة المدنية في العراق، وفي تلك المدة كانت هنالك دعوات لإنشاء صندوق ثروة سيادي في العراق اذ مهد الطريق لإنشاء الصندوق واول من طرح فكرة انشاء صندوق تنمية العراق هو نائب مؤسسة امريكا الجديدة للأبحاث الاقتصادي الأمريكي (ستيفن كلمونز) في مقال نشره في 2003/4/9 حول فكرة تطبيق تجربة الأسكا في توزيع عوائد النفط في العراق عن طريق العمل على إقامة مايسمى ب(صندوق العراقيين) الذي يخصص مائتيارب 40% من عوائد النفط وتوزيعها مباشرة على المواطنين (4)، اذ افترض في حينها ان الإيرادات النفطية تصل الى (20) مليار دولار، تحصل الحكومة على 12% منها لإقامة مشاريع عامة ويودع الباقي في الصندوق شرط ان يتم استثماره بمختلف أدوات الاستثمار وتوزع عوائده بعدالة بين المواطنين (5)، وقد طرحت فكرة انشاء صندوق ثروة سيادي أيضا من الاقتصادي (توماس بالي) الذي دعا الى تطوير الأفكار التي طرحت

1 -سوزان محمد عز الدين، مدى توافق صندوق تنمية العراق لمتطلبات صناديق الثروة السيادية دراسة تحليلية للآطار القانوني والهيكل المؤسسي على وفق معايير سننياغو، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 22، العدد 78، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، سنة 2016، ص 226.

2 -بحث منشور على الرابط <https://www.nasnews.com/view.php?cat=97497>، 11/12/2022.

3 -ينظر في ديباجة اللائحة التنظيمية الصادرة عن السلطة الائتلافية المؤقتة صندوق تنمية العراق رقم (2)، سنة 2003.

4 -حسن لطيف كاظم، عاطف لافي مرزوك، حيدر نعمة بخيت، إشكالية الدور التنموي لصناديق الثروة السيادية مع إشارة خاصة الى إمكانية انشاء صندوق سيادي في العراق، مجلة دراسات اقتصادية عدد 3، بيت الحكمة، 2013، ص 47.

5 -خالد شامي ناشور العطواني، الدور التنموي لصناديق الثروة السيادية في بلدان مختارة مع إشارة خاصة الى صندوق تنمية العراق، أطروحة دكتورا، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، 2016، هامش ص 156.



بخصوص تطبيق نموذج الأسكا في العراق والذي ينسجم مع الأهداف المعلنة للإدارة الأمريكية في تطوير الديمقراطية في العراق وتضييق فجوات التفاوت وتطوير الأوضاع السياسية والاقتصادية في العراق<sup>(1)</sup>. وكل هذه الدعوات كان لها الأثر الكبير في انشاء صندوق تنمية العراق.

### 3- الهيكل التنظيمي لصندوق تنمية العراق:

وقعت مهمة إدارة الصندوق على البنك المركزي العراقي ويتكون الصندوق من مجلس إدارة ومجموعة لجان والاقسام الإدارية والموظفين الإداريين الذين يتولون مهام الصندوق وكما يأتي:

أ- إدارة الصندوق: يتولى المدير الاداري للسلطة الائتلافية المؤقتة المنحلة إدارة الصندوق والاشراف والسيطرة على تأسيس واستخدام الصندوق لصالح الشعب العراقي ونيابة عنه<sup>(2)</sup>، وتكون صالحيه الامر بصرف اموال الصندوق حصراً بالمدير الاداري وحده او من ينوب عنه للصرف<sup>(3)</sup>، وتتم إدارة الصندوق بالتنسيق مع البنك الاحتياطي الفدرالي عن طريق نظام اتصالات .

ب- إدارة السياسة الاقتصادية للصندوق: وتقع مهمة مدير السياسة الاقتصادية للصندوق على عاتق مدير السياسة الاقتصادية في السلطة الائتلافية المؤقتة ويتولى مسؤولياه بالتنسيق مع البنك المركزي العراقي وبنك الاحتياطي الامريكي<sup>(4)</sup> .

ج- لجنة مراجعة البرامج: تقوم هذه اللجنة بمراجعة جميع المتطلبات المتنافسة مع بعضها البعض من أجل استعادة رفع المعاناة عن العراق واستعادة ازدهاره وتقوم هذه اللجنة بتقسيم المصادر والتشاور مع الإدارة المؤقتة لوضع الخطط تماشياً مع الاطار العام للموازنة وفقاً للاولويات وتأخذ اللجنة بنظر الاعتبار اثناء وضعها الخطط المعلومات التي يوفرها المجلس التنسيقي الدولي التابع للسلطة الائتلافية المؤقتة والهيئة الدولية للاستشارات والرصد وكيانات أخرى طبقاً لما هو ملائم<sup>(5)</sup>. وتعمل اللجنة بالتنسيق واتشاور مع مجلس التنسيق الدولي من أجل انماء وانعاش النظام الاقتصادي العراقي وتطويره والعمل على مشاركة الدول المانحة عن طريق توفير لجنة مراجعة البرامج المعلومات حول طبيعة ومجال المساعدات الدولية الى العراق<sup>(6)</sup>.

د- هيئة الاستثمارات: وتتكون من مندوبين يمثلون الامين العام لهيئة الامم المتحدة وتضم كل من ، المدير الإداري لصندوق النقد الدولي والمدير العام للصندوق العربي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ورئيس البنك

1 -مجيد الهيبي ،ثروة العراق النفطية من أداة للدكتاتورية الى قاعدة محتملة للديمقراطية في النفط والاستبداد ،الاقتصاد السياسي للدولة الربيعية،معهد الدراسات الاستراتيجية،بغداد،2007،ص321-338  
2-فلاح حسن ثويني ، خالد شامي ناشور، صناديق الثروة السيادية ودورها التنموي، ط1 ،بيت الحكمة،بغداد،2018،ص212.  
3 -المادة(2)من القسم الخامس من اللائحة التنظيمية الصادرة عن السلطة الائتلافية المؤقتة صندوق تنمية العراق رقم (2) لعام 2003.  
4 -فلاح حسن ثويني ، خالد شامي ناشور، صناديق الثروة السيادية ودورها التنموي،مصدر سابق،ص212.  
5 -المادة (3) من القسم الثاني من اللائحة التنظيمية الصادرة عن السلطة الائتلافية المؤقتة صندوق تنمية العراق (2) لسنة 2003 -  
6 -المادة (4)من القسم الثاني من اللائحة التنظيمية الصادرة عن السلطة الائتلافية المؤقتة صندوق تنمية العراق رقم (2) لعام 2003.



الدولي وماليزيد عن ثلاثة اشخاص تعينهم هيئة الاستثمارات ويوفق عليهم المدير الإداري. والهيئة بمهام منها مراجعة الحسابات وتدقيقها وتقديم المعلوما والملاحظات المناسبة الى لجنة مراجعة البرامج والى المدير الإداري.

ه-قسم الحسابات: يتولى هذا القسم مراقبة ومراجعة حسابات الصندوق وحساب الإيرادات و مبيعات النفط ويقوم بهذه لمهام مجموعة من المحاسبين يتراسهم مراجع الحسابات يرشحهم المدير الإداري للصندوق بالتوافق مع هيئة الاستشارات التي يرفعون تقاريرهم إليها وللمدير الإداري(1).

و-قسم التسجيل:يقوم بتسجيل جميع معاملات واموال الصندوق في دفاتر حسابات البنك ويتولى البنك المركزي العراقي مهمة تسجيل معاملات واموال صندوق التنمية العراقي في دفاتر حسابات البنك ويدير الصندوق وفقا لتوجيهات المدير الإداري او من ينوب عنه(2).

ز-بنك الاحتياطي الفدرالي الامريكي في نيويورك:ان البنك الفدرالي المريكي ليس من ضمن تشكيلات الصندوق انما يقوم بتوجيهه من المدير الإداري بفتح حساب البنك المركزي العراقي وحساب صندوق تنمية العراق ويسجل معاملاته في دفاتره وفقا لما يطلبه المدير الإداري منها اي ان توجيهاته بفتح الحساب تعد ضمن التشكيل الإداري للصندوق،فيفتح البنك الفيدرالي حساب لايرادات مبيعات النفط ومنتجاته الغاز الطبيعي ويسجل في الإيرادات الاولية من جميع المبيعات التي يصدرها العراق من مبيعات النفط والغاز الطبيعي ويطلب من البنك الفدرالي بتحويل 95% من تلك الايرادات الى حساب البنك المركزي العراقي وصندوق تنمية العراق وتحويل 5% الى حساب التعويضات الدولي.

#### يلتزم صندوق تنمية العراق بالمبادئ المالية التالية:

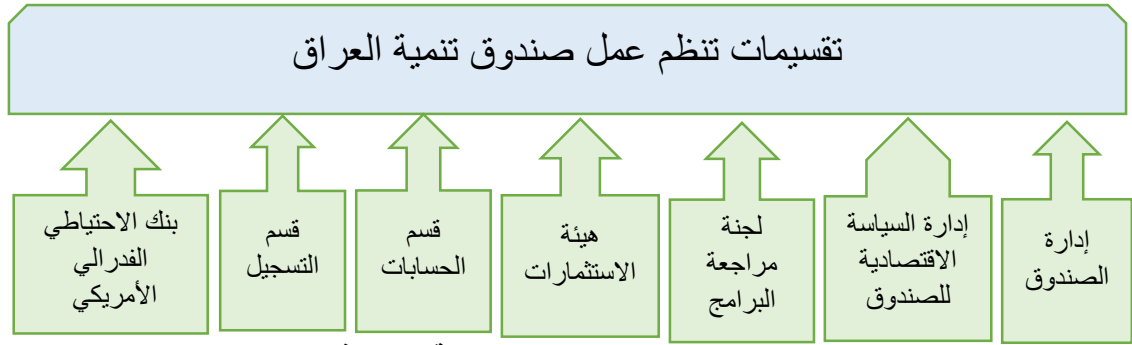
1. الاحتفاظ براس مال مناسب، واحتياطيات وسيولة.
2. اتخاذ التدابير المناسبة بالحالات - انخفاض قيمة الأصول - دفع الالتزامات-التصرف اثناء حصول خسائر.
- 3.مسك السجلات الحسابية والمالية المناسبة.
- 4.المراقبة الفعالة لمعايير إدارة المخاطر عن الأنتمان والتشغيل.
- 5.التأكد من تنوع الأصول والحفاظ على راس مال الصندوق واحتياطياته(3).

ومما تقدم نلاحظ ان التقسيمات هذه هي إجراءات تنظيمية لإدارة وتنظيم عمل الصندوق والهيئات المرتبطة به وليست هيكل تنظيمي وإداري بالمعنى المطلوب السبب في ذلك بان المكلفون بإدارة عمل الصندوق في جميع أقسامه هم نفسهم المكلفون بإدارة الدولة العراقية في تلك الفترة الانتقالية (سلطة الائتلاف المؤقتة).

ويمكن ان نعرض هذه التقسيمات عن طريق المخطط التالي رقم (43):

1 -لجنة صالح حمه طاهر،صناديق الثروة السيادية،دراسة قانونية،مصدر سابق، 2021،ص153  
2 المادة (6) من القسم الثاني من اللائحة التنظيمية الصادرة عن السلطة الانتقالية المؤقتة صندوق تنمية العراق رقم (2) لعام 2003.  
3 -سوزان محمد عز الدين الداودي،تحليل مقارنة بين صناديق الثروة السيادية وصندوق تنمية العراق في اطار معايير الحاكمية الدولية،رسالة ماجستير،كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد،2014،ص84-85.

مخطط ( 11 ) التقسيمات التي تنظم عمل صندوق تنمية العراق



المصدر من اعداد الباحث استناد الى الهيكل التنظيمي لصندوق تنمية العراق في - لجنة صالح حمه طاهر، صناديق الثروة السيادية، دراسة قانونية، مصدر سابق، 2021، ص151-152-153-154.

4 - مصادر اموال صندوق تنمية العراق:

بدأ صندوق تنمية العراق نشاطه براسمال عند تأسيسه (50.000.000.000) خمسون مليار دينار عراقي كمساهمة من الدولة إلى الصندوق و (50.000.000) خمسون مليون يورو كبداية تأسيسه<sup>(1)</sup>، اما مصادر تمويل الصندوق، فكانت في بداية تأسيسه تأتي من واردات النفط مقابل الغذاء والدواء وفقا لبرنامج الامم المتحدة بموجب القرار رقم (986) لعام 1996<sup>(2)</sup>، وبعد انتقال صندوق تنمية العراق من سلطة الائتلاف المؤقتة إلى الحكومة العراقية المنتخبة عام 2005 اصبح الصندوق يمول من عوائد النفط ومن الاموال التي صودرت من حسابات الرئيس السابق وأسرته<sup>(3)</sup>.

ويمكن توضيح مصادر تمويل صندوق تنمية العراق بالآتي

- اول مصدر هو إيرادات النفط ويتم التمويل بتحويل نسبة 95% من إيرادات صادرات النفط العراقي ويمول الصندوق من مصادر أخرى، وتذهب النسبة المتبقية (5%) الى صندوق تعويضات الكويت الذي انشئ بموجب قرار مجلس الامن رقم (686) لعام 1990<sup>(4)</sup>.
- مبالغ المقدمة من مجلس الوزراء والمقرة من قبل مجلس النواب والموجهة للدعم التنموي الاقتصادي والخدمات والمنتجات المحددة بموجب هذا القانون<sup>(5)</sup>.
- المنح والتبرعات المقدمة من قبل المنظمات الاولية والحكومات والوكالات الأجنبية والمؤسسات المالية الأخرى<sup>(6)</sup>.

1-سوزان محمد عز الدين ،مدى توافق صندوق تنمية العراق لمتطلبات صناديق الثروة السيادية دراسة تحليلية للاطار القانوني والهيكل المؤسسي على وفق معايير سانتياغو ،كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد،مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ،المجلد 22، العدد78، السنة 2016.

2-قرار مجلس الأمن رقم (986) صدر يف 5/نيسان/1995 ووثائق الأمم المتحدة.

3-سنان عبد الحمزة تايه ،صندوق الثروة السيادي العراقي، هل سيكون الحل ام جزء من المشكلة ،بحث مقدم الى المؤتمر الخامس لكلية القانون جامعة البصرة بالاشتراك مع كلية شط العرب الجامعة ،2013،ص16.

4-لجنة صالح حمه طاهر، صناديق الثروة السيادية، دراسة قانونية، مصدر سابق، 2021، ص158.

5-سوزان محمد عز الدين الداودي، تحليل مقارنة بين صناديق الثروة السيادية وصندوق تنمية العراق في اطار معايير الحاكمة الدولية، مصدر سابق، 2014، ص84.

6-سوزان محمد عز الدين ،مدى توافق صندوق تنمية العراق لمتطلبات صناديق الثروة السيادية، مصدر سابق، ص266.

- الفوائد والأجور المتحصلة من قبل الصندوق بموجب تعليماته، والدخول الأخرى المتولدة حسب مبادئ الإقراض الإسلامي في أي ائتمان مالي ممنوح للشركات والمشاريع الخاصة المؤهلة.

- الرسوم والأجور والغرامات المفروضة من قبل الصندوق بموجب هذا القانون وتعليماته

- الائتمان المالي الذي يحصل عليه الصندوق من المصارف التجارية العراقية والأجنبية والمؤسسات المالية الأخرى

- العوائد المستلمة على الأسهم وعوائد بيع الأسهم التي يحوزها الصندوق لأي شركة او مشروع خاص وكما محددة بموجب هذا القانون، وكذلك عوائد الإيداعات وعوائد الاستثمار المتحققة من قبل الصندوق على استثماراته سواء أكانت طويلة ام المتوسطة ام القصيرة الأجل في أي من الأدوات المالية المولدة للدخل.

#### 5- أهداف صندوق التنمية الاقتصادي العراقي: كمؤسسة تنموية اقتصادية فدرالية تتضمن الآتي:-

أ- العمل ضمن الاطار الاقتصادي الوطني لتصحيح الاختلالات السوقية باستخدام التنمية الاقتصادية بعد انهاء النزاعات<sup>(1)</sup>.

ب- دعم القطاع الخاص ويشمل الشركات والمشاريع الخاصة والمستثمرين عن طريق توفير جميع أشكال وفئات الدعم الاقتصادي التنموي والمنتجات والخدمات التي تساهم في زيادة الاستثمار والعمالة والفرص الاقتصادية الأخرى على المستوى الوطني والإقليمي وفي المحافظات.

ج- الاسهام في التنمية الاقتصادية الكفوءة للوطن وفقا لإستراتيجية التنمية الاقتصادية الوطنية المعدة من قبل وزارة التخطيط مع الالتزام باحترام الحقوق الدستورية لسلطات التنمية الإقليمية وفي المحافظات.

د- تأسيس برامج لتشجيع المصارف العامة والخاصة ومؤسسات الائتمان ومؤسسات الإقراض الأخرى وبضمنه مؤسسات التمويل للمشاريع المصغرة والتعاونيات ومؤسسات التنمية الإقليمية والمحافظات لمنح قروض بشروط تنافسية على مستوى البلد ككل واختيار مناطق ترتفع فيها نسب البطالة وتتنخفض الدخل.

هـ- رعاية اقتصاد عراقي انتقالي مستدام طويل الامد يقوده السوق عن طريق توفير ائتمان مالي مباشر وغير مباشر للمشاريع والشركات الخاصة بضمنها المشاريع المتوسطة والصغيرة .

و-الالتزام بالشفافية ومكافحة الفساد للتأكد من خضوع صندوق تنمية العراق للمحاسبة امام الشعب العراقي.

ز- تعزيز المنافسة على المستوى الوطني والارتباطات الفاعلة للأسواق المحلية ونقل التكنولوجيا والمعرفة القابلة للتطبيق وتحسينها.

ح- توفير الدعم الاقتصادي التنموي غير المالي ومنتجات وخدمات الشركات والمشاريع الخاصة.

ط-التنسيق مع الهيئات الحكومية الأخرى لتسهيل إجراءات تسجيل الاعمال وتقليل الحواجز الإدارية من ضمنها متطلبات الاجازات والترخيص الطويلة للمشاريع الخاصة<sup>(2)</sup>.

1- أيسر ياسين فهد، تقييم الصناديق السيادية في دول مختارة واختيار الانموذج الأمثل للتطبيق على الاقتصاد العراقي، بحث القي ضمن وقائع مؤتمر بيان السنوي الأول، التخطيط لرسم سياسات اقتصادية ومالية جديدة في العراق، بغداد، أيلول 2017، ص28  
2- لجنة صالح حمه طاهر، صناديق الثروة السيادية، دراسة قانونية، مصدر سابق، 2021، ص157.

6- تقييم صندوق تنمية العراق وهل يمكن عده من صناديق الثروة السيادية: عند النظر الى صناديق الثروة السيادية وفق تقسيماتها وأهدافها المختلفة ، فإنه يمكن اعتبار صندوق تنمية العراق أحد صناديق الثروة السيادية والذي يمكن تقييمه على مستويين:

أ-المستوى الاول : يمثل صندوق تنمية العراق عند هذا المستوى أحد صناديق الاستقرار لمواجهة الحالات الطارئة في الموازنة العامة . وعلى هذا الأساس تم اقتراح تسعير النفط لأغراض تحديد إيرادات الموازنة العامة لعام 2008 بواقع 52 دولار للبرميل وهو اقل من الأسعار المعتمدة في حال تصدير النفط ويحدد ب14-18 دولار للبرميل الواحد ذلك للحصول على تراكم موارد إضافية في الصندوق عن طريق اعتماد سياسات استقرار وانسيابية عالية في تمويل النفقات العامة عند تعرض موارد البلاد المالية إلى تقلبات فجائية او غير مرغوبة خلال العام المالية كما يلاحظ ايضاً بان الاستثمارات المالية في هذا المستوى تميل الى مبدأ السهولة اكثر من ميلها الى مبدأ تعظيم العائد مما يجعلها ضمن مجال وأهداف صناديق الاستقرار التي تعمل في الفترة القصيرة.

ب-المستوى الثاني : وهو حساب احتياطي بالعملة الاجنبية ويقع ضمن العمليات المتعلقة باستثمار الاحتياطيات الدولية التي سبق الإشارة إليها ، اذ ينظر الى موارده في المرحلة الحالية تتميزها بالسهولة قدر الامكان لمواجهة اي أزمات طارئة على تؤثر على استقرار القطاع الخارجي في الاقتصاد وانعكاسات ذلك على السوق المالية وعموم الاستقرار الداخلي . وعن طريق ذلك يعد هذا المستوى ضمن صناديق الثروة السيادية ومن النمط الذي يتجنب أية تكاليف سلبية جراء إدارة تلك الاحتياطيات في هذه المرحلة المبكرة من تراكم الاحتياطيات الأجنبية التي تغطي قرابة ثمانية أشهر استيرادية للعراق في الوقت الحاضر وهي لم تبلغ حدودها المثالية وأهدافها النهائية بعد. وان الذهاب إلى مبدأ التنوع التام يتطلب التحول التدريجي من مبدأ السهولة في إدارة تلك الاحتياطيات إلى مبدأ العائد وتعظيمه مما يعني تحمل شئ من المخاطر جراء الاستثمار الطويل الأجل الذي يمتد لأكثر من عام واحدة وبمختلف الموجودات المالية والمقومة بمختلف العملات وعلى وفق مايسمى اي التحوط من تقلبات مخاطر أسعار الفائدة وهو امر يقتضي في الوقت نفسه التنوع بين السندات على سبيل المثال، حسب آجالها بين القصيرة والمتوسطة والطويلة الامد في ان واحد بغية تعظيم العوائد او الدخل الناجم عن الاستثمار بأقل المخاطر الممكنة في ضوء ما تقدم ، يمكن الاستنتاج بان صندوق تنمية العراق ، يعد صندوقاً للثروة السيادية، وانه في الوقت نفسه يعتبر صندوقاً متعدد الأهداف سواء لإغراض الاستقرار وفقاً لمتطلبات السياسة المالية وبسهولة نسبية عالية او لإغراض استثمار الاحتياطيات الأجنبية وفقاً لمتطلبات السياسة النقدية وبسهولة نسبية عالية أيضاً<sup>(1)</sup>.

1 -مظهر محمد صالح ،صناديق الثروة السيادية تقييم اولي صندوق تنمية العراق ،البنك المركزي العراقي،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية السنة السادسة ،العدد السادس عشر، 2008، ص4-5، <https://www.iasj.net/iasj/journal/94/issues>

## الفرع الثاني: مقترح استحداث صندوق سيادي في العراق:

اولاً: بعض الرؤى لانشاء صندوق ثروة سيادي في العراق: ان الكثير من المتخصصين في الشأن الاقتصادي يرون ان العراق امامه فرص تمويلها إيرادات الثروة النفطية اذا ما تم تحقيق الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية المتاحة التي لها ميزة نسبية في السوق العالمية (بالنسبة للقطاع النفطي في العراق) ذلك عن طريق توظيف الفوائض التي تدرها الصادرات من أجل تطوير النشاطات الإنتاجية غير النفطية وضمان مستقبل الاجيال القادمة لان صناعة استخراج النفط ناضبة<sup>(1)</sup>. وان العراق من الدول الريعية واعتمادها على إيرادات النفط يكاد يكون مطلقاً وان هذه الإيرادات تكون غير مستقرة ، لذا لابد من التوجه الى إيرادات اخرى تتسم بالاستقرار والاستمرارية في تمويل الانفاق العام ، فضلاً عن التركيز على استثمار الإيرادات الريعية على نحو يغذي الإيرادات الأخرى ، اذ لا يزال الاقتصاد العراقي محفوف بالمخاطر والتي تتمثل بالانخفاض في اسعار النفط العالمية اكثر من المتوقع والتأخير في تطوير حقول النفط وتدهور الوضع السياسي والامني وكذلك التنفيذ غير الدقيق للسياسات ، اذ تؤدي هذه المخاطر الى انخفاض الإيرادات النفطية وتدهور في موارد المالية العامة ، وان عدم استقرار العائدات النفطية والتقلبات الناتجة عن تقلبات اسعار النفط يمثل بحد ذاته مشكلة كبيرة تواجه واضعي السياسة المالية في الدول النفطية ومنها العراق<sup>(2)</sup>.

من ثم فان انشاء صندوق سيادي عراقي يحمي اموال العراق من المخاطر المختلفة، بات امراً لا بد من دراسة إمكانية ذلك لأهمية الموضوع وبالطبع ان فكرة انشاء هذا الصندوق ليست بالجديدة ولعل اول من طرح هذه الفكرة هو الاقتصادي الأمريكي {ستيفن كلمونز} نائب رئيس مؤسسة امريكا الجديدة للأبحاث في مقال نشر في 9 نيسان 2003 حول فكرة تطبيق تجربة الاسكا في توزيع العوائد النفطية في العراق وبيّن هذا الاقتراح ان ينشأ صندوق يخصص له ما يقارب (40%) من إجمالي العائدات النفطية توزع على العراقيين<sup>(3)</sup>، وقد جرى تعديل على هذا المقترح من قبل {توماس بالي} بالشكل الذي يتطابق مع الهدف المعلن للإدارة الأمريكية في تطوير الديمقراطية وذلك عندما دعي إلى انشاء صندوق وربحه عائدات النفط العراقية، والبدء بشكل مباشر بتوزيع ما يتلقاه من اموال على العراقيين فوراً عن طريق تخصيص نسبة تصل إلى (25%) من العائدات . ويقترح كذلك إقامة صندوق آخر مماثل يقوم بتخصيص وتوزيع قسم من العوائد النفطية على الإدارات المحلية والإقليمية وفقاً لعدد السكان<sup>(4)</sup>.

1 - عبد الكريم جابر شنجار العيساوي ، دعاء محمد نعمة، الأهمية المتصاعدة للصناديق السيادية في العالم ، مع الإشارة الى فكرة انشاء مشروع صندوق سيادي عراقي، رسالة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، منشور، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية- المجلد 18 ، العدد1، 2016 ،ص121.

2 -حسن لطيف الزبيدي،ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية في العراق،طبعة أولى،مركزالعراق للدراسات،مطبعة الساقى،2013،ص72.

3 -مجيد الهيبي،ثروة العراق النفطية من أداة للدكتاتورية الى قاعدة محتملة للديمقراطية ،في النفط والاستبداد ،الاقتصاد السياسي للدولة الريعية ،معهد الدراسات الاستراتيجية ،بغداد،2007،ص320.

4 -توماس بالي، مكافحة لعنة الموارد الطبيعية صناديق توزيع العائدات على المواطنين نموذج مشكلة النفط في العراق، في النفط والاستبداد، الاقتصاد السياسي للدولة الريعية معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2007، ص 337.

### 1-الدوافع الأساسية لإنشاء الصندوق السيادي العراقي:(1)

أ-دوافع إنشاء الصندوق نابعة من الفوائض المتحققة من الإيرادات النفطية ويمكن تحديد أبرزها كالآتي:

- مواجهة الصدمات السلبية الناتجة عن عدم استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية للنفط.
- مواجهة حالات تراجع الطلب على الموارد الطبيعية بفعل احلال موارد اكثر كفاءة من الدول المستهلكة للموارد وتحسبا لنضوب الموارد الطبيعية لبناء اصول اخرى تدر دخلا يعوض النضوب.
- الآثار السلبية للتدفقات المالية الناتجة عن الثروات الطبيعية ( المرض الهولندي ) وضرورة الحفاظ على استقرار النشاط الاقتصادي من تداعيات هذا المرض على الاقتصاد العراقي.

- يساعد الصندوق في نقل التكنولوجيا الى الدول المالكة عن طريق الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة لها مع الدول المتقدمة، مواجهة الحالات الطارئة الوبائية والامراض والكوارث الصحية مثل جائحة كورونا.

ب- اهمية إنشاء صندوق ثروة سيادي في العراق:ويمكن ابراز اهمية إنشاء هذا الصندوق عن طريق الآتي (2):

- المساعدة في رفع الكفاءة التوزيعية للإيرادات المتحققة من الفائض النفطي.
- تعزيز سيولة الأسواق حتى في اوقات الضغوط المالية بفعل طابع الأستثمار بعيد الامد عن طريق توظيف الأصول الخارجية المتركمة لدى الدولة، وتسهيل ادخار عائدات فوائض المالية العامة ثم تحويلها إلى الأجيال القادمة.

-السماح بمزيد من التنوع في أصول الحافظة الأستثمارية بزيادة التركيز على العائدات بالمقارنة مع ما يحدث في حال الأصول الاحتياطية التي يحددها البنك المركزي.

ج-أهداف الصندوق السيادي العراقي(3):من أبرز الأهداف التي يسعى الصندوق لتحقيقها هي كالآتي :

- المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي عن طريق استقرار الانفاق عن طريق تدفق الإيرادات النفطية الى الموازنة، وتعظيم الإدخار الموجه للأجيال القادمة بما يضمن تحقيق العدالة الاقتصادية بين الأجيال.
- تقليص الانفاق العام وبالأخص الانفاق التشغيلي عن طريق الإدخار العام للصندوق ويرفع الانفاق الأستثماري للصندوق السيادي ،ومساعدة السلطات الاقتصادية وخاصة السلطة النقدية على امتصاص السيولة غير المرغوبة فيها بالاقتصاد وتوظيفها بما يسهم في خلق فرص تنمية ترتقي بالاقتصاد العراقي.
- تفعيل نشاط سوق العراق للاوراق المالية عن طريق الأستثمار المباشر وغير المباشر للأصول المالية .

ثانيا : الانموذج المقترح (صندوق الثروة السيادي التنموي العراقي )

1 -المنيف، ماجد عبد الله، صناديق الثروة السيادية ودورها في ادارة الفوائض النفطية، مجلة النفط والتعاون العربي، الجزائر، المجلد 35، العدد 129، 2009، ص210.

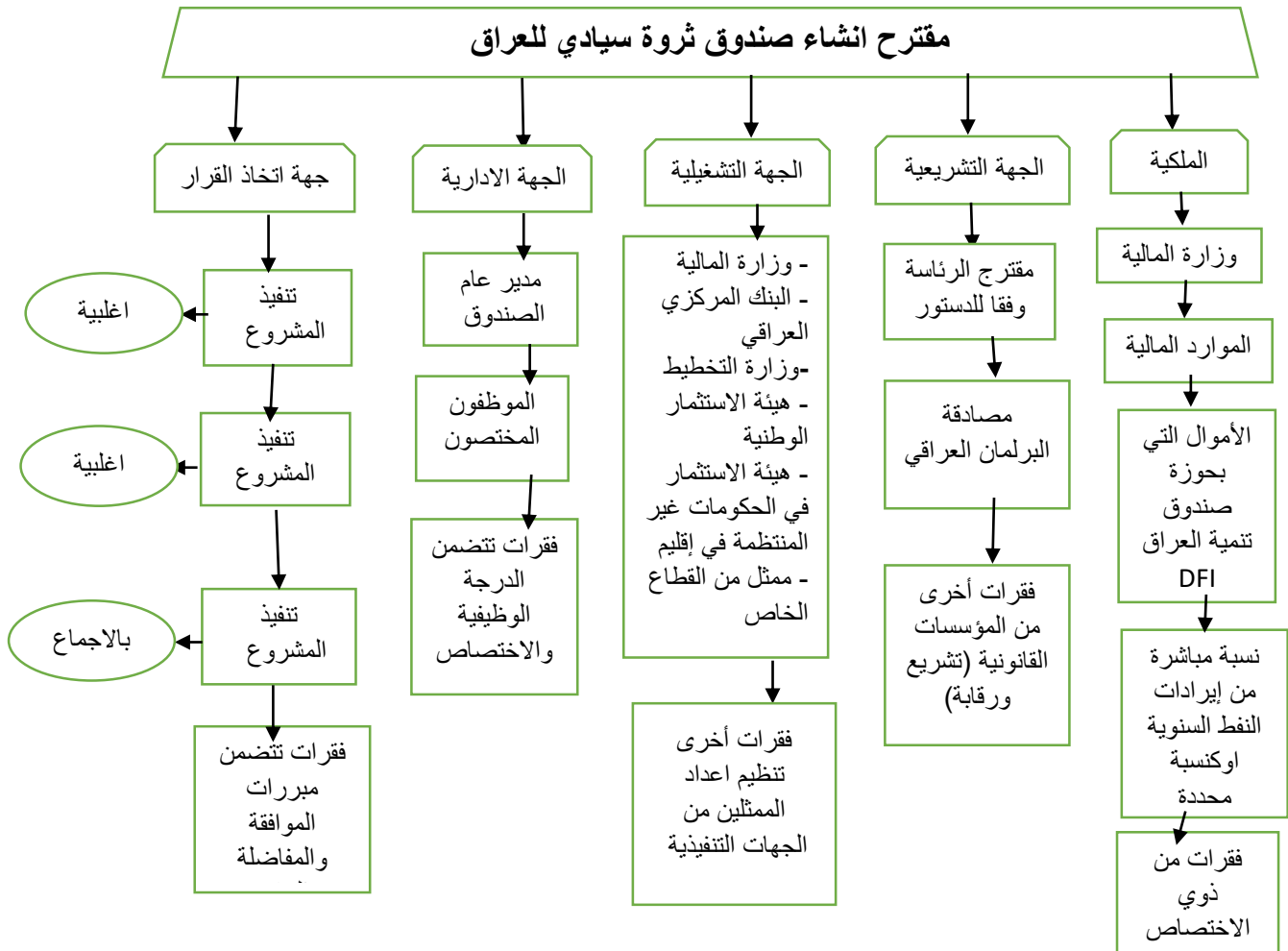
2 -هاجر عبد الرحمن، الفهداوي، تطور العوائد النفطية في العراق للمدة 2004-2019، وطريقة استغلالها من خلال الصناديق السيادية، رسالة ماجستير، جامعة الانبار، كلية الإدارة والاقتصاد، 2021، ص107.

3 -صالح مظهر محمد، السياسة النقدية في العراق، بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم، بيت الحكمة، بغداد، 2012، ص239.



1- وعن طريق المخطط 12 المقترح للصندوق السيادي العراقي وكما مبين أدناه: في البداية لابد من الإشارة إلى ان المقترح لإنشاء الصندوق السيادي العراقي السابق لا يمكن اعتباره وثيقة مكتملة الجوانب والفقرات التي وردت فيه، لكنه محاولة جادة يمكن ان تسهم في تحقيق الغاية من قيام الصندوق، ومن المعروف ان أي نموذج مقترح يبقى قابلاً للإضافة والحذف والتعديل أثناء او بعد تطبيق او عمل الصندوق ولهذا وردت في كل من الجوانب المعدة في المقترح بما يتعلق منها في جهة الملكية او الجهات التشريعية والتنفيذية والإدارية واتخاذ القرار<sup>(1)</sup>، فقرة أخيرة في كل مما ورد في المقترح تحمل عبارة فقرات أخرى يمكن ان يتضمنها مقترحنا هذا، في كل الجهات المشار إليها في المقترح، فلا يمكن الجزم ان هناك مقترح متكامل ولذا فان الفقرة الأخيرة لكل جانب مما ورد في المخطط المقترح ليكون إضافة لأصحاب الشأن في كل من الجهات الوارد ذكرها في المقترح ، كما موضح في مخطط (12):

مخطط (12) يبين الهيكل التنظيمي لمقترح صندوق الثروة السيادي العراقي



المصدر بتصريف من الباحث استنادا الى دعاء محمد نعمة الزبيدي، الأهمية المتصاعدة للصناديق السيادية في العالم، مع إشارة الى فكرة انشاء مشروع صندوق سيادي عراقي، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، بحث مستل من رسالة ماجستير، 2014/9/1، ص122.

1-دعاء محمد نعمة الزبيدي، الأهمية المتصاعدة للصناديق السيادية في العالم، مع إشارة الى فكرة انشاء مشروع صندوق سيادي عراقي، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، بحث مستل من رسالة ماجستير، 2014/9/1، ص122.

### 1- المتطلبات اللازمة لإنشاء صندوق ثروة سيادي للعراق:

أ. **العنصر التشريعي والقانوني** : ان اول واهم المتطلبات اللازمة لإنشاء صندوق سيادي للعراق هو العنصر التشريعي والقانوني والذي يتطلب توفر إرادة وقناعة لدى أغلبية أعضاء البرلمان العراقي {مجلس النواب العراقي} بجدوى واهمية انشاء مثل هكذا صندوق للعراق<sup>(1)</sup>. فان الفقرة الأخيرة المشار إليها في مقدمتنا للمقترح تتيح لذوي الاختصاص في الشأن القانوني بوضع الآليات بهذا الشأن، لكن يبقى المخطط المقترح هو النواة الاولى لإنشاء الصندوق السيادي العراقي هو الغاية المنشودة من البحث. وان يكون البرلمان الجهة المسؤولة عن كيفية تحويله بالخيارات المطروحة وتحديد النسبة من الأرباح التي يحققها ومن ثم تشريع توزيع تلك الأرباح على شرائح المجتمع العراقي اذ يتولى عملية الأشراف والرقابة عن طريق اللجان الخاصة بهذا الشأن.

ب. **العنصر التمويلي** : اما عملية تمويل الصندوق السيادي المقترح للعراق فتتم عن طريق فصل او عزل الفائض في الموازنة العامة في حال تحققه وإيداعه في الصندوق وخلال أي مدة من العام المالية، وان لا يتم العمل كما هو عليه لأن بانفاق الفائض المتحقق من بوابة بما يسمى بالموازنة التكميلية ، {أي ان عملية التمويل في الصندوق السيادي المقترح للعراق تتم بخلاف سائر الصناديق السيادية والتي يتم تمويلها اما بصورة استقطاع مباشر من الإيرادات النفطية وطوال العام المالية كما هو عليه الحال في صندوقي النرويج واذربيجان او استقطاع مباشر ولكن بنسب معينة كما هو عليه الحال في صندوق الأجيال الكويتي}، اما بخصوص راس مال الصندوق التأسيسي فلا ضير من ان يتم سحب الجزء الفائض من احتياطات البنك المركزي العراقي الأجنبية والتي تصاعدت بصور كبيرة منذ العام 2005 حتى وصلت إلى أكثر من 65 مليار دولار في عام 2011 ، وقد وصلت احتياطات البنك المركزي العراقي الى (85) مليار دولار عام 2022 اذ وصل العراق الى المركز الثلاثين عالميا والرابع عربيا<sup>2</sup>، على الرغم من هذا الاحتياطي الكبير قياساً بمدى حاجة الاقتصاد العراقي للاستثمارات ومعاناته من ضعف الاستثمار المحلي الخاص ، وانخفاض الانفاق الاستثماري العام قياساً بحجم الانفاق التشغيلي ، وغياب المستثمر الأجنبي، اذ ان وجود الاحتياطات بشكل يفوق المعدل الامني هو امر ينطوي عليه تكلفة مرتفعة لأي اقتصاد، لذلك من الضروري التقليل من تكلفة الاحتفاظ بهذا الاحتياطات عن طريق استثمار جزء منها ، ويكون ذلك عن طريق الصندوق السيادي المقترح<sup>(3)</sup>.

1 - رافع احمد حسن ،الصناديق السيادية في الدول النفطية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي ، دراسة تجارب دولية ومحاوله تطبيقها في العراق ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد، 2011،ص156.

2 -الموقع الرسمي للبنك المركزي العراقي ،

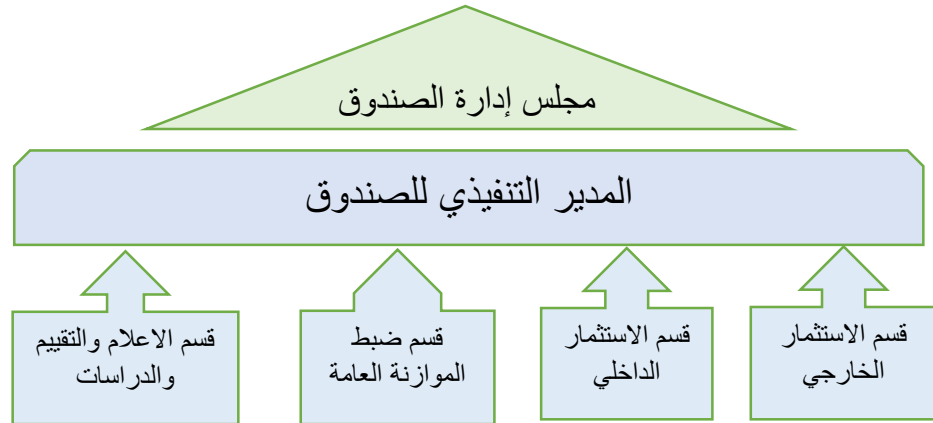
<https://cbi.iq/news/view/2084>

3 -الفهداوي، هاجر عبد الرحمن ،تطور العوائد النفطية في العراق للمدة 2004-2019 ، وطريقة استغلالها من خلال الصناديق السيادية،مصدر سابق، 2021،ص10



ج.العنصر التنظيمي والاداري : ان عملية الإدارة المباشرة للصندوق السيادي المقترح تتم عن طريق البنك المركزي العراقي وذلك باستحداث وحدة خاصة بالاستثمارات فيه لتقوم هذه الوحدة بإدارة نشاطات الصندوق الاستثمارية سواء كانت مباشرة او غير مباشر داخل البلد او خارجه وعلى ان تتكون هذه الوحدة من الأقسام التالية(1):

- قسم الاستثمار الخارجي
  - قسم الاستثمار الداخلي وتمويل المشاريع الضخمة
  - قسم ضبط الموازنة العامة
  - قسم الإعلام والتقييم والدراسات وان ترتبط هذه الأقسام بمدير الصندوق مباشر.
- ويمكن ان نوضح التقسيم الإداري للصندوق المقترح وفقاً للشكل رقم ( 45 )
- مخطط (13) يوضح التقسيم الإداري للصندوق المقترح



المصدر، بتصريف من الباحث استناد الى -ضياء حسين سعود، أهمية الصناديق السيادية وإمكانية التطبيق في الاقتصاد العراقي، جامعة ديالى ،كلية الإدارة والاقتصاد، بحث مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد الخاص، ص232-233.

ان عمليات الإشراف والرقابة هي مكملة لعملية الإدارة المباشرة التي سيقوم بها البنك المركزي بواسطة وحدة الاستثمار المقترحة للصندوق ، اذ ستتم عملية الإشراف والرقابة وبالتسلسل الهرمي من قبل كل من:(البنك المركزي،وزارة المالية،البرلمان)

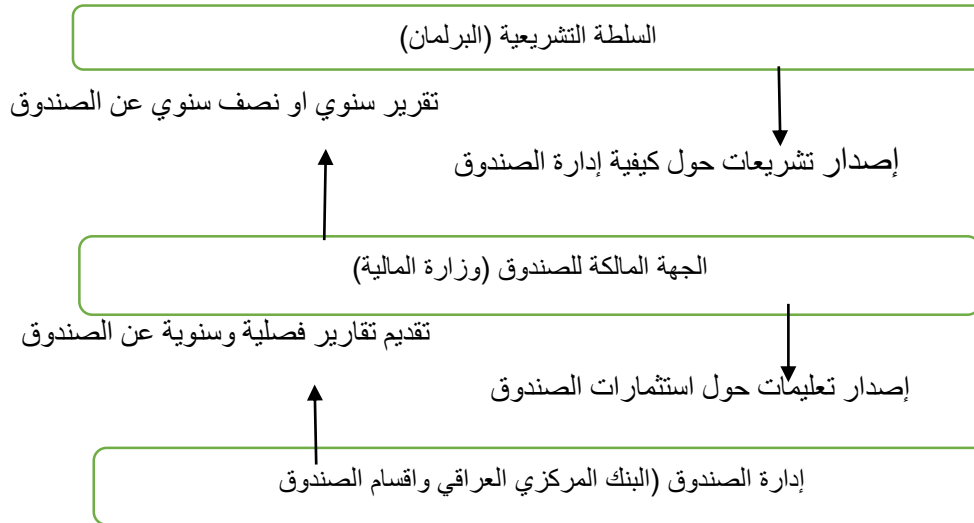
اولا- البنك المركزي.

ثانيا- وزارة المالية : فانها في مقترحنا تكون وزارة المالية هي المالكة للصندوق، فضلاً عن قسم الموارد المالية لوجود أقسام كثيرة ومتشعبة في هذه الوزارة وما هي الاموال التي تدخل في حيز هذه الصندوق، كالاموال في صندوق تنمية العراق او نسبة مباشرة من إيرادات النفط او نسبة محددة.

1 -حسن، رافع احمد ،الصناديق السيادية في الدول النفطية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي،مصدر سابق،2011،ص161-162.

ثالثاً- البرلمان العراقي ومكتب رئيس الوزراء: ان اتخاذ القرارات يتم وفق المصلحة العليا للشعب على أساس اختيار فرص الاستثمار الناجحة حسب الميزة النسبية في المشروع المقترح وليس على أساس مناطقي او عرقي ويتم ذلك عبر تصويت الأغلبية من الجهات التنفيذية عن طريق اعتماد معايير المفاضلة في عملية الاختيار<sup>(1)</sup>. واذ سيعمل البنك المركزي وبصفته المدير المباشر(التنفيذي) لانشطة الصندوق على تقديم تقارير فصلية إلى وزارة المالية لتأخذ دورها الإشرافي بوصفها مالكا للصندوق (نيابة عن الشعب العراقي) وعلى ان تتضمن التقارير الفصلية قائمة بأسماء الشركات المستثمر فيها والعوائد المتحققة ومعدل العوائد المتوقعة ومعدل الخطأ بينهما فضلا عن تكاليف الإدارة ، بينما تعمل وزارة المالية على تقديم رؤية لعمل الصندوق (استراتيجية للصندوق) إلى البنك المركزي، وفي نهاية العام المالية تقدم وزارة المالية تقريراً سنوياً وبشكل منفصل عن الموازنة العامة إلى البرلمان ليطلع عليه ويأخذ دوره الرقابي ، وبعد ان يطلع البرلمان على التقرير السنوي يرسل مقترحاته الرقابية إلى مكتب رئيس الوزراء والذي بدوره سيرسل مقترحاته إلى قاعدة الهرم، وكما سيوضح في المخطط ( 14 ) الهيكل التنظيمي للصندوق السيادي المقترح للعراق<sup>(2)</sup>.

#### مخطط ( 14 ) حوكمة الصندوق السيادي العراقي المقترح



المصدر،فلاح حسين ثويني ،خالد شامي ناشور،صناديق الثروة السيادية ودورها التنموي ،بغداد،بيت الحكمة،2018،ص272.

2-مصادر تمويل الصندوق السيادي المقترح:يمكن تمويل صندوق العراق السيادي المقترح من ثلاثة مصادر كالاتي:

1 -دعاء محمد نعمة الزبيدي،الأهمية المتصاعدة للصناديق السيادية مصدر سابق،1/9/2014، ص122-123.  
2 -ضياء حسين سعود ،أهمية الصناديق السيادية وإمكانية التطبيق في الاقتصاد العراقي،جامعة ديالى ،كلية الإدارة والاقتصاد،بحث مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية،العدد الخاص ،ص233-234.

أ. الإيرادات النفطية : نظراً إلى ان الهدف الرئيس من انشاء الصندوق هو التحوط من أخطار الاعتماد على مصدر ناضب ألا وهو النفط، فضلاً عن الاستعداد إلى حقبة ما بعد النفط، فتكون الإيرادات النفطية هي المصدر الرئيس في تمويل الصندوق<sup>(1)</sup> ، وذلك بتخصيص 20% على أساس شهري اوسنوي من إيرادات بيع النفط العراقي إلى صندوق العراق السيادي.

ب. الفائض من الموازنة العامة : اما المصدر الثاني لتمويل الصندوق السيادي للعراق فيكون من تحويل الفائض السنوي المتحقق في الموازنة العامة لعام ما إلى راسمال الصندوق، بوصفه صندوقاً للاستقرار المالي. والحقيقة ان الموازنة العامة في العراق بعد عام 2003 دائماً ما تبدأ مخطط، بعجز وتنتهي بفائض فعلي في كثير من السنوات<sup>(2)</sup>. وكما هو موضح في الجدول (46):

اذ يتضح من الجدول في أعلاه ان متراكم الفائض في الموازنة العامة العراقية في 16 عاما يساوي 107 ترليون دينار، في حين بلغ العجز المتراكم للمدة نفسها 32 ترليون دينار، هذا ان نحو أكثر من 74 ترليون دينار هو فائض صاف ، كان بالإمكان استثماره لو كان هناك صندوق سيادي للعراق.

جدول رقم (40) يبين عجز وفائض الموازنة العامة في العراق للفترة 2004-2020

السنوات	اجمالي الإيرادات الفعلية مليار دينار	اجمالي النفقات الفعلية مليار دينار	الفائض/العجز مليار دينار
2005-2010	350,508.0	317,228.7	33,279.3
2011	108,807.8	78,757.6	30,050.2
2012	119,817.5	105,139.5	14,678.0
2013	113,840.1	119,127.5	-5,287.4
2014	115,609.8	112,181.1	-6,571.3
2015	66,470.2	70,397.5	-3,927.3
2016	54,409.2	52,303.1	2,106.1
2017	77,335.9	75,490.1	1,845.8
2018	106,567.0	80,873.2	25,723.6
2019	107,567.0	111,723.6	-4,156.6
2020	36,199.7	76,082.4	-12,882.7

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى

البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي (دائرة الإحصاء والأبحاث، 2005-2021، صفحات متفرقة).1

1 -عدنان حسين الخياط، اخرون، اقتصاديات الموازنة العامة ،جزء2، طبعة عمان، دار الأيام للنشر والتوزيع، 2015، ص119  
2 -علي عبد الرحيم العبودي، هل يجب التفكير مجددا في انشاء الصندوق السيادي في العراق، بحث منشور، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2022، ص20، [www.bayacenter.org](http://www.bayacenter.org)

جمهورية العراق قانون الموازنة الاتحادية جريدة الوقائع العراقية، أعداد متفرقة، (2005-2021)2

ج. أرباح البنك المركزي العراقي: يقوم المصدر الثالث بتمويل صندوق العراق السيادي من أرباح البنك المركزي العراقي، ذلك عبر تخصيص %50 شهرياً أو سنوياً من أرباح بيع نافذة العملة في البنك المركزي. أما راس المال المطلوب لإنشاء صندوق العراق السيادي فيمكن تحصيله عبر نسبة من فائض احتياطي البنك المركزي، الذي تجاوز الاحتياطي المطلوب كغطاء للعملة المحلية\*، إذ بلغ أكثر من (70) مليار دولار، إلى أن يصل نحو 90 مليار دولار نهاية عام 2022، وفق تصريحات وزير المالية العراقي<sup>(1)</sup>.

ينبغي على الحكومة الجديدة الشروع وبصورة جدي على إنشاء صندوق سيادي للعراق، للاستفادة من الإرتفاع الحاصل في أسعار النفط الآن، والذي يتوقع أن توفر فائضاً مالياً يتجاوز (15) مليار دولار نهاية عام 2022، وفق تقديرات المستشار المالي للحكومة، إذ مع إمكان الاستفادة من هذه الوفرة المالية ووضعها كراسمال أولي للصندوق واستثمارها بما يحقق مصدر دخل إضافي للإيرادات النفطية، كما يمكن الاستفادة من تجربة الدول النفطية في كيفية استثمار وتوظيف صناديقها السيادية.

ثالثاً: علاقة صندوق الثروة السيادي التنموي العراقي بالتنمية الاقتصادية: بداية ونتيجة لماسبق من تحليل لواقع التنمية الاقتصادية في العراق تبين أن عملية التنمية في العراق ما هي إلا استنفاد للطاقات وتبديد للموارد لعدة أسباب منها إدارية وفنية وقضايا فساد وأسباب اقتصادية لكن الأسباب الاقتصادية ليست بمعضلة، فهناك الكثير من المعالجات والحلول عن طريق التجارب للدول ذات الظروف المشابهة والتي قطعت أشواطاً في التنمية الاقتصادية، إحدى تلك المعالجات إنشاء صندوق سيادي تنموي وسنبين العلاقة التي تربط الصندوق والاثار الإيجابية الذي يتركه عن طريق الخطوات التالية.

1- قيام الصندوق المقترح بالاستثمارات بنسبة كبيرة في داخل البلد في القطاعات كافية بالاستناد إلى دراسة جدوى تخصيص نسبة كبيرة للقطاع القائد (النفط) والبنى التحتية وفق خطط مدروسة.

2- استثمار الفوائض الاقتصادية بما لا يؤثر سلباً عن طريق تحديد نسب معينة، مع ربط برامج التنمية بسلسلة إحصائية وتنبؤات تقدر الفائض للسنوات اللاحقة لتبني عليها احتياجات تلك العملية.

3- وضع استراتيجية لمشروعات الصندوق تأخذ بنظر الاعتبار تشجيع الصادرات لما له من أثر في معالجة الاختلال الهيكلي في الميزان التجاري والحفاظ على توازنه.

\* حسب الحد الأدنى للاحتياطي النقدي لدولة ما عبر معادلة تقوم على تقسيم حجم النقد المعروض للتداول في البلد بالعملة المحلية على الاحتياطي المتوقع فعلاً من العملة الأجنبية. ينظر في ذلك البنك المركزي العراقي توضيح حول الاحتياطي الأجنبي في البنك المركزي (جمهورية العراق 2020). متوفر على الرابط: <https://cbi.iq/ews/view/1507> كذلك البنك المركزي العراق تقرير الإنذار المبكر، (جمهورية العراق 2021، ص 6.

1 - علي عبد الرحيم العبودي، هل يجب التفكير مجدداً في إنشاء الصندوق السيادي في العراق، مصدر سابق، 2022، ص 20

4- قيام الصندوق بقبول الشراكات مع القطاع الخاص والشركات العالمية للمنافع التي تزيد من التقدم المبكر بسبب الخبرات في المجالات كافة من شأنها اختصار الزمن الذي يساعد الاقتصاد الوطني على انجاز تنمية مبكرة مواكبة للعالم.

5- ينجز الصندوق التنموي العراقي اشواطاً كبيرة في عملية تكوين راس المال الثابت وزيادة نموه وتحسين نوعيته بما يتلائم ومتطلبات البلد الاقتصادية، ثم يوفر للأجيال القادمة تركة كبيرة وذات نوعية عالية الجودة والتقدم من بنى تحتية اقتصادية، تؤدي في الأجل الطويل الى تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية بشكل دائم وانسيابي .

6- إعادة هيكلة الناتج المحلي الإجمالي العراقي وتنويع مكوناته عن طريق تنويع مصادر الدخل التي هي من وظائف الصندوق السيادي التنموي العراقي لعمل على تنضيج فكرة الاكتفاء الذاتي وان كانت عملية معقدة الا انها ممكن حدوثها بنسبة كبيرة في الأجل الطويل .

## الاستنتاجات

- 1- يلاحظ ان استثمارات الصناديق السيادية شملت مختلف القطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعة والقطاع المالي والتكنولوجيا وقطاع الخدمات والقطاع السلي وقطاعات أخرى، مما ينعكس على توسيع القدرة الاقتصادية لبلدانها والبلدان التي تستثمر فيها ويتضح الأثر عن طريق زيادة الناتج المحلي الإجمالي المتمثل في العوائد والأرباح المالية التي تحصل عليها من الاستثمار.
- 2- ان صندوق التقاعد العالمي النرويجي ساهم بشكل إيجابي في تحقيق التنمية الاقتصادية ، فهو يقوم بدعم التنمية الاقتصادية عن طريق قيامه بتمويل معاشات التقاعد وزيادتها فيؤدي ذلك الى زيادة الطلب المحلي الذي بدوره يشجع على زيادة الناتج المحلي من ثم إرتفاع مستوى الدخل .
- 3- ويؤدي أيضا دورا كبيرا في تنويع الاقتصاد النرويجي على المستويين الداخلي والخارجي مما يسهم زيادة العوائد التي تأتي من الخارج وهذا يساهم في تحسين ميزان المدفوعات ، من ثم هيكلة إيجابية لمكونات الدخل القومي . كما ويساهم في تحسين وتطوير نوعية راس المال الثابت ورفع مستوياته
- 4- ويسهم صندوق الثروة السيادي اسهاما فاعلا في التنمية الاقتصادية العالمية للدول المتلقية لإستثمارات الصندوق في قطاعات مختلفة تجاوزت الاقتصادية وراح يستثمر حتى في المجال البيئي.
- 5- نستنتج ان صندوق الثروة السيادي الجزائري (صندوق ضبط الموارد) يسهم في برامج التنمية الاقتصادية عن طريق التمويل المباشر لبعض قطاعات الاقتصاد الجزائري مما ينعكس أثره على زيادة الناتج المحلي الإجمالي
- 6- ونلاحظ بان التطورات في اجمالي الدخل القومي والناتج المحلي وتكوين راس المال التي بينها البيانات بعد عام 2000 ماهي الا انعكاسة إيجابية لنشاطات صندوق ضبط الموارد على الاقتصاد الجزائري والتي أدت حينها الى خفض معدلات البطالة والتضخم استمرارا الى الوصول نحو الاستقرار.
- 7- يتبين من دراستنا لصندوق ضبط الموارد انه عامل مساعد ومعالج لأي عجوزات تحدث في الميزانية العامة مما ينتهي ذلك الى حدوث استقرار في الموازنة العامة.
- 8- نستنتج بخصوص العراق بان التنمية الاقتصادية متأخرة جدا برغم الموارد الوفيرة والامكانيات الهائلة لكن سوء إدارة وعدم تمكين ذوي الاختصاص من ممارسة ادوارهم في هذا الميدان يقف عائق امام تحقيق التنمية.
- 9- اما بالنسبة لمؤشرات التنمية في العراق يتضح ان بعضها في تقلب دائم والبعض الآخر شبه مستقر اذ إن إجمالي الناتج ينمو بإستمرار لكن نموا يعاني من اختلال هيكلي اذ ان معظم هذا النمو يعتمد على مكون واحد من مكوناته (مورد النفط) ولاتساهم المكونات الأخرى (زراعة صناعة سياحة الخ ..) إلا مساهمة قليلة في اجمالي الناتج في العراق ، وهذا منافي لمفهوم التنمية الذي يمثل عملية تغيير وتطوير جوهري وهيكلية وجذري لقطاعات الاقتصاد ككل.

10- يتمتع العراق بشي من الاستقرار مادامت أسعار النفط مرتفعة و عائداته منها كبيره ، ما ان حصلت ازمة اقتصادية كالازمة الصحية (كورونا ) او ازمة سياسية عسكرية كأزمة الحرب على اوكرانيا ، او غيرها فتتأثر أسعار النفط وتنخفض مما يؤدي الى تعرض الاستقرار الاقتصادي في العراق الى صدمة مستمرة حتى تحسن أسعار النفط ، مما تنعكس هذه الازمة على مؤشرات التنمية الاقتصادية ومؤشرات الاستقرار كذلك.

12- ان موضوع صناديق الثروة السيادية اثبت اهميته كاحدى الأدوات الاقتصادية الحديثة متعددة الأنشطة بضمنها أنشطة تساهم بتنمية اقتصادية مستدامة .

## التوصيات

1- يستحسن عدم الافراط في الاستثمارات الخارجية في ما اذا كانت بعض الموارد الداخلية معطلة وان كان حجمها ضئيل.

2- باعتبار الاقتصاد النرويجي اقتصاد متقدم يفترض ان ينمي الاستثمارات التي توفر له احتياطي كبير من العملات وهو قادر على ذلك ومحاولة الحفاظ على سيولة دائمة عن طريق إعادة استثمار عائدات صندوق الثروة السيادي داخليا الى جانب الاستثمارات الخارجية في مجالات الاقتصاد الحقيقي ليساهم ذلك بالتوازن في ميزان المدفوعات

3- وجوب الاهتمام في زيادة وتنوع مكونات اجمالي الناتج المحلي واجمالي الدخل القومي في النرويج بالشكل الذي يساهم في حدوث فوائض في كلا المؤشرين.

4- نوصي بزيادة مستوى الاستثمارات للصندوق السيادي الجزائري عن طريق رفع سقف التحويلات (فوائض عوائد النفط) الى الصندوق ، مما ينعكس أثره في تنوع الاقتصاد (تنوع سلة السلع) من ثم زيادة اجمالي الناتج المحلي .

5- عندما ترتفع استثمارات الصندوق الداخلية سيرتفع معها التشغيل لذا نوصي في الاهتمام بالموارد البشرية وتخصيص جزء من استثمارات صندوق ضبط الموارد على تأهيل الموارد البشرية (صحة وتعليم الخ).

6- يستحسن تحديد نسبة معينة من موارد الصندوق في الجزائر تدفع بداية كل عام الى الموازنة سواء كانت تعاني من عجز او لم تعاني من عجز شريطة ان تحول فوائض الموازنة ان وجدت في نهاية كل عام الى موارد صندوق ضبط الموارد ليعاد استثمارها ويحقق الاستقرار ويستفيد من هذا لاجراء العراق بعد تأسيس صندوقه بما يخدم تحقيق الاستقرار والازدهار الاقتصاديين.

7- من بين التأثيرات الإيجابية لصناديق الثروة السيادية التي اتضحت عن طريق دراستنا هي الحفاظ على معدلات مستقرة ولو بشكل جزئي في معدلات التضخم والبطالة في العديد من السنوات خلال مدة البحث لذا يتوجب العمل على تمكين وتوسيع الجانب الاستثماري في عدة مجالات في الجزائر والتزام العراق بهذا الاجراء الاقتصادي المهم بعد انشاء الصندوق المقترح والاستفادة من خطوات بلدان العينة .



8-فضلا عن ذلك يوجب زيادة الحصّة المحولة الى الصندوق من الفوائض والعمل على تعبئة المدخرات بأشكال مختلفة بالاستناد الى وسائل السياستين المالية والنقدية لغرض توظيفها في المجالات المختلفة لمشروعات الصندوق في الجزائر، والعمل على ذلك في العراق لدعم الصندوق المقترح.

9-بخصوص العراق يستحسن الإسراع بالعمل على انشاء صندوق ثروة سيادي يستند بادرته الى التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ويتم ذلك عن طريق تصنيف تخصيص الفوائض الاقتصادية ثم العمل على توظيفها بالشكل الذي يتناسب والارتقاء بالتنمية الاقتصادية في هذا البلد .

10-للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي لابد من الحفاظ على معدلات(تضخم وبطالة) مستقرة ملائمة للوضع الاقتصادي وهذا لايمكن ان يتم مادام الاقتصاد العراقي اقتصادا ريعيا لذا يستحسن الانتفاع من تجارب الدول التي اعتمدت على الصندوق واستثماراته وعوائده واحتياطاته في امتصاص الصدمات عن طريق عمله كبديلا للنفط او غيره من الموارد الريعية ، ثم يؤدي ذلك الى الحفاظ على عملية التنمية الاقتصادية لبقاء إقتصاد البلد مستقرا.

11-للاستمرار بالحصول على مزايا ومنافع صناديق الثروة السيادية يستحسن مراقبة السوق الداخلي والخارجي ومتطلباته والعمل على تنويع الناتج المحلي بما يلبي متطلبات السوقين بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية .

12-يستحسن على الباحثين الجدد إعطاء أهمية كبيرة في ابحاثهم على موضوع صناديق الثروة السيادية وتناول ربط تلك الأدوات الحديثة بكافة الموضوعات الاقتصادية عن طريق ابحاثهم لما لها من دور واضح على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي .

## المصادر العربية: (كتب، ورسائل، وأطاريح، بحوث، تقارير، مقالات)

## الكتب

- 1- المنصوري، واثق علي ، الاستقرار الاقتصادي الصناديق السيادية ،الريع، الموازنة العامة، السوق،الجزء الاول، الطبعة 2016 عمان الأردن دار الايام للنشر.
- 2- طاهر ،لجنه صالح حمه ،صناديق الثروة السيادية ،دراسة قانونية ،كلية القلم الجامعة ،مركز الرافدين للحوار، الطبعة الاولى ،بيروت /لبنان 2021.
- 3-محمد يوسف واخرون ،الازمة المالية العالمية والافاق المستقبلية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ،الطبعة العربية الاولى ،عمان ،الأردن، 2011.
- 4- الدخيل ،احمد خلف حسين .صناديق الثروة السيادية بين مثالية الطرح ومتطلبات الحكم الرشيد، طبعة 1،الذاكرة للنشر والتوزيع،بغداد، 2018..
- 5 -كمال وزيق واخرون ،اثر الازمة المالية العالمية على صناديق الثروة السيادية ، التحديات التي تواجه منظمات الاعمال المعاصرة ،الجزء الرابع الطبعة 1، مكتبة المجتمع العربي ،عمان ، 2011.
- 6-محمد عبد العزيز عجمية ، ايمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية – دراسات نظرية تطبيقية، قسم الاقتصاد، الاسكندرية ، 2000.
- 7- حسن عمر ،التنمية والتخطيط، دار الشروق ،بدون عام.
- 8-عبد القادر محمد عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية، الاسكندرية ، 2000.
- 9-سعد طه علام ، دراسات في الاقتصاد والتنمية ،دار طيبة ، 2003.
- 10-عجمية، محمد عبد العزيز، يونس محمود، تادريس قريصة صبحي،مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية ،بيروت، 1984.
- 11-كامل بكري ، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ، 1986.
- 12-عبد المنعم محمد مبارك ، مبادئ علم الاقتصاد ،الدار الجامعية ،الاسكندرية، 1999.
- 13-مالكوم جيلز واخرون، اقتصاديات التنمية، دار المريخ ،الرياض ، 1995.
- 14-محمد صالح تركي القرشي، علم اقتصاد التنمية ، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الاولى 2010 .
- 15-مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل 2007، الأردن.
- 16-خميس خلف موسى الفهداوي ، مازن عيسى الشيخ راضي، التنمية الاقتصادية، العراق ، بغداد، 2000.
- 17-عدنان مكي البدر اوي ، فلاح جمال معروف العزاوي ، التنمية والتخطيط الإقليمي ، دار الكتب للطباعة والنشر،جامعة الموصل العراق ، 1991.
- 18-ميثم صاحب عجام، التمويل الدولي، دار الكندي للنشر والتوزيع ، 2018.
- 19-صبحي تادريس قريصة، محمود يونس، مقدمة في الاقتصاد، دار النهضة العربية ،بيروت، 1984.
- 20-حبيب مطانيوس، التنمية الاقتصادية، مطابع مؤسسة الوحدة، جامعة دمشق، 1982.
- 21-احمد عارف عساف، محمود حسين الوادي، التخطيط والتنمية الاقتصادية، الطبعة الاولى، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2010 .
- 22-عبد المنعم محمد مبارك ، مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية ، 1999، بدون مكان نشر.
- 23-حميدات محمود، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات ،الجزائر، 1996،(بتصرف).
- 24-قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتب حسن العصرية، بيروت، ط1، 2013 .

- 25- ال شبيب ،دريد كامل ، الاستثمار والتحليل الاستثماري ،دار اليازوري، عمان ،الأردن، 2009.
- 26- علي ،احمد بريهي ،الاستثمار الأجنبي، الطبعة الاولى ،دار الكتب كربلاء، 2014.
- 27- عبد المطلب عبد الحميد،اقتصاديات البترول ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ،مصر، 2015.
- 28-رائد عبد الخالق، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع ،عمان الأردن، 2012.
- 29-محمد الدين عمرو، التنمية والتخطيط الاقتصادي،بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1972.
- 30- الزبري ،إسماعيل ، وآخرون، أفق التنمية في الوطن العربي، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 2006.
- 31- عطية، عبد القادر محمد، (2005)، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الاسكندرية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع.
- 32- ثويني ،فلاح حسن ، خالد شامي ناشور، صناديق الثروة السيادية ودورها التنموي، ط1 ، بيت الحكمة، بغداد، 2018.
- 33-- الزبيدي ،حسن لطيف ، ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية في العراق ،طبعة اولى، مركز العراق للدراسات، مطبعة الساقى ، 2013.
- 34-توماس بالي، مكافحة لعنة الموارد الطبيعية صناديق توزيع العائدات على المواطنين نموذج مشكلة النفط في العراق، في النفط والاستبدال، الاقتصاد السياسي للدولة الربعية معهد الدراسات الإستراتيجية، ترجمة فالح عبد الجبار، بغداد، 2007.

## الرسائل والاطاريح

- 1-احمد نصير، يونس زين ، نذير غانية، صناديق الثروة السيادية كألية حديثة لتمويل التنمية الاقتصادية المستدامة، صندوق النرويجي نموذجا،رسالة ماجستير، جامعة حمه لخضر -الجزائر، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، عدد خاص المجلد رقم(1)2018.
- 2-المنصوري، واثق علي محي ، الصناديق السيادية ودورها في الاقتصاد الكلي لدول مختارة، رسالة ماجستير جامعة كربلاء، 2012 .
- 3- عزوبك ،رشدي سعد رشيد ، العلاقة بين استثمارات صناديق الثروة السيادية والتغيرات في أسعار اسهم الشركات المستثمر فيها، رسالة ماجستير جامعة الموصل 2013.
- 4-حسن لطيف كاظم، عاطف لافي ، حيدر نعمة بخيت، أشكالية الدور التنموي لصناديق الثروة السيادية مع إشارة خاصة الى امكانية انشاء صندوق سيادي في العراق ، 2013 .
- 5- رافع احمد حسن،الصناديق السيادية في الدول النفطية ودورها في تحقيق الاستقرار المالي ، دراسة تجارب دولية ومحاولة تطبيقها في العراق ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد، 2011.
- 6-طبعي منال، بوقجوة فاطمة الزهراء، دور الصناديق السيادية في حماية الاقتصاد من الازمات المالية، رسالة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحيى -جيجل،الجزائر 2020-2021.
- 7- بوكابوس مريم،دراسة تقييمية لصناديق الثروة السيادية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية،أطروحة، جامعة البليدة 2، كلية العلوم الاقتصاديةالتجاريةوعلوم التسيير ، جامعة البليدة2، الجزائر، 2015.
- 8-فتحية بومزبر،وصورية بلهولة،رسالة ماجستير،الصناديق السيادية ودورها في معالجة اختلالات الموازنة العامة في الدول النفطية حالة النرويج والجزائر وابطوطني 2020-2021.

- 9- حبارك سمير، تأثير الازمات المالية المعاصرة على إستراتيجيات استثمار صناديق الثروة السيادية دراسة حالة صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر، أطروحة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2020.
- 10- قوتال ابتسام، فرص نجاح إقامة صندوق سيادي في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2018.
- 11- نادرة حسن حيدر رضا، دور الصناديق السيادية والاحتياطات الأجنبية في التنمية، مع إشارة خاصة إلى العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2012.
- 12- لطرش ذهبية، فاعلية صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة العمومية خلال الفترة 200-2017، أطروحة، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2018، منشور (مجلة التنمية الاقتصادية) جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، المجلد 3، العدد 5، 2018.
- 13- عبد الرحمان سلوم، إدارة الصناديق السيادية وصناديق التحوط، رسالة ماجستير، إدارة الاعمال جامعة دمشق، سوريا، 2010.
- 14- مشاري، ساجد موسى، الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي النفط في العراق (حالة دراسية)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، 2017.
- 15- زهراء حسين حسان، صناديق الثروة السيادية ودورها في الحد من صدمات أسعار النفط الخام مع الإشارة الى العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2019.
- 16- فراحتية امال، رسالة ماجستير، دور الصناديق السيادية في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة الجزائر من 2000-2010، قسم اقتصاديات البنوك والتمويل، 2015.
- 17- ابتهال احمد قابلي، الاقتراض الخارجي ودوره في تمويل التنمية الاقتصادية في سورية (1995-2010)، أطروحة، كلية الاقتصاد جامعة تشرين، سورية، 2014.
- 18- كبداني سيدي احمد، اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، الجزائر، 2013.
- 19- علي مهدي داود سلمان الربيعي، التحليل الاقتصادي لمؤشرات التنمية المستدامة في بلدان اسبوية مختارة، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، قسم الاقتصاد، 2009.
- 20- أياد بشير عبد القادر الجلي، التنمية الاقتصادية والبيئة بين فشل السوق والسياسة الاقتصادية أطروحة، جامعة الموصل، 2003.
- 21- السر سالم عبد الله أحمد، رسالة مقدمة لنيل الماجستير بعنوان، التنمية الاقتصادية في الدول النامية المعوقات دراسة حالة السودان (2011-2015)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، السودان، 2017.
- 22- جمعون نوال، دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية- حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 2، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2004-2005.
- 23- حسين مصطفى، دور التمويل الخارجي في التنمية الاقتصادية في سورية، أطروحة، كلية الاقتصاد 2002.
- 24- مشدن وهيبية، اثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973-2003، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2005.
- 25- سواي، حميدة حسين، اثر عوائد الموارد الناضبة في التنمية المستدامة تجارب دولية مع إشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء كلية الإدارة والاقتصاد، 2021.

- 26-خامرة الطاهر، المسؤولية البيئية الاجتماعية،مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة ،حالة سوناطراك، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية جامعة ورقلة،2007.
- 27- جعفر طالب احمد ،الصناديق السيادية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة ، مستل من رسالة ماجستير ،جامعة واسط/كلية الإدارة والاقتصاد،منشور مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية،العدد28،الجزء 2،2018/1.
- 28-عباس مكي حمزة ،التنوع الاقتصادي ، تجارب بلدان مختارة وامكانية الاستفادة منها في الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير،كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة ،2013.
- 29-بوالشعير أحمد، مقيدش أحمد، دور صناديق الثروة السيادية في الحد من نقمة الموارد -دراسة بعض التجارب الدولية رسالة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى -جيجل-، الجزائر، 2019.
- 30-حساني بن عودة ، زايري بلقاسم ، كفاءة صندوق المعاشات الحكومية العام النرويجي في تمويل عجز الميزانية السنوي ، أطروحة ،جامعة وهران 2، الجزائر،2018.
- 31-سلمى عناب، دور صناديق الثروة السيادية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدول النفطية،رسالة ماجستير،جامعة العربي بن مهدي (ام البواقي) قسم علوم اقتصادية،الجزائر ،عام،2017.
- 32-ضالع دليلة،فاعلية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط حالة الجزائر ، رسالة ماجستير، كلية علوم اقتصادية،جامعة الشلف،2009.
- 33-جلولي سهام،واقع وآفاق صندوق ضبط الموارد في الجزائر ،دراسة مقارنة مع دولة الكويت ،رسالة ماجستير تخصص نقود مالية وبنوك،كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة البليدة ،2009.
- 34-العاني ،جودت كاظم ، دور المساعدات في السياسة الخارجية، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، 1982 .
- 35-عصام فرج عبد العزيز، مساعدات العراق الخارجية عن طريق الصندوق العراقي للتنمية الخارجية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، 1990 .
- 36-إلهام محمد واثق، المحاسبة عن اموال الصناديق السيادية في ضوء الممارسات المحاسبية الحكومية انموذج مقترح، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد،جامعة بغداد، 2016.
- 37-سوزان محمد عز الدين ،مدى توافق صندوق تنمية العراق لمتطلبات صناديق الثروة السيادية دراسة تحليلية للآطار القانوني والهيكل المؤسسي على وفق معايير سندياغو،رسالة ماجستير،كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة بغداد،مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ،المجلد 22،العدد78،عام 2016.
- 38-العتواني،خالد شامي ناشور، الدور التنموي لصناديق الثروة السيادية في بلدان مختارة مع إشارة خاصة الى صندوق تنمية العراق ،أطروحة دكتورا، كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة المستنصرية ،2016.
- 39- الداوودي ،سوزان محمد عز الدين ،تحليل مقارن بين صناديق الثروة السيادية وصندوق تنمية العراق في اطار معايير الحاكمة الدولية ،رسالة ماجستير ،كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد،2014.
- 40- العيساوي ،عبد الكريم جابر شنجار ، دعاء محمد نعمة، الاهمية المتصاعدة للصناديق السيادية في العالم ، مع الإشارة الى فكرة انشاء مشروع صندوق سيادي عراقي، رسالة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة القادسية، منشور ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية- المجلد 18 ،العدد1، 2016.
- 41-الفهداوي،هاجر عبد الرحمن ،تطور العوائد النفطية في العراق للمدة 2004-2019 ،وطريقة استغلالها عن طريق الصناديق السيادية، رسالة ماجستير ،جامعة الانبار ،كلية الإدارة والاقتصاد،2021.

## البحوث والتقارير والمقالات والمجلات

- 1- احمد ياسين عبد واخرون، دور الصناديق السيادية في استثمار الفوائض النفطية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، مجلة علمية تصدر عن جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد 49، 2016.
- 2- إيهاب إبراهيم محمد، الآثار الاقتصادية المتوقعة لصندوق مصر السيادي في ضوء التجارب العالمية دوافع التأسيس ومتطلبات النجاح ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة تاريخ قبول النشر، 2019.
- 3- الكواري ، علي خليفة ، الطفرة النفطية الثالثة، قراءة اولية في دواعي وحجم الطفرة: حالة اقطار مجلس التعاون، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد339،لبنان،2009.
- 4- الرومي ،نواف ، منظمة الاوبك وأسعار النفط العربي، الدار الجماهيرية ، للنشر والتوزيع والاعلان، ليبيا، 2000، ص85
- 5- المنيف ،ماجد عبد الله ،صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية ،مجلة بحوث اقتصادية عربية ،الكويت ،العدد47، 2009.
- 6- سعود وسيلة، فرحات عباس، حوكمة الصناديق السيادية – دراسة لتجربة كل من النرويج و الجزائر-، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 4 ،العدد 4 ،الجزائر، 2015 .
- 7- عبد العزيز ،محمد عماد ، امكانية تطبيق صناديق الثروة السيادية كأحد وسائل تنويع مصادر الدخل الوطنية في العراق (رؤيا مستقبلية) ،كلية الإدارة والاقتصاد جامعة تكريت ، بحث، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ،المجلد 1، العدد37 ، 2017.
- 8-صندوق النقد العربي، هبة عبد المنعم، أداء الاقتصاديات العربية خلال العقدين الماضيين، ملامح و سياسات الاستقرار، جانفي 2012 .
- 9- نعمة ،نغم حسين ،واخرون ،الصناديق السيادية ودورها في الازمات المالية مع امكانية استحداث صندوق سيادي للعراق مجلة الريادة للمال والاعمال ،المجلد الثالث ،العدد1 .
- 10-مايخ شبيب ،تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق ،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ،كلية علوم الإدارة والاقتصاد ،جامعة الكوفة ،العدد 15 ،2010.
- 11- الراوي ،أحمد عمر ، دور الصناديق السيادية في تحقيق التنمية الاقتصادية، عدد خاص لندوة قسم الدراسات الاقتصادية في مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 2021 \مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية.
- 12-صندوق النقد الدولي، صندوق النقد الدولي يكتف عمله المعني بصناديق الثروة السيادية، نشرة صندوق النقد الدولي الالكترونية، 4 مارس 2008.
- 13- حسنين ،صالح حامد محمد ، صناديق الثروة السيادية ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (دراسة تحليلية) ،المجلة الدولية للفقة والقضاء والتشريع،المجلد 3،العدد3، 2022.
- 14- القيسي ،اسراء إبراهيم ، صندوق الأجيال السيادي إسناد مالي فاعل لازدهار اقتصاد العراق ،دراسة بحثية جزء من متطلبات تأسيس صندوق الأجيال السيادي في العراق ، وزارة المالية الصندوق العراقي للتنمية الخارجية ،2022، <https://ifed.gov.iq/>
- 15- علي ،عدنان عباس ، الصناديق السيادية واهميتها في النظام المالي الدولي، منشور على الموقع الالكتروني <https://m.ahewar.org/index.asp?i> الحوار المتمدن، ع4177 ، بغداد ، 2013،

- 16- قدي ،عبد المجيد ، الصناديق السيادية و الازمة المالية العالمية، مداخلة مقدمة لمؤتمر حول، الازمة المالية العالمية و كيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،العدد6، 13-14 اوت 2009 .
- 17-كمال العقريب، مريم دباغي ، تقييم واقع ودور صناديق الثروة السيادية في تحقيق الاستقرار في الاقتصاد العالمي، مجلة الاقتصاد الجديد،المجلد5،العدد1،الجزائر ،2014.
- 18- سحنون ،جمال الدين ، ساعد غنية ، التوزيع الجغرافي لصناديق الثروة السيادية ، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي الثالث حول :موقع صناديق الثروة السيادية ضمن النظام المالي العالمي ودورها في تحقيق الاستقرار اليومي 2015 ،جامعة الجبيلي بونعامة-خميس مليانة.
- 19- العشاوي ،شكري رجب ،امنة سالم الجابري ،ماهية الصناديق السيادية، 2022، موجود على الرابط [ماهية الصناديق السيادية.pdf\(5\)](#)
- 20-شعبان فرج ،مريم دباغي ،صناديق الثروة السيادية ومساهماتها في رسم المشهد المالي العالمي بحث القي في الملتقى الدولي الثالث حول موقع صناديق الثروة السيادية ضمن النظام المالي العالمي ودورها في تحقيق الاستقرار الذي أقيم في جامعة خميس مليانة ،الجزائر ،2010.
- 21-محمد فرحي، سلسلة التنمية الاقتصادية في الإسلام، الإطار والمقومات، مجلة الباحث، العدد الثاني، جامعة ورقلة، الجزائر، 2003 .
- 22- لخضر،بن سعيد ،متطلبات التنمية الاقتصادية وضرورة اقتصاد المعرفة، مجلة العلوم الاقتصادية المجلد9، العدد9، 2014 .
- 23- علي ،احمد إبريهي ،بين الاطروحة الدولية للتنمية المستدامة وضرورة النمو الاقتصادي ،أيلول 2019.
- 24- غيلان ،مهدي سهر، فايق جزاع ياسين، شيماء رشيد محيسن، دراسة تحليلية لاهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية والمتقدمة، بحث، 2009.
- 25-الهيئة العامة للإحصاء ، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ،الربع الثالث، 2019.
- 26- عبد الله ،صديقة باقر ، الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية، مركز التدريب والبحوث الإحصائية ،مديرية إحصاءات التجارة ،وزارة التخطيط .
- 27- عدنان، وديع محمد ،قياس التنمية ومؤشراتها ،مجلة جسر التنمية ،المجلد 1، الإصدار 2، منشورات المعهد العربي للتخطيط،الكويت،2002.
- 28- بوكابوس ،مريم ، الدور التنموي لصناديق الثروة السيادية دراسة حالة الجزائر، جامعة سعد دحلب بالبيدة، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد4 ،العدد 2، 2013.
- 29- صادق ،محمد توفيق ،التنمية في دول مجلس التعاون – دروس السبعينات وفاق المستقبل، عالم المعرفة، الكويت، 1986.
- 30- لافي ،عاطف ، عباس مكي، التنويع الاقتصادي، مفهومه وابعاده وممكنات تحقيقه في العراق ،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ،العدد31، 2014 .
- 31- صالح ،مظهر محمد ، إدارة مخاطر صندوق الاستقرار ،شبكة الاقتصاديين العراقية ،2014
- 32-باقر كرجي حبيب ،رزاق محمد عبيس،تقييم التجربة النرويجية في اطار صناديق الثروة السيادية،كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الديوانية،مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية،العدد، 3، 2019
- 33- مصطفى ،سناء عبد القادر ،تجربة مملكة النرويج في الإصلاح النقدي وتغيير سعر الصرف ومدى استفادة العراق منها،مجلة الحوار المتمدن ،العدد 7282،تاريخ النشر 2022 /6/17 ،تاريخ الاطلاع 2023/4/5 .

- 34- رفيقة ،بن عيشوبة ، صدقاوي صورية، الاستثمار الأخلاقي لصندوق التقاعد الحكومي النرويجي –العالمي، جامعة الجيلالي بونعمانة-خميس مليانة،الجزائر،تاريخ النشر 21-9-2022.
- 35-بوفليح نبيل و لعاطف عبد القادر، مداخلة بعنوان فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخل الثروة البترولية في الجزائر،المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدمية للموارد المتاحة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2008.
- 36-بوفليح ،نبيل، دور الذكاء الاقتصادي في تحسين أداء صناديق الثروة السيادية (صندوق الثروة السيادي النرويجي نموذجا )، مداخلة ضمن ملتقى: الذكاء الاقتصادي والتنافسية المستدامة في منظمات الاعمال الحديثة يومي: 06-07 نوفمبر 2012،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر.
- 37- الجبوري، محمد حسين ، واخرون، التجربة النفطية في النرويج وامكانية تطبيقها في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء، لمجلد الثالث ، العدد العاشر.
- 38- هني ،طه ، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات واثرها على أداء مؤسسة صناعة الاسمنت ومشتقاته ،بالشلف ،مجلة المالية والأسواق ،2021 العدد2 (8)، 2021.
- 39- عبد الرزاق ،اضواء فؤاد ، تجربة صناديق الثروة السيادية في الجزائر ،دراسة تحليلية لصندوق ضبط الموارد ،جامعة تكريت ، كلية الدارة الاقتصاد ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ،تاريخ النشر 2022/3/31 [www.doi.org/10.25130/tjaes](http://www.doi.org/10.25130/tjaes) .18.57.3.13
- 40- عبد الصمد ،سعود ،دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر(2000-2018)، [abdessamed.saoudi@univ-msila.dz](mailto:abdessamed.saoudi@univ-msila.dz) مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 6،العدد2،تاريخ النشر 2019/12/24،ص77
- 41- شهرزاد ،زغيب وحليمي حكيمة، القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر، العدد 11 ، 2008.
- 42- دعاس ،زهير ، نريمان رقوب، تقييم صندوق ضبط الموارد في ظل تطاير أسعار النفط، مجلة دراسات و أبحاث، المجلد 10 ،العدد 3، الجزائر، 2018 .
- 43- بوفليح ،نبيل ، فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخل النفط في الدول العربية ، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ، العدد 4،جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف،الجزائر، 2010.
- 44- دحام ،عبد الفتاح ،حدادي عبد الغني، فعالية صندوق ضبط الموارد في إدارة الفوائض النفطية في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة طاهري محمد، بشار، العدد 6 ، 2016 .
- 45-بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 حول التطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر ، نوفمبر 2014 .
- 46-بنك الجزائر،التقرير السنوي حلول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر2016.
- 47- ياسين ،بوضياف ، التنمية الاقتصادية بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية ، بحث مستل رسالة ماجستير ،جامعة الشلف،الجزائر ، 2016 .
- 48- يحيى ،هاجر ، سياسات ترشيد دور صناديق الثروة السيادية ،دراسة حالة صندوق ضبط الموارد بالجزائر، مجلة الاستراتيجية والتنمية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس،مستغانم،العدد، 11 ،2016.
- 49-بتال، احمد، الراوي، محمد؛ علي، وسام. (2011). دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق. مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية،2011.



- 50- محمد، سحر قاسم ، الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، البنك المركزي -المديرية العامة للإحصاء والأبحاث -قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، كانون الاول 2011.
- 51- غزالي، عماد ، انيس هزلة، الازمة النفطية 2014-2017، الأسباب، الآثار الاقتصادية، إستراتيجيات المواجهه، جامعة المدية، الجزائر ،مجلة الافاق الاقتصادية مجلة الافاق ،العدد6، العام 2019.
- 52- الحلو ،عقيل حميد ،زينب شاكر جبير، رؤية استشرافية مقترحة لإنشاء صناديق ثروة سيادية داعمة للموازنة العامة ولتطوير أداء الاقتصاد العراقي، كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة المثنى، العدد55، 2019.
- 53- سعود ،ضياء حسين ،اهمية الصناديق السيادية وامكانية التطبيق في الاقتصاد العراقي، جامعة ديالى ،كلية الإدارة والاقتصاد، بحث مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد الخاص، 2022، [Diaa.saud@gmail.com](mailto:Diaa.saud@gmail.com).
- 54- كاظم ،حسن لطيف ، أشكالية الدور التنموي لصناديق الثروة السيادية مع إشارة خاصة الى امكانية انشاء صندوق سيادي في العراق ،قسم الدراسات الاقتصادية بيت الحكمة ،بغداد، العدد30، 2013،
- 55- المعموري، عبد علي كاظم، والنداوي ،خضير عباس احمد، السياسات الاقتصادية في العراق بعد الاحتلال الامريكي، مجلة الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، 2011.
- 56- الخاقاني ،حسين ، الصندوق العراقي للتنمية الخارجية ،اوراق في علاقات العراق الخارجية الاقتصادية، شبكة الاقتصاديين العراقيين ، منشور، على الرابط التالي، تاريخ الاطلاع 2023/4/3، <http://iraqieconomists.net/ar/2021/06/18>
- 57-الاسباب الموجبة في قانون الصندوق العراقي للتنمية الخارجية رقم 77 لعام 1974 المعدل.
- 58-الفقرة (1) من المادة(7) في قانون الصندوق العراقي للتنمية الخارجية المعدل، والفقرة(2) من المادة (1) من نظام الصندوق العراقي للتنمية الخارجية رقم (34) لعام 1977.
- 59-المادة (9) من قانون الصندوق العراقي للتنمية الخارجية المعدل.
- 60-الفقرة اولا من المادة (2) من نظام الصندوق العراقي للتنمية الخارجية.
- 61-الفقرة(2) من المادة (10) من قانون الصندوق العراقي للتنمية الخارجية المعدل.
- 62-الفقرة ، (1) من المادة (2) من قانون التعديل الاول لقانون الصندوق العراقي للتنمية الخارجية رقم (77) لعام 1974 ،رقم(90) لعام 1970، منشور في جريدة الوقائع العراقية ، عدد 272 ، 1979/7/30.
- 63-المادة (1) من قانون التعديل الثاني لقانون الصندوق العراقي للتنمية الخارجية رقم (77) لعام 1974 ،رقم (152) لعام 1979 منشور في جريدة الوقائع عدد 2743 ، 1979/12/3.
- 64- عبد العزيز ،عصام فرج ،مساعدات العراق الخارجية عن طريق الصندوق العراقي للتنمية الخارجية، 1990.
- 65-القسم الثالث من اللائحة التنظيمية الصادرة عن السلطة الائتلافية المؤقتة صندوق تنمية العراق رقم (2) لعام 2003.
- 66-ينظر في ديباجة اللائحة التنظيمية الصادرة عن السلطة الائتلافية المؤقتة صندوق تنمية العراق رقم (2)، عام 2003.
- 67- الهيتي مجيد ، ثروة العراق النفطية من أداة للدكتاتورية الى قاعدة محتملة للديمقراطية في النفط والاستبداد ،الاقتصاد السياسي للدولة الربعية، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2007.
- 68-المادة (2) من القسم الخامس من اللائحة التنظيمية الصادرة عن السلطة الائتلافية المؤقتة صندوق تنمية العراق رقم (2) لعام 2003.

- 69-المادة (3) من القسم الثاني من اللائحة التنظيمية الصادرة عن السلطة الائتلافية المؤقتة صندوق تنمية العراق (2) لعام 2003.
- 70-المادة (4) من القسم الثاني من اللائحة التنظيمية الصادرة عن السلطة الائتلافية المؤقتة صندوق تنمية العراق رقم (2) لعام 2003.
- 71-المادة (6) من القسم الثاني من اللائحة التنظيمية الصادرة عن السلطة الائتلافية المؤقتة صندوق تنمية العراق رقم (2) لعام 2003.
- 72-قرار مجلس الامن رقم (986) صدر يف 5/نيسان/1995 وثنائ الامم المتحدة.
- 73- تايه، سنان عبد الحمزة ، صندوق الثروة السيادي العراقي ، هل سيكون الحل ام جزء من المشكلة ، بحث مقدم الى المؤتمر الخامس لكلية القانون جامعة البصرة بالاشتراك مع كلية شط العرب الجامعة ، 2013.
- 74- فهد ، أيسر ياسين ، تقييم الصناديق السيادية في دول مختارة واختيار الانموذج الامثل للتطبيق على الاقتصاد العراقي ، بحث القي ضمن وقائع مؤتمر بيان السنوي الاول ، التخطيط لرسم سياسات اقتصادية ومالية جديدة في العراق ، بغداد ، أيلول 2017.
- 75- صالح ، مظهر محمد ، صناديق الثروة السيادية تقييم اولي صندوق تنمية العراق ، البنك المركزي العراقي ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية العام السادسة ، العدد السادس عشر ، 2008.
- <https://www.iasj.net/iasj/journal/94/issues>
- 76-صالح ، مظهر محمد ، السياسة النقدية في العراق ، بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2012.
- 77- الزبيدي دعاء محمد نعمة ، الاهمية المتصاعدة للصناديق السيادية في العالم ، مع إشارة الى فكرة انشاء مشروع صندوق سيادي عراقي ، جامعة القادسية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، بحث مستل من رسالة ماجستير ، 2014/9/1 ، ص122.
- 78-الخياط ، عدنان حسين ، اخرون ، اقتصاديات الموازنة العامة ، جزء 2 ، طبعة عمان ، دار الأيام للنشر والتوزيع ، 2015.
- 80- العبودي ، علي عبد الرحيم ، هل يجب التفكير مجددا في انشاء الصندوق السيادي في العراق ، بحث منشور ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، 2022 . [www.bayacenter.org](http://www.bayacenter.org)

## الانترنت

- 1-منشور في موقع على شبكة الانترنت تم . statista ، [Largest sovereign wealth funds worldwide](https://www.statista.com/chart/10000/10000-largest-sovereign-wealth-funds-worldwide)
- 2-منشور في الموقع الالكتروني على شبكة الانترنت ،
- en.m.wikipedia ، sovereign wealth funds List of countries by
- 3-معهد صناديق الثروة السيادية ، منظمة مكرسة لتحليل صناديق الثروة السيادية ، الموقع الالكتروني لمعهد صناديق الثروة السيادية ، <https://www.swfinstitute.org>
- 4- الموقع الرسمي لجهاز أبو ظبي للاستثمار <https://www.adia.ae>
- 5- الرفوع ، اشرف ، بحث أهداف التنمية الاقتصادية ، منشور على الموقع الالكتروني أهداف التنمية الاقتصادية [أهداف التنمية الاقتصادية – موضوع \(mawdoo3.com\)](http://mawdoo3.com)
- 6 -بدون اسم مؤلف ، صندوق الثروة السيادية في العراق ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد ، 8102 ، منشور على الرابط التالي [www.bayacenter.org](http://www.bayacenter.org)
- 7- حنين العنوم ، 25 ديسمبر ، 2020 ، منشور على [موقعات التنمية في الدول النامية ، – e3arabi – إي عربي](http://www.e3arabi.com)

- 8- اسراء الطاهات ، 7 ابريل، 2022 منشور على الموقع الالكتروني [الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية – موضوع \(mawdoo3.com\)](http://www.mawdoo3.com)
- 9-رشا القيام ، 23، مايو، 2022 منشور على الموقع الالكتروني [نظريات النمو الاقتصادي – موضوع \(mawdoo3.com\)](http://www.mawdoo3.com)
- 10-مراجع نظريات التنمية الاقتصادية ، 2022 منشور على الموقع، <https://areq.net/m>
- 11-منتدى الرياض الاقتصادي ، تطوير إدارة الفوائض المالية وأساليب توظيفها، الدورة الثالثة 2-4 ، 2007، منشور على الرابط <http://www.riyadhef.com/s1/pdf/siteimages/>
- 12- السكران ، سليمان بن عبد الله ، صناديق الدولة ومنافسة القطاع الخاص، (على الخط)، جريدة الان الاقتصادية ، تاريخ النشر 2013/3/6، على الموقع الالكتروني، [Http://cid=76&pagedetaid.asp?nid0=1299/](http://www.alaa.cc/cid=76&pagedetaid.asp?nid0=1299/)
- 13-كتاب حقائق العالم ، نسخة محفوظة 21 يوليو ، 2018، منشور على موقع ، واي باك مشين. على الرابط <https://www.wikiwand.com/ar>
- 14-الموقع الرسمي للصندوق التقاعدي النرويجي، تطور القيمة السوقية لرصيد الصندوق تاريخ الاطلاع <https://www.nbim.no/no/>. 2023/3/28
- 15-التقرير السنوي لصندوق التقاعد العالمي النرويجي 2022، حكومة الصندوق ، منشور على الموقع الرسمي لصندوق التقاعد النرويجي <https://www.nbim.no/no/oljefondet/investeringene/#/>
- 16-النرويج-الاولى-عالميا-في-مؤشرات ، منشور على الموقع الالكتروني، <https://www.aljazeera.net/misc/2020/2/22>
- 17- ثويني ، فلاح حسن ، مقال: تجارب اقتصادية ناجحة، الصندوق السيادي النرويجي انموذجاً على الرابط : تاريخ/2018/2/20: <http://www.alsabaah.com/ArticleShow/iq.aspx?ID-134802>
- 18-بحث منشور على الموقع الالكتروني الموسوعة الحرة تاريخ الاطلاع 2022/12/29 [https://ar.wikipedia.org/wiki/\\_note-28](https://ar.wikipedia.org/wiki/_note-28)
- 19- الجزائر الآفاق الاقتصادية-2022 ، مجموعة البنك الدولي، تاريخ الاطلاع 2023/1/3 <https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/publication/economic-update-april-2022>
- 20-مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 6، العدد2، تاريخ النشر 2019/12/24، ص 76 ، منشور على الموقع الالكتروني [abdessamed.saoudi@univ-msila.dz](mailto:abdessamed.saoudi@univ-msila.dz)
- 21-الدائرة الإحصائية للبنك المركزي العراقي، منشور على الرابط التالي <https://cbiraq.org/DataValues.aspx?dtFrm=01/31>
- 22-وزارة المالية، نبذة عن الصندوق العراقي للتنمية الخارجية، جمهورية العراق، التاريخ، 2023/1/23، متوفر على الرابط <https://ifed.gov.iq/الاستثمارات/>
- 23- بحث منشور على الرابط، 2022، 11/12، <https://www.nasnews.com/view.php?cat=97497>

## المصادر الانكليزية

1-Steven Coissard، Yann Echinard، Alain Laurent، L'émergence des fonds souverains : réalités et enjeux، Centre Thucydide، Analyse et Recherche en Relations

- Internationales, Annuaire français des relations internationales 2011, volume XII, Bruylant, 2011.
- 2-Benmensour Lilia , Sebti Latifa , fonds souverains (solutions aux nouvelles crises) , revue économies financière bancaire et managements , université de Biskra, Algérie, N° 01, 2016.
- 3- Maha Eltobgy, Thinking Strategically, Using Resource Revenues to Invest in a Sustainable Future , World Economic Forum, Committed to Improving the State of the World, White Paper, Geneva, Switzerland , December 2018.
- 4 - Benjamin J. Richardson; Sovereign Wealth Funds and the Quest for Sustainability: Insights from Norway and New Zealand; Nordic Journal of Commercial Law ; issue 2011#2;.at [https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=1972382](https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1972382)
- 5- Hao Liang and Luc Renneboog, The global sustainability footprint of sovereign wealth funds , Oxford Review of Economic policy.Op. Cit .
- 6- GHIYATH NAKSHBENDI , Sovereign Wealth Funds in the 21st century , Opening Remarks, THE FIFTH Sovereign Wealth Funds Conference Proceedings 2018, Kogod School of Business (KSB), American University (AU) , Washington, D.C, October 24, 2018.
- 7-.Udaipur's .Das .Global Financial Stability Report. April / 2007 Chapter 1. Assessing Risks To Global Financial Stability.
- 8-Rolando Ossowkietal, I Managing the Oil Revenue,The Role Of fiscal Institution Occasional, paper 260, (Washington DC International Monetary fund, 2008.
- 9- Bader Alhashel:Sovereign Wealth Funds: A Literature ,Journal of Economics and Business, 2010 , vol. 78,issue C.
- 10- European Investment Bank, Mobilizing the potential of GCC Sovereign Wealth Funds for Mediterranean Partner Countries, 2012.
- 11- Banque de France, bilan et perspectives des fonds souverains, facuc, 28 novembre 2008 .
- 12-Kelsey Mulle and Paul Rose: "Public Funds Investment Policies: 2017 Survey", The Ohio State University, Moritz College of Law, Program on Law, Finance and Governance.
- 13 -Peter B. Clark and Ashby H. B.Monk, Sovereign Development Funds ,Designing High-Performance, Strategic Investment Institutions, Septemper 30, 2015 . Available at SSRN, <https://ssrn.com/abstract=2667974>
- 14-"Rajiv Sharma, ,SOVEREIGN WEALTH FUNDS INVESTMENT IN SUSTAINABLE DEVELOPMENT SECTORS, Op.Cit, pp.7-8.

- 15- Ilkhom SHARIPOV, CONTEMPORARY ECONOMIC GROWTH MODELS AND -THEORIES: A LITERATURE REVIEW, Page 2-3. Edited
- 16- L. Anderson, William, *'Say's Law: Were (Are) The Critics Right?'* (PDF) , Ludwig Von Mises Institute [الأصل](#) من مؤرشف من الأصل في 09 مارس 2014 ، ص. 27 ،
- 17- A. Sid Ahmed, " Croissance et développement: théories et politiques" , Tome 1 , 2ème édition, OPU, Alger, 1981.
- 18- Michel DROUIN , le financement de deveoppement, ed ARMAND COLIN ,paris,1998.
- 19-A. K Cairneross, The contribution of foreign and domestic capital to economic development, Reprithted in economic development, London, 1962.
- 20- Lequiller ,François (2006). *Understanding National Accounts*. OECD. 19-18. [ISBN 978-92-64-02566-0](#). [الأصل](#) من مؤرشف من الأصل في 11-12-2019 .
- 21-Eurostat news release, *Quarterly Sector Accounts: first quarter of 2012* , dated 1 August 2012.
- 22- Massimiliano castelli and other ,the new economics of sovereign wealth funds,first edition ,john wiley and sons Ltd,2012-.
- 23- (Khalid A. AL Sweilem and others, sovereign investor models:(institutions and policies for managing sovereign wealth, the center for international development, Harvard Kennedy school, 2015.
- 24- Stefano Curto, sovereign wealth funds in the next decade, report of the world bank, 8, 2010.
- 25-Simon Chesterman ,The Turn to Ethics: Disinvestment from Multinational Corporations for Human Rights Violations ,The Case of Norway's SWF.American University International Law Review 7,3,2008 .
- 26- IMF, Report for selected countries and subjects, October 2010.-
- 27-"[Human Development Index 2009](#)" 2023 /4/1 تاريخ الاطلاع
- 28 - Reformtheun org. Revised list of top UN financial and troop contributors, 2013.
- 29- Government of Norway (2015), "Concentration for Quality – Structural Reform in the Higher Education Sector", White Paper, No. 18 (2014-15), Government of Norway.
- 30- IMF (2014), IMF Article IV Selected Issues Paper, Norway, August.
- 31 - <https://www.marefa.org>The total divestment from the seven companies Alliant Techsystems Inc, EADS Co (European Aeronautic Defence and Space Company), General Dynamics Corporation, L3 Communications Holdings Inc, Lockheed Martin Corp, Raytheon Co and Thales SA was approx. \$340 millio

- 32- Source: NBIM(2021c)‘The fund’s development‘ from Norges Bank Investment Management
- 33- Ellen Aamodt‘ The petroleum fund mechanism and Norveges Bank’s foreign exchange purchases for the GPFG‘ Department for Market Operations and Analysis‘ Norges Bank Monetary Policy‘ Economic commentaires‘ N3‘ 2012.
- 34- Khalid A.ASEWIELEM & ALL‘ A comparative study of sovereign inventor profiles models: sovereign fund profiles‘ op.cit.
- 35- ) Alain demarolle; rapport sur les fonds souverains; ministère de l’économie des finances et de l’emploi 2008; page n°04. Sur: [http:// www.ladocumentationfrancaise.fr/var/storage-publics/084000299.pdf](http://www.ladocumentationfrancaise.fr/var/storage-publics/084000299.pdf)
- 36-Benjamin J. Richardson; Sovereign Wealth Funds and the Quest for Sustainability: Insights from Norway and New Zealand; Nordic Journal of Commercial Law ; issue 2011#2; at [https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=1972382](https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1972382)
- 37- Khalid A.ASEWIELEM & ALL‘ A comparative study of sovereign inventor profiles models: sovereign fund profiles‘ op.cit.
- 38- Ministry of Finance (2015a)‘ The National Budget 2016‘ A Summary‘ Oslo.
- 39- Norges Bank‘ Strategy 2017-2019 norges bank investment management‘op.cit‘
- 40-Ministère des finances ‘ Situation du Fonds de Régulation des Recettes (FRR) 2000 – 2016 ‘ Op-Cit.
- 41-C. Adkins‘L.&Hill‘ R C.(2011)‘ Using State for Principles of Econometrics. 4thed‘ New York .
- 42-Gujarati‘ D. N.(2004) Basic Econometrics. 4th ed.‘ New York‘ McGraw-Hill Companies mm‘ Inc.
- 43-Khalil‘ S.‘ & Dombrecht‘ M. (2011). The autoregressive distributed lag approach to co-integration testing: Application to OPT inflation. Palestine Monetary Authority (PMA) Working Paper‘ 3‘ 2-15.
- 44-Siddiki‘ J. U. (2000). Demand for money in Bangladesh: a cointegration analysis. Applied Economics‘ 32(15)‘ 1977-1984.
- 45-Narayan‘ P. (2004). Reformulating critical values for the bounds F-statistics approach to cointegration: an application to the tourism demand model for Fiji (Vol. 2‘ No. 04). Australia: Monash University.



## ملحق (1): تحويل بيانات المتغيرات الى بيانات نصف سنوية

SWFN	SWFA	GNIPN	GDPA	
329.5869	2969.171	63346.68	301592789269.7	2000S1
442.4131	3200.583	63788.04	304129210730.2	2000S2
592.6994	3099.042	64561.28	307499473622.2	2001S1
635.3006	1794.24	64400.48	310788526378.1	2001S2
585.145	116.763	63321.37	313232423490.3	2002S1
632.855	699.16	62781.97	313997576510.0	2002S2
789.8295	3510.141	62926.07	314440454085.8	2003S1
900.1705	5850.769	64053.55	318499545914.5	2003S2
954.1243	7887.18	66163.15	325914278727.1	2004S1
1077.876	12670.8	68939.55	332149721273.2	2004S2
1288.169	20627.49	72274.56	336015924586.9	2005S1
1509.831	29609.32	75161	339324075413.4	2005S2
1709.184	37573.71	77435.52	343190223846.8	2006S1
1858.816	42334.82	78108.22	348357776153.5	2006S2
1964.822	45193.29	77391.94	354122892733.4	2007S1
2073.178	51094.48	78878.79	358131107266.9	2007S2
2200.227	59147.14	82309	359115482547.1	2008S1
2349.773	62514.96	80914.43	356530517453.2	2008S2
2528.291	60888.2	74839.14	352238796965.9	2009S1
2751.709	60446.02	72612.17	351049203034.4	2009S2
2994.006	63273.27	74565.22	353294819627.0	2010S1
3159.994	67614.21	76224.23	354929180373.2	2010S2
3251.957	71528.72	77269.96	355763241911.1	2011S1
3372.043	72656.19	78273.55	359410758089.2	2011S2
3593.668	71694.25	79232.63	365410900751.0	2012S1
4038.332	72483.64	79547.27	369095099249.2	2012S2
4691.088	73944.61	79254.73	370058582627.6	2013S1
5384.912	69945.5	79410.49	372043417372.7	2013S2
6074.305	58712.35	79987.25	376056657584.5	2014S1
6787.695	42612.99	79595.67	380661342415.8	2014S2
7406.848	25594.02	78196.21	384691066020.8	2015S1
7543.152	13661.06	76694.82	386912933979.4	2015S2
7348.114	8013.52	75262.16	388182263722.0	2016S1
7671.886	5190.62	75078.6	391689736278.2	2016S2
8434.403	7123.254	76184.15	397169205784.4	2017S1
8541.597	5247.01	77887.67	400820794215.9	2017S2
8083.509	3584.254	79950.36	402299975965.3	2018S1
8428.491	4586.217	80143.98	404618024035.0	2018S2
9639.008	3587.21	78387.41	407202763522.3	2019S1
10536.99	1975.251	75917.19	405733236478.0	2019S2
10857.36	2013.796	72985.15	402108678718.1	2020S1
10970.64	2190.965	71433.34	404997321282.2	2020S2

E-Views 12 المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي

## **Abstract**

The research dealt with the issue of sovereign wealth funds and their role in achieving economic development, and the research reviewed two experiences (Norway and Algeria) to stand and verify the developmental role of their sovereign funds, referring to the research problem that through the possibility of knowing whether there is a role for sovereign wealth funds and what is the ratio of that role and its implications for the economy of the two experiences. By linking some indicators of the sovereign fund with some indicators of economic development. We also show in our research the extent to which the possibility of benefiting from those two experiences in Iraq is achieved. What is achieved of the advantages of the investments and returns of the funds of both countries can be invested, even partially in Iraq, from the proposal to establish an Iraqi sovereign fund that invests Certain percentages of surpluses obtained from oil revenues in order to support development programs, as this will be evident through the role that we will verify from the experiences of the two countries under study by analyzing the role of the indicators of those funds in some economic development indicators. After the previous presentation, we assume the existence of a role for sovereign wealth funds in development. The importance of the study lies in the following: Sovereign wealth funds are among the sensitive topics discussed recently among economic researchers, the increasing role of sovereign wealth funds and their impact on the economies of countries, economic development by Its role in the global financial markets. As for the problematic of the research, it is revealed by asking about the extent of the contribution of sovereign wealth funds in achieving economic development and diversifying sources of income in their countries, which in turn contribute to the prosperity of the economy by strengthening economic development programs?

As for the hypothesis of the research, since economic development is a relative process and the goal of transforming the economy and diversification through fundamental change in economic structures. The use of sovereign wealth funds has an influential and essential role in economic diversification within their countries and the development of their economies. Sovereign wealth funds are also an important tool for various investments and contribute to diversification and financing for all Economic sectors. Therefore, there is a relationship between sovereign wealth funds and economic development, and there is a role for these funds in achieving economic development, whether it is a direct role by contributing to the investment of important economic sectors, infrastructure, or an indirect role, such as its contribution to financing the deficit in certain proportions or other tasks of economic stability. And hedging against crises, which creates the appropriate atmosphere for economic development programs, and



**that role varies according to the objectives and functions set by the countries that own the fund.**

**One of the most important conclusions is that it is advisable for Iraq to establish a sovereign fund or several sovereign wealth funds, in order to benefit from the experiences of the sample countries (Norway and Algeria), because our research provided us with positive results that show and clarify the main role of the sovereign fund through its investments and returns in achieving remarkable progress in the indicators of economic development for those countries despite The different economic conditions of both countries, and this is what encourages us to benefit from the experience of Norway and Algeria in Iraq. This is one of the most important conclusions and recommendations whose impact is reflected in reducing dependence, even partially, on oil.**



**Ministry of Higher Education and  
Scientific Research  
University of Karbala  
College Of Administration and Economics  
Department of Economics**



**The role of sovereign wealth funds in economic  
development, experiences of countries with the  
possibility of benefiting from them in Iraq**

**Introduction letter to  
to Council of the College of Administration and Economics –  
University of Karbala**

**As part of the requirements for obtaining a master's degree in  
economic sciences**

**submitted by the student  
Sari Hamed Ali Al-Rajhi**

**Supervisor Prof. Dr  
Safaa Abdul-Jabbar Al-Mousawi**

**2023**

**1444**